المركز الجامعي أفلو-الجزائر
مجلة دورية دولية علمية محكمة
تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مجلة المقريزي

للدراسات الاقتصادية والمالية

11

المجلد 5
العدد 2
ديسمبر 2021

ISSN: 2571-9955 :ر.د.م.د
الإيداع القانوني: جوان 2017

مجلة المقريزي المجلد 5 العدد 2 ديسمبر 2021
Review EL-MAQRIZI Vol 5 Number 2 December 2021

University Center of Aflou- agleria
International Peer-reviewed Scientific Bi-annual Journal issued
by the Istitute of Economic and Commercial and Management

11

Review

EL-MAQRIZI

FOR THE ECONOMICAL AND FINANCIAL STUDIES

Vol 5
Number 2
December 2021

ISSN: 2571-9955
Legal Deposit : June 2017

مجلة دورية دولية علمية محكمة نصف سنوية تنشر الابحات في الميدان الإقتصادي

تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -المركز الجامعي أفلو- الجزائر

المدير الشرفي للمجلة :

د. عبدالكريم طهاري " رئيس المركز الجامعي "

مدير المجلة: د. زاوي عيسى

مدير هيئة التحرير : د. قطاف عبدالقادر

أعضاء هيئة التحرير

أ.د عدالة لعجال جامعة مستغانم ، الجزائر

د. زروخي فيروز جامعة شلف

د. محمد سعيد جوال جامعة الجلفة

د. سملالي يحضيه جامعة الملك فيصل – السعودية

د. ناصر يوسف الجامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا

أ.د بن ثابت علال جامعة الأغواط

د.طلحة أحمد المركز الجامعي أفلو

د. عزمي وصفي عوض جامعة فلسطين التقنية ، فلسطين

د. زغودي عمر المركز الجامعي أفلو

د. عروري محمد جامعة كوت دازور ، فرنسا

د. لعمارة جمال جامعة طيبة المدينة المنورة المملكة العربية السعودية

د. نجية ضحاك جامعة الجزائر 3

د. فرحات عباس جامعة المسيلة

أ.د. أبو القاسم حمدي جامعة الأغواط

د.فتحي مولود المركز الجامعي أفلو

د.بوفاتح بلقاسم المركز الجامعي أفلو

د. أبو يوسف محمد سالم جامعة الإسراء ، فلسطين

د. رايز أحسن جامعة فيصل آباد ، باكستان.

التدقيق اللغوي

د. شعمي محمد الامين

د. حمزة بـــوجمـــل

سكرتير

د.جخيوة طاهر

بيعة محمد

الهيئـــــــــــة العلميـــــــــة للمجـــــــــــلة

1/من داخل الوطن

أ.د عدالة لعجال	جامعة مستغانم	أ.د عجيلة محمد	جامعة غرداية
أ.د بن ثابت علال	جامعة الأغواط	د. جعيرن عيسى	المركز الجامعي أفلو
د. قورين الحاج قويدر	جامعة الشلف	د. خنيش يوسف	جامعة غرداية
د. ضحاك نجية	جامعة الجزائر 3	د. علام عثمان	جامعة البويرة
أ. د . رمضاني لعلا	جامعة الأغواط	د. فيروز زروخي	جامعة الشلف
د. طويطي مصطفى	جامعة غرداية	د. مداح لخضر	جامعة الجلفة
د. علماوي أحمد	جامعة غرداية	د. بن البار امحمد	جامعة المسيلة
د. قشام إسماعيل	جامعة الجلفة	د. نصير أحمد	جامعة الوادي
د. هيشر أحمد التجاني	جامعة الأغواط	د. فودو محمد	جامعة أدرار
د.بن برطال عبد القادر	جامعة الأغواط	د. بساس أحمد	جامعة الأغواط
أ.د أبو القاسم حمدي	جامعة الأغواط	د. حديدي أدم	جامعة الجلفة
د. فرحات عباس	جامعة المسيلة	د. فلاق محمد	جامعة الشلف
أ.د ضيف الله محمد الهادي	جامعة الوادي	د. تقرارت يازيد	جامعة أم البواقي
أ.د داهية عبدالحفيظ المدرسة العليا للتجارة		د. محمد سعيد جوال	جامعة الجلفة
د. أحمد دروم	جامعة الجلفة	د. بن طيرش عطاءالله	جامعة الأغواط
د. كربوش أحمد	المركز الجامعي أفلو	د. مسعودي عبدالهادي	جامعة الأغواط
د. طلحة محمد	المركز الجامعي أفلو	د. شيخي بلال	جامعة بومرداس
د.طلحة أحمد	المركز الجامعي أفلو	د. بارك نعيمة	جامعة سوق أهراس
أ.د قرومي حميد	جامعة البويرة	د.زغودي عمر	المركز الجامعي أفلو
د.سمير شرقرق	جامعة سكيكدة	د.كبير مولود	جامعة الجلفة
د.قحام وهيبة	جامعة سكيكدة	د. بولويز عبد الوافي	جامعة خنشلة
د.رينوبة الأخضر	جامعة الأغواط	د.غربي حمزة	جامعة المسيلة
د.قط سليم	جامعة خنشلة	د.زيان بروجة علي	جامعة تيسمسيلت
د.سوداني أحلام	جامعة قالمة	د.قرين ربيع	المركز الجامعي ميلة

2/ من خارج الوطن

د. ناصر يوسف	الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
د. اسيا رايس أحمد	جامعة سينس، ماليزيا.
د. المحياوي صباح نوري عباس	مجلس الخدمة العامة الاتحادي- العراق
د. الرمودي بسام	جامعة مدينة السادات – مصر.
د. عروري محمد	جامعة كوت دازور ، فرنسا
د. شاشي عبدالقادر	المعهد الدولي للبحوث في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطمبول، تركيا .
د. رايز أحسن	جامعة فيصل آباد، باكستان.
د. صدراوي طارق	جامعة المنستير ، تونس.
د. أبو يوسف محمد سالم	جامعة الإسراء ، فلسطين.
د. المصبح عماد الدين	كليات الشرق العربي للدراسات العليا ،السعودية.
د. لعمارة جمال	جامعة طيبة المدينة المنورة، السعودية.
د. ادوارد دكتور نشأت	معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات ، مصر
د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة، القدس .
د.شادي ابراهيم حسن شحاده	جامعة السويس، مصر.
د. عبد السلام مصطفى محمود	جامعة أم القرى ، السعودية
د. عزمي وصفي عوض	جامعة فلسطين التقنية ، فلسطين.
د. كنوش محمد	جامعة تراكيا، تركيا .
د. صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل	جامعة المنصورة ،مصر.
د. القوصي همام	جامعة حلب، سوريا .
د. سملالي يحضيه	جامعة الملك فيصل ، السعودية.
د. أرش أحمد	جامعة أنقرة ، تركيا

الاتصال و الاستفسار:

المركز الجامعي أفلو ص ب 306 –افلو – الأغواط(الجزائر)

الهاتف /الفاكس : 11 11 16 029(213)

البريد الالكتروني : eco.elmaqrizi@cu-aflou.edu.dz (غير مخصص لإرسال المقالات)

لإرسال المقالات عبر الموقع :

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/650

رقم الإيداع القانوني : جوان 2017 E-ISSN : 2716-9014 ISSN : 2571-9955

قـــواعد النشـر بالمجلــة

تنشر مجلة المقريزي الابحاث و الدراسات العلمية غير المنشورة من قبل ، في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية والمالية و التجارية و علوم التسيير ، و باللغات الثلاث : العربية، الفرنسية و الانجليزية ، و التي تهتم بالدراسات الاقتصادية والمالية وفق الشروط التالية:

1. يرسل المقال فقط الكترونيا إلى مدير المجلة، في حدود 20 صفحة من حجم (17*24)بهامش الصفحة من الاعلى 1 و الاسفل 1.3 سم و من اليمين 1.5 سم و من اليسار 1.5 سم.
2. يكتب المقال باستخدام Microsoft Word ، وبخط(Sakkal Majalla) للعربية بحجم خط 14، وTimes New Roman (Titres CS)للفرنسية و الانجليزية، و بحجم خط 12 ، و بمسافة بين الأسطر1.15 ، و العناوين الفرعية تكتب بـ Gras؛
3. تتضمن الورقة الأولى ، العنوان الكامل للمقال (خط Sakkal Majalla بحجم خط 16)، اسم الباحث و رتبته العلمية و المؤسسة الجامعية التابع لها ، العنوان الالكتروني؛ و ملخصين للموضوع في حدود 08 اسطر على الأكثر ،احدهما بلغة المقال و الثاني بإحدى اللغتين الاخريتين؛
4. تدوين المراجع يكون في آخر المقال وباعتماد أسلوب: American Psychological Association (APA)، وفق الأصول العلمية؛
5. ترقم الجداول والأشكال حسب ورودها في متن المقال؛
6. تخضع كافة المقالات المرسلة إلى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يبلغ الباحث بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، و لا يمكن للباحث الطعن في نتائج التقييم.
7. تهميش محتوى المقال يكون بإستعمال American Psychological Association (APA)،
8. تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة، فلا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى أو استعمالها في أي ملتقى؛
9. المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة وهذه الأخيرة لا تعبر إلا عن أراء أصحابها؛
10. للتفاصيل أكثر حول شروط النشر والإطلاع على مختلف أعداد المجلة، يرجى زيارة الموقع الرابط التالي : https://www.cu-aflou.dz/index.php?p=journal/show&&id=2
11. يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع؛

حقوق النشر محفوظة للمجلة

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي بفضله تتم الصالحات

ها نحن اليوم نضع بين يدي القارئ عددا جديدا **لمجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية (المجلد : 5 العدد : 2 (2021))** الاصدار: الحادي عشر (11) ساعين إلى نشر الفكر في ميدان الاقتصاد ، ليتعمق البحث العلمي لدى المختصين، وتشيع ثقافة السياسة الاقتصاد والمالية في المجتمع.،

وإذ نجد في طيات هذا العدد - بالإضافة إلى الإسهامات الأخرى ذات القيمة العلمية بحثا يتعلق بكفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 وأثرها على السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي باستخدام نماذج البانال

، واخر يتعلق بنمذجة العلاقة بين الإدارة الرشيقة والميزة التنافسية عبر التصنيع والتفكير الرشيق لدى العاملين بالمؤسسات الصناعية - دراسة ميدانية للمجمع الصناعي صيدال –، ومقالا موسوما قراءة في المؤشرات الدولية لواقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر مقارنة بالدول العربية الناجحة (دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا). ، بالاضافة الى بحث التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الادارة الجبائية (دراسة حالة: مكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات)

ومهما يكن من عمل، نسأل الله التوفيق والعون لخدمة العلم ونشر المعرفة العلمية

رئيس التحرير

د. قطاف عبدالقادر

عنـــوان المقـــال	ص
قواعد الإفصاح وفق SCF ومدى كفايته في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر د. محمد العيد عمامرة د.مصطفى عوادي د.محمد الهادي ضيف الله جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)	10 - 30
كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 وأثرها على السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي باستخدام نماذج البانال ط.د. بوغدة ابتسام د. نجار حياة جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل (الجزائر)،	31 - 51
التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر د.رقية حدادو المركز الجامعي أفلو ، (الجزائر)	52 - 71
نمذجة العلاقة بين الإدارة الرشيقة والميزة التنافسية عبر التصنيع والتفكير الرشيق لدى العاملين بالمؤسسات الصناعية - دراسة ميدانية للمجمع الصناعي صيدال – د. عبيد فريد زكريا د. ماحي محمد المركز الجامعي أفلو ، (الجزائر)	72 - 90
أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر(1995-2019) جوبر سارة قويدري محمد جامعة عمار ثليجي الأغواط .(الجزائر)	91 - 112
آليات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر- تجارب دولية وعربية مرزوقي مرزوق مروى رمضاني بوقرة كريمة جامعة الوادي،(الجزائر) المركز الجامعي ميلة ،(الجزائر)	113 - 132
دور التمكين الإداري في تحقيق التفاعل بين المعرفة الضمنية والصريحة دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الأغواط بن زيد بلقاسم طالبي صلاح الدين المركز الجامعي بالبيض ، (الجزائر)	133 - 153

مدى استجابة مكاتب التدقيق الجزائرية لمتطلبات رقابة الجودة وفقا لمعايير التدقيق الدولية ط.د. خملول خليل د.بودربالة حدة سارة جامعة عمار ثليجي الأغواط .(الجزائر)	154 - 173
الإنفاق الحكومي على التعليم وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990-2019) دينـاوي أنفال عائشة زرواط فاطمة الزهراء طلحة أحمد جامعة مستغانم. (الجزائر) المركز الجامعي أفلو. (الجزائر)	174 - 193
قراءة في المؤشرات الدولية لواقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر مقارنة بالدول العربية الناجحة (دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا). اعمر مولاي قادة يزيد جامعة سعيدة .(الجزائر)	194 - 214
التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الادارة الجبائية (دراسة حالة: مكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات) ط.د. قناص علي د.زين يونس جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)	215 - 235
دور الابتكار التسويقي في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسة (مؤسسة موبيليس انموذجا). د. شلالي الطاهر حسام الدين د. بن علي محمد المركز الجامعي أفلو. (الجزائر) المركز الجامعي بالبيض ، (الجزائر)	236 - 257
كفاءة السياسة النقدية في ظل النقود الإلكترونية ط.د. بن صف الدين عبد الله أ.د. زبيري رابح جامعة عمار ثليجي الأغواط .(الجزائر)	258 - 274
المعالجة المحاسبية للضرائب في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (مؤسسة علاج) جيلالي بهاز جمال الدين بكيري يوسف شرع جامعة غرداية .(الجزائر)	275 - 289

290 - 307	*Supply chain digitalization as a strategy for the implementation of industry 4.0 in the Algerian oil sector* *Soraya Sedkaoui* *Rafika Benaichouba* *University of Khemis Miliana (Algeria)*
308 - 328	*The Impact of Oil Prices Fluctuations on the General Budget in Algeria during 1990-2019* *Mokhtari razika* *Haddad mohamed* *University of Algiers 3 (Algeria)*
329 - 348	*Impact de la Pandémie du Coronavirus sur le Paiement Électronique en France – Etude Descriptive Analytique –* *Boudchicha Rima* *Kahoul Mohamed Yazid* *Université badji Mokhtar (Algérie)*
349 - 366	*Les états financiers certifiés vus à travers leurs terminologies* *Boulahdour Mohammed Nidal* *Ouguenoune Hind* *Université d'Oran 2 (Algérie)*
367 - 381	*Contraintes managériales du marché de la téléphonie en Algérie* *Salem Khalil* *Kateb Mohammed Lakhdar* *Université Oran 2 (Algérie)* *Université de Mostaganem (Algérie)*
382 - 398	*Challenges of Applying Blockchain Technology to the Algerian Financial Accounting System* *ABDELOUAHED Mohamed* *University of Skikda 20 August 1955 (Algeria)*

قواعد الإفصاح وفق SCF ومدى كفايته في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر

Disclosure rules according to SCF and the extent of its sufficiency in the financial reports of companies listed and not listed on the Algiers Stock Exchange

محمد العيد عمامرة[1*]، مصطفى عوادي، محمد الهادي ضيف الله

[1] جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، amamra-mohammedelid@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، mostafa-aouadi@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، difallah-medelhadi@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/06 تاريخ القبول: 2021/10/10 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص: الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية المعدة وفق SCF، من خلال تحليل وقياس مستوى الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر، وذلك عن طريق إعداد مؤشر للإفصاح يتكون من 119 بنداً.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، عدم كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة وكفاية الإفصاح في الشركات غير المدرجة في البورصة، كذلك وجود علاقة وثيقة بين كفاية الإفصاح في التقارير المالية ومستوى الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية.

الكلمات المفتاحية: إفصاح محاسبي، معلومات مالية، معلومات غير مالية، قوائم مالية، تقارير مالية.

تصنيف JEL: M41، M42

Abstract: The aim of this study is to find out the adequacy of disclosure in the financial reports prepared in accordance with SCF, by analyzing and measuring the level of disclosure in financial information and non-financial information in the financial reports of companies listed and not listed on the Algiers Stock Exchange, by preparing a disclosure index consisting of 119 An item.

This study reached several results, the most important, insufficient disclosure in the financial reports of companies listed on the stock exchange and the adequacy of disclosure in companies not listed on the stock exchange, as well as the existence of a close relationship between the adequacy of disclosure. In financial reports and the level of disclosure in financial and non-financial information.

Key words: accounting disclosure, financial information, non-financial information, financial statements, financial reports.

Jel Classification Codes: M41, M42

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يلعب الإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في ضمان تدفق المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة المستخدمة للقوائم المالية، كما يُعتَبَر أيضاً من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي لها دور كبيراً في زيادة مصداقية المعلومات المحاسبية التي تُظهِرُها القوائم المالية والتي يستخدمها المستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية في الحكم على رشادة قراراتهم الاستثمارية والائتمانية في المنشأة، لأن الهدف الرئيسي للإفصاح هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية.

كما أن التوسع في الإفصاح المحاسبي يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية تجاه المنشأة التي تتوسع في إفصاحاتها وهذا لِمَا يتم من توصيله من بيانات محاسبية ومعلومات مالية تساهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، الأمر الذي يُجنِّب الإدارة مشاكل الاختيار بين السياسات المحاسبية المختلفة.

إشكالية الدراسة: وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل توجد علاقة بين قواعد الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي وكفايته في التقارير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر ؟.

فرضيات الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة يتوجب علينا اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد غير المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية وإلى:

- تشخيص كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر؛
- التعرف على العوامل المؤثرة في كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر؛
- صياغة مقترح لتعزيز كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر.

منهجية البحث: في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال جمع المفاهيم والمعلومات التي لها علاقة بالموضوع، وكذلك تم استخدام المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي من خلال استقراء بنود القوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر وقياسها بواسطة مؤشر الإفصاح لمعرفة مستوى الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية، كما تم استخدام المنهج التحليلي الجانب التطبيقي من خلال تحليل مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وغير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر، وهذا بالاعتماد على البيانات التي يقدمها مؤشر الإفصاح.

2. المفهوم الإفصاح

تعددت الكتابات حول الإفصاح من عدة باحثين ومنظمات وفي ما يلي نذكر أهمها:

1.2. مونيتز (Moonitz) "يجب على التقارير المحاسبية أن تُفصِحَ عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة." (ربا ماجد، 2017، صفحة 84)

2.2. هاندريكسن (Hendrickson) "الإفصاح هو عرض وتوصيل المعلومات بصورة تُظْهِر القوائم المالية غير مضللة ومفهومة وملائمة لمستخدميها." (الججاوي و المالكي، 2017، صفحة 19)

3.2. الشيرازي "يُعْرَفُ الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية." (الججاوي و المالكي، 2017، صفحة 19)

ومن خلال التعاريف السابقة يرى الباحث أن الإفصاح المحاسبي هو عملية توصيل المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية، بغية معرفتهم بالوضعية المالية للمنشأة دون تضليلهم من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، على أن تكون هذه المعلومات معروضة بلغة ملائمة وفي الوقت المناسب وسهلة الفهم.

3. متطلبات الإفصاح المحاسبي

يرى البعض أن متطلبات الإفصاح المحاسبي تتمثل في:

1.3. متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية: تتضمن السياسات المحاسبية المبادئ والأسس والعرف المحاسبي والقواعد والإجراءات التي تتبعها الإدارة لإعداد ونشر القوائم المالية، ونظراً لأن هناك سياسات محاسبية مختلفة يمكن إتباعها في معالجة الموضوع الواحد، فإنه يتعين على الإدارة أن تختار ما يعتبر في تقديرها أكثر السياسات ملاءمةً لظروف المنشأة بما يكفل تصوير مركزها المالي ونتائج أعمالها تصويراً سليماً. (أبو الفتوح، 1996، صفحة 50)

كما تختلف السياسات المحاسبية من وقت لآخر ومن منشأة لأخرى، ولا بد أن نعترف باختلافنا في تطبيق السياسات المحاسبية، لذلك لابد من الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية، ويوجد ثلاثة اعتبارات يجب أن تتحكم في اختيار السياسات المحاسبية المناسبة وتقييمها من قبل إدارة المنشأة عند إعدادها لقوائمها المالية الختامية وهي الحيطة والحذر، الحقيقة أو الجوهر قبل الشكل، الأهمية النسبية؛ كما أن استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية ينتج عنه قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك فإن الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تُمكِّن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية التي أدت إليها. (رزق، 2006، الصفحات 374-375 بتصرف)

2.3. متطلبات الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة: يعتبر الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة من أهم الإفصاحات، وذلك لاطلاع المستفيدين من القوائم المالية على العمليات التي تمت بين المنشأة والأطراف ذوي العلاقة، والهدف من هذا هو الإفصاح وبشكل واضح عن جميع العمليات ذات الأهمية النسبية مع الأطراف ذوي العلاقة سواء كان لهم أرصدة في آخر العام أو عدمه، ويلزم أن يشمل الإفصاح تحديداً لذوي العلاقة وطبيعتها ونوع العمليات وقيمتها وأرصدتها. (ابراهيم الحميد، 2009، صفحة 633)

3.3. متطلبات الإفصاح عن الأحداث اللاحقة: الأحداث اللاحقة هي تلك الأحداث التي قد تكون في صالح المنشأة والتي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية، ويمكن تحديد ثلاثة أنواع من الأحداث في هذا المجال (إلدون س و هندريكسن، 2008، الصفحات 776-777 بتصرف):

1.3.3. الأحداث التي تؤثر مباشرة على المقادير التي تظهرها القوائم المالية: وتبرز هذه الأحداث من المعرفة غير الكاملة خلال الفترة المحاسبية، وتؤدي هذه الأحداث إلى تغيرات في القيم المقدرة نتيجة للمعرفة المكتسبة اللاحقة على تاريخ الميزانية مثل (إفلاس أكبر عملاء المنشأة خلال هذه الفترة، التقدير الخاطئ للديون المشكوك فيها) فلو أتيحت هذه المعلومات مبكراً وبدرجة كافية، وجب تعديل القوائم المالية قبل نشرها وإذا كانت المعلومات السابقة متأخرة فإنه يفصح عنها بوسائل أخرى ما لم تعتبر القوائم خاطئة.

2.3.3. الأحداث التي تؤثر على استمرار التعبير الصادق لقيم الميزانية العمومية أو العلاقات بين أصحاب الحقوق: لا يؤثر هذا النوع من الأحداث بصورة مباشرة على القوائم المالية للسنة السابقة، بل يرجح تأثيرها بصورة جوهرية على القرارات التي تعتمد على هذه القوائم، وتتضمن هذه الأحداث ما يلي:

- الأحداث التي تؤثر بصورة جوهرية على الهيكل المالي للمنشأة، أو على العلاقات الحالية أو المستقبلية بين أصحاب الحقوق فيها؛
- الأحداث التي تؤثر على الدخل المحتمل أو التوزيعات المحتملة للفترة التي تلي الفترة التي تتضمنها التقارير أو الفترات التالية.

حيث أوضح مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) أن هذه الأحداث لا تتطلب تعديلا بل نَصَحَ بالإفصاح عنها، ويعتبر الإفصاح الصحيح عن هذه الأحداث مهما مثلما هو بالنسبة للأحداث المشابهة التي تحدث خلال فترة التقرير.

3.3.3. الأحداث التي قد تؤثر على العمليات أو القيم المستقبلية بدرجة مهمة: وتؤدي هذه الأحداث إلى آثار غير معروفة أو غير مؤكدة على الدخول والقيم المستقبلية، ومن أمثلة ذلك (ظروف السوق، الأسعار المؤثرة على المنشأة، السياسات الإدارية الجديدة، توقيع عقد رئيسية، ظروف اقتصادية)، حيث أوضح مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي أن الإفصاح عن هذه الأحداث يكون مطلوباً، حيث تطبق هذه التوصيات التي تم التطرق لها سالفاً على الإفصاح في القوائم المالية التي تم مراجعتها.

مما سبق نستنتج أن هناك أحداث لها تأثير مباشر على القوائم المالية وأحداث ليس لها تأثير مباشر، لهذا يجب على المنشأة الإفصاح عنها من أجل تقديم معلومات أفضل لمستخدمي القوائم المالية.

3..4. متطلبات الإفصاح عن الشكوك حول استمرار المنشأة: يتم إعداد القوائم المالية على أساس افتراض استمرار المنشأة، حيث بناءً على الفقرة 23 من المحاسبي الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية"، يجب على إدارة المنشأة عند إعدادها للقوائم المالية إجراء تقييم لمدى قدرة المنشأة عل البقاء كمنشأة مستمرة، ويجب إعداد القوائم المالية عل أساس أن المنشأة مستمرة ما لم تكن هناك نية لتصفية المنشأة أو التوقف عن النشاط أو ليس لديها بديل حقيقي سوى أن تفعل ذلك، وفي حالة أن المنشأة غير مستمرة يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد وكذلك عندما لا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أن المنشأة مستمرة يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية، وسبب عدم اعتبار أن المنشأة مستمرة. (رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، 2010، صفحة 93)

5.3. متطلبات الإفصاح عن الالتزامات المحتملة: الالتزامات المحتملة هي الالتزامات التي يحيط بها الكثير من عدم التأكد من الممكن أن ينتج عنها أثر مالي عند التسوية، مثل (القضايا المرفوعة ضد المنشأة، المنازعات مع أطراف أخرى)، وعندما تتأكد بعض الالتزامات تدخل ضمن بند من بنود القوائم المالية، بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت والتي لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها ضمن القوائم المالية. (رزق، دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، 2006، الصفحات 379-380 بتصرف)

ومن خلال ما سبق يرى الباحث بأن للإفصاح متطلبات متعددة أهمها السياسات المحاسبية وكذلك العمليات مع ذوي العلاقة، الأحداث اللاحقة، الشكوك حول استمرار المنشأة والالتزامات المحتملة، كل هذه المتطلبات تساعد مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

4. تحليل النتائج

1.4. مؤشر الدراسة: لمعرفة كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر، تم إعداد مؤشر لقياس مستوى الإفصاح المعلومات في المالية والمعلومات غير المالية، حيث تم صياغة بنود هذا المؤشر من بنود مالية وبنود غير مالية مقسمة إلى محورين مبينين كالآتي:

1.1.4. المحور الأول خاص بالأبعاد المالية للإفصاح عن المعلومات المالية

يتكون هذا المحور من 72 بنداً تمت صياغتها بالاعتماد على أسس وقواعد النظام المحاسبي المالي، حيث يشمل هذا المحور 06 أبعاد مالية، البعد الأول خاص بعرض القوائم المالية ويتكون من 05 بنود، أما البعد الثاني خاص بالميزانية ويتكون من 20 بنداً، البعد الثالث يخص جدول حساب النتائج ويتكون من 16 بنداً، البعد الرابع خاص بجدول سيولة الخزينة ويتضمن 16 بنداً، البعد الخامس خاص بجدول تغير الأموال الخاصة ويحتوي على 05 بنود، أما البعد السادس يخص قائمة الملاحق ويتألف من 10 بنود.

2.1.4. المحور الثاني خاص بالأبعاد غير المالية للإفصاح عن المعلومات غير المالية

يتكون هذا المحور من 47 بنداً تمت صياغتها من التقارير السنوية وتقارير التسيير وتقارير مجلس الإدارة للشركات الاقتصادية الجزائرية، ويشمل هذا المحور 06 أبعاد غير مالية، البعد الأول يخص المعلومات العامة عن الشركة ويتكون من 12 بنداً، أما البعد الثاني يخص المعلومات الهامة عن الشركة ويتكون من 10 بنود، أما البعد الثالث يضم سياسة الموارد البشرية للشركة ويتكون من 11 بنداً، والبعد الرابع خاص بالسياسة الاجتماعية للشركة ويتألف من 06 بنود، أما البعد الخامس يعبر عن سياسة الأمن والسلامة في الشركة ويتكون من 04 بنود، والبعد السادس يشمل السياسة البيئية للشركة ويتألف من 04 بنود.

3.1.4. درجات مؤشر الإفصاح

يتكون مؤشر الإفصاح من 119 بنداً، تم تحديد درجة لكل بند منه وهذا حسب سُلّم ريكارت الثلاثي وتتراوح من 0 إلى 2 وهي الدرجة 0، الدرجة 1، الدرجة 2، ففي المحور الأول تمنح الدرجة 0 للبند الذي لم يتم الإفصاح عنه، أما الدرجة 1 تمنح للبند الذي تم الإفصاح عنه لكن غير مطابق لمتطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي، أما الدرجة 2 تمنح للبند الذي تم الإفصاح عنه ومطابق لمتطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي، أما بخصوص البنود التي لا تكون موجدة أصلاً في القوائم المالية فهي تعتبر بنود غير مفصح عنها وتمنح الدرجة 0 أيضاً ما عدا بعض البنود التي تخض المجمعات.

وفي المحور الثاني تمنح الدرجة 0 للبند الذي لم يتم الإفصاح عنه، أما الدرجة 1 تمنح للبند الذي تم الإفصاح عنه لكن بدون توسع، أما الدرجة 2 تمنح للبند الذي تم الإفصاح عنه وبتوسع.

2.4. مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في التقارير المالية التي تقدمها الشركات الاقتصادية الجزائرية المطبقة لأحكام النظام المحاسبي المالي في إعداد قوائمها المالية.

1.2.4. عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في 106 قائمة مالية و24 تقريراً سنوياً لخمسة شركات اقتصادية جزائرية منها ثلاثة شركات مدرجة في بورصة الجزائر (مجمع صيدال، سلسلة الأوراسي للفندقة، أن سي أ الرويبة)، وشركتين غير مدرجتين في بورصة الجزائر (مجموع سوناطراك، الشركة المركزية لإعادة التأمين) كما تم استبعاد الشركات التي لا تخضع للنظام المحاسبي المالي كالمصارف والبنوك.

2.2.4. فترة الدراسة: حددت فترة الدراسة بـ 05 سنوات متتالية ابتداء من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018، حيث تجمع المعلومات المالية والمعلومات غير المالية لهذه الفترة ويتم قياس كفاية الإفصاح بواسطة المؤشر الذي تم إعداده، وبعدها تعالج المعلومات المُجمّعة بواسطة استخدام برنامج حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لدراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وغير المالية في الشركات الاقتصادية الجزائرية وخصائص الشركة (طبيعة النشاط، حالة الإدراج في بورصة الجزائر).

3.4. قياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة: وتتمثل في الآتي:

1.3.4. قياس مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة: حيث يتم دراسة علاقة الارتباط بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية و أبعاده المالية وكذلك تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وصياغة نماذجه الرياضية.

جدول 1: نتائج الانحدار البسيط لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	R	R^2	F	Sig	Beta		T	Sig
						Constant	$x_{1....6}$		
مستوى الإفصاح في المعلومات المالية	المتغير 1	0.922	0.850	73.719	0.000	0.535	0.471	8.586	0.000
	المتغير 2	0.803	0.645	23.602	0.000	-1.572	1.486	4.858	0.000
	المتغير 3	0.244	0.059	0.822	0.381	0.744	0.361	0.907	0.381
	المتغير 4	0.876	0.767	42.816	0.000	0.829	0.560	6.543	0.000
	المتغير 5	0.915	0.838	67.231	0.000	0.981	0.200	8.199	0.000
	المتغير 6	0.522	0.272	4.866	0.046	1.237	0.311	2.206	0.046

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

من أجل معرفة العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة والأبعاد المالية المفسرة (عرض القوائم المالية، الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، قائمة الملاحق) تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبرت فيه متغيرات (الإفصاح عن عرض القوائم المالية، الإفصاح عن الميزانية، الإفصاح عن جدول حساب النتائج، الإفصاح عن جدول سيولة الخزينة، الإفصاح عن جدول تغير الأموال الخاصة، الإفصاح عن قائمة الملاحق) متغيرات مستقلة ومتغير مستوى الإفصاح في المعلومات المالية كمتغير تابع، كما أظهرت نتائج الانحدار معنوية نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة (المتغير الأول، المتغير الثاني، المتغير الرابع، المتغير الخامس، المتغير السادس) وذلك من خلال قيم F البالغة (73.719، 23.602، 42.816، 67.231، 4.866) بدلالة sig (0.000، 0.000، 0.000، 0.000، 0.046) على التوالي وهي دالة إحصائياً ويعني هذا أنه يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما تبين النتائج أن المتغير المستقل الأول يفسر 85% من التباين الحاصل في مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد R^2، كما بلغت قيمة Beta التي توضح العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكمية الإفصاح في عرض القوائم المالية 0.471، وهذا يعني أنه كلما تحسنت وحدة واحدة من كمية الإفصاح في عرض القوائم المالية تحسن مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.471 وحدة؛ وكذلك نلاحظ أن المتغير المستقل الثاني يفسر 64.50% من التباين الحاصل في المتغير التابع وكما بلغت قيمة Beta في كمية الإفصاح في الميزانية 1.486، وهذا يعني أنه كلما تحسنت كمية الإفصاح في الميزانية بوحدة تحسن مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 1.486 وحدة؛ إضافة إلى أن المتغير المستقل الرابع الذي يفسر 76.70% من التباين الحاصل في المتغير التابع مع العلم أن قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول سيولة الخزينة بلغت 0.560، ويعني

هذا أنه كلما زادت كمية الإفصاح في جدول حساب النتائج بوحدة زاد مستوى الإفصاح بقيمة 0.560 وحدة؛ كذلك المتغير المستقل الخامس الذي يفسر 83.80% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة بلغت 0.200، وهذا يدل على أنه كلما زادت كمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة بوحدة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.200 وحدة؛ وأيضاً المتغير المستقل السادس يفسر 27.20% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة بلغت 0.311، وهذا يدل على أنه كلما زادت كمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة بوحدة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.311 وحدة، أما المتغير المستقل الثالث فالنتائج أظهرت عدم معنوية الانحدار وهذا من خلال قيمة F البالغة 0.822 بمستوى دلالة sig 0.381 غير دال إحصائياً وهذا يدل على عدم وجود تأثير لكمية الإفصاح في جدول حساب النتائج على مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة.

2.3.4. قياس مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة: حيث يتم دراسة علاقة الارتباط بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية و أبعاده غير المالية وكذلك تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وصياغة نماذجه الرياضية.

جدول 2: نتائج الانحدار البسيط لمستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة

Sig	T	Beta		Sig	F	R^2	R	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
		$x'_{1....6}$	Constant						
0.000	8.184	1.170	-0.642	0.000	66.984	0.837	0.915	المتغير 1	مستوى الإفصاح في المعلومات المالية
0.000	13.122	0.614	0.129	0.000	172.176	0.930	0.964	المتغير 2	
0.000	12.530	0.596	0.263	0.000	157.006	0.924	0.961	المتغير 3	
0.731	0.351	0.283	0.438	0.731	0.123	0.009	0.097	المتغير 4	
0.000	4.684	0.754	0.331	0.000	21.940	0.628	0.792	المتغير 5	
0.005	3.389	0.694	0.351	0.005	11.484	0.469	0.685	المتغير 6	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

لتفسير العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة وبين المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن المعلومات العامة عن الشركة، الإفصاح عن المعلومات الهامة عن الشركة، الإفصاح عن سياسة الموارد البشرية، الإفصاح عن السياسة الاجتماعية، الإفصاح عن سياسة الأمن والسلامة في الشركة، الإفصاح عن السياسة البيئية)، كما أظهرت نتائج الانحدار معنوية نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة (المتغير الأول، المتغير الثاني، المتغير

الثالث، المتغير الخامس، المتغير السادس) وذلك من خلال قيم F البالغة (66.984، 172.176، 157.006، 21.940، 11.484) بدلالة sig (0.000، 0.000، 0.000، 0.000، 0.005) على التوالي وهي دالة إحصائياً ويعني هذا أنه يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما تبين النتائج أن المتغير المستقل الأول يفسر 83.70% من التباين الحاصل في مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد R^2، كما بلغت Beta التي توضح العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكمية الإفصاح في المعلومات العامة عن الشركة قيمة 1.170، وهذا يعني أنه كلما زادت وحدة واحدة من كمية الإفصاح في المعلومات العامة عن الشركة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بمقدار 1.170 وحدة؛ وكذلك نلاحظ أن المتغير المستقل الثاني يفسر 93% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين بلغت Beta في كمية الإفصاح عن المعلومات الهامة في الشركة قيمة 0.614، وهذا يدل على أنه كلما ارتفعت كمية الإفصاح في المعلومات الهامة عن الشركة بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بمقدار 0.614 وحدة؛ كذلك أن المتغير المستقل الثالث أيضاً يفسر 92.40% من التباين الحاصل في المتغير التابع كما أن قيمة Beta لكمية الإفصاح في سياسة الموارد البشرية بلغت 0.596، ويعني هذا أنه كلما تحسنت كمية الإفصاح في سياسة الموارد البشرية بوحدة تحسن مستوى الإفصاح بقيمة 0.596 وحدة؛ إضافة إلى المتغير المستقل الخامس الذي يفسر 62.80% من التباين الحاصل في المتغير التابع مع العلم أن قيمة Beta لكمية الإفصاح في سياسة الأمن والسلامة في الشركة بلغت 0.754، وهذا يدل على أنه كلما زادت كمية الإفصاح في سياسة الأمن والسلامة في الشركة بوحدة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بمقدار 0.754 وحدة، وكذلك المتغير المستقل السادس يفسر 46.90% من التباين الحاصل في المتغير التابع كما بلغت قيمة Beta لكمية الإفصاح في السياسة البيئية 0.694، ويعني هذا أنه كلما زادت كمية الإفصاح في السياسة البيئية بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح بمقدار 0.694 وحدة؛ أما المتغير المستقل الرابع فالنتائج أظهرت عدم معنوية الانحدار وهذا من خلال قيمة F البالغة 0.123 بمستوى دلالة sig 0.731 وهو غير دال إحصائياً وهذا دليل على عدم وجود تأثير لكمية الإفصاح في السياسة الاجتماعية على مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة.

4.4. قياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات غير المدرجة في البورصة: وتتمثل فيما يلي:

1.4.4. قياس مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات غير المدرجة في البورصة: حيث يتم دراسة علاقة الارتباط بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية و أبعاده المالية وكذلك تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وصياغة نماذجه الرياضية.

جدول 3: نتائج الانحدار البسيط لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات غير المدرجة في البورصة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	R	R^2	F	Sig	Beta		T	Sig
						Constant	$x_{1....6}$		
مستوى الإفصاح في المعلومات المالية	المتغير 1	0.772	0.595	11.771	0.009	0.849	0.338	3.431	0.009
	المتغير 2	0.952	0.907	77.695	0.000	0.519	0.409	8.814	0.000
	المتغير 3	0.179	0.032	0.266	0.620	0.881	0.182	0.516	0.620
	المتغير 4	0.672	0.452	6.588	0.033	-0.479	1.877	2.567	0.033
	المتغير 5	0.119	0.014	0.114	0.744	1.038	0.060	0.338	0.744
	المتغير 6	0.936	0.875	56.205	0.000	0.957	0.795	7.497	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

من أجل معرفة العلاقة بين المتغير التابع (مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات غير المدرجة في البورصة) وبين المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن عرض القوائم المالية، الإفصاح عن الميزانية، الإفصاح عن جدول حساب النتائج، الإفصاح عن جدول سيولة الخزينة، الإفصاح عن جدول تغير الأموال الخاصة، الإفصاح عن قائمة الملاحق) تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، كما أظهرت نتائج الانحدار معنوية نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة (المتغير الأول، المتغير الثاني، المتغير الرابع، المتغير السادس) وذلك من خلال قيم F البالغة (11.771، 77.695، 6.588، 56.205) بمستوى دلالة (0.009، 0.000، 0.033، 0.000) على التوالي وهي دالة إحصائياً، كما توضح النتائج أن المتغير المستقل الأول يفسر 59.50% من التباين الحاصل في مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد R^2، كما بلغت قيمة Beta التي توضح العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكمية الإفصاح في عرض القوائم المالية 0.338، وهذا يفسر أن كلما زادت وحدة واحدة من كمية الإفصاح في عرض القوائم المالية زاد مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.338 وحدة؛ كما نلاحظ أن المتغير المستقل الثاني يفسر 90.70% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين بلغت قيمة Beta في كمية الإفصاح في الميزانية 0.409، وهذا يدل على أنه كلما تحسنت كمية الإفصاح في الميزانية بوحدة تحسن مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.409 وحدة؛ كذلك المتغير المستقل الرابع يفسر 45.20% من التباين الحاصل في المتغير التابع مع العلم أن قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول سيولة الخزينة بلغت 1.877، ويعني هذا أنه كلما زادت كمية الإفصاح في جدول حساب النتائج بوحدة زاد مستوى الإفصاح بقيمة 1.877 وحدة؛ والمتغير المستقل السادس الذي يفسر 87.50% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين قيمة Beta لكمية الإفصاح في قائمة الملاحق بلغت 0.795، ويعني هذا أنه كلما ارتفعت كمية الإفصاح في قائمة الملاحق بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.795 وحدة؛ كما أظهرت النتائج عدم معنوية

انحدار المتغير المستقل الثالث والخامس حيث بلغت قيمة F (0.266، 0.114) بمستوى معنوية sig (0.620، 0.744) على التوالي وهي غير دالة إحصائياً.

2.4.4. قياس مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير غير المالية للشركات غير المدرجة في البورصة: حيث يتم دراسة علاقة الارتباط بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية و أبعاده غير المالية وكذلك تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وصياغة نماذجه الرياضية.

جدول 4: نتائج الانحدار البسيط لمستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات غير المدرجة في البورصة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	R	R^2	F	Sig	Beta		T	Sig
						Constant	$x'_{1....6}$		
مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية	المتغير 1	0.968	0.937	118.182	0.000	-1.042	1.932	10.871	0.000
	المتغير 2	0.915	0.837	40.933	0.000	-0.211	1.236	6.398	0.000
	المتغير 3	0.957	0.916	86.721	0.000	0.166	0.720	9.312	0.000
	المتغير 4	0.973	0.946	139.606	0.000	0.503	0.622	11.816	0.000
	المتغير 5	0.913	0.834	40.064	0.000	0.461	0.578	6.330	0.000
	المتغير 6	0.867	0.753	24.328	0.001	0.504	0.543	4.932	0.001

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

تبين نتائج الجدول أعلاه العلاقة بين المتغير التابع (مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في التقارير المالية للشركات غير المدرجة في البورصة) والمتغيرات المستقلة (الإفصاح عن المعلومات العامة عن الشركة، الإفصاح عن المعلومات الهامة عن الشركة، الإفصاح عن سياسة الموارد البشرية، الإفصاح عن السياسة الاجتماعية، الإفصاح عن سياسة الأمن والسلامة في الشركة، الإفصاح عن السياسة البيئية)، كما أظهرت نتائج الانحدار معنوية نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة وذلك من خلال قيم F البالغة (118.182، 40.933، 86.721، 139.606، 40.064، 24.328) بمستوى دلالة sig (0.000، 0.000، 0.000،0.000، 0.000، 0.001) على التوالي وهي دالة إحصائياً، كما تبين النتائج أن المتغير المستقل الأول يفسر 93.70% من التباين الحاصل في مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد R^2، كما بلغت قيمة Beta التي توضح العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكمية الإفصاح في المعلومات العامة عن الشركة 1.932، وهذا يدل على أنه كلما تحسنت وحدة من كمية الإفصاح في المعلومات العامة عن الشركة زاد مستوى الإفصاح في

المعلومات غير المالية بمقدار 1.932 وحدة، كما نلاحظ أن المتغير المستقل الثاني يفسر 83.70% من التباين الحاصل في المتغير التابع وقيمة Beta في كمية الإفصاح في المعلومات الهامة عن الشركة بلغت 1.236، وهذا يدل على أنه كلما ارتفعت كمية الإفصاح في المعلومات الهامة عن الشركة بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بمقدار 1.236 وحدة، كما أن المتغير المستقل الثالث يفسر 91.60% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين قيمة Beta لكمية الإفصاح في سياسة الموارد البشرية بلغت 0.720، وهذا يدل على أنه كلما زادت كمية الإفصاح في سياسة الموارد البشرية بوحدة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بقيمة 0.720 وحدة، كذلك المتغير المستقل الرابع يفسر 94.60% من التباين الحاصل في المتغير التابع وقيمة Beta لكمية الإفصاح في السياسة الاجتماعية بلغت 0.622، وهذا يدل أنه كلما ارتفعت كمية الإفصاح في السياسة الاجتماعية بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بمقدار 0.622 وحدة، وكذلك المتغير المستقل الخامس يفسر 83.40% من التباين الحاصل في المتغير التابع كما بلغت قيمة Beta لكمية الإفصاح في سياسة الأمن والسلامة في الشركة 0.578، ويدل هذا أنه كلما ارتفعت كمية الإفصاح في سياسة الأمن والسلامة في الشركة بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح بمقدار 0.578 وحدة، أما المتغير المستقل السادس فهو يفسر 75.30% من التباين الحاصل في المتغير التابع وقيمة Beta في كمية الإفصاح في المعلومات الهامة عن الشركة بلغت 0.543، ويعني هذا أنه كلما تحسنت كمية الإفصاح في السياسة البيئية بوحدة تحسن مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية بمقدار 0.543 وحدة.

5.4. اختبار الفرضيات: تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة لقياس الفروقات المعنوية بين المتوسطات الحسابية ولاختبار فرضيات الدراسة، الفرضية الأولى، الفرضية الثانية، الفرضية الثالثة والفرضية الرابعة، وكذلك لتأكيد ودعم النتائج المتوصل إليها.

1.5.4. اختبار الفرضيات في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر:

الفرضية الأولى: تم اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية" في كل الأبعاد المالية، حيث أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لعرض القوائم المالية البالغة 17.823 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 عند مستوى الحرية 14، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض القوائم المالية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة للميزانية البالغة 76.727 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات

دلالة إحصائية بين الميزانية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كما أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول حساب النتائج البالغة 46.301 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول حساب النتائج ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ وأسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول سيولة الخزينة البالغة 11.545 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول سيولة الخزينة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ في حين أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول تغير الأموال الخاصة البالغة 7.483 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول تغير الأموال الخاصة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك قيمة T المحسوبة للملاحق تساوي 2.638 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 عند مستوى الدلالة sig تساوي 0.019 أكبر من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قائمة الملاحق ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الثانية: تم اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد غير المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية" في كل الأبعاد غير المالية، حيث أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة للمعلومات العامة عن الشركة البالغة 18.299 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 عند مستوى الحرية 14، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات العامة عن الشركة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كما بلغت قيمة T المحسوبة للمعلومات الهامة عن الشركة 5.041 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات الهامة عن الشركة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك بلغت قيمة T المحسوبة لسياسة الموارد

البشرية 2.901 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.012 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الموارد البشرية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ وبلغت قيمة T المحسوبة للسياسة الاجتماعية 1.000 أقل من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.334 أكبر من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم والتي تنص على أنه، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة الاجتماعية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ في حين بلغت قيمة T المحسوبة لسياسة الأمن والسلامة في الشركة 2.201 أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.045 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الأمن والسلامة في الشركة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ أما قيمة T المحسوبة للسياسة البيئية بلغت 2.086 أقل من T الجدولية البالغة 2.145 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.056 أكبر من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم والتي تنص على أنه، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة البيئية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الثالثة: تم اختبار الفرضية الخامسة والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر"، حيث بلغت قيمة T المحسوبة لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في الشركات المدرجة في البورصة 27.897 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 عند مستوى الحرية 14، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر.

الفرضية الرابعة: تم اختبار الفرضية السادسة والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر"، حيث بلغت قيمة T المحسوبة لمستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في الشركات المدرجة في البورصة 6.848 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.145 عند مستوى الحرية 14، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات

دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر.

2.5.4. اختبار الفرضيات في الشركات غير المدرجة في بورصة الجزائر:

الفرضية الأولى: تم اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية" في كل الأبعاد المالية، حيث أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لعرض القوائم المالية البالغة 7.435 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الحرية 9، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض القوائم المالية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة للميزانية البالغة 12.867 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزانية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كما أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول حساب النتائج البالغة 28.500 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول حساب النتائج ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ وأسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول سيولة الخزينة البالغة 47.489 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول سيولة الخزينة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ في حين أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول تغير الأموال الخاصة البالغة 17.000 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول تغير الأموال الخاصة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ أما قيمة T المحسوبة لقائمة الملاحق تساوي 3.851 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الدلالة sig تساوي 0.004 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية

البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قائمة الملاحق ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الثانية: تم اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد غير المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية" في كل الأبعاد غير المالية، حيث أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة للمعلومات العامة عن الشركة البالغة 15.309 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الحرية 9، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات العامة عن الشركة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كما بلغت قيمة T المحسوبة للمعلومات الهامة عن الشركة 9.400 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات الهامة عن الشركة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك بلغت قيمة T المحسوبة لسياسة الموارد البشرية 6.039 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الموارد البشرية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ وبلغت قيمة T المحسوبة للسياسة الاجتماعية 3.348 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.009 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة الاجتماعية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كما بلغت قيمة T المحسوبة لسياسة الأمن والسلامة في الشركة 3.910 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.004 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الأمن والسلامة في الشركة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك قيمة T المحسوبة للسياسة البيئية بلغت 3.748 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.005 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة البيئية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الثالثة: تم اختبار الفرضية الخامسة والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر"، حيث بلغت قيمة T المحسوبة لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في الشركات غير المدرجة في البورصة 22.476 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الحرية 9، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية غير المدرجة في بورصة الجزائر.

الفرضية الرابعة: تم اختبار الفرضية السادسة والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر"، حيث بلغت قيمة T المحسوبة لمستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية في الشركات غير المدرجة في البورصة 7.017 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الحرية 9، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات غير المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية غير المدرجة في بورصة الجزائر.

5. الخاتمة

بعد تحليل كفاية الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر، تبيّن من خلال النتائج المتوصل إليها أن الشركات المدرجة في البورصة قدمت من خلال قوائمها المالية كمية من الإفصاحات المالية بنسبة 65% وهي تُعْتَبَر كافية من حيث الكمية وهذا حسب معيار الحد الأدنى في هذه الدراسة لكن غير مُلْتَزَم في الإفصاح عنها وفق ما أقرَّه النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى أنها لم تفصح بالقدر الكافي عن قوائم الملاحق، كذلك لم تفصح بالقدر الكافي عن معلوماتها غير المالية من خلال تقاريرها المالية حيث بلغت نسبة الإفصاح 22.15% الأمر الذي أدى إلى عدم كفاية إفصاحها بنسبة 48.12% في تقاريرها المالية، بينما الشركات غير المدرجة في البورصة هي أيضاً قدمت من خلال قوائمها المالية كمية من الإفصاحات المالية بنسبة 57% وهي تُعْتَبَر كافية من حيث الكمية وهذا حسب معيار الحد الأدنى لكن غير مُلْتَزَم في الإفصاح عنها وفق ما أقرَّه النظام المحاسبي المالي، كذلك الشركات غير المدرجة في البورصة لم تتوسع في الإفصاح عن معلوماتها غير المالية في تقاريرها السنوية حيث بلغت نسبة إفصاحها 46.90% والتي هي أعلى من

نسبة مستوى الإفصاح في الشركات المدرجة في البورصة الأمر الذي أدى إلى كفاية الإفصاح بنسبة 53% في تقاريرها.

التوصيات: من أجل تحسين كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر، نتقدم بالتوصيات التالية:

- ينبغي على الشركات الاقتصادية الجزائرية إعطاء أهمية بالغة لقائمة الملاحق وخاصة لجدول تطور التثبيتات، جدول الاهتلاكات، جدول خسائر القيمة، جدول المساهمات، جدول المؤونات وكشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون وهذا من أجل زيادة مصداقية المعلومات المالية المفصح عنها؛
- نرى ضرورة تكييف نماذج عرض جدول حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة مع البنود التي نص عليها القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمتعلق بقواعد التقييم والمحاسبية ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، وهذا من أجل زيادة كمية الإفصاحات المالية في كلا الجدولين المذكورين؛
- نوصي الشركات الاقتصادية الجزائرية بالتوسع أكثر في الإفصاح عن معلوماتها غير المالية من خلال تقاريرها السنوية، وهذا من أجل إعطاء نظرة شاملة عن الشركة وعن نشاطها بالنسبة للأطراف المهتمة بها وكذلك من أجل تقديم تقارير مالية تلبي احتياجات مستخدميها؛
- ينبغي على القائمين على مهنة المحاسبة في الجزائر إعداد نموذج للتقارير التي تحتوي على المعلومات غير المالية تلتزم به جميع الشركات الاقتصادية التي تمارس نشاطها داخل الجزائر، وهذا من أجل ضمان الحد الأدنى من المعلومات غير المالية؛

آفاق البحث: من خلال هذه الدراسة حاولنا تفسير العلاقة التي تربط مستوى الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية بكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية وهذا عن طريق إعداد مؤشر لقياس الإفصاح في التقارير المالية، وفي هذا الصدد يمكن مواصلة الدراسات والأبحاث التي لها علاقة بالإفصاح والمتمثلة في:

- كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية ودوره في تفعيل أداء السوق المالي؛
- الإفصاح المحاسبي ومحفزات الدخول إلى السوق المالية الجزائرية؛
- تكلفة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وعلاقتها بجودة التقارير المالية للشركات الاقتصادية.

6. قائمة المراجع:

إلدون س، و هندريكسن. (2008). النظرية المحاسبية. (أبوزيد كمال خليفة، المترجمون) مصر: جامعة الاسكندرية.

بصول ربا ماجد. (2017). *أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية دراسة تحليلية*. القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

جميل حسين غافل البديري. (2017). أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مسخدميها دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14* (العدد 1).

حنان قسوم. (2016). أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (دراسة تطبيقية حول بعض الشركات الاقتصادية بولاية سطيف). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس سطيف 1.

طلال محمد الججاوي، و فرات المالكي. (2017). *الإفصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاساته على مستخدمي القوائم المالية*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزع.

طلال محمد علي الججاوي، و رافد كاظم نصيف العبيدي. (2017). *قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

طلال محمد علي الججاوي، و محمد آل فتح الله. (2017). *الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

عادل رزق. (2006). *دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار*. بيروت، لبنان: اتحاد المصارف العربية.

عادل رزق. (2010). *إدارة الأزمات المالية العالمية منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق*. مصر: مجموعة النيل العربية.

عبد الرحمان ابراهيم الحميد. (2009). *نظرية المحاسبة*. الرياض، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.

علاء عنقة. (2012). الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية ودوره في الرقابة عليها. 6. كلية الاقتصاد: جامعة حلب بسوريا.

علي فضالة أبو الفتوح. (1996). *المحاسبة الدولية*. القاهرة، مصر: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

محمد مطر، و موسى السويطي. (2012). *التأصيل النظري للمؤسسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض الإفصاح*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

نبيل قليل. (2012). أهمية قائمة تدفقات الخزينة في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة ميناء الجزائر). 27-28. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.

وليد ناجي الحيالي. (2007). *نظرية المحاسبة*. منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك.

كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 وأثرها على السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي باستخدام نماذج البانال

Capital adequacy according to Basel III decisions and their impact on bank liquidity: A standard study of a sample of banks listed in the Saudi financial Market using the Panel models

ط.د. بوغدة ابتسام* [1] ، د. نجار حياة [2]

[1] جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر ،مخبر (L.E.O.D.D)،

ibtissem.boughedda@univ-jijel.dz

[2] جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ،الجزائر، مخبر (L.E.O.D.D)، **haynedjar@yahoo.fr**

تاريخ الاستلام: 2021/08/06 تاريخ القبول: 2021/10/10 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل3 على السيولة المصرفية لعينة مكونة من 11 بنك مدرجة في السوق المالي السعودي للفترة 2012- 2019، وذلك باستخدام نماذج البانال. تم استخدام متغيرات تفسيرية أخرى للسيولة المصرفية إلى جانب كفاية رأس المال (مخاطر الائتمان، الربحية ونسبة إدارة الأصول)، وقد أظهرت النتائج أن كل من كفاية رأس المال، مخاطر الائتمان المقاسة بالقروض المتعثرة والربحية ذات دلالة إحصائية وتؤثر إيجابا على السيولة المصرفية. أما مخاطر الائتمان المقاسة بالأصول المرجحة بالمخاطر وإدارة الأصول فهي ذات دلالة إحصائية ولكنها تؤثر سلبا على السيولة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال؛ اتفاقية بازل 3؛ السيولة المصرفية؛ مخاطر السيولة؛ نماذج البانال.

تصنيف JEL: G21 ،G28، G32، C33.

Abstract: *This study aims to determine the impact of capital adequacy according to Basel III decisions on the banking liquidity of a sample of 11 banks listed in the Saudi financial market for the period 2012-2019, using the Panel models. Other explanatory variables for liquidity have been used besides capital adequacy (credit risk, profitability, asset management ratio). The results showed that capital adequacy, credit risk measured by non-performing loans and profitability are statistically significant and positively affect bank liquidity. As for credit risk measured by risk-weighted assets and asset management, they are statistically significant and negatively affect bank liquidity.*

Keywords: *capital adequacy; Basel III; Bank Liquidity; liquidity risk; Panel models.*

Jel Classification Codes: G21, G28. G32, C33

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تؤدي البنوك دورا مهما في اقتصاد السوق من خلال وظيفها الأساسية كوسيط مالي مما يجعلها تواجه العديد من المخاطر وفي مقدمتها مخاطر السيولة. وقد أثبتت الأزمة المالية سنة 2008 فشل العديد من البنوك في الحفاظ على سلامتها واستقرارها نتيجة تعرضها لهذه المخاطر، كما أثبتت هذه الأزمة ضعف النظام المالي في مواجهة الصدمات الناشئة عن نقص السيولة المصرفية الأمر الذي دفع بالقائمين على إدارة الأعمال المصرفية وكذا هيئات الرقابة المصرفية الدولية(لجنة بازل) إلى البحث عن سبل لحماية البنوك من مخاطر الإفلاس والفشل المالي وكذا التفكير في قواعد تنظيمية أكثر صرامة، ونتيجة لهذه الأزمة والتي تعتبر منعرج الإصلاحات التنظيمية الدولية قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإدخال تعديلات جديدة على اتفاقيتها بازل 2 نتج عنها لوائح جديدة سمية ببازل3، وقد مست أهم هذه التعديلات جوانب من رأس مال البنوك بهدف تعزيزه وتقويته لمواجهة المخاطر والأزمات المستقبلية الغير متوقعة.

1.1 إشكالية الدراسة

ركزت لجنة بازل للرقابة المصرفية في مقرراتها الجديدة على محددات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي وذلك من خلال دعم معايير كفاية رأس المال ونسب السيولة، وقد عمدت البنوك الخليجية عامة والبنوك السعودية خاصة إلى الامتثال لهذه المعايير الجديدة (معيار كفاية رأس المال) وذلك من خلال تعزيز رسملتها وتدعيم مراكزها المالية، وهذا ما دفعنا إلى التساؤل حول ما إذا كان معيار كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 3 يساهم في تعزيز سيولة البنوك السعودية وتقليل مخاطر السيولة لديها وذلك من خلال تحليل و دراسة أثر كفاية رأس المال على سيولة البنوك السعودية بعد الأزمة المالية العالمية وخاصة بعد تنفيذها لاتفاقية بازل 3، وبالتالي سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 على السيولة المصرفية في البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي؟

2.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الأولي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على السيولة المصرفية للبنوك المدرجة في السوق المالي السعودي؛

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على السيولة المصرفية للبنوك المدرجة في السوق المالي السعودي؛

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للربحية على السيولة المصرفية للبنوك المدرجة في السوق المالي السعودي؛

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إدارة الأصول على السيولة المصرفية للبنوك المدرجة في السوق المالي السعودي.

3.1 أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تحليل أثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية للبنوك السعودية محل الدراسة وذلك من خلال التركيز على ما جاءت به مقررات بازل 3 فيما يخص كفاية رأس المال، إضافة إلى أهداف أخرى أهمها:

- ✓ التعرف على أهم التعديلات التي اعتمدتها لجنة بازل في مقرراتها الجديدة؛
- ✓ التعرف على السيولة المصرفية وأهميتها وطرق قياسها؛
- ✓ استفادة النظام المصرفي الجزائري من نتائج التجربة السعودية وذلك بالنظر إلى تقارب النظامين المصرفيين من حيث الخصائص ومصادر التمويل.

4.1 منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبها النظرية والتطبيقية استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل اعطاء نظرة حول كفاية رأس المال والسيولة المصرفية وكذا تحليل نتائج الدراسة، كما استخدمنا المنهج الاحصائي لدراسة أثر كفاية رأس المال على السيولة في البنوك السعودية من خلال استخدام أدوات التحليل الاحصائي واستخدام نماذج البانال وكذا برنامج **Stata15**.

5.1 الدراسات السابقة

- دراسة (**Vodová, 2011**): هدفت هذه الورقة إلى دراسة محددات السيولة للبنوك التجارية في جمهورية التشيك للفترة من 2001 إلى 2009، تم قياس السيولة من خلال أربعة نسب (الأصول السائلة إلى الأصول، الأصول السائلة الى الودائع والاقتراض قصير الأجل، القروض إلى الأصول ،القروض إلى الودائع والتمويل قصير الأجل)، وباستخدام تحليل انحدار البيانات توصلت الدراسة إلى أن كل من كفاية رأس المال، القروض المتعثرة ومعدلات الفائدة على القروض أثرت بشكل إيجابي على السيولة المصرفية. أما التضخم والأزمة المالية فقد أثرت بشكل سلبي على السيولة، بالنسبة للربحية فليس لها تأثير على السيولة.

- دراسة **(Distinguin et al., 2013)** : هدفت هذه الدراسة الى فحص العلاقة بين رأس المال التنظيمي والسيولة لدى البنوك الأمريكية والأوروبية، وقد شملت الدراسة 781 بنك تجاري أمريكي وأوروبي خلال الفترة 2000-2006. تم قياس رأس المال التنظيمي من خلال المستوى الأول من رأس المال إلى إجمالي الأصول والمستوى الأول والثاني من رأس المال إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، بينما تم قياس السيولة من خلال مؤشر إنشاء السيولة و صافي التمويل المستقر وفق اتفاقية بازل 3، وباستخدام نموذج المعادلات المتزامنة**(GMM)** أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك تخفض نسب رأس مالها التنظيمي بسبب الانخفاض في السيولة المصرفية.

- دراسة (**Nyaundi, 2015**): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر متطلبات كفاية رأس المال على سيولة البنوك التجارية في كينيا، وتم استخدام تصميم بحث وصفي على جميع البنوك التجارية في كينيا وعددها 43 خلال الفترة (2010-2014)، وقد تم قياس كفاية رأس المال من خلال رأس المال الأساسي إلى إجمالي الودائع، وباستخدام الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار والارتباط توصلت الدراسة إلى أن كل من كفاية رأس المال وحجم البنك ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لها تأثيرات إيجابية على السيولة المصرفية.

- دراسة (**Al-Homaidi et al., 2019**): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات السيولة للبنوك التجارية الهندية، وقد شملت الدراسة على عينة مكونة من 37 بنك تجاري مدرج في بورصة بومباي خلال الفترة من 2008 إلى 2017، تم استخدام نماذج **(GMM)** والتأثيرات المجمعة والثابتة والعشوائية. أظهرت الدراسة أن كل من كفاية رأس المال، حجم البنك ونسبة العائد إلى الأصول لها تأثير إيجابي كبير على السيولة، في حين أن نسبة جودة الأصول، نسبة إدارة الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية كان لها تأثير سلبي كبير على السيولة المصرفية.

- دراسة (**Mohammad et al., 2020**): هدفت هذه الدراسة الى فحص العوامل التي تحدد تعرض مخاطر السيولة لمجموعة من البنوك التجارية (التقليدية ، المختلطة و الاسلامية)، وشملت الدراسة على 145 بنك تجاري من 21 دولة خلال الفترة 1996- 2015. وقد تم تحليل النتائج باستخدام نموذج انحدار بيانات اللوحة مع نموذج التأثير العشوائي، وقد بينت النتائج أن القواعد الصارمة لكفاية رأس المال ومخاطر الائتمان ترتبط بشكل سلبي بمخاطر السيولة. أما الأصول السائلة والديون طويلة الأجل ترتبط بشكل إيجابي بمخاطر السيولة للبنوك عينة الدراسة.

مايميز الدراسة عن الدراسة السابقة

تناولت الدراسات السابقة كل من كفاية رأس المال والسيولة المصرفية باعتبارها أساس الاستقرار المالي للبنوك وقد توصلت إلى نتائج مختلفة وذلك بالنظر إلى اختلاف طبيعة الأنظمة المصرفية من جهة وكذا اختلاف أساليب قياس هذه المتغيرات، وقد جاءت هذه الدراسة لتركز على كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 بالإضافة إلى تطبيق مجال الدراسة على نظام مصرفي يتميز بالتوجه إلى تطبيق المعايير الدولية في مجال العمل المصرفي.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3

أدركت لجنة بازل للرقابة المصرفية بعد الأزمة المالية لسنة 2008 والتي أثرت بشكل كبير على النظام الاقتصادي عامة والنظام المصرفي خاصة بضرورة إدخال إصلاحات جديدة على التنظيم المصرفي، إذ اقترحت هذه اللجنة عدد من التغييرات في الأطر التنظيمية للبنوك سميت ببازل 3 والتي تعمل على تعزيز رأس مال وسيولة البنوك من خلال إضافة متطلبات احتياطي لرأس المال ومعايير جديدة للسيولة.

1.1.2مفهوم كفاية رأس المال و أهميتها

تعتبر كفاية رأس المال كمقياس لمخاطر البنك وتعرف باسم القوة المالية للبنك وقدرته على تحمل مخاطر الخسارة، كما يمكن الاشارة إليها أيضا كمقياس لملاءة البنك أي قدرته على أداء التزاماته المالية (Nguyen et al., 2021, p. 2). وتعرف بأنها مدى متانة وقدرة رأس مال البنك وأمواله الخاصة على امتصاص مخاطر وفشل العمليات الاستثمارية كمخاطر عدم السداد والانخفاض في قيمة الاستثمارات (الحريث و حزوري, 2018, ص 248)، و تكمن أهميتها من خلال الدور الذي تلعبه في الحفاظ على سلامة واستقرار البنوك وقدرتها على امتصاص الخسائر الغير متوقعة، إضافة إلى ذلك تؤثر كفاية رأس المال في المركز المالي للمصرف وعمله من جانب أن الأموال التي تحتجز لزيادة كفاية رأس المال ستزيد وتقوي رأس مال المصرف وبالتالي بناء مركز مالي قوي يتمتع بالمرونة والتنوع في مصادر التمويل وقنوات الاستثمار، مما يساهم في استقرار بيئة العمل المصرفي للبنوك (الحريث و حزوري, 2018, ص249).

2.1.2 مكونات رأس المال التنظيمي وفق اتفاقية بازل 3

أدخلت اتفاقية بازل 3 تعديلات جديدة على رأس المال و أصبح يتشكل من شريحتين بعدما كان يتكون من ثلاث شرائح في بازل 2 وتمثل الشريحة الأولى رأس المال من المستوى 1 (Tier1) الذي

يتكون من رأس المال المدفوع والأرباح غير الموزعة يضاف إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد غير متراكمة وغير مقيدة بتاريخ استحقاق، وينقسم إلى نوعين رأس المال السهمي من المستوى الاول(CET1) و رأس المال الاضافي من المستوى الأول، أما الشريحة الثاني فتتمثل في رأس المال من المستوى الثاني (Tier2) والذي يقتصر على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر (حيدر شيخ السوق, 2017, ص 76)، وقد حدد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفق اتفاقية بازل 3 كما يلي: (Hull, 2015, p. 358)

- ✓ يجب أن يكون رأس المال السهمي من المستوى الأول (CET1) 4.5٪ وإجمالي رأس المال من المستوى الأول (Tier1) 6٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر، وبالتالي تم رفع رأس المال السهمي (CET1) من 2 %(وفق بازل2) الى 4.5% ورفع المستوى الأول لرأس المال من 4% (وفق بازل2) إلى 6%.
- ✓ يجب أن يكون إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال من المستوى1والمستوى 2) 8% على الأقل من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات.

كما أضافت لجنة بازل للرقابة المصرفية نوعين من الاحتياطات في رأس المال يتمثل الأول في مخزون احتياطي لرأس المال بنسبة 2,5% يتم تصميمه للحفاظ على رأس المال من خلال قيام البنوك بتكوين احتياطات رأسمالية خارج فترات الاجهاد أما الثاني فيتمثل في هامش حماية مضاد للتقلبات الدورية وهو مشابه لمخزون حفظ رأس المال ولكن مدى تطبيقه في بلد معين متروك لتقدير السلطات الوطنية، ويهدف إلى توفير الحماية لدورة أرباح البنوك و تتراوح نسبته ما بين 0 ٪ و2.5٪(Hull, 2015, p. 359).

وبناء على التعديلات الجديدة التي أدخلتها اتفاقية بازل 3 على رأس المال والسالفة الذكر فقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال الى 10.5% و سيتم تطبيقها بشكل تدريجي ابتداء من يناير 2013 إلى غاية سنة 2019، وبالتالي فقد أصبح معدل كفاية رأس المال وفق التالي:(عاشور و مهيدي, 2019, ص101)

$$\text{نسبة كفاية راس المال وفقا لاتفاقية بازل } \mathbf{3} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}\left(\text{مخاطر الإئتمان} + \text{مخاطر التشغيل} + \text{مخاطر السوق}\right)} \geq 10{,}5\%$$

2.2 السيولة المصرفية في البنوك

1.2.2مفهوم السيولة المصرفية

لقد احتل موضوع السيولة أهمية كبيرة لدى العديد من الباحثين حيث أوضح كينز (1936) أنه نظرا لقيود السوق والصدمات الخارجية فإن هناك ثلاث دوافع لاحتياجات السيولة: المعاملات (احتياجات السيولة لدى البنك)، الاحتياطي (حاجز ضد الصدمات السلبية) والمضاربة (الاستفادة من فرص الاستثمار المستقبلية) (Golubeva et al., 2019, p. 45). وقد عرفتها (Basel, 2008, p. 1) بأنها" قدرة البنك على تمويل نمو الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة". وهناك نوعين من السيولة المصرفية سيولة التمويل وسيولة السوق، بالنسبة لسيولة التمويل فقد عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها" قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها أو تصفية وتسوية مراكزها عند استحقاقها"(Chiaramonte, 2018, p. 7). أما بالنسبة لسيولة السوق فأشار إليها (Nikolaou, 2009, p. 14) بأنها القدرة على تداول أصل في وقت قصير وبتكلفة منخفضة وبتأثير ضئيل على سعره.

2.2.2 مخاطر السيولة المصرفية

تشير النظرية المصرفية إلى أن إحدى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها البنوك هي تحويل الاستحقاق من خلال تمويل أصولهم الغير السائلة ذات المخاطر عن طريق الخصوم السائلة الأمر الذي قد يتسبب في عدم استقرار البنك في دوره كمزود للسيولة عند الطلب (Mohammad et al., 2020, p. 1)، فمطلوبات البنوك عادة ما تكون آجال استحقاقها قصيرة الأجل بالمقارنة مع الأصول، وبالتالي يجب على البنوك التحكم بشكل دائم في تمويل هيكل ميزانيتها العمومية اعتمادا على تحويل الاستحقاق (Golubeva et al., 2019, p. 459)، إذ أنه وبمجرد عدم وجود توافق زمني بين الأصول والخصوم فإن البنك يعرض نفسه لخطر السيولة(حيدر شيخ السوق, 2017, p. 44). ويعرف خطر السيولة بأنه عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية دون خسارة الأصول أو تكبد نفقات غير مرغوب فيها (Singh & Sharma, 2016, p. 41).

3.2.2 مقاييس السيولة المصرفية

استخدم الباحثون مجموعة من مقاييس السيولة نذكر أهمها: (العلي, 2013, ص 188-190)

- نسبة القروض إلى الأصول: تقيس هذه النسبة الأصول المقيدة في قروض غير سائلة، فالنسبة العالية مؤشر على التوسع في الاقتراض وبالتالي انخفاض السيولة، أما النسبة المنخفضة فتشير إلى وضع مريح للسيولة وتتغير هذه النسبة مع تغير حجم البنك.
- نسبة القروض إلى الودائع: تقيس هذه النسبة مدى استخدام الودائع في عمليات الإقراض، فكلما انخفضت كانت مؤشر على مخزون أعلى من السيولة والعكس صحيح.

- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: بما أن الأصول السائلة تتميز بسهولة وسرعة تحويلها إلى نقد دون خسارة، فإن هذه النسبة تقيس لنا أهمية هذه الأصول في هيكل أصول البنك.
- نسبة الأصول السائلة إلى الودائع: تركز هذه النسبة بشكل أكبر على حساسية البنك للودائع، وتشير القيمة المرتفعة لهذه النسبة إلى قدرة البنوك على امتصاص صدمات السيولة، أما القيمة المنخفضة لهذه النسبة فتشير إلى زيادة حساسية البنك فيما يتعلق بسحب الودائع (Vodová, 2013, p. 65).

كما طورت لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 2010 مقياسين إضافيين للسيولة: نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي تهدف إلى ضمان امتلاك البنوك لأصول سائلة عالية الجودة كافية لتحمل ضغوط السيولة في الأجل القصير ونسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) والتي تهدف إلى تشجيع البنوك على الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقرارا مقابل أصولها السائلة(Chiaramonte & Casu, 2017, p. 140).

3.2 واقع تطبيق كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 3 في البنوك السعودية

عملت مؤسسة النقد العربي السعودي(SAMA) على تحسين التنظيم المصرفي خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008 من خلال محاولة تطبيق المعايير الجديدة التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، فقد بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي في تنفيذ ومراقبة نسبة كفاية رأس المال لبازل 3 في يناير عام 2013، وشكلت الفئة الأولى أكثر من92% من رأس المال المحتفظ به (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2015، ص 34). كما أن جميع البنوك السعودية أدرجت نسبة كفاية رأس المال كما أقرتها اتفاقية بازل 3 وذلك وفقا للتعليمات التي أصدرتها في ديسمبر 2012. وبناءً على ما صرحت به مؤسسة النقد العربي السعودي سنة 2017، فإن جميع البنوك السعودية قد أوفت بمتطلبات نسبة كفاية رأس المال بموجب بازل 3، بل ووصلت معدلات كفاية رأس مالها في عدة مراحل إلى ضعف المعدل المطلوب وهذا قبل أن يكون القرار ملزما لجميع البنوك الدولية بنهاية عام 2019 (Bajwa et al., 2019, p. 4).

3. منهجية الدراسة

1.3 مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودي(محلية وأجنبية)، أما عينة الدراسة فتتكون من البنوك المحلية السعودية

المدرجة في السوق المالي السعودي والمكونة من 11 بنك والتي توفرت عنها المعلومات والبيانات المالية لفترة زمنية متصلة من 2012- 2019، وتتمثل هذه البنوك في: بنك الراجحي، بنك الجزيرة، بنك البلاد، بنك الإنماء، بنك الرياض، البنك الأهلي التجاري، مجموعة سامبا المالية، البنك العربي الوطني، البنك السعودي للاستثمار، البنك السعودي الفرنسي والبنك السعودي البريطاني.

2.3 التعريف بمتغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة في المتغير التابع الذي يمثل السيولة المصرفية حيث تم قياسه من خلال نسبة القروض إلى الأصول أي نسبة الأصول غير السائلة في محفظة البنوك، لذلك فإن القيم الأعلى لنسبة القروض على الأصول تعني سيولة منخفضة ومخاطر سيولة أكبر، أما المتغير المستقل فهو نسبة كفاية رأس المال وقد تم التعبير عنها من خلال نسبة المستوى الأول لرأس المال والتي أقرتها اتفاقية بازل3، إذ يتشكل هذا الأخير من الأسهم العادية التي تعتبر المكون الأعلى جودة لرأس مال البنك، بالإضافة إلى تضمين متغيرات تفسيرية أخرى للسيولة، وقد تم احتساب هذه المتغيرات من خلال التقارير السنوية المعلنة في المواقع الإلكترونية للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2012- 2019، والجدول التالي يبين هذه المتغيرات.

جدول 1: متغيرات الدراسة

	المتغير	الترميز	القياس	المرجع
المتغير التابع	السيولة المصرفية	TLTA	يتم قياس السيولة من خلال القروض البنكية إلى مجموع الأصول.	(Vodová, 2011) (Roman & Sargu, 2015)
المتغير المستقل	كفاية رأس المال	CAR	يتم قياس كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 3 من خلال رأس المال من المستوى الأول إلى مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.	Basel Committee On) (Banking Supervision, 2011
متغيرات خاصة بالبنك (متغيرات التحكم)	مخاطر الائتمان	NPL	يتم قياس مخاطر الائتمان من خلال القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض البنكية .	(Vodová, 2011) (Roman & Sargu, 2015)
		RWAA	وهو مقياس يعكس تفضيل المخاطرة لمحفظة الأصول ويتم قياسه من خلال الأصول المرجحة بالمخاطر وفق اتفاقية بازل 3 إلى إجمالي الأصول.	(Toh, 2019) (Horváth et al., 2014)
	الربحية	ROE	يتم قياسها من خلال صافي الدخل إلى إجمالي حقوق الملكية.	(Al-Homaidi et al., 2019) (Roman & Sargu, 2015)
	إدارة الأصول	AM	يتم قياس إدارة الأصول من خلال الأرباح التشغيلية إلى مجموع الأصول.	(Al-Homaidi et al., 2019)

المصدر: من إعداد الباحثتين

3.3 نموذج الدراسة

من أجل دراسة الارتباط بين كفاية رأس المال والسيولة المصرفية نستخدم نموذج انحدار بيانات اللوحة (نماذج البانال)، ويعتبر هذا النموذج مناسبا للدراسة لأنه يأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث مع الزمن وكذا الخصائص المختلفة لكل بنك ويتم التعبير عن النموذج المستخدم وفق ما يلي:

$$\mathbf{TLTA} = \beta_0 + \beta_1 \mathbf{CAR} + \beta_2 \mathbf{NPL} + \beta_3 \mathbf{RWWA} + \beta_4 \mathbf{ROE} + \beta_5 \mathbf{AM} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

TLTA: تمثل المتغير التابع، **CAR**: المتغير المستقل

أما: **NPL**، **RWWA**، **ROA** و**AM** فتمثل المتغيرات المستقلة الأخرى (التحكم أو الضابطة)

ε_{it} : حد الخطأ، β_i المعاملات، β_0 الثابت

4.3 النتائج و المناقشة

1.4.3 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يقدم الجدول (2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة حيث تم حساب متوسط المتغيرات خلال فترة الدراسة 2012- 2019.

جدول 2: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
متوسط TLTA	0,6194	0,6299	0,6262	0,6531	0,7113	0,6428	0,6428	0,6450
متوسط CAR	0,1736	0,1678	0,1715	0,1649	0,1729	0,1791	0,1833	0,1799
متوسط NPL	0,0197	0,0129	0,0105	0,0105	0,0117	0,0134	0,0167	0,0188
متوسطRWAA	0,8571	0,8691	0,8611	0,9017	0,8876	0,8824	0,8639	0,8437
متوسط ROE	0,1374	0,1335	0,1335	0,13411	0,1147	0,1182	0,1343	0,1009
متوسط AM	0,0375	0,0366	0,0355	0,0371	0,0365	0,0381	0,0390	0,0387

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على القوائم المالية للبنوك التجارية عينة الدراسة

من خلال الجدول أعلاه وفيما يتعلق بكفاية رأس المال فإن البنوك السعودية عينة الدراسة حققت مستويات عالية من كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة وأعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال من المستوى الأول(6%) حسب اتفاقية بازل3، حيث تراوح متوسط النسبة ما بين 16% و18%، وبالتالي فالبنوك السعودية تتمتع بمستويات عالية من كفاية رأس المال تجعلها أقل عرضة للمخاطر وتعزز من كفاءتها واستقرارها، أما بالنسبة للسيولة فقد كانت شبه مستقرة حيث تراوح متوسط النسبة ما بين 61 %و 71% وهي أقل من النسبة التي أوصى بها المجلس العالمي للاتحاد

الائتماني (70٪ إلى 80٪)، بالنسبة لباقي المتغيرات فقد كانت هي الأخرى شبه مستقرة على مدى سنوات الدراسة.

2.4.3 تحليل مصفوفة الارتباط

جدول 3: نتائج مصفوفة الارتباط

	TLTA	CAR	NPL	RWAA	ROE	AM
TLTA	1					
CAR	-0.019	1				
NPL	-0.177	-0.164	1			
RWAA	0.338	-0.065	-0.178	1		
ROE	-0.131	-0.291	-0.001	-0.444	1	
AM	0.286	-0.009	0.169	-0.376	0.574	1

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على برنامج **Stata15**

توضح مصفوفة الارتباط الترابط بين المتغيرات المستقلة، فإذا كان الارتباط كبيرا بين متغيرين مستقلين أو أكثر سيكون من الصعب عزل تأثير كل منهما على المتغير التابع وبالتالي ستظهر مشكل الارتباط الخطي المتعدد، ومن الجدول أعلاه نلاحظ عدم وجود ارتباط كبير بين المتغيرات حيث كانت أكبر قيمة للارتباط بين الربحية ونسبة إدارة الأصول(57%) مما يعني عدم وجود علاقة خطية متعددة بين المتغيرات المستقلة.

3.4.3 تقدير نماذج البانال واختيار النموذج الملائم للدراسة

نقوم بتقدير معلمات النموذج بالاعتماد على سلسلة البيانات المقطعية عبر الزمن وذلك من خلال تقدير النماذج الثلاثة للبانال: النموذج التجميعي(**PRM**)، نموذج التأثيرات الثابتة (**FEM**)، نموذج التأثيرات العشوائية (**REM**) والمقارنة بينهما واختيار النموذج المناسب للدراسة.

جدول 4: تقدير معلمات النموذج وفق النماذج الثلاث للبانال

المتغيرات التفسيرية	نموذج الأثر التجميعي (PRM)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
CAR	-0. 2292939 (0.101)	-0. 2126837 (0.034)	-0. 2211855 (0.020)
NPL	-2.036121 (0.005)	-0. 8811948 (0.044)	-1.001174 (0.015)
RWAA	0. 2200234 (0.000)	0. 3523849 (0.000)	0. 3285264 (0.000)
ROE	-0. 5985699 (0.001)	-0. 3025885 (0.009)	-0. 3219804 (0.003)
AM	5.884945 (0.000)	2.913519 (0.005)	3.3342555 (0.000)
الثابت (c)	0. 3715483 (0.000)	0.3107931 (0.000)	0.32146555 (0.000)
Number of obsevation	88	88	88
R-squared	0.4302	0.8870	-
Adjusted R-squared	0.3954	0.8635	-
Prob (F-Stat)	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج **Stata 15** (الملحق 1، 2، 3)

بعد تقدير النماذج الثلاث للبانال نقوم بالمفاضلة بينها بهدف الوصول إلى النموذج المناسب للدراسة وذلك من خلال مجموعة من الاختبارات:

- **المفاضلة بين النموذج التجميعي(PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية(REM):** نستعين باختبار**Breusch and Pagan** للمفاضلة بين النموذجين(PRM) و (REM) وتصاغ فرضيته كالتالي:

H_0: لا يوجد تأثيرات عشوائية (النموذج التجميعي هو الأفضل).

H_1: يوجد تأثيرات عشوائية (نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل).

ويبين الجدول أدناه نتائج هذا الاختبار:

جدول 5: نتائج اختبار **Breusch and Pagan**

chibar2(01)	162.89
Prob > chibar2	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **Stata.15**

تبين نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية (P=0.00) وهي أقل من **5 %** وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة (H1)، أي أن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل مقارنة بالنموذج التجميعي .

- **المفاضلة بين النموذج التجميعي(PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة(FEM)**: من أجل المفاضلة بين النموذجين(PRM) و (FEM) نستعين باختبار فيشر المقيد وذلك من خلال اختبار فرضيتين: الفرضية H_0 (لا يوجد تأثيرات ثابتة)، والفرضية H_1 (يوجد تأثيرات ثابتة).

من خلال مخرجات برنامج (stata.15) يتبين أن (F=29.11) و هي دالة احصائيا عند 5% (P=0.000) وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلةH_1، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

- **المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة(FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية(REM)**: يتم المفاضلة بين النموذجين (REM) و(FEM) من خلال اختبار **Hausman** وسيتم اختبار فرضيتين: الفرضية H_0 التي تنص أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل والفرضية H_1 التي تنص أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل، والجدول أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول 6: نتائج اختبار **Hausman**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **Stata.15**

تبين نتائج الاختبار أن (p=0.9390) وهي أكبر من **5%** وبالتالي نقبل الفرضية H_0 التي تشير إلى وجود تأثيرات عشوائية، وبالتالي فنموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملاءمة مقارنة بنموذج التأثيرات الثابتة.

من خلال النتائج السابقة يظهر لنا أن النموذج المناسب لتقدير أثر كفاية رأس المال على

chi2(5)	1.26
Prob>chi2	0.9390

السيولة المصرفية هو نموذج التأثيرات العشوائية.

من أجل التأكد أن نموذج التأثيرات العشوائية لا يعاني من مشاكل قياسية نقوم باختبار كل من الارتباط الذاتي للأخطاء و اختبار عدم تجانس التباين:

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء**: يتم الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام اختبار **Wooldridge** (شروق و جيلالي, 2019, ص 349)،فإذا كانت قيمة **prob** أقل من 5% فسيكون هناك ارتباط ذاتي للأخطاء، أما إذا كانت أكبر من 5% فليس هناك ارتباط ذاتي للأخطاء، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار:

جدول 7: نتائج الاختبار الذاتي للأخطاء

F(1, 10)	**12.539**
prob> F	**0.0053**

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Stata15

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.0053 وهي أقل من 5% وبالتالي فالنموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

- **اختبار عدم تجانس التباين**: نقوم باختبار عدم تجانس التباين من خلال اختبار فرضيتين الفرضية H_0 التي تنص على تساوي تجانس التباين والفرضية H_1 التي تنص على عدم تساوي تجانس التباين، فإذا كانت قيمة Prob أكبر من 5% فلا توجد مشكلة عدم التباين (الفرضية H_0)، أما إذا كانت أقل من 5% فهناك مشكل عدم تجانس التباين (الفرضية H_1).

جدول 8: نتائج اختبار عدم تجانس التباين

chi2 (11)	**18.11**
Prob>chi2	**0.0791**

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Stata15

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Prob) أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية H_0، أي أن نموذج الأثر العشوائي لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

تبين لنا نتائج الاختبارات السابقة أن نموذج التأثيرات العشوائية يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وبالتالي سوف نعالج هاته المشاكل باستخدام طريقة تصحيح الأخطاء في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية **panels corrected standard errors (PCSE)** التي تأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين(شروق و جيلالي, 2019, ص 350) ، والنتائج موضحة كما يلي:

```
xtpcse TLTA CAR NPL RWAA ROE AM
Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)
Group variable:   ind                          Number of obs     =         88
Time variable:    YEAR                         Number of groups  =         11
Panels:           correlated (balanced)        Obs per group:
Autocorrelation:  no autocorrelation                           min =          8
                                                               max =          8
Estimated covariances      =        66         R-squared         =     0.4302
Estimated autocorrélation =         0         Wald chi2(5)      =     114.91
Estimated coefficients     =         6         Prob > chi2       =     0.0000
------------------------------------------------------------------------------
             |            Panel-correctes
        TLTA |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         CAR |  -.2292939   .0889346    -2.58   0.010    -.4036026   -.0549853
         NPL |  -2.036121   .6416722    -3.17   0.002    -3.293775   -.7784663
        RWAA |   .2200234   .0315649     6.97   0.000     .1581573    .2818894
         ROE |  -.5985699   .1074947    -5.57   0.000    -.8092556   -.3878842
          AM |   5.884945   .6367061     9.24   0.000     4.637024    7.132866
       _cons |   .3715483   .0424072     8.76   0.000     .2884318    .4546648
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: مخرجات برنامج **Stata15**

تشير النتائج النهائية لتقدير النموذج أن قيمة احتمالية فيشر**(F=0.000)** وبالتالي فالنموذج معنوي، إضافة إلى ذلك فإن قيمة **R^2=43** % والذي تعني أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بـ 43% أما باقي النسبة فتعود لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في هذه الدراسة.

4.4.3 تفسير النتائج

قبل تحليل وتفسير النتائج تجدر الإشارة إلى أن القيمة الأعلى لنسبة القروض على الأصول تعني مركز سيولة أقل للبنوك ومخاطر سيولة أكبر وبالتالي يجب استنتاج النتائج بشكل عكسي، أي أن الإشارة الموجبة للمعامل تعني التأثير السلبي على السيولة والعكس صحيح.

أظهرت النتائج أن نسبة كفاية رأس المال ذات دلالة إحصائية وأن المعامل سلبي 0.22- مما يشير إلى تأثير إيجابي لكفاية رأس المال على السيولة المصرفية للبنوك السعودية محل الدراسة، إذ أن الزيادة في نسبة كفاية راس المال بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض القروض على الأصول (زيادة السيولة وانخفاض مخاطرها) ب 0.22 وحدة، ويمكن تفسير هذا التأثير الإيجابي من خلال الدور البارز والمهم الذي تلعبه كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 3 في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك السعودية من خلال تعزيز قدرتها على استيعاب المخاطر وكذا التأثير على أنشطتها المصرفية (تقليل سلوك المخاطرة لديها) مما يعزز من سيولتها المصرفية ويخفض مخاطرها، وهذا باعتبار أن كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 3 هدفها الحد من المخاطرة المفرطة لدى البنوك، كما تؤدي الزيادة في كفاية رأس المال في البنوك السعودية إلى زيادة الثقة لدى العملاء نتيجة زيادة قدرتها على امتصاص الخسائر مما يؤدي إلى

جذب المزيد من الودائع وبالتالي الاحتفاظ بالمزيد من الأصول السائلة للوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل. تتوافق هذه الدراسة مع دراسة (Vodová, 2011) و دراسة (Nyaundi, 2015) وكذا دراسة (Mohammad et al., 2020).

كما أظهرت النتائج أن القروض المتعثرة (NPL) والتي تعبر عن مخاطر الائتمان ذات دلالة إحصائية و أن المعامل سلبي2.03- مما يشير إلى تأثير إيجابي لـ(NPL) على السيولة المصرفية للبنوك السعودية، حيث ان الزيادة في(NPL) بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض القروض على الأصول (زيادة مستوى السيولة وانخفاض مخاطرها) ب 2.03، وتفسر هذه النتيجة أن زيادة القروض المتعثرة للبنوك السعودية يمكن أن تؤثر سلبا على ربحيها وإنتاجيتها مما يدفع بإدارة البنوك السعودية إلى إعادة النظر في استراتيجياتها التي تتعلق بأصولها بهدف التقليل من أنشطة القروض المصرفية وبالتالي الاحتفاظ بالمزيد من الأصول السائلة وهذا ما يؤثر بالإيجاب على سيولتها المصرفية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Vodová, 2011) وكذا دراسة (Mohammad et al., 2020)، أما فيما يخص الأصول المرجحة بالمخاطر (**RWAA**) والتي تعبر أيضا على مخاطر الائتمان وتعكس تفضيل المخاطرة لمحفظة الأصول فهي ذات دلالة إحصائية وأن المعامل إيجابي 0.22، مما يشير إلى تأثير سلبي لـ (RWAA) على سيولة البنوك عينة الدراسة، إذ أن الزيادة في (RWAA) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى الأصول غير السائلة ب 0,22 (إنخفاض مستوى السيولة وزيادة مخاطرها)، ويمكن تفسير هذ التأثير السلبي أن البنوك التي تميل إلى المخاطرة (تحتفظ بأصول ذات مخاطر أعلى) تتوسع أكثر في إنشاء المزيد من الائتمان مما قد يعرضها لمشاكل نقص السيولة المصرفية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Yong Toh, 2019) الذي توصل إلى أن البنوك التي تتحمل مخاطر ائتمانية أكبر(زيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر إلى الأصول) تميل إلى خلق المزيد من الأصول غير السائلة انطلاقا من خصومها السائلة.

من جهة أخري أظهرت النتائج أن نسبة العائد إلى حقوق الملكية ذات دلالة إحصائية وأن المعامل سلبي0.59- مما يشير إلى تأثير إيجابي للربحية على سيولة البنوك محل الدراسة، أي أن زيادة الربحية بوحدة واحدة يؤدي إلى إنخفاض مستوى الأصول غير السائلة ب 0.59، وبالتالي إنخفاض المخاطرة ذات الصلة، و هو ما يعني زيادة مستوى السيولة لدى هذه البنوك، وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة (Al- Homaidi et al., 2019).

وأخيرا بينت النتائج أن نسبة إدارة الأصول ذات دلالة إحصائية و المعامل ايجابي(5.88) مما يشير إلى تأثير سلبي لإدارة الأصول على سيولة البنوك محل الدراسة، ويمكن تفسير النتيجة أن البنوك

التي لديها قدرة وكفاءة عالية في استخدام وإدارة اصولها في توليد الأرباح تتوسع أكثر في منح القروض للعملاء بدل من الاحتفاظ بأصول سائلة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة(Al- Homaidi et al., 2019).

4 .خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة تحليل أثر كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 3 على سيولة البنوك السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2012-2019، وقد استخدمنا في هذه الدراسة نماذج البانال واعتمدنا على نموذج الآثار العشوائية لتقدير أثر كفاية راس المال على السيولة المصرفية الذي تبين أنه هو افضل نموذج للدراسة و توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- ✓ تتمتع البنوك السعودية محل الدراسة بمستويات مرتفعة من كفاية رأس المال حيث حققت أكثر من الحد الأدنى من متطلبات رأس المال وفق ما نصت عليه اتفاقية بازل 3؛
- ✓ توصلت الدراسة إلى أن كفاية رأس المال وفق ما نصت عليه بازل 3 ذات دلالة إحصائية وتؤثر إيجابا على السيولة المصرفية التي تم قياسها من خلال القروض على الأصول، أي كلما ارتفعت كفاية رأس المال أدى ذلك إلى زيادة السيولة المصرفية، وتبين هذه النتيجة أن كفاية رأس المال وفق التعديلات التي أدخلتها عليها بازل 3 وطبقتها البنوك السعودية عينة الدراسة ساهمت في تعزيز سيولتها المصرفية؛
- ✓ توصلت النتائج أيضا إلى أن سيولة البنوك التجارية السعودية عينة الدراسة تزداد مع زيادة القروض المتعثرة التي تعبر عن مخاطر الائتمان، إذ أن زيادة القروض المتعثرة في البنوك السعودية دفعها إلى التقليل من منح القروض وهو الأمر الذي عاد بالإيجاب على سيولتها المصرفية. كما أظهرت النتائج من جهة أخرى أن الأصول المرجحة بالمخاطر والتي تعبر كذلك عن مخاطر الائتمان ونسبة إدارة الأصول ذات دلالة إحصائية وتؤثر سلبا على سيولة البنوك السعودية محل الدراسة؛
- ✓ أخيرا، توصلت النتائج أن الربحية ذات دلالة إحصائية وتؤثر إيجابا على السيولة المصرفية .

على ضوء هذه النتائج نخلص إلى اقتراح مجموعة من التوصيات:

- ✓ ينبغي على البنوك السعودية مواصلة مراقبة مستويات كفاية رأس المال والسيولة وذلك بالاعتماد على وضع سيناريوهات اختبارات الضغط لمواجهة آثار الأزمة الحالية والأزمات التي من شأنها أن تحدث مستقبلا.

✓ لقد ساهمت الأطر التنظيمية التي تنظم عمل البنوك السعودية في التأثير الإيجابي على السيولة المصرفية الأمر الذي يمكن الاستفادة منه من قبل البنوك في الدول ذات الأنظمة المصرفية الشبيهة بالنظام المصرفي السعودي مثل النظام المصرفي الجزائري وذلك بالنظر إلى توجه الجزائر نحو اعتماد مقررات بازل 3 من جهة وتشابه النظامين المصرفيين الجزائري والسعودي من حيث طبيعة العمل المصرفي و مصادر التمويل المتاحة.

✓ تحقيق البنوك السعودية لمستويات مرتفعة لكفاية رأس المال من شأنه ان يساعدها على مواجهة الأزمات المرتبطة بجائحة كورونا وبالتالي يمكن للبنوك الجزائرية اعتماد سياسة البنوك السعودية في ما يخص كفاية رأس المال ونسب السيولة وذلك لمواجهة الأزمات المالية خاصة في ظل عدم وجود سوق مالي كفء الذي من شأنه الإفصاح عن المعلومات والبيانات الآزمة لعملية التحليل والتنبؤ بالأزمات.

5. قائمة المراجع:

- شروقي, ز. ا., و جيلالي, ت. ح. (2019). محددات هيكل رأس المال في البنوك الجزائرية الخاصة. مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية, 3(2), 337–354.
- الحريث, م. ع. م., و حزوري, ح. ا. ا. (2018). مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات, 43, 244–252.
- شيخ السوق, ر. ح. (2017). أثر كفاية رأس المال على ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية(مذكرة ماجستير تمويل ومصارف). جامعة حماة.
- عاشوري, ص., و مهيدي, ذ. (2019). أثر الربحية على كفاية راس المال في البنوك التجارية، دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية. مجلة البشائر الاقتصادية, 5(1), 92–108.
- العلي, أ. ا. (2013). ادارة المصارف التجارية مدخل ادارة المخاطر (الطبعة الأولى).الذاكرة للنشر والتوزيع.
- مؤسسة النقد العربي السعودي. (2015). تقرير الاستقرار المالي. متاح على الخط: *https://www.sama.gov.sa/arsa/EconomicReports/Financial Stability Report/FSR-ARABIC-pdf*.(July 5, 2015) 2015، تم التصفح يوم 2021 /04/10

- Al-Homaidi, E. A., Tabash, M. I., Farhan, N. H., & Almaqtari, F. A. (2019). The determinants of liquidity of Indian listed commercial banks: A panel data approach. Cogent Economics and Finance, 7(1), 1-20.
- Bajwa, I. A., Syed, A. M., Alaraifi, A., & Rafi, W. (2019). Assessment of credit risk management of Saudi banks. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 23(5) ,1-13.
- Basel. (2008). Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision - consultative document (Issue Septembre). Online : *http://www.bis.org/publ/bcbs 138.htm%5Cnfiles/698/BIS_2008sep.pdf, consulté le 01/04/2021).*
- Basel. (2011). Basel III: A global Regulatory Framework for more resilient banks and banking systems. Online : *http://www.bis.org/publ/bcbs189.pdf, consulté le 02/04/2021).*
- Chiaramonte, L. (2018). Bank Liquidity and the Global Financial Crisis: The Causes and Implications of Regulatory Reform , Palgrave Macmillan.
- Chiaramonte, L., & Casu, B. (2017). Capital and liquidity ratios and financial distress. Evidence from the European banking industry. British Accounting Review, 49(2), 138–161.
- Distinguin, I., Roulet, C., & Tarazi, A. (2013). Bank regulatory capital and liquidity: Evidence from US and European publicly traded banks. Journal of Banking and Finance, 37(9), 3295–3317.
- Golubeva, O., Duljic, M., & Keminen, R. (2019). The impact of liquidity risk on bank profitability: some empirical evidence from the European banks following the introduction of Basel III regulations. Journal of Accounting and Management Information Systems, 18(4), 455-485.
- Horváth, R., Seidler, J., & Weill, L. (2014). Bank Capital and Liquidity Creation: Granger-Causality Evidence. Journal of Financial Services Research, 45(3), 341–361.
- Hull, J. . (2015). Risk Management and Financial Institutions (Fourth Edi). Wiley.
- Mohammad, S., Asutay, M., Dixon, R., & Platonova, E. (2020). Liquidity risk exposure and its determinants in the banking sector: A comparative analysis between Islamic, conventional and hybrid banks.

Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 66,1-20.

- Nguyen, P. A., Tran, B. Le, & Simioni, M. (2021). Optimal capital adequacy ratio: An investigation of Vietnamese commercial banks using two-stage DEA. Cogent Business and Management, 8(1). 1-9.
- Nikolaou, K. (2009). Liquidity (Risk) Concepts: Definitions and Interactions. ECB Working Paper, 1008.
- Nyaundi, D. N. (2015). The effects of capital adequacy requirements on liquidity of commercial banks in Kenya (mastère of business administration). University of Nairobi.
- Roman, A., & Sargu, A. C. (2015). The Impact of Bank-specific Factors on the Commercial Banks Liquidity: Empirical Evidence from CEE Countries. Procedia Economics and Finance, 20(15), 571–579.
- Singh, A., & Sharma, A. K. (2016). An empirical analysis of macroeconomic and bank-specific factors affecting liquidity of Indian banks. Future Business Journal, 2(1), 40–53.
- Toh, M. Y. (2019). Effects of bank capital on liquidity creation and business diversification: Evidence from Malaysia. Journal of Asian Economics, 61, 1–19.
- Vodová, P. (2011). Liquidity of Czech commercial banks and its determinants. International Journal of Mathematical Models and Methods in Applied Sciences, 5(6), 1060–1067.
- Vodová, P. (2013). Determinants of commercial bank liquidity in Hungary. Financial Internet Quarterly "e-Finanse", 9(3), 180–188.

6. ملاحق

ملحق 1: نموذج الانحدار التجميعي

```
egen ind =group( BANK )
. reg TLTA CAR NPL RWAA ROE AM
Source |       SS           df       MS      Number of obs   =        88
-------------+----------------------------------   F(5, 82)        =     12.38
Model |  .109696194         5  .021939239   Prob > F        =    0.0000
Residual |  .1453184         82  .001772176   R-squared       =    0.4302
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.3954
Total |  .255014594        87  .002931202   Root MSE        =     .0421
------------------------------------------------------------------------------
TLTA |   Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
CAR |  -.2292939   .1381246    -1.66   0.101    -.5040677    .0454798
NPL |  -2.036121   .7029722    -2.90   0.005    -3.434556    -.637685
RWAA |   .2200234    .060495     3.64   0.000     .0996795    .3403672
ROE |  -.5985699   .1691805    -3.54   0.001    -.9351237    -.262016
AM |   5.884945   .8936768     6.59   0.000     4.107138    7.662753
_cons |  .3715483   .0801579    4.64   0.000     .2120887    .531007
```

ملحق 2: نموذج التأثيرات الثابتة

```
xtreg TLTA CAR NPL RWAA ROE AM , fe
 Fixed-effects (within) regression               Number of obs = 88
Group variable: ind                              Number of groups = 11
R-sq:                                            Obs per group:
within  = 0.4923                                         min =          8
between = 0.2454                                         avg =        8.0
overall = 0.2973                                         max =          8
F(5,72)           =      13.96
corr(u_i, Xb)  = -0.1166                         Prob > F          =     0.0000
------------------------------------------------------------------------------
TLTA |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
CAR |  -.2126837   .0982532    -2.16   0.034    -.4085478   -.0168196
NPL |  -.8811948   .4296488    -2.05   0.044    -1.737684   -.0247056
RWAA |   .3523849   .0655287     5.38   0.000     .2217557    .4830141
ROE |  -.3025885   .1127362    -2.68   0.009     -.527324    -.077853
AM |   2.913519    1.00782     2.89   0.005      .904467    4.922571
_cons |   .3107931   .0617963     5.03   0.000     .1876045    .4339818
-------------+----------------------------------------------------------------
sigma_u |  .04365358
sigma_e |   .0200055
rho |  .82643316   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(10, 72) = 29.11                     Prob > F = 0.0000
```

ملحق 3: نموذج التأثيرات العشوائية

```
xtreg TLTA CAR NPL RWAA ROE AM , re
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =         88
Group variable: ind                             Number of groups  =
R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.4907                                         min =          8
     between = 0.2872                                         avg =        8.0
     overall = 0.3319                                         max =          8
                                                Wald chi2 (5)     =      75.07
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =     0.0000
------------------------------------------------------------------------------
        TLTA |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         CAR |  -.2211855   .0949805    -2.33   0.020    -.4073438   -.0350272
         NPL |  -1.001174   .4115774    -2.43   0.015    -1.807851   -.1944975
        RWAA |   .3285264   .0601464     5.46   0.000     .2106416    .4464112
         ROE |  -.3219804    .109176    -2.95   0.003    -.5359614   -.1079994
          AM |   3.334255   .9254513     3.60   0.000     1.520404    5.148107
       _cons |   .3214655   .0609374     5.28   0.000     .2020304    .4409006
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .05098356
     sigma_e |   .0200055
         rho |  .86657307
```

التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

Green finance as one of the green economy tools to achieve sustainable development in Algeria

د.رقية حدادو[1]*

[1] المركز الجامعي بآفلو، مخبر: الدراسات القانونية والإقتصادية **r.haddadou@cu-aflou-edu.dz**

تاريخ الاستلام: 2021/08/07 تاريخ القبول: 2021/10/10 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

مواكبة للتغيرات البيئية التي يعيشها العالم مؤخرا بسبب الآثار السلبية الناجمة عن الاستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية وطرق الإنتاج ، فقد جاءت هذه الورقة البحثية بهدف التعرف على التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الاخضر، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الصيرفة الخضراء، السندات الخضراء و الجباية الخضراء بحيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، للكشف عن مصادر التمويل الاخضر مع الإشارة إلى أهم المشاريع الصديقة للبيئة في الجزائر، وقد توصلنا إلى أنه ورغم الجهود المبذولة للجزائر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال آليات الاقتصاد الاخضر و طرق تمويله على غرار الضرائب والرسوم البيئية، لا تزال تعاني من غياب التوجه البيئي للمصارف في منتجاتها البيئية .

الكلمات المفتاحية: تمويل أخضر؛ سندات خضراء؛ تنمية مستدامة؛ إقتصاد أخضر؛ مشاريع خضراء.

تصنيف JEL: Q01، Q5، Q57.

Abstract:

Keeping up with the recent environmental changes that the world has seen as a result of the negative effects of irrational use of natural resources and production methods, this research paper sought to identify green finance as one of the green economy's tools, as well as its role in achieving sustainable development through green banking, green bonds, and green taxation. As a result, we relied on a descriptive analytical method to uncover the sources of green funding with reference to Algeria's most important environmentally friendly initiatives. Suffering from a lack of environmental orientation on the part of banks in their environmental goods.

Keywords: green finance; green bonds ; sustainable development ; green economy ; green projects.

Jel Classification Codes: Q01; Q5; Q57.

***المؤلف المرسل**

1. **مقدمة:**

بدأ الاهتمام والنظر نحو الاقتصاد الاخضر باعتباره نشاط اقتصادي صديق للبيئة وأحد سبل تحقيق التنمية المستدامة حيث كانت البداية من قمة الارض ريو دي جانيرو عام 1992 ، وبعد عشرين عاما في (ريو دي جانيرو) مرة اخرى في مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة آفاق جديدة نحو تحقيق التنمية المستدامة ، ومؤتمر ريو +20 يلزم حكومات الدول بتطبيق وعودها في نمو اقتصادي عادل ومستدام . فجميع الدول أصبحت تعمل على تحقيق التوافق بين متطلبات التنمية والتقدم الصناعي وفي نفس الوقت تحمي البيئة والموارد الطبيعية، والحد من الآثار السلبية التي تؤثر على الجانب البيئي والاقتصادي معا من خلال تشجيع آليات التمويل الأخضر.

من هذا المنطلق سوف تتمحور دراستنا حول امكانية المضي نحو الاقتصاد الاخضر من خلال الاعتماد على التمويل الأخضر لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة من اجل تحقيق تنمية مستدامة تصاحبها اثار بيئية نظيفة غير ضارة واثار اجتماعية لإعادة التوازن البيئي وتقليل الفجوة بين الاغنياء والفقراء .

1.1 إشكالية الدراسة: بناءا على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم التمويل الأخضر كأداة لدعم الاقتصاد الاخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر؟ وماهي الأساليب المعتمدة لذلك؟

2.1 فرضيات الدراسة: للاجابة على الاشكالية الرئيسية نتوقع الفرضيات التالية:

- ✓ يمثل الاقتصاد الاخضر أحد السبل لتحقيق التنمية المستدامة و الحفاظ على التوازن البيئي.
- ✓ مصادر التمويل الاخضر في الجزائر غير كافية لتحقيق التنمية المستدامة.

3.1 أهمية الدراسة: تنبع أهمية البحث من كونه يتطرق لموضوعين من أهم الموضوعات الحديثة والتي لها أبعاد استراتيجية وهي التنمية المستدامة وكذا الاقتصاد الأخضر وأساليب تمويله، إضافة إلى تميزها بالاهتمام الدولي بحيث نجد أن برنامج البيئة للأمم المتحدة قد أصدر دليلا مهما للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

4.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تسليط الضوء على مفهومي التنمية المستدامة و الاقتصاد الاخضر وتحديد العلاقة بينهما.

2- التعرف على التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر وأهم أساليبه لخدمة اهداف التنمية المستدامة.

3- الوقوف على مصادر التمويل الأخضر وأهم المشاريع والانجازات المستدامة بالجزائر.

5.1 منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق اهداف الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل وصف متغيرات الدراسة، وكذا عرض وتحليل تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مجال التمويل الأخضر.

وبغية تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى :

- ✓ المحور الأول: الإطار النظري للاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة والتمويل الأخضر.
- ✓ المحور الثاني: أساليب التمويل الأخضر لخدمة أهداف التنمية المستدامة
- ✓ المحور الثالث: مصادر التمويل الأخضر وأهم المشاريع والانجازات المستدامة بالجزائر.

2. الإطار النظري للاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة والتمويل الأخضر:

اكتسب الاقتصاد الأخضر اهتماما دوليا بارزا منذ فترة حديثة نسبيا، فهو يستند إلى عقود زمنية من التحليل والنقاش بشأن التفاعل بين الإنسان والاقتصاد والبيئة، كما يرتبط تكوينه الجوهري بمفهوم التنمية المستدامة.

1.2 الاقتصاد الأخضر:

بعد الاعتراف بالمخاطر التي يثيرها تغير المناخ وتدهور النظام الايكولوجي غير المستدام، وإثر الأزمة المالية لسنة 2008 التي شهدها العالم، والتي أدت إلى إضعاف الجهود الرامية الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ازداد التركيز أكثر على إبراز أهمية الاقتصاد الأخضر.

يمكن تحديد مفهوم الاقتصاد الاخضر فيما يلي:

يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه :" ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان، وتحقيق المساواة الاجتماعية، مع خفض المخاطر والندرة البيئية." (عبد العظيم، 2014، صفحة 6)

أما البنك الدولي فيعرف الاقتصاد الأخضر على أنه: " ذلك الاقتصاد الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من الأثر لتلوث الهواء والآثار البيئية، كما يراعي المخاطر الطبيعية، ودور الإدارة البيئية في ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية، ولابد أن يكون النمو شاملا." (مرزوق، حميد، و ابراهيم، 2016، الصفحات 19-20)

وقد استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفا عمليا بأنه: " اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاهية البشرية والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الايكولوجية ." (خنفر، 2014، صفحة 56)

من التعريفات السابقة نستنتج بأن الاقتصاد الاخضر هو الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية. بحيث يهدف إلى الربط بين متطلبات التنمية بشتى أنواعها وبين حماية البيئة، وتكمن أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في تحقيق التنمية المستدامة، توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة، التخفيف من الفقر وتوفير الوظائف الخضراء.

2.2 التنمية المستدامة:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال العقدين الماضيين على اهتمام العالم، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية، ونتيجة لذلك فقد أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لجميع شعوب العالم.

لقد ظهرت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة على الساحة الدولية، لذلك سنحاول التطرق لأهمها فيما يلي:

عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها :" التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها." (سليمان، 2014، صفحة 35)

وقد عرفها المفكران **ساتو** و **هيرياما** على أنها:" تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه والتمتع بالموارد." (قادري، 2013، صفحة 56)

استنادا على التعريفات السابقة يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي يلبي احتياجات ورغبات الأجيال الحالية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والطاقات البشرية والمادية لتحقيق نمو اقتصادي مع مراعاة البعد البيئي ودون المساس بحقوق واحتياجات الأجيال القادمة.

لا يمكن اعتماد التنمية المُستدامة على الجانب البيئي فحسب وانما تشمل ايضاً جوانب اقتصادية واجتماعية وهي تنمية ذات ابعاد ثلاثية مترابطة ومتكاملة تتمثل في:

- التنمية الاقتصادية وتحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الثروة.

- التنمية الاجتماعية وتحقيق المساواة والتماسك والحراك الاجتماعي.
- المحافظة عل البيئة والموارد الطبيعية.

و تتقاطع مع هذه الأبعاد الثلاثة قضايا عدة لها علاقة بالتوعية والتعليم وبناء المؤسسات ومشاركة المرأة والشباب والتدريب والإعلام والمنظمات الأهلية غير الحكومية. (بوضياف و بوضياف ، 2018، الصفحات 97-98)

ويرتكز مفهوم الاقتصاد الاخضر على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، بحيث يشكل الاقتصاد الاخضر طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتعتبر **العلاقة** بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء بالكل، فالتنمية المستدامة تمثل الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتحقيقه بينما يمثل الاقتصاد الأخضر الوسيلة العملية التي تساعد في الوصول للتنمية المستدامة ولا يعتبر بديلا لها. بحيث يلعب الاقتصاد الأخضر دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات الخضراء، وبالتالي توفير الوظائف الخضراء التي تعمل في المشاريع الصديقة للبيئة، وأيضا للحد من الفقر.

3.2 التمويل الأخضر:

يعتمد التمويل الأخضر أساسا على فكرة تخضير النظام المالي من خلال تطبيق الإدارة الفعالة للمخاطر البيئية عبر النظام المالي، وقد تعددت التعريفات حول هذا المصطلح نذكر منها ما يلي: (بوشناف، 2021، صفحة 160)

تعرفه منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بأنه: " التمويل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي مع الحد من التلوث وانبعاثات الغازات الدفينة، والتقليل من النفايات وتحسين التبادل في استخدام الموارد الطبيعية."

أما بنك الشعب الصيني فيعرف التمويل الأخضر على أنه : "سلسلة من السياسات والترتيبات المؤسسية لجذب الاستثمارات الرأسمالية الخاصة إلى الصناعات الخضراء مثل حماية البيئة والحفاظ على الطاقة والطاقة النظيفة من خلال الخدمات المالية بما في ذلك الإقراض، صناديق الإسهام الخاصة، السندات، الأسهم والتأمين."

تبرز أهمية التمويل الأخضر من خلال النقاط التالية: (خنفر، 2014، صفحة 57)

- يوفر التمويل الأخضر التمويل اللازم للاستثمار في مجال الزراعة، المياه العذبة، الثروة السمكية

وصناعة الغابات والمحميات و مع مرور الوقت التي تنتج عنها تحسين جودة ونوعية التربة وزيادة العائدات من المحاصيل الزراعية.

- يعمل التمويل الأخضر على زيادة مستوى الكفاءة في قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات من الطلب على الماء مما يقلل الضغط على المياه الجوفية والسطحية على المدى القصير والطويل على حد سواء.
- يسهم التمويل الأخضر في التقليل من معدلات الفقر عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والأنظمة الأيكولوجية وضمان تحقيق التنمية المستدامة وذلك عن طريق تدفق المنافع من رأس المال الطبيعي وإيصالها مباشرة إلى الفقراء.
- يعمل على توفير وزيادة في الوظائف الجديدة ولا سيما في الزراعة والطاقة والنقل.
- الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي، وهو يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات للقطاعات الخضراء، تدعمه في ذلك اصلاحات تمكينه على مستوى السياسات الاقتصادية.
- إعادة رسم ملامح الأعمال التجارية والبنية التحتية والمؤسساتية عن طريق زيادة حصة القطاعات الخضراء في الاقتصاد.
- تخفيض كميات الطاقة والموارد في عمليات الانتاج غير النظيف، ما يؤدي إلى تقليل النفايات وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

3. أساليب التمويل الأخضر لخدمة أهداف التنمية المستدامة:

لم يعد التحول نحو الاقتصاد الأخضر خيارا، بل أصبح ضرورة بسبب مستويات الضرر التي سببتها الممارسات الاقتصادية التقليدية على مختلف جوانب الحياة، مما يتطلب بناء استراتيجيات وسياسات جديدة تساعد على إنجاح هذا التحول على غرار التمويل الأخضر وأساليبه المختلفة.

1.3 الصيرفة الخضراء:

تمثل الصيرفة الخضراء اتجاها جديدا للصيرفة يسعى إلى توفير الدعم المالي منخفض التكلفة وطويل الأجل للمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون أو الصديقة للبيئة.

1.1.3 تعريف الصيرفة الخضراء :

تعرف الصيرفة الخضراء على أنها:" المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك لعملائه الذين يراعون الأثر البيئي والاجتماعي في أعمالهم." (سلمان، 2017، صفحة 22)

وتعرف أيضا على أنها: "شكل من أشكال البنوك الذي تستمد منها الدولة فوائد بيئية، حيث تقوم أنشطته الرئيسية على تحسين البيئة وتطوير استراتيجيات مصرفية شاملة تضمن تنمية اقتصادية كبيرة وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة."

من التعريفات السابقة يتبين بأن الصيرفة الخضراء هي أحد أشكال البنوك العادية إلا أنها تولي اهتماما خاصا وكبيرا للعوامل البيئية والاجتماعية ضمن الخدمات التي يقدمها لعملائها والترويج للأنشطة والمشاريع التي تضمن تنمية اقتصادية وتعزز الممارسات الصديقة للبيئة.

فالمصارف الخضراء هي المؤسسات المالية التي تستخدم التمويل العام للاستفادة منه في تمويل الطاقة النظيفة. فهي مؤسسات تمويل عامة أو شبه عامة توفر دعما ماليا منخفض التكلفة، وطويل الأجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون من خلال الاستفادة من التمويل العام وعبر استخدام آليات مالية مختلفة لجذب الاستثمارات الخاصة، بحيث يدعم كل دولار واحد من التمويل العام عدة دولارات من الاستثمارات الخاصة.

2.1.3 أهداف الصيرفة الخضراء:

تسعى المصارف الخضراء إلى تحقيق عدة **أهداف**، من بينها زيادة استخدام الطاقة النظيفة، وزيادة كفاءة استخدام الأموال العامة، وتوجيه الأسواق المالية الخاصة الناضجة نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة. فهذه المصارف تسعى نحو تعزيز الطاقة الأرخص، والأنظف، والأكثر موثوقية. وعلى الرغم من أن المصارف الخضراء قد تأخذ أشكالا مختلفة، فهناك عموما ثلاثة هياكل يجب أخذها في الاعتبار: أو لا يمكن للمصرف الأخضر أن يكون قائما بذاته ككيان شبه مستقل، ويسمح هذا الهيكل بأعلى درجات المرونة والاستقلالية. وثمة خيار آخر هو أن يقام المصرف الأخضر داخل هيئة حكومية قائمة. وأخيرا يمكن دمج المصرف الأخضر في مصرف آخر كبير، حيث يمكن تأسيسه كشركة تابعة منفصلة. (باحيدرة، 2014)

2.3. السندات الخضراء:

السندات الخضراء هي أحد خيارات التمويل المتاحة للشركات والحكومات الراغبة في دعم الاستثمارات والمشروعات التي تتعلق بالمناخ والبيئة، ولذلك يسميه البعض بـ "التمويل الأخضر".

وبحسب البنك الدولي، ينجذب المستثمرون إلى السندات الخضراء لأنها تمكنهم من الاستثمار في أعمال ذكية مناخيا مع قدرتهم على تتبع أثر استثماراتهم من خلال التقارير المطلوبة في إطار مبادئ السندات الخضراء.

1.2.3 تعريف السندات الخضراء :

تعرف على أنها: " السندات التي توجه حصيلة إصدارها للاستثمار في مشاريع صديقة للبيئة، وهي مثل السندات الأخرى لكنها تتطلب معايير ومبادئ رفيعة خاصة بها وبالمشاريع المختارة للتمويل." (بلحسين، 2018، صفحة 271)

في عام 2008، أصدر البنك الدولي **أول سند أخضر**، وفي عام 2013 أصبحت مؤسسة التمويل الدولية أول مؤسسة تصدر سندا أخضر معياريا عالميا بقيمة مليار دولار، مساهمة بذلك في تحويل سوق السندات الخضراء من الأسواق المتخصصة إلى الأسواق العامة.

ويقوم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، بإقناع مجموعة متنوعة وواسعة من المستثمرين من المؤسسات والأفراد لتعبئة الأموال اللازمة للتمويل المناخي، ويعرّفان الكثير من المستثمرين الذين يستثمرون لأول مرة بفئة أصول السندات الخضراء.

كما قامت مؤسسة التمويل الدولية، بالتعاون مع شركة إدارة الأصول الأوروبية "أموندي" بإنشاء

صندوق السندات الأساسية الخضراء، مع توفير تغطية تأمينية ضد الخسارة الأولى للمساعدة في تقليل المخاطر وجذب المستثمرين لهذا النوع من التمويل.

وتعد مجموعة البنك الدولي هي إحدى أكبر الجهات المصدرة للسندات الخضراء في العالم، وقد عبأت ما يزيد على 16 مليار دولار من خلال إصدار أكثر من 200 سند أخضر منذ عام 2008 لصالح استثمارات مرتبطة بالمناخ والبيئة. وبلغت قيمتها حتى الآن 13 مليار دولار جرى تنفيذها عبر 150 عملية وبـ 20 عملة. (ابراهيم ، 2020)

2.2.3 مميزات السندات الخضراء :

إن الاستخدام المحدد للأموال التي يتم الحصول عليها لمساندة تمويل مشروعات معينة، هو الذي يميز السندات الخضراء عن السندات التقليدية، حيث يقيم المستثمرون الأهداف البيئية المحددة للمشروعات التي تهدف السندات إلى مساندتها وفقا للبنك الدولي.

ومن ضمن أهم المشروعات التي يمكن إصدار سندات خضراء لتمويلها، مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والإدارة المستدامة للنفايات، والاستخدام المستدام للأراضي، والنقل النظيف، والإدارة المستدامة للمياه، والتكيف مع تغير المناخ والمدن الجديدة.

ووفقا لوكالة التصنيف الائتماني العالمية "ستاندرد آند بورز" فقد كان من المتوقع أن تزداد إصدارات السندات الخضراء هذا العام وسط مناخ مشجع لكنه بدأ في الخفوت مع تداعيات تفشي وباء كورونا. فعالميا، كان من المتوقع أن يزداد إصدار السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة بنسبة 24% لتصل إلى 400 مليار دولار هذا العام، بينها 300 مليار دولار للسندات الخضراء وحدها.

ولكن خلال الـ 5 أشهر الأولى من 2020 انخفضت إصدارات السندات الخضراء بنسبة 36% مقارنة بنفس الفترة خلال العام الماضي، والذي شهد إصدارات بكميات غير مسبوقة بلغت 261.9 مليار دولار، لتصل خلال النصف الأول من 2020 إلى 66.6 مليار فقط.

وانخفضت إصدارات المؤسسات المالية للسندات الخضراء للنصف، حيث حولت جائحة كورونا أولوية البنوك لتلبية حاجات عملائها الحاليين للتخفيف من أثر التباطؤ الاقتصادي. (ابراهيم ، 2020)

3.3. الجباية الخضراء:

تعد الجباية البيئية من أنجح الوسائل الحالية لحماية البيئة والأكفأ على الإطلاق، وذلك لأن الجباية البيئية والمتمثلة في الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدولة تهدف إلى التعويض على الضرر الذي يتسبب فيه التلوث، على اعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد، وفي نفس الوقت هي الوسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجر على عدم الدفع من طرف المكلف.

1.3.3 تعريف الجباية الخضراء:

تعرف الجباية البيئية على أنها:" نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية، وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا، بحيث أن إسقاط وصف البيئة على الجباية في حالة ما إذا كانت وعائها أو ما ينوب عن عبارة عن وحدة طبيعية."

أما الديوان الأوروبي للإحصاء، فقد عرفها على أنها :" اقتطاع نقدي يرتكز وعاؤه على الموارد والخدمات التي تشكل مخاطر على البيئة أو على عمليات استغلال الموارد الطبيعية باعتبار أن أي تغيير قد يعيب أحد خواصها هو تلوث بيئي يؤثر على توازنها."

ويعرفها المعهد الفرنسي للبيئة على أنها :" كل الاقتطاعات المالية المباشرة وغير المباشرة التي تنصب أوعيتها على كافة التأثيرات السلبية على البيئة، فهي كافة الضرائب والرسوم التي تستخدمها إدارة الضرائب لأجل تمويل عمليات إصلاح الأضرار التي يسببها متحملوها سواء كانوا منتجين أو مستهلكين." (طالبي، 2007، صفحة 317)

فالجباية البيئية تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوثين للبيئة وتتعدد صور الجباية البيئية حسب تعدد الجباية بصفة عامة وذلك على النحو التالي:

- **الضرائب البيئية:** هي كل الاقتطاعات المالية الجبرية التي تكون دون مقابل أو نفع خاص يستفيد منه المكلف الذي قام بنشاط ألحق أو يلحق مستقبلا الضرر بالبيئة، وتقتطع مرة في السنة مثل الضريبة على النشاطات الملوثة.

- **الرسوم البيئية:** هي اقتطاعات نقدية جبرية يدفعها المكلف مقابل منفعة خاصة تقدمها له الدولة، ويدفعها كلما طلبت الخدمة، مثل الرسم على الوقود.

- **الأتاوة البيئية:** هي اقتطاعات نقدية ذات قيمة رمزية يدفعها المكلف لقاء ما استفاد من خدمات الدولة مثل التزود بالمياه الصالحة للشرب بفرض إتاوة تتناسب وحجم الاستهلاك. (برحماني، 2015، صفحة 401)

2.3.3 أهداف الجباية البيئية: للجباية البيئية أهداف محددة نبرز أهمها فيما يلي:

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تتضمنه الجباية البيئية من إجراءات ردعية سواء كانت ضرائب أو رسوم أو غرامات مالية، أو من خلال ما تتضمنه من إجراءات تحفيزية.
- إيجاد مصادر مالية جديدة يتم من خلاله إزالة النفايات والحد من التلوث .
- ضمان بيئة صحية لكل أفراد المجتمع وهذا ما تنص عليه مختلف التشريعات.
- غرس ثقافة المحافظة على البيئة لدى المجتمع.
- وقاية البيئة دوليا ومحليا من النشاط الإنساني الضار.
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. (صديقي و مسعودي، 2008، الصفحات 4-5)

4. مصادر التمويل الأخضر وأهم المشاريع والانجازات المستدامة بالجزائر:

يمثل الاقتصاد الأخضر ذلك النشاط الذي يتوافق مع البيئة، فأصبح بذلك مطلبا أساسيا وحتميا وهذا من أجل الحد من التدهور البيئي أو التخفيف من حدته. وفي هذا الإطار فإن الجزائر

تعتبر من الدول التي أولت اهتماما خاصا للاقتصاد الأخضر وبذلت العديد من الجهود في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال اعتمادها على مصادر متنوعة لتمويل الاقتصاد الأخضر وسن القوانين وإنشاء الهيئات المساعدة على ذلك وإنجاز المشاريع الصديقة للبيئة.

1.4 مصادر التمويل الاخضر بالجزائر: لقد عملت الجزائر على توفير مصادر مختلفة تعمل على تشجيع الاقتصاد الأخضر وحماية البيئة، يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

1.1.4 مصادر تمويل محلية: وتتمثل هذه المصادر في: (بن قرينة و فروحات، 2012، الصفحات 21-22)

أولا- الرسوم والضرائب: وتبعا لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي اعتمدته الجزائر فقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث، وخاصة تلوث الماء والهواء، وفيما يلي أهم هذه الرسوم:

أ. الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة: وتتمثل في :

- ❖ رسم إخلاء النفايات العائلية: وتتراوح بين 40 دج و 1000دج سنويا/ للعائلة.
- ❖ رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية: ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 بـ 24000 دج/طن.
- ❖ رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة: ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 بـ 10500 دج /طن.
- ❖ الرسم على الأكياس البلاستيكية: تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004، ويقدر مبلغ الرسم بـ 10.5دج/ كغ، ويوجه ناتج الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة و مكافحة التلوث.

ب. الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة: ويقدر مبلغ الرسم بـ 9000دج للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة للتصريح و20000دج بالنسبة للمنشآت المصنفة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي و120000دج للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة وزارة الإقليم.

ت. الرسم الخاص بالانبعاثات الصناعية السائلة: تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2003، حيث تم إنشاء الرسم التكميلي للتلوث الجوي وتخصيص نسبة 30% من مبلغ هذا الرسم لصالح البلديات.

ث. إتاوة المحافظة على جودة المياه: أدرجت ضمن قانون المالية لسنة 1993 وهي إتاوة تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية .

ثانيا- الصناديق و المؤسسات: اهتمت الدولة الجزائرية في إطار **تمويل** الاقتصاد **الأخضر** والمشاريع البيئية بإنشاء الصناديق والمؤسسات التالية: (فروحات ، 2010، الصفحات 131-132)

أ. صندوق البيئة ومكافحة التلوث: تم إنشاؤه ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 من أجل مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث والأضرار وتحسين آدائها البيئي والاقتصادي، ويتم تمويله من المصادر الآتية:

- ❖ الرسم على النفايات الملوثة والخطيرة بنسبة 75%.
- ❖ الرسم للحث على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بنسبة 75%.
- ❖ الرسم الإضافي على التلوث الهوائي من أصل صناعي على الكميات المنبعثة بنسبة 75%.
- ❖ الرسم على البنزين العادي والممتاز والرصاص بنسبة 50%.

ب.الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم: تم إنشاؤه بمقتضى قانون المالية لسنة 1995، وهو موجه لمنح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة، وتتعلق العلاوات بـ :

- ❖ الدراسات والبحوث المنجزة من طرف معاهد البحوث أو مكاتب الدراسات المتعلقة بمجال تهيئة الإقليم والبيئة.
- ❖ المشاريع الاقتصادية التي تستعمل التكنولوجيا النظيفة.

ت. صندوق التجهيز وتهيئة الاقليم: يمثل الصندوق آداة جديدة تم إنشاؤه من أجل إنجاز وتطبيق البرامج ونشاطات الدعم المتعلقة بالسياسة الوطنية لتهيئة الاقليم والبيئة.

ث. الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية: تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2003، من أجل تمويل الدراسات والبحوث المختصة بحماية الشواطئ والمناطق الساحلية، والمساهمة في النفقات المتعلقة بالتدخل الاستعجالي في حالة حدوث التلوث البحري.

ج.صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهبية: تم إنشاؤه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2002، وقد خصص له مبلغ مالي قدر بـ 500 مليون دج، وهو تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، وتتمثل أهم الأنشطة التي سيقوم بتمويلها تلك المتعلقة بمكافحة التصحر وصيانة وتنمية الأراضي؛ تطوير إنتاج الحيوانات في المناطق السهبية؛ تقويم إنتاج الدواجن؛ حماية مداخيل مربي المواشي وصيانة المناطق الرعوية.

2.1.4 مصادر التمويل الدولية: ويمكن ذكرها فيما يلي: (بن قرينة و فروحات، 2012، الصفحات 25-27)

أولا: خصص البنك الأوربي للاستثمار 34% من تمويلاته في حوض البحر الأبيض المتوسط سنة 2001 لمشاريع متعلقة بحماية البيئة ، إضافة إلى مجموع القروض التي منحها البنك الأوربي للجزائر سنة 1997 والتي قدرت بـ 733 مليون يورو .

ثانيا: خصص الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1.5 مليار دولار للجزائر لتمويل عدة إنجازات بالإضافة لإيطاليا فقد قدمت أيضا للجزائر مساعدة قدرت بـ 7 ملايين يورو لتمويل أربع مشاريع بيئية.

ثالثا: البنك الإسلامي للتنمية فقد منح الجزائر قرضا بمبلغ 32.07 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع الري بواحات واد ريغ بتقرت، وتجدر الإشارة بأن حجم التمويلات التي منحها البنك الإسلامي للتنمية للجزائر منذ إنشائه عام 1975 قدر بـ2.2 مليار دولار منها 1.7 مليار دولار خصص لتمويل عمليات تجارية فيما وجه الباقي لمشروعات تنموية.

رابعا : قام البنك الدولي بتنمية المشاريع التالية:

- ❖ مشروع مراقبة التلوث الصناعي في ولاية عنابة والذي يهدف إلى تخفيض التلوث في هذه المنطقة، واستفادت الجزائر من قرض بمبلغ 78 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي تم توزيعه كما يلي:
  - المؤسسة الوطنية للأسمدة: 35 مليون دولار أمريكي.
  - المؤسسة الوطنية للحديد والصلب: 32.5 مليون دولار أمريكي.
  - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: 10.5 مليون دولار أمريكي.
- ❖ توريد التجهيزات والمعدات لفائدة المؤسسات العمومية للمياه الصالحة للشرب و قنوات صرف المياه وإنجاز محطات تطهير المياه القذرة بمغنية وتلمسان وسطيف وذلك من خلال قرض بمبلغ 250 مليون دولار.
- ❖ إصلاح شبكات التزود بمياه الشرب في عشر مدن و 22 محطة لتطهير المياه القذرة عن طريق قرض بمبلغ قدر بـ 110 مليون دولار.
- ❖ التدعيم المؤسساتي لتهيئة أحواض السدود والذي كلف مبلغا قدر بحوالي 19 مليون دولار.
- ❖ التشغيل الريفي للمناطق الواقعة بالغرب الجزائري من خلال قرض بمبلغ 89 مليون دولار.

خامسا : وفيما يخص **صندوق البيئة العالمي** فقد قام بتمويل المشاريع التالية :

- المنطقة الغربية للمتوسط: هبة قدرها 7 مليون دولار.
- الحظيرة الوطنية للقالة: هبة مقدارها 7 مليون دولار.

سادسا: برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد قام بـ:

- تدعيم الإجراءات المؤسساتية والمخابر وتكوين ووضع نظام لجمع المعلومات ونشرها : هبة بمبلغ 900 ألف دولار تكملة للكلفة الإجمالية للمشروع المقدرة بـ 1.8 مليون دولار.
- متابعة المعاهد الدولية حول التغيرات المناخية : هبة بمبلغ 300 ألف دولار.

2.4 المشاريع الصديقة للبيئة في الجزائر للانتقال للاقتصاد الأخضر:

أولا- البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في الجزائر (2011- 2030): يدور هذا البرنامج حول تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22000 ميغاوات وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2030 منها 12000 ميغاوات موجهة لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء ، 10000 ميغاوات موجهة للتصدير. إن الطاقات المتجددة متواجدة في صميم السياسة الطاقوية والاقتصادية للجزائر حتى سنة 2030 وسيكون حوالي 40% من انتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية واللتين ستكونان محرك لتطوير اقتصاد مستدام من شأنه التحفيز على نموذج نمو جديد. (زعرور و جواهرة، 2018، صفحة 325)

ثانيا- الاستراتيجية الوطنية للبيئة الجديدة (2017- 2035):

استجابة للنموذج الجديد للتنمية الاقتصادية، تتكفل الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035 بـ 14 من بين 17 هدف للتنمية المستدامة للأمم المتحدة التي التزمت بها الجزائر أثناء مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة سنة 2015. وتتركز هذه الاستراتيجية على سبعة (07) محاورو هي تحسين الصحة ونمط الحياة؛ المحافظة على الرأسمال الطبيعي الثقافي الوطني؛ تأمين الأمن الغذائي المستدام؛ تطوير الاقتصاد الأخضر و التدويري؛ زيادة مقاومة الجزائر للتصحر؛ زيادة مقاومة الجزائر للتغيرات المناخية ومشاركتها في المجهودات الدولية ووضع حوكمة بيئية. (https://www.me.gov.dz/a/)

ثالثا- البرنامج الوطني لتمويل المرأة الماكثة في البيت لتشجيع الإقتصاد الأخضر:

لقد تم التأكيد على أهمية تشجيع المرأة للتوجه نحو إنجاز مشاريع تدويرية و تسمح باستغلال مخلفات النشاطات المنزلية و كذا النفايات المضرة بالبيئة من أجل إنتاج سلع و منتجات مربحة. حيث

أن وكالة أنجام سجلت إهتمام متزايد بمجالات الاقتصاد الأخضر خاصة لدى فئة النساء حيث يحصي ما يزيد عن 1151 مشروع في مجال الصناعات التدويرية و الاقتصاد الأخضر، و هي مشاريع صديقة للبيئة على غرار إستخلاص الزيوت الأساسية. وللإشارة، فقد تم تنظيم بدار البيئة بتيبازة، معرضا لمؤسسات تنشط في مجالات الرسكلة وصناعة السلل و الدوم و إستخلاص الزيوت الطبيعية ، قبل أن يتم إعطاء إشارة إنطلاق ورشة تكوينية وقافلة تحسيسية حول الإقتصاد الأخضر و أهميته. من جهتها، صرحت وزيرة البيئة أن "الإقتصاد الأخضر يعد نموذجا من نماذج التنمية المستدامة وهو رؤية و توجه جديد للجزائر" ، داعية الشباب إلى الإنخراط فيه والعمل على بعث مشاريع صديقة للبيئة.

رابعا- المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية: في دراسة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر، أكدت أنه يمكن خلق 1421619 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر بين 2011 و 2025 مقارنة مع 273.000 فرصة عمل كانت موجودة في 2010 في مجالات العمل المرتبطة بالبيئة، مثل إعادة تدوير النفايات والطاقات المتجددة، وفي وثيقة المخطط الوطني الجزائري للتهيئة الإقليمية تشير الحكومة أن التنمية المستدامة تشكل بعدا يوجه مجموعة الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني للتهيئة الاقليمية، بحيث يتجه الخط التوجيهي الأول نحو اقليم مستدام فهو يمزج بين بعدين رئيسيين هما تهيئة الإقليم والديمومة حيث تشمل تهيئة الإقليم كل الإنجازات المادية وغير المادية، أما الديمومة فتشير إلى اتخاذ الاجراءات المناسبة في الوقت والمكان المناسبين لحماية الموارد. ولابد من الإشارة هنا إلى أن الحديث عن التنمية المستدامة يعني الحديث عن الاقتصاد الأخضر.

خامسا- البرنامج الخماسي لحماية البيئة (2010-2014): أولى البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2010-2014)، الذي بلغ غلافه المالي 286 مليار دولار، الأهمية لتحديث البنيات التحتية وخصخصة الاقتصاد. وقد تم تنفيذ برامج في مجال حماية البيئة وتوفير المياه والتحكم في نسبة انبعاث الغازات الدفينة. وتم تخصيص غلاف مالي يبلغ 2000 مليار دينار لقطاع الماء والتطهير (سدود)، أنظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تشهد عجزا في الموارد المائية، محطات التطهير والتحلية ، و7 مليار دولار لتهيئة المجال الترابي، ونحو مائة بنية تحتية لحماية البيئة. (بديار و مزيان، 2019، صفحة 312)

3. أهم إنجازات الجزائر في الاقتصاد الأخضر:

أولا- المركز الهجين (HYBRID) للطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل: أول محطة للطاقة الشمسية الهجينة (الشمس- الغاز) في الجزائر تقع في حاسي الرمل على بعد 494.5 كلم جنوب العاصمة ، وتحتل مساحة تقدر بـ 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية بطاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميغاوات عن طريق الغاز و 30 ميغاوات عن طريق الطاقة الشمسية . متصلة بالشبكة الالكترونية الوطنية و تتموقع في منطقة تلغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، وهو أكبر حقل غاز في افريقيا، وسيكون مصدر بديل ونظيف حيث أن عامل البيئة يحتل مكانة مهمة في المشروع ، فقد تم تخفيض انبعاثات CO_2 بحوالي 33000 طن/سنة مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية وهكذا أنقذت أكثر من 3 ملايين نسمة.

ثانيا- سد بني هارون: لدى الجزائر 70 سدا مستغلة، بمجموع حجم بلغ 6.8 مليار متر مكعب، وهناك 14 سد آخر قيد الإنجاز. والمجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى انجازا استراتيجيا هاما، حيث يوفر مياه

صالحة للشرب لحوالي 4 ملايين نسمة في اقليم 5ولايات (جيجل ، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة)، كما يسمح بسقي أكثر من 400000 هكتار موزعة على سهول أهمها سهل باتنة وسهل الرملية. على الجانب التقني يصل ارتفاع السد إلى 120 متر، ولديه قدرة تخزين عالية تقدر بـ 960 مليون متر مكعب، وعلاوة على ذلك الاتساق المادي لديه يشمل ثلاثة سدود تخزين : وادي العثمانية، كدية المدور و الركيس، وقدرة كل منها على التوالي 35، 62 و 65 مليون متر مكعب.

ثالثا- محطات تحلية مياه البحر: بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتركيب محطات تحلية البحر بطاقة كبيرة ، وأربعة منها مبرمجة لتكون مسؤولة لتأمين امدادات المياه الصالحة للشرب في المدن الساحلية والداخلية .

رابعا- النقل الكبير للمياه في عين صالح/تمنراست: يمثل مشروع عين صالح/تمنراست عنوانا لسياسة استباقية لتحقيق واحد من الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة المتمثل في تلبية احتياجات من المياه الصالحة للشرب بحيث يعتبر مشروع القرن للنقل الهيدروليكي الكبير نحو تمنراست .

خامسا- مجال النقل المستدام: يعد قطاع النقل والمواصلات خاصة النقل البري بالطرق من أهم مصادر التلوث في الوقت الحاضر، حيث يعتبر هذا القطاع مسؤولا عن انبعاث 22% من ثاني أوكسيد

الكربــون، و 7.57% من غاز ثاني أوكسيد النتروجين وغيرها من الغازات، إضافة إلى استهلاك هذا القطاع للطاقة بشكل مستمر بسبب تزايد عدد المركبات بمعدل نمو سنوي 5%، هذا ما دفع السلطات إلى اتخاذ استراتيجية قطاعية حققت من خلالها تحولا هاما في هذا القطاع حيث تم انجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة للمساهمة في التنمية الاقتصادية والمستدامة للبلاد من خلال ما يلي:

- ❖ إنجاز الطريق السيار شرق/غرب الذي يبلغ 1216 كلم، والإطلاق القادم لمشروع إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020كلم.
- ❖ المخطط الخماسي (2010- 2014) حيث أطلقت الجزائر مخطط التنمية و تحدبث قطاع النقل الجماعي والنقل الحضري بين المدن .

سادسا- مجال تدوير النفايات: إن عملية تثمين النفايات في الجزائر في ارتفاع مستمر بسبب توسع نشاطات المؤسسات الصناعية والاقتصادية وهذا يتطلب عمل جاد للتحكم في تسيير النفايات، لذلك تسعى الجزائر لبذل جهود إضافية لتطوير صناعة تدوير النفايات لتدارك التأخر المسجل في هذا الميدان واعتباره من وسائل تطوير الاقتصاد الأخضر من خلال:

- ❖ النفايات التي ركزت في البداية على إزال المفرغات العشوائية التي فاقت سنة 2013 وطنيا 3000مفرغة باستبدالها بمراكز الردم التقني لتنظيف المدن، فقد تم إنجاز 112 مركزا للردم التقني.
- ❖ توجيه المستثمرين استثماراتهم إلى مجال تدوير النفايات على اعتبار أن أكثر من 60% من هذه النفايات والمقدرة بـ13.5 مليون طن هي مخزون للمواد الأولية المستعملة في صناعاتها قابلة للتدوير.
- ❖ نموذج خطة مجموعة "إيديالاك الجزائر" للطاقات المتجددة، والقائمة على تدوير نفايات الخشب والحديد والبلاستيك والكرتون وغيرها، وفرزها على أن يتم تحويلها إلى المصانع المختصة بغرض رسكلتها.
- ❖ كما أن ترقية تسيير النفايات يمكن أن يوفر 160000 منصب شغل في أفق 2030.

لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 20 ألف هكتار في المغرب ، و330 ألف هكتار في تونس وكذا السياحة البيئية التي لازالت في مرحلة التجارب النموذجية. (تقرارت، مرداسي، و بوطبة ، 2017، الصفحات 580-582)

5. الخاتمة:

إن موضوع التمويل الأخضر والمشاريع البيئية أصبح يمثل أحد أهم القضايا التي تشغل اهتمام الحكومات والهيئات المعنية بحماية البيئة لا سيما بعدما أضافت المؤسسات المالية الدولية شرطا جديدا للمشاريع من أجل تمويلها والمتمثل في مدى اهتمامها بالبيئة وعملها بالتكنولوجيات النظيفة وإنتاجها لمنتجات صديقة للبيئة. وفي هذا الإطار نجد أن الجزائر بذلت العديد من الجهود للانتقال للاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة من خلال انجاز العديد من المشاريع والبرامج المستدامة و اعتمادها على مجموعة من الآليات لتمويل هذا الاقتصاد ، إلا أن هذه الآليات لا تزال غير مفعلة كليا وتشوبها الكثير من النقائص ، الأمر الذي يساهم في ظهور العديد من الصعوبات التي تحول دون النهوض بالمشاريع الخضراء الصديقة للبيئة.

النتائج : على ضوء ما سبق نستخلص مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- عدم وجود استراتيجيات ملائمة وشاملة لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة في مختلف القطاعات
- كالفلاحة والسياحة اللذان يشهدان تأخرا في مجال الاستدامة البيئية .
- ندرة المشاريع الخضراء وضعف دور القطاع الخاص في تبني هذا النوع من المشاريع.
- غياب الصيرفة الخضراء والسندات الخضراء كأساليب لتمويل مشاريع الاقتصاد الاخضر على مستوى أغلب البنوك الجزائرية.
- نقص البحوث المتعلقة بالطاقات المتجددة وعدم تطبيقها على أرض الواقع رغم توفر الموارد الطبيعية.

التوصيات : توصي هذه الدراسة بما يلي:

- تبني البحوث الأكاديمية التي تخدم دراسة الابتكارات المالية مثل السندات الخضراء والصكوك الخضراء.
- ضرورة تعديل المنظومة المصرفية بما يخدم التوجه البيئي للمصارف الجزائرية في منتجاتهم البيئية.
- البحث عن مصادر تمويل خضراء كالسندات الخضراء نظرا لأهميتها البالغة في إنشاء ودعم المشاريع الصديقة للبيئة.
- ضرورة ترسيخ ثقافة السندات الخضراء لدى مدراء المؤسسات المالية وكذا حاملي المشاريع وتحفيزهم لخوض تجربة السندات الخضراء.
- نشر الثقافة البيئية لجميع الأطراف الداعمة للاستثمارات الخضراء.

- ضرورة التوجه نحو التمويل الأخضر من قبل المؤسسات الراعية المتمثلة في البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية.
- خلق الصناديق الاستثمارية الخضراء الهادفة لتمويل ودعم المشاريع الصديقة للبيئة خاصة للمستثمرين الشباب و المؤسسات الناشئة .

6. قائمة المراجع :

المؤلفات:

1-الهادي عمر سليمان. الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي. الاكاديمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.

2- عبد العظيم هويدا. (2014). الاقتصاد الاخضر والنمو الاقتصادي. القاهرة: منشورات المنظومة العربية للتنمية الادارية.

3- محمد الطاهر قادري. (2013). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق. بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر و التوزيع.

4- هاشم مرزوق، عبيد عبد الزبيدي حميد، و الحلواني ابراهيم. (2006). الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة ،المجلد 1، عمان: دار الأيتام للنشر والتوزيع.

المقالات:

5- أمينة بديار، و محمد توفيق مزيان. (2019). أثر الاقتصاد الاخضر على النمو والتنمية المستدامة دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 06(01).

6- عايد راضي خنفر، (2014)، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الاخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، الشركة الوطنية للخدمات البترولية، الكويت.

7- حدة فروحات . (2010). استراتيجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق تنميةمستدامة. مجلة الباحث(09)، الصفحات 132-131.

8- نعيمة زعرور، صليحة جواهرة. (26 ديسمبر, 2018). برامج الطاقات المتجددة في الجزائر الواقع والمأمول. ابحاث اقتصادية وادارية(04).

9- سارة بوضياف، و عبد المالك بوضياف . (30 06, 2018). التمويل الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة اقتصاد المال والاعمال، 3(1)، الصفحات 97-98.

10- عبد القادر بلحسين. (2018). السندات الخضراء كآداة لتمويل ودعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الاخضر ضمن مسار التنمية المستدامة. مجلة المالية و الاسواق، 4(8).

11- فايزة بوشناف. (فبراير, 2021). التمويل الأخضر ودوره في تمويل المشاريع الخضراء في الجزائر. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 04(15)، الصفحات 155-171.

12- محفوظ برحماني. (ديسمبر, 2015). الجباية البيئية . مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية.

13- محمد طالبي. (2007). أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا(6).

14- نبيل عبد الامير نور. (2019). التمويل الاخضر ودوره في تحسين آداء المصارف العراقية. المجلة العراقية للعلوم الادارية، 15(60).

15- يزيد تقرارت، أحمد رشاد مرداسي، صبرينة بوطبة . (2017). الاقتصاد الاخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية(08)، الصفحات 582-582.

المداخلات:

16- مسعود صديقي، و محمد مسعودي. (2008). الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر . الملتقى العلمي الدولي الأول حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة .سطيف: جامعة فرحات عباس.

17- محمد بن قرينة، و حدة فروحات. (2012). تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر. المؤتمر الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية . ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

مواقع الأنترنيت:

18- موقع وزارة البيئة وتهيئة الاقليم (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد:2021/05/17 https://www.me.gov.dz/a

19- الطاهر ابراهيم . (2020). ماذا تعني السندات الخضراء. تاريخ الاسترداد: 14 07, 2021، من https://arabi21.com/story/1303898

20- باحيدرة. (2014, 10 14). مفهوم الصيرفة الخضراء. Consulté le 07 12, 2021, sur http://www.jbcnews.net/article/84763

نمذجة العلاقة بين الإدارة الرشيقة والميزة التنافسية عبر التصنيع والتفكير الرشيق لدى العاملين بالمؤسسات الصناعية - دراسة ميدانية للمجمع الصناعي صيدال –

Modeling the relationship between lean management and competitive advantage across manufacturing and lean thinking among workers in industrial enterprises

- A field study of the industrial complex SAIDAL --

د. عبيد فريد زكريا[1]*، د. ماحي محمد[2]

[1] المركز الجامعي أفلو (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية ، f.abid@cu-aflou.edu.dz

[2] المركز الجامعي أفلو (الجزائر) ، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية ، m.mahi@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/08 تاريخ القبول: 2021/10/10 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الادارة الرشيقة والميزة التنافسية عبر التفكير والتصنيع الرشيق، وتحديد كل من الأثر المباشر والغير مباشر والأثر الكلي لمتغيرات الوساطة، فاعتمدت الدراسة على البرنامج الإحصائي الأموس وذلك لعينة من الافراد مكونة من 379 فرد، وخلصت الدراسة بأنَّه هناك تأثير الوساطة الكلية للمتغيرات الدراسة، ووجود جودة مطابقة.

الكلمات المفتاحية: إدارة رشيقة؛ الميزة التنافسية؛ التفكير الرشيق؛ المؤسسة الصناعية.

تصنيف JEL: L52, N6

Abstract:

The study aims to know the relationship between agile management and competitive advantage through lean thinking and manufacturing, and to determine both the direct and indirect impact and the total effect of mediation variables. study, and the presence of quality matching.

Keywords: agile management; Competitive advantage; agile thinking; Industrial Corporation.

Jel Classification Codes: L52, N6.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تسعى المؤسسات الصناعية عبر مختلف أنحاء العالم إلى أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة وتحقيق لمتطلبات ورغبات العملاء في ظل التسارع التكنولوجي والمعرفي، هذا السعي يستوجب توافر ممارسات وعمليات حديثة ومعاصرة تهدف إلى تخفيض التكاليف وغرس روح الإبتكارات من أجل البقاء، فالإدارة الرّشيقة من بين الممارسات التي تساهم في الحد من الهدر وضياع الوقت، لأنَّ من سمات الرّشاقة في التصنيع والتفكير المرونة في التغيير ، وعليه فكلما كان التصنيع رشيق والتفكير خالي من الهدر كلما زادت الميزة التنافسية لدى المؤسسات الصناعية.

1.1 إشكالية الدراسة: بناءاً على ما سبق وفي إطار الواقع المشار إليه يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يمكن أنْ تؤثر الإدارة الرشيقة على الميزة التنافسية في ظل وجود التصنيع والتفكير الرشيق بالمؤسسة الصناعية محل الدراسة؟

2.1 فرضيات الدراسة: من أجل إيجاد إجابات منطقية لتساؤلات الدراسة، تم صياغة الفرضيات الرئيسية الآتية: تؤثر الإدارة الرشيقة على الميزة التنافسية تأثيراً مباشراً وتأثيراً غير مباشر بوجود المتغيرات الوسيطية معاً لكي يتحقق التأثيرات الوسيطية الكلية.

3.1 أهداف الدراسة: إستناداً إلى تساؤلات الدراسة المذكورة آنفاً، تنبثق عنها مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تحديد المفاهيم الأساسية للإدارة الرشيقة والميزة التنافسية والتصنيع والتفكير الرشيق؛
- تعريف المؤسسة المبحوثة بمحاور متغيرات الدراسة وكيفية التفاعل والتأثير بينهما لتحقيق الميزة التنافسية، وتقديم توصيات للمؤسسة لتحفيزها على ارساء ثقافة الرشاقة في الممارسات الإدارية؛
- معرفة طبيعة العلاقة بين الإدارة الرشيقة والميزة التنافسية في ظل وجود متغيرات الوساطة في المؤسسة قيد البحث؛

4.1 منهج وأداة الدراسة: لقد حاولنا في عملنا هذا أنْ نقوم بإتباع منهج مرتبط ببحثنا، وكذا التقيد بإستخدام أدواته لهذا قمنا بتوظيف المنهج الوصفي في الجزء النظري للورقة البحثية، من خلال المسح المكتبي لبعض المراجع العربية والأجنبية والوسائل العلمية، بما يساهم في تشكيل خلفية علمية يمكن أن تفيد في إثراء الجوانب المختلفة للبحث، أما الجزء التطبيقي سيتم إستعمال المنهج التحليلي

في دراسة الحالة وذلك بتوزيع إستبيان إلكتروني على عمال المصنع، ثم تحليل هذه الإستقصاءات من خلال إستخدام البرامج الإحصائي AMOS-V23،

2. اساسيات الإدارة الرشيقة

1.2 مفهوم الإدارة الرشيقة (Concept of Lean Management):

أصبحت الفلسفة الرشيقة شائعة من خلال تأليف الباحثين " Womack & Jones & Ross, 1990"، لكتاب بعنوان "الآلة التي غيرت العالم"، (JOSE Luis & et al, 2018, p. 5) بينما يمكننا العثور على العديد من التعريفات للإدارة الرشيقة في الأدبيات، إلاَّ أنَّ من أبرز الصعوبات التي تواجه المهتمين بالإدارة الرشيقة في تعريفها الغامض، هذا الغموض يسمح بوضع تفسيرات وتطبيقات مختلفة تحت نفس المصطلح، ومن خلال إجراء بحث حول مفهوم "الإدارة الرشيقة" يمكن تحديد مجموعة متنوعة من التعريفات كالآتي:

- إنَّ تنفيذ الإدارة الرشيقة يؤدي إلى توليد قيمة أكبر للعملاء بموارد أقل كمدخلات، ويمكن وصف المدخلات بأنَّها موارد بشرية ومادية ومالية، وتحقق تأثيرات إيجابية كبيرة، كالتقليل من المهلة الزمنية بنسبة 60-90%، وإنخفاض المخزون بنسبة 10-50%، وزيادة إستخدام أرضية المصنع بنسبة 5-40%، وتحسين الإنتاجية بنسبة 5-25%. (ANDREAS & Stanislaw , 2014, p. 168)

- إنَّ الإدارة الرشيقة ترتكز على معنى الرّشاقة والذي يدل على النّحافة والأناقة، وأما دلالتها في مجال الإدارة فهي العمل بشكل منهجي للقضاء على العمليات التي ليست لها قيمة مضافة من أجل تحقيق الأهداف بأقل جهد ممكن، والقضاء كذلك على العمل الذي لا يخلق قيمة للعميل الذي يطلق عليه الهدر، فالإدارة الرّشيقة لا تحب أنْ ينتج شيئاً لا يستخدم. (CLAUS & Henrik , 2011, p. 3)

2.2 وضائف الإدارة الرشيقة: توجد مجموعة من وظائف الإدارة الرّشيقة نستخلصها فيما يلي:

1.2.2 الإبتكار الرشيق (Lean innovation)**:** يحقق الذكاء السريع من أجل تبسيط العمليات، ويساعد المنظمة على القيم بثلاثة أفعال أساسية وهي: (CLAUS & Henrik , 2011, p. 4)

* **إفعل الصواب** (Do the right thing): إنَّ القيام بالشيء الصّحيح هو أسهل طريقة لتجنب الهدر، وفي مجال الإبتكار الرشيق يعني إستخدام الكفاءات التقنية لتلبية إحتياجات العميل وتجنب الإفراط في تطوير الحل أو التقصير فيه، ومن الناحية العملية يتعلق الأمر بإبلاغ التوقعات بالشكل الصحيح إلى مستلمي العمل، وهذا يشمل العملاء الداخليين والخارجيين، لأنَّ الإحتياجات والتوقعات ليست ثابتة، ولأنَّ عملية الإبتكار عملية تعليمية، فمن الأجدر الحفاظ على الثقة مع العملاء طوال عملية الإبتكار؛

* **إفعلها بشكل صحيح** (Do it right): القيام بذلك بالشكل الصحيح يعني التخطيط الأمثل لإجراءات العمل التي تؤدي إلى الحل، يتمثل التحدي في الإبتكار بأنَّ المشاكل التي تحتاج لحل دائماً جديدة، هذه المشاكل تتطلب عمليات فردية تسمى أيضاً تدفقات القيمة، وبالتالي من الضروري إنشاء تدفق قيم جديدة في كل مرة تقوم فيها بإنشاء حل، ففي الإبتكار تدفق القيمة هو نفسه خط المشروع؛
* **الحصول على الأفضل** (Get better): إنَّ العمل الرّشيق يعني تقييم عملك وإجراء التحسينات بإستمرار، هذا يعني جعل التحسينات مستمرة جزءاً لا يتجزأ من طريقة تفكيرك، فمن الأفضل إجراء تحسينات لها تأثير كبير.

2.2.2 سلسلة التوريد الرشيقة (Lean Supply Chain Management): بدأت سياسة سلسلة التوريد الرشيقة في الستينات من القرن الماضي بإسم مختلف من طرف شركة "Toyota"، والمعروف بالإنتاج في الوقت المناسب "JIT"، أو يدعى كذلك بنظام إنتاج تويوتا "TPS"، وتم إعتماد مصطلحات بديلة أخرى من قبل شركات صناعية كنظام موتورلا "Motorola" والذي يطلق عليه التصنيع قصير الدورة "SCM"، ونظام "IBM" وتصنيع التدفق المستمر "CFM"، وتهدف هذه الطريقة في المقام الأول إلى التقليل من أوقات التدفق داخل الإنتاج بالإضافة إلى أوقات الإستجابة للموردين والعملاء، بحيث تستمد مبادئ الرشاقة من الصناعة التحويلية اليابانية، حيث صاغ المصطلح لأول مرة من قبل "Krafcik" في ورقته البحثية عام 1988، بعنوان إنتصار نظام الإنتاج الرّشيق، ومن خلاله إعتمدت العديد من الشركات وظيفة سلسلة التوريد الرشيقة وذلك من أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية في السوق العالمية، ويمكن للمنظمات التي تحاول خفض تكلفتها وإزالة النفايات أنْ تعتمد على سياسة رشيقة، ووفقاً "Shah and Ward, 2003" فالهدف الأساسي من الإدارة الرشيقة هو إنشاء نظام مبسط عالي الكفاءة ينتج منتجات بسرعة لتلبية إحتياجات العملاء مع التقليل من النفايات وبدون أيْ هدر، منه تستطيع المنظمات أنْ ترفع وتحسن من أدائها من خلال خفض النفايات والتكلفة، ومن الضروري بالنسبة للمنظمات التي تبنت سياسة الإدارة الرشيقة أنْ يتمتعن بدراية حول كيفية تحسين التدفق من أجل القضاء على النفايات وتقليل حالات التأخير، وكيفية تحسين الجودة وخفض التكاليف، وكيفية إتخاذ القرارات الفعالة، وعليه فإنَّ النهج الرشيق هو تحديد أنواع النفايات في تدفق القيمة وتنفيذ الأدوات اللازمة للقضاء عليها. (CAROLINA & Paulo , 2017, pp. 46-47)

3.2 مبادئ الإدارة الرشيقة:

ترتكز الإدارة الرشيقة بمجموعة من المبادئ تتجلى ب: (ركاج و العبادلة، 2017، صفحة 5)

- تركيز القرارات على فلسفة طويلة الأمد، والقبول بالتكاليف على المدى القصير، وخلق تدفق مستمر في عمليات المؤسسة من أجل مواجهة المشاكل؛
- التأكيد في ثقافة المؤسسة على ضرورة التوقف عند الحاجة وفي الوقت المناسب لمعالجة المشاكل من أجل ضمان مستوى جيد للجودة من أول إنتاج؛
- إحترام الشركاء وتشجيعهم بالسعي دوما نحو الأفضل والتحسين وتكريس مبدأ العمل الميداني من أجل معرفة ماذا يجري بالضبط وفهم الوضعية بالشكل الصحيح؛
- إتخاذ القرارات بروية ومن دون تسرع، وبتوافق مع الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة، مع الأخذ بعين الإعتبار كل العوامل المحيطة، وأنَّ يتم العمل على تحديد الأسباب مشاكل المؤسسة، والعمل على علاجها بشكل مستمر.

4.2 **تبني الإدارة الرشيقة من قبل شركات صناعية ومؤسسات خدماتية عالمية:** نستعرضها فيما يلي: (KATHRYN & Marley, 2013, p. 7)

- **شركة "Thomas Built Buses" الأمريكية:** تُعد منشأة صناعية حيث تم إنشاؤها سنة 1972م، ومقرها "High"، وهي مدينة في ولاية كارولينا الشمالية "Caroline du Nord"، تعمل على تصنيع الحافلات المدرسية، وهي قسم من Freightliner Trucks، وهي شركة تابعة لشركة Daimler Trucks في أمريكا الشمالية، تأسست الشركة من قبل الكندي "Perley A.Thomas"، فقد إستخدمت نهجاً رشيقاُ لصناعة الحافلات المدرسية منذ عام 2008م، وقد مكنتها هذه المبادرة من خفض كمية النفايات الناتجة لكل حافلة بما يقدر 1100 رطل لكل حافلة، وبعد غضون ثلاثة سنوات من تبنيها الإدارة الرّشيقة توصلت إلى معدل الصفر من النفايات، وخفضت بشكل كبير من إستخدام الكهرباء والمياه، وكذلك خفضت من مسافة التنقل أثناء الإنتاج، كل هذا يقلل من التعقيد المنطوي على تدفق المنتجات، وتم تحديد موقع عمليات التجهيز بالقرب من خط الإنتاج، حيث أصبحت تدفقات الإنتاج بسيطة ومباشرة والتي أدت إلى التقليل من حاجة الإحتفاظ بمخازن إحتياطية مكلفة من مخزون الزائد، حيث يتم الإحتفاظ بالمخزون بيوم واحد فقط لدعم خط الإنتاج، وإنخفضت مدة التصنيع الجزئي بنسبة 25% وإنخفضت الإضطرابات في المنشأة من خلال التخفيضات في وقت

التوقف ومعدلات التعطل والحوادث، فأصبحت الشركة بفضل الإدارة الرّشيقة تركز بشكل أكبر على جودة المنتج.

- **عيادة الصّحة النفسية للمرضى الخارجيين "outpatient mental health clinic"**: تناولت الباحثة "LaGanga, 2011" كيفية تأثير الإدارة الرّشيقة على الإضطرابات في عيادة كبيرة للمرضى الخارجيين التي تقع في مدينة "Denver" عاصمة "Colorado"، وتوصلت بأنَّ العيادة قبل شروعها في تبني مبادرة التحول الرشيق، كانت تعاني من عملية جدولة وتنظيم وضبط المواعيد لتقديم الرّعاية للمرضى، ومنذ تبنيها للإدارة الرشيقة تم تخفيض وقت الإنتظار للعملية العلاجية بأكثر من أربعة أسابيع، وإنخفضت معدلات عدَّم الحضور بنسبة 12% وزادت قدرة الخدمة من خلال فتح مواعيد لمرضى آخرين بنسبة 27%.

- **شركة "TOPEX" للإتصالات السلكية واللاسلكية الرومانية:** تُعد الإدارة الرّشيقة مفهوماً جديداً في رومانيا، حيث في عام 2003 بدأت جامعة جنت "Gent" ببلجيكا والمجلس الوطني الروماني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة، بطرح مشروعاً مدته سنتين بعنوان تعزيز الإنتاجية للشركات الصغيرة والمتوسطة المنتجة من خلال تطبيق طريقة التصنيع الرشيق، وفي عام 2005 أنشأ بعض المشاركين في المشروع جمعية خبراء اللغة الرومانية الرّشيقة من أجل مواصلة نقل المعرفة الفنية في مجال الإنتاج الخالي من الهدر، فكانت شركة "TOPEX" واحدة من عشر شركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في روماني الذي تم إختيارها لتنفيذ التصنيع والإدارة الرشيقة، تأسست شركة "TOPEX" في عام 1990 من طرف عشرة مهندسين في مجال الإتصالات السلكية واللاسلكية، ولديها 122 موظف وثمانية أقسام (الإنتاج، التسويق، التموين، المالية، الخدمات، الموارد البشرية، ضمان الجودة، البحث والتطوير)، ومعظم الموظفين من قسم الإنتاج 29 موظف وقسم البحث والتطوير 29موظف، وفي السنوات الخمس عشر الماضية أصبحت أهم شركة رومانية التي تعمل على حلول الإتصالات للشركات الصغيرة والكبيرة وكذا لمشغلي الإتصالات السلكية واللاسلكية ومقدمي الخدمات، وبعد تبنيها الإدارة الرشيقة أصبحت تصدر أكثر من 70% من الإنتاج لـ 34 دولة من أوروبا (ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، المملكة المتحدة، إيطاليا وغيرها) وآسيا وإفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال شبكة واسعة من الموزعين المحليين والدوليين.

3. التصنيع والتفكير الرشيق(Manufacturing and Lean Thinking)

1.3 مفهوم التصنيع الرشيق "Concept Lean Manufacturing": يُعتبر التصنيع الخالي من الهدر فلسفة تنظيمية تهدف إلى التخلص من النفايات بشكل منهجي وإضافة قيمة للعملاء من خلال تلبية توقعاتهم، فتنفيذها ليس بالسهل لكن يكسب فوائد عديدة كتوفير طرق لتحسين الجودة، وتعزز من رضا الموظفين وتقصير من أوقات التسليم، ويعتبر كنهج ملائم يسمح بتنفيذ التحسين المستمر، (LAIS & Guilherme , 2018, p. 70) ويعد التصنيع الرشيق أو التصنيع الخالي من الهدر بأنَّه يساهم في جودة أعلى للمنتجات من سلع وخدمات، وإنخفاض في تكاليف الإنتاج والتخلص من النفايات، في حين حددت وكالة حماية البيئة الأمريكية "EPA,2003" أهداف التصنيع الرشيق بأنَّها تطوير المنتجات بجودة عالية، وبأقل تكلفة، مع أقصر مهلة من خلال التخلص من النفايات مع إحترام المجتمع والبيئة. (JOSE Luis & et al, 2018, p. 18)

2.3 الأنظمة المساعد لنظام التصنيع الرشيق: وتشتمل على ما يلي:

- **(Jidoka):** يُعد مفهوماً قديماً ومنهجية بسيطة ومنطقية وتعود إلى شركة " Toyota Auto Loom" ونقطة بدايتها من طرف "Sakichi" من خلال العمل على إنقاذ الكثير من المواد المهدرة للشركة ومساعدتها على تسليط الضوء على المشاكل بمجرد حدوثها، وهي أحد المبادئ الأساسية لنظام التصنيع الرشيق لشركة "Toyota"، وكذلك لكي يعمل نظام الإنتاج في الوقت المناسب "JIT" يجب أنْ تلبي جميع الأجزاء التي يتم تصنيعها وتزويدها بالمعايير الجودة المحددة مسبقاً، ويتم تحقيق ذلك من خلال "Jidoka"، والهدف منها القيام بالتصنيع بالشكل الصحيح والسليم للمرة الأولى، ويمكن ترجمة "Jidoka" على أنَّها الأتمتة بلمسة بشرية، مما يعني أنَّه عند حدوث مشكلة ما، فلابد من إيقاف المعدات على الفور، الأمر الذي يمنع إنتاج منتجات معيبة، أيْ السماح بتمكين كل عامل من وقف خط الإنتاج كلما تم إكتشاف مشكلة في الجودة، وذلك بسحب العامل سلكاً أحمر من خلاله يتوقف خط الإنتاج بالكامل، فعندما يتوقف خط الإنتاج يتسارع العاملون إلى الشخص الذي سحب الحبل الأحمر لمساعدته على حل المشكلة، غالباً ما يستغرق حل المشكلة أقل من دقيقة ويتم تشغيله مرة أخرى ويتم إيقاف الخط عشرات المرات يومياً في مصنع تويوتا النموذجي، حيث تتوقف الماكينات بأمان عند إكتمال المعالجة العادية، وفي حالة سحب الحبل الأحمر أثناء ظهور مشكلة في الجودة تكتشف الآلة المشكلة بمفردها وتتوقف، مما يمنع إنتاج المنتجات المعيبة، فالهدف من "Jidoka" هو نقل المنتجات التي تفي بمعايير الجودة فقط إلى العمليات التالية على خط الإنتاج، وتدعم كذلك

لرؤية خط الإنتاج الخالي من العيوب ولا يتم التسامح مع العيوب، وكلما تم إكتشاف عيب يجب أنْ تضمن العملية عدَّم إنتاج أيْ أجزاء معيبة حتى يتم تحديد سبب المشكلة وحلها، وتكمن فوائد "Jidoka" في زيادة ثقة العمال من خلال إحترامهم وتمكينهم وتشجيعهم على الإبلاغ عن العيوب والمشكلات دون الخوف من اللوم، وتحسين الإتصال من خلال توفير معلومات واضحة بالمشكلة للعملاء والموردين، ويشير إلى الحاجة الفورية لحل المشكلة، ويحتوي ويشارك كل من المشرف والعملاء والموردين للمساعدة في حل المشكلة، وتعمل على تغيير ثقافة اللوم "blame" إلى ثقافة التبرئة "blameless". (MARCUS & Luis , 2017, pp. 47-48)

- (**Kanban**): تم تأسيس هذه العملية منذ عام 1947 بواسطة "Taiichi Ohno" وهو موظف في شركة "Toyota"، هذا التأسيس نتج عن زيادة توقعات العملاء للشركة مما دفعها إلى الزيادة في توافر المواد وهذا ما أدى إلى زيادة كبيرة في التخزين، وخاصة مع ضيق الأراضي اليابانية فوجب عليها أنْ تبحث عن الحل الأمثل لتقليل حجم المخزون، فتبنت الشركة بما يسمى "Kanban" وهي طريقة يابانية لمراقبة العمليات التي تستند فقط على الإستهلاك الفعلي للمواد، ويمكن من خلالها أنْ تخفض المخزون في قاعة الإنتاج وهو ما تتطلبه عملية التصنيع الرشيق، وتهدف أيضاً إلى التحكم في تكلفة تخزين المواد والحد منها، والزيادة في توفير المواد والتخلص من توقف الإنتاج بسبب نقص المواد المطلوبة، وكنتائج إكتسبتها الشركة من تنفيذه لعملية "Kanban" بعد ثلاثة سنوات إنخفاض المخزون بنسبة 75%، وتخفيض العيوب بنسبة 95%، والزيادة في الإنتاج بنسبة 25%، وتخفيض في مساحة التخزين بنسبة 10%، وتخفيض في عمل العاملين في المستودع بنسبة 10%، ومن أهم أعمال "Kanban" المساعدات البصرية التي تستخدم لتوضيح وقت الحاجة لجزء معين، وعادة ما تسمى هذه المساعدات البصرية ببطاقات كانبان، وهذه البطاقة مكونة من إسم الجزء وصورته والكمية المطلوبة، غالباً ما يتم إرفاق بطاقات كانبان بحاوية تصبح مرئية بمجرد وصول الكمية إلى نقطة طلب المزيد، فالحاويات الفارغة المرفوقة ببطاقة كانبان عادة ما تُشير إلى أنَّه تم التصريح بمزيد من المواد للحركة،(JORGE & et al, 2014, p. 12) ويرى "FRANK Bertagnolli " أنَّ هناك مزايا وعيوب لعملية "Kanban" تتمثل كالآتي: (FRANK , 2018, p. 87)

- **المزايا:** تتمتع بالشفافية، وتساهم في تقصير وقت معالجة المواد والمعلومات، ومواءمة تدفق المواد، الجرد وتخفيض مساحة المستودعات، الإستعداد أثناء التقديم، تخفيض عدد المعدات الناقلة والناقلين، تقصير وقت الإستجابة؛
- **العيوب:** تؤثر الإضطرابات في عملية المنبع على سلسلة عملية المصب بأكملها، غير قابل للإستخدام في حالة التقلب الشديد في الطلب أو في وقت الإنتاج، ويتطلب إنضباطاً كبيراً.

- **(Kaikaku):** يرى "Bodek, 2004" أنَّ "Kaikaku" أصلها وجذورها من نظام التصنيع الرشيق لشركة "Toyota"، يعني التغيير الجذري خلال وقت قصير لنظام الإنتاج، كذلك تدل بأنَّ الأعمال تتغير بشكل جذري وعادة ما تكون في شكل مشروع، وتعد كعملية تحويلية أكثر وتراعي العملاء وتعتبرهم كأولوية وترتبط مباشرة مع إستراتيجية العمل، وغالباً ما تبادر الإدارة الرشيقة بمبدأ "Kaikaku" لأنَّ التغيير في حد ذاته نتيجة هذه النتيجة تؤثر تأثيراً كبيراً على الأعمال التجارية، ويطرح أيضاً معارف وإستراتيجيات وتفكير وأساليب وتقنيات ومعدات إنتاج جديدة، وإتصالات فعالة بين العمال في جميع المستويات، يمكن البدء بعملية "Kaikaku" بواسطة عوامل خارجية كنقل منتجات وتكنولوجيات وإطلاق خطوات جديدة، ويمكن إنطلاقه أيضاً عندما تلاحظ الإدارة الرشيقة أنَّ عمل "Kaizen" قد بدأ في الركود ولم يعد يقدم نتائج كافية فيما يتعلق بهذا الجهد، ويمكن أنْ يساعد التطبيق الصحيح لعملية "Kaikaku " الإدارة الرشيقة على التقدم والمنافسة من خلال تقليل الوقت اللازم لتحسين الجودة والتكلفة والتسليم بشكل أسرع، وهي مناسبة للشركات التي تواجه عمليات الدمج والتكامل التي تطلب تحولاً على مستوى المؤسسات. (JORGE Garcia & AIDE , 2014, p. 10)

- (**Poka Yoke**): تم تطبيق هذا المصطلح من قبل "Shigeo Shingo" في الستينات من القرن الماضي على العمليات الصناعية المصممة لمنع الأخطاء البشرية، ويعد هذا النظام بالفعل سهل التنفيذ، ويمكن إستخدامه في أيْ مكان يمكن أنْ يحدث فيه خطأ أو يمكن أنْ يحدث خطأ، وتعد تقنية أو أداة يمكن تطبيقها على أي نوع من العمليات سواء في التصنيع أو صناعة الخدمات.

3.3 **العقبات وعوامل النجاح للتصنيع الرشيق:** تتمثل فيما يلي:

- **عوامل النجاح الحاسمة"Critical Success Factors" للتصنيع الرشيق"LM":** عند تحديد عوامل النجاح الحاسمة بشكل صحيح يساعد الإدارة الرشيقة في تنفيذ التصنيع الرّشيق، فإذا لم يتم تأسيس "CSF" بشكل صحيح داخل المنظمة، فمن المرجح أنْ يفشل تنفيذ "LM"، وهذه العوامل

حددها "Yew Wong, 2005" على النحو التالي: القيادة، الثقافة، المهارات، محاذاة الإستراتيجية مع جميع المستويات، التعليم والتدريب، إلتزام الإدارة العليا، الإتصال، مشاركة أصحاب المصالح، تخصيص الموارد، التعلم المستمر، إلتزام بتحفيز العمال، تقييم الأداء بالتركيز على المدى الطويل، الهياكل التنظيمية الأساسية. (LAIS & Guilherme, 2018, p. 79)

- **عقبات أو عوائق "Barriers" تنفيذ التصنيع الرشيق "Lean Manufacturing":** هناك مجموعة من العقبات يجب معالجتها ووفقاً لـ "Yang and Yu, 2010" هناك خمسة عقبات رئيسية تظهر وتنتج من عدَّم تركيز شركات التصنيع على عوامل النجاح الحاسمة "CSF"، وتتمحور العقبات على النحو التالي: عدَّم فهم الفوائد، مقاومة الموظفين للتغيير، صعوبة التكييف مع مشاريع التحسين، فشل مشاريع التحسين السابقة، ويرى كل من "Kumar & Marodin & Saurin, 2015" أنَّ الحاجز الأكثر شيوعاً للشركات الصغيرة هو نقص في فهم الفوائد، والذي يحدث بسبب سوء الفهم التقني والإجتماعي أو الثقافي وكذلك النتائج المحتملة لتنفيذ التصنيع الرشيق"LM".

4.3 تبني فكرة وفلسفة التصنيع الرشيق الياباني من قبل النظام الصناعي الأمريكي: تؤكد فلسفة التصنيع الرشيق الياباني على أهمية أحجام الدفعات الصغيرة والتسليم في الوقت المناسب، هذا الفكر يتناقض مع النظام الإنتاج الأمريكي التقليدي الذي يؤكد أنَّ الإهتمام الأول في التصنيع هي الدفعة الكبيرة والإنتظار، حيث أشار "Emiliani" مؤخراً بأنَّ الوعي الأمريكي بالتصنيع الخالي من الهدر ظهرت بوادره منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وهذا إستناداً على طريقة الإنتاج "JIT"، وبدأت الأنظمة الصناعية الأمريكية بالسعي نحو تحقيق إنتاج المنتجات المناسبة في الأسواق وفي الوقت المناسب، هناك ستة طرق لإعداد المصنع الرشيق المنافس وهي: (PAUL & Sorin , 2008, p. 271)

* تبسيط البيئة للتعامل ومواجهة التعقيد بشكل أفضل، وإنشاء أنظمة تحكم أكثر بساطة وفعالية؛

* قضاء المزيد من الوقت في المستقبل إذا كنت تريد أنْ يكون لديك مستقبل، ومنح الموظفين التدريب المناسب الآن، قبل فوات الأوان، وإعادة تعريف الهيكل التنظيمي لإتخاذ قرارات ذكية والحصول على نتائج سريعة؛

* تمهيد الطريق أمام تغييرات مهمة في المسؤولية "Responsibility" و المساءلة "accountability".

5.3 مفهوم التفكير الرشيق"Lean thinking": ترتبط الإدارة الرشيقة مع التفكير الرشيق إرتباطاً قوياً، حيث تم التطرق إلى فكرة التفكير الرشيق بواسطة "Womack and Jones, 1996" في

تسعينات القرن العشرين إذْ كان يرتكز ويصوب التفكير الرشيق على التقليل أو التخلص من النفايات، والعمل على تنظيم جميع الأنشطة اللاَّزمة لإتمام المنتج أو الخدمة وفقاً لتدفق مستمر، وإنتاج ما هو مطلوب بالفعل للعميل بالوقت والسعر المناسب، فمبدأ التفكير الرشيق هو خلق القيمة". (PAUL & Sorin, 2008, p. 271)

4. التفكير الرشيق والميزة التنافسية: يجب إتباع مجموعة من المبادئ من أجل القيام بالتفكير الرشيق للتحصيل على التنافسية وهي: (MARCUS & Luis , 2017, p. 44)

* **تحديد القيمة** (Specify value): تعتبر أساس التفكير الرشيق وتعمل على توجيه كافة عمليات الشركة، فبدون تحديد القيمة لا يمكن للموظف أنْ يميز بين الأنشطة ذات القيمة المضافة من الأنشطة المسرفة.

* **تحديد تدفق القيمة** (Identify the value stream): إنَّ تدفق القيمة عبارة عن تسلسل نظري ومثالي لمهام ذات القيمة المضافة الحصرية، حيث يقوم نشاط القيمة المضافة بتحويل مخرجات المشروع بطريقة يتعرف فيها العميل على التحول ويبدي إستعداده للدفع مقابل ذلك، بتحديد وترتيب أنشطة تدفق القيمة فإنَّ الأنشطة المسرفة يتم تقليصها أو القضاء عليها، وبالتالي يمكن إعادة توجيه المزيد من الوقت والمال والموارد البشرية إلى أمور مهمة حقاً.

* **ضمان التدفق** (Guarantee the flow): يجب تنفيذ جميع الأنشطة ذات القيمة المضافة دون انقطاع.

* **سحب القيمة** (Pull the value): لا يجب إنتاج أي نشاط في تدفق القيمة بدون طلب النشاط التالي في التدفق.

* **السعي وإلتماس الإتمام** (Seek perfection): التحسين المستمر هو المحرك الذي يدعم ويطور فلسفة وتفكير الرشيق.

5. الإطار التطبيقي للدراسة:

1.5 الترميز والتوصيف لمتغيرات الدراسة الرئيسية وفقراتها: يتكون نموذج الدراسة من ثلاثة أجزاء أساسية وهي (الإدارة الرشيقة؛ الميزة التنافسية؛ التصنيع والتفكير الرشيق)، والجدول يبين ذلك:

جدول 1: يبين الترميز والتصيف لمتغيرات الدراسة

الرقم	إسم المتغير	دور المتغير	فقرات	الرمز	المصدر
01	الإدارة الرشيقة	مستقل	08	V	JOSE Luis & et al, 2018
02	التصنيع الرشيق	وسيط	04	H	LAIS & Guilherme , 2018
03	التفكير الرشيق	وسيط	04	L	Womack and Jones, 1996
04	الميزة التنافسية	تابع	04	S	MARCUS & Luis , 2017

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على أدبيات الدراسة.

الشكل 01: يبين نموذج المعادلة البنائية للدراسة

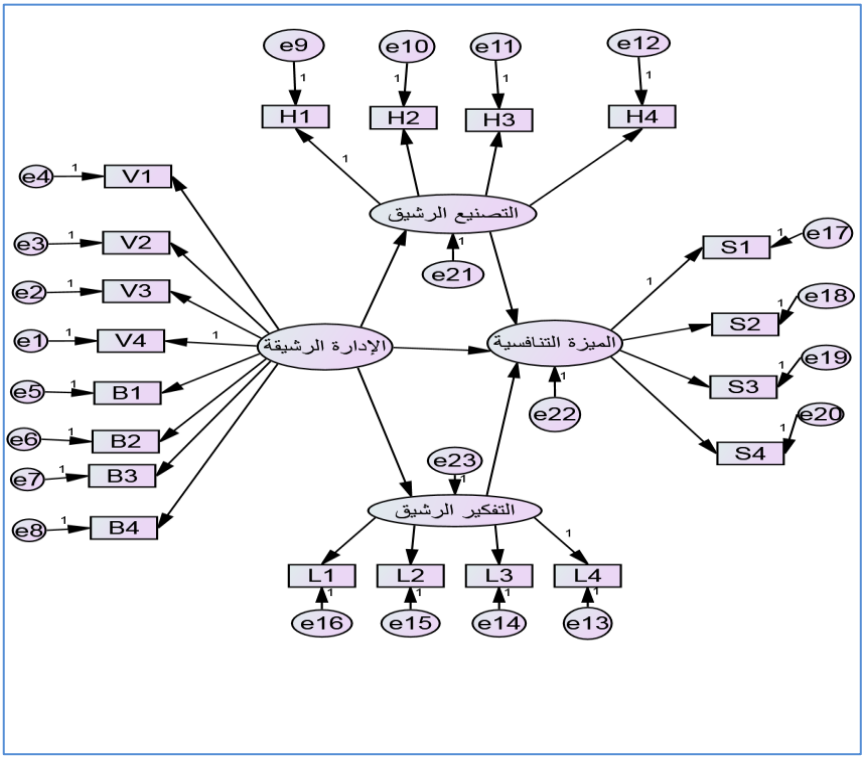

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على التحليل العاملي التوكيدي.

2.5 مؤشرات جودة المطابقة لمعادلة النمذجة الهيكلية:

جدول 2: يبين مؤشرات ونسب قاعدة جودة المطابقة (دلائل التسوية).

الرقم	المؤشرات	التسوية
01	مؤشر المطابقة المقارن يرمز له بالرمز "CFA".	أكبر أو تساوي 0.9
02	جودة التسوية ويرمز لها بالرمز "GFA".	تساوي 0.9
03	جودة التسوية المعدلة ويرمز لها بالرمز "AGFA".	تساوي 0.9
04	مؤشر جودة التسوية المعياري أو مؤشر بنتلر بونيت ويرمز لها بالرمز "NFI".	أكبر أو تساوي 0.9
05	مؤشر جودة التسوية الغير المعياري ويرمز لها بالرمز "NNFI".	أكبر أو تساوي 0.9
06	مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي ويرمز لها بالرمز "RMSEA".	أقل أو تساوي 0.08
07	مؤشر إختبار عام لنموذج كاي تربيع على درجة الحرية ويرمز لها بالرمز "CMIN/DF".	محصور بين 2 و 5
08	درجة الحرية يرمز له بالرمز "DF=/df".	من الواحد فاكثر

المصدر: من إعداد الباحثين

3.5 التحقق من إعتدالية التوزيع الطبيعي" Assessment of normality ": شرط الإعتدالية أنْ تكون قيمة (cr) أقل من 1.96، ويمكن حسابها كما يلي:

$$cr = \frac{\left(\sum_{i=j}^{n} L_i\right)^2}{\left(\sum_{i=j}^{n} L_i\right)^2 + \left(\sum_{i=j}^{n} e_i\right)}$$

- **الحكم على الإعتدالية:** في آخر الجدول الظاهر من الخطوة الثالثة يوجد نتيجة أو قيمة في أسفل الجدول بين مؤشر (Multivariate) ومؤشر (c.r.)، هذه القيمة تدعى القيمة الحرجة ويطلق عليها معامل ميرديان وتمثل مدى توزيع الإستقصاءات أو إجابات أو آراء داخل المقياس أي المنحى الطبيعي للإجابات، هذا المعامل ميرديان هو الذي يوضح إذا كان هناك توزيع طبيعي أم لا؟، كل هذا يتبين وفق الشرط الذي ينص على " شرط الإعتدالية أن تكون قيمة (c.r.) المقابلة ل(Multivariate) أقل من 1.96، إذا لم يتحقق الشرط ننتقل إلى عملية تحويل وتعديل المفردات التي لم تحقق التوزيع الطبيعي.

جدول 3: يبين الإعتدالية في التوزيع الطبيعي.

المتغير	min	max	skew	c.r.	kurtosis	c.r.
X(الإدارة الرشيقة)	1,083	4,750	-,607	-4,822	,816	3,242
M1(التصنيع الرشيق)	1,250	5,000	-,770	-6,119	-,285	-1,133
M2(التفكير الرشيق)	1,250	5,000	-,377	-2,995	-,604	-2,400
Y(الميزة التنافسية)	1,000	5,000	-,633	-5,031	-,519	-2,062
Multivariate					-,448	-,630

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج Amos-23

- **تفسير نتيجة الإعتدالية للدراسة:** إنَّ قيمة (c.r.) المقابلة ل(Multivariate) بلغت 0.63 وهي أقل من 1.96، إذا تحقق الشرط الإعتدالية، إذن هناك إعتدالية.

5.5 إختبار التأثيرات للمتغيرات الوسيطية Multiple Mediator بإستخدام "Bootstrap": تعد طريقة إحصائية يتم اللجوء إليها في حالة شرط إستخدام الطريقة الإفتراضية (Maximum Likelihood)، وتعني محاولة أخذ عينات من العينة الأساسية، هذه العينات تأخذ وفق طريقة الإحلال، ويقصد بها أخذ مفردة من العينة الرئيسية لتكوين عينة أخرى، ومن ثم إرجاع المفرد إلى العينة الرئيسية وإحتمال أنْ تظهر عدّة مرات، ومن شروط (Bootstrap) أنَّها تعمل تزامناً مع البيانات الخام وليس المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية (Summary data)، هذا من جهة، ولا توجد بيانات مفقودة (Messing data) من جهة أخرى.

الشكل 02: يبين نموذج الوساطة معاً.

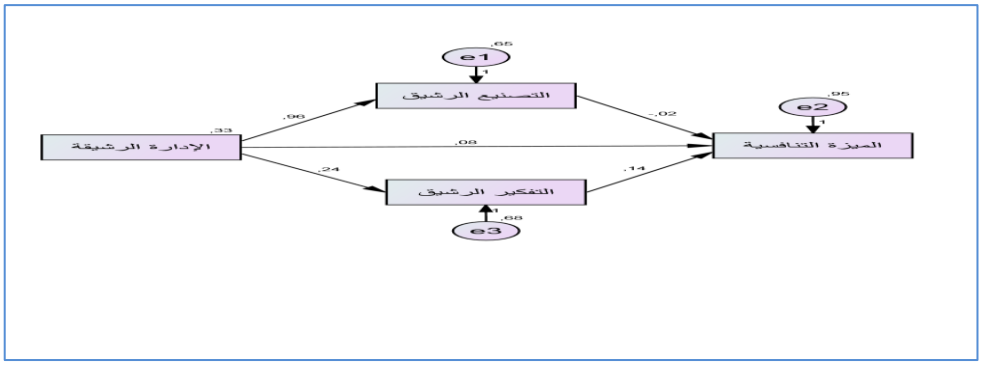

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج Amos-23

من خلال الشكل السابق يتبين أنَّ هنالك عدَّة تأثيرات مباشرة وغير مباشرة وتأثير كلي، فحاصل ضرب (B×C) ينتج عنه تأثير الوسيط للمتغير الوسيط الأول (M_1)، وحاصل ضرب (D×E) ينتج عنه تأثير الوسيط للمتغير الوسيط الثاني (M_2)، فهناك إحتمال طريقتين إما كشف كل تأثير وسيط على حدى، وإما معرفة تأثير الوسيطين معاً، لكن نعتمد على الطريقة الاولى.

- **طريقة تأثير الوسيطين معاً (Not estimating any user-defined estimand)**

جدول 4 : يبين التأثيرات الكلية والمباشرة والغير مباشرة للمتغيرات الوسيطية معاً.

التأثير الكلي **Total Effects**				التأثير المباشر **Direct Effects**				التأثير الغير مباشر **Indirect Effects**			
	X	M1	M2		X	M1	M2		X	M1	M2
M1	,957	,000	,000	M1	,957	,000	,000	M1	,000	,000	,000
M2	,242	,000	,000	M2	,242	,000	,000	M2	,000	,000	,000
Y	,101	-,015	,144	Y	,144	-,015	,081	Y	,020	,000	,000

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج Amos-23

- **تفسير النتائج:** من خلال الجدول السابق نستنتج مدى تأثير الوسيطين معاً من المتغير المستقل على المتغير التابع ما يلي:

- هناك الأثر المباشر (Direct Effects) بين المتغير الإدارة الرشيقة (X) والمتغير الميزة التنافسية (Y)، بمعنى أنَّ المتغير الإدارة الرشيقة (X) له تأثير مباشر بمقدار (**14 ‰**).

- هناك الأثر الغير مباشر (Indirect Effects) بين المتغير الإدارة الرشيقة (X) والمتغير الميزة التنافسية (Y) عن طريق المتغير الوسيط التصنيع الرشيق (M1)، والمتغير الوسيط التفكير الرشيق (M2) بمعنى أنَّ المتغير الادارة الرشيقة (X) له تأثير غير مباشر كذلك، ويحسب بضرب المسار بين (X)و(M) مع المسار بين (M)و(Y)، مع العلم أنَّ هناك متغيرين وسيطين، هذا التأثير الغير مباشر قدر ب (**20 ‰**).

- هناك الاثر الكلي بين المتغير الادارة الرشيقة (X) والمتغير الميزة التنافسية (Y)، بمعنى أنَّ المتغير الادارة الرشيقة (X) له تأثير من الناحية الوسيطية (M1) و(M2) بمقدار (**10‰**).

- هناك أثر المتغير الوسيط الكلي لوجود احتمالية التأثير المباشر غير دال بقيمة معنوية (0.102) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 والتأثير الغير مباشر دال إحصائياً بقيمة معنوية (0.02) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05.

6.5 إختبار مطابقة جودة النموذج:

جدول 05: يبين مطابقة جودة النموذج

البيان	CFI	GFA	AGFA	NFI	NNFI	RMSEA	CMIN-DF	DF=/df
النتيجة	0.989	0.996	0.963	0.983	0.999	0.069	2.815	6
الحكم	جيد	جيد	جيد	جيد	جيد	جيد	جيد	جيد

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج Amos-23

الشكل 03 يبين مطابقة النموذج

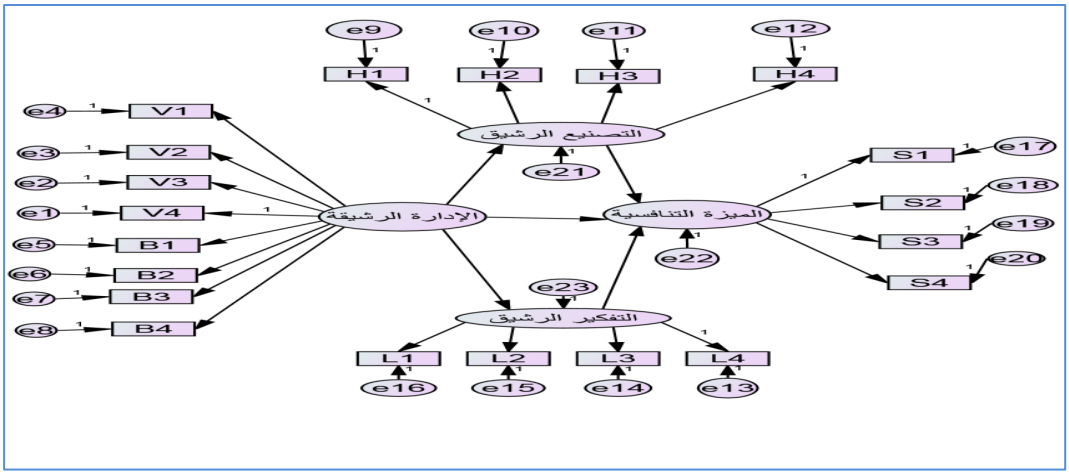

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج Amos-23

7.5 حساب الثبات والصدق التقاربي والتمايزي "Convergent and Discriminant Validity":

بعد معرفة أنَّ النموذج يتطابق مع البيانات، وانَّ مؤشرات جودة المطابقة للنموذج في الحدود المقبولة، وأنَّ القيم المعيارية للتشبعات معظمها أكبر من 0.7، تحصلنا على ما يلي:

- **الثبات المركب"Composite Reliability"**: يتم حسابه وفق نظرية "McDonald's Omega"، وفق المعادلة التالية: $CR = \frac{(\sum \gamma)^2}{((\sum \gamma)^2 \sum Var(\theta))}$ والرمز γ يمثل درجات الانحدارات المعيارية، وكلها أكبر من 0.7، وبإستخدام البرنامج الإحصائي الأموس تحصلنا على0.630

- **الصدق التقاربي**: يتمثل في التباين المفسر داخل البعد نفسه، وذلك من خلال قيمة متوسط التباين المستخرج "Average Variance Extracted"، ويحتسب وفق المعادلة: $AVE = \frac{(\sum \gamma^2)}{n}$

وبإستخدام البرنامج الإحصائي الأموس تحصلنا على متوسط التباين المستخرج 0.61 وهو أكبر من 0.50، وأقل من الثبات المركب المقدر ب 0.630 إذن هناك صدق تقاربي، بمعنى أن 0.5< (AVE)و تحقيق الشرط الثاني (CR)>(AVE)

- **الصدق التمايزي:** من شروط تحقيقه أنْ يكون الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج أكبر من معامل الإرتباط لأي عاملين أو بعدين من أبعاد المقياس، والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول 6: يبين الصدق التمايزي "Model Validity Measures".

	CR	AVE	MSV	الادارة (X)	الميزة (Y)	التصنيع (M1)	التفكير (M2)
الادارة الرشيقة	0.731	0.618	0.589	**0.780**			
الميزة التنافسية	0.735	0.601	0.578		**0.775**		
التصنيع الرشيق	0.757	0.635	0.546			**0.796**	
التفكير الرشيق	0.710	0.655	0.591				**0.809**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج Amos-23

- **تفسير نتائج الجدول:** بما أن $MSV = max(r_{ij}^2)$ أقل من $AVE = \frac{(\sum \gamma^2)}{n}$ أي 0.589 أقل من 0.618 وعليه تحقق الشرط الأول للصدق التمايزي، وعليه يمتاز المقياس بصدق التمايز.

6. خاتمة: إنَّ ممارسة وظائف الإدارة الرّشيقة لها أهمية بالغة وقصوى داخل المؤسسات والمجمعات الصناعية، وأصبحت مؤكدة اليوم مفادها أنَّ التصنيع الرشيق يحقق جودة في المنتجات بأقل هدر وأقل وقت وأقل تكاليف، هذه الجودة تتماشى مع حماية البيئة والمجتمع قصد تحقيق كل من معايير الجودة البيئية والاجتماعية لدى المؤسسة.

1.6 النتائج المتحصل عليها من الجانب النظري: بعد الدراسة الوصفية تحصلنا على النتائج التالية:

- إنَّ إنفتاح الأسواق والتسارع التكنولوجي والمعرفي الكبير الذي عرفته بيئة المنظمات الصناعية، أدى بهذه الأخيرة بتوجيه كل إهتماماتها على الإنتاج بدون هدر وضياع للوقت؛

- تُعتبر الادارة الرشيقة في المؤسسات الصناعية العامل الرئيسي للبقاء في بيئة الأعمال وتحقيق النجاح والتميز مرهون بتوفير مناخ تنظيمي رشيق يساعد على تطبيق أساليب التصنيع الرشيق، إذْ تُعد قضية التفكير الرشيق من أهم المقومات التي تحقق معارف ومهارات جديدة في ظل التحديات والتطورات

المتسارعة على القطاع الصناعي، وعليه إرتبط تحقيق عدّم الهدر وضياع الوقت في إنتاج المنتجات بإستثمارها وتفعيلها لطرق التصنيع الرشيق.

2.6 النتائج المتحصل عليها من خلال الجانب التطبيقي: في ضوء الدراسة الميدانية الذي أجريت على مجمع صيدال ظهرت العديد من النتائج، وبعد إستناد الباحثين للتحليل الإحصائي السابق، ونتائج إختبار الفرضيات، فإنَّه يُمكن تلخيص نتائج بالنقاط الآتية:

- **وجود** تأثير مباشر وتأثير غير مباشر وتأثير كلي بين متغيرات الدراسة.
- **وجود** إعتدالية لجودة مطابقة النموذج.
- **وجود** ثبات وصدق تقاربي وتمايز للمقياس.

3.6 المقترحات والتوصيات: بناءاً على نتائج الدراسة الميدانية وإختبار فرضيات الدراسة يوصي الباحثين المؤسسة محل الدراسة بصفة خاصة بإتباع التوصيات والمقترحات الآتية:

- نؤكد على ضرورة توافر كل من التصنيع والتفكير الرشيق لما له من دور في ضبط موارد المالية والمادية والبشرية وتقليل التكاليف الجودة؛

- لتحقيق ضمان الجودة وجب على المؤسسة أن تفعل آليات الكايزن والكايكاكو، وهذا من أجل التغيير الجذري لمنظومة الإنتاج التقليدي والذهاب إلى الإنتاج في الوقت المحدد.

7. قائمة المراجع والمصادر:

LAIS, G. P., & Guilherme, L. T. (2018). A Literature Review on Lean Manufacturing in Small Manufacturing Companies: Springer International Publishing AG, part of Springer Nature.

MARCUS , V. P., & Luis , G. T. (2017). The Lean Product Design and Development Journey A Pratical View: Springer International Publishing AG.

ANDREAS , M., & Stanislaw , S. (2014). *Negative Side Effects of Lean Management.* IFIP International Federation for Information Processing.

CAROLINA , M., & Paulo , D. (2017). *Green and Lean Management.* Springer International Publishing Switzerland.

CLAUS , S., & Henrik , S. (2011). USA, Lean Innovation A From Path from Knowledge to Value.: Heidelberg, Springer-Verlag Berlin and.

CLAUS , S., & Henrik , S. (2011). *Lean Innovation: A From Path from Knowledge to Value.* USA: Springer-Verlag Berlin and Heidelberg.

FRANK , B. (2018). *Lean Management: Introduction and deepening in the Japanese management phlosophy.* Deutsche: Springer Fachmedien Wiesbaden GmbH.

JORGE , L. L., & et al. (2014). *Lean Manufacturing in the Developing World-Methodology Case Studies and Trends from Latin America.* Springer International Publishing Switzerland.

JORGE Garcia , L. A., & AIDE , A. M. (2014). *Lean Manufacturing in the Developing World- Methodology Case Studies and Trends from Latin America.* Switzerland: Springer International Publishing.

JOSE Luis , Q. P., & et al. (2018). Just in Time Factory: Implementation Through Lean Manufacturing Tools: Springer International Publishing AG, Part of Springer Nature.

JOSE Luis , Q. P., & et al. (2018). *Just in Time Factory: Implementation Through Lean Manufacturing Tools.* Springer International Publishing AG, Part of Springer Nature.

KATHRYN , A., & Marley, P. T. (2013). *Lean Management as a countermeasur for Normal disruptions.* New York: Springer Science and Business Media.

LAIS, G. P., & Guilherme , L. A. (2018). *Literature Review on Lean Manufacturing in Small Manufacturing Companies.* Springer International Publishing AG, part of Springer Nature.

MARCUS , V. P., & Luis , G. T. (2017). *The Lean Product Design and Development Journey A Pratical View.* Springer International Publishing AG.

PAUL , M., & Sorin , G. T. (2008). Implementing Lean Management in the Romanian Industry. *IFIP International Federation for Information ProcessingLean Business Systems and Beyond, 257*(1), 271.

PAUL , M., & Sorin, G. T. (2008). (I. L. Industry, Ed.) *IFIP International Federation for Information Processing, Lean Business Systems and Beyond, 257*(1),

محمد يحي ركاج، و مشرف سمر العبادلة. (2017). مدى توفر متطلبات الادارة الرشيقة ودورها في تنمية الموارد البشرية في وزارة التربية والتعليم العالي بغزة. *الإستدامة وتعزيز البيئة الإبداعية للتعليم التقني*، (صفحة 5). كلية فلسطين التقنية.

أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر(1995-2019)

Impact of monetary policy on the variables of the Magic Square of Caldor in Algeria (1995-2019)

جوبر سارة[1*]، قويدري محمد[2]

[1] جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، s.djoubar@lagh-univ.dz

[2] جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، m.kouidri@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/05 تاريخ القبول: 2021/11/03 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للبحث عن فعالية السياسة النقدية في تحقيق معدلات مثلى لمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، من أجل التحكم في عرض النقود، وتصحيح الإختلالات في هيكل الاقتصاد لتحقيق الأهداف العامة، التي تعرف بالمربع السحري لكالدور.

خلصت النتائج أن السياسة النقدية تؤثر في متغيرات كالدور السحرية ولكن بقدر غير كاف لتحقيق الأمثلية، وبالتالي فالسياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة غير قادرة على التأثير في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية؛ مربع كالدور السحري؛ الاقتصاد الكلي ؛ تحقيق أمثلية؛ تصحيح الاختلالات.

تصنيف JEL: E52,C10 .

Abstract:

This study aims to look at the effectiveness of monetary policy in achieving optimal rates of macroeconomic variables in Algeria, in order to control the supply of money, correct imbalances in the structure of the Economy to achieve the General objectives, known as the magic box of Caldor.

concluded that monetary policy affects variables such as magic role but not enough to achieve optimality, and therefore monetary policy in During the study period, Algeria was unable to influence indicators of macroeconomic stability.

Keywords: Monetary policy; Magic square of Caldor; Macroeconomic, Optimization; Correct Imbalances.

Jel Classification Codes : E52, C10

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية أحد أهم السياسات الاقتصادية التي حظيت باهتمام المحللين الاقتصاديين مثل فريد مان وجون مينارد كينز، فهي وسيلة مباشرة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وتعمل على معالجة الظواهر الاقتصادية، والإختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني لتحقيق جملة من الأهداف المرجوة، خاصة الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية الكلية التي صاغها الاقتصادي نيكولاس كالدور سنة 1960 التي تعرف بالمربع السحري، متمثلة في الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق التشغيل الكامل، تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، التي تعكس درجة الرفاهية ومستوى التنمية والوضعية الاقتصادية للدولة.

سنحاول في هذه الورقة البحثية معرفة العلاقة بين السياسة النقدية ومتغيرات المربع السحري لكالدور، من خلال دراسة قياسية توضح تأثير العرض النقدي على كل من التضخم، العمالة، النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري للفترة 1995-2019، ومما سبق تبرز ملامح إشكالية بحثنا كالتالي: **ما هو أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 1995-2019؟**

و للإجابة على إشكالية الدراسة، نقترح الفرضيتين التاليتين:

- يتأثر التوازن الداخلي (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي) بحجم العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري؛
- إن تحقيق التوازن الخارجي (رصيد ميزان المدفوعات) لا يتأثر بحجم العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة: البحث في العلاقة التي تربط بين السياسة النقدية وتحقيق الأمثلية لمتغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر.

المنهجية المتبعة: وفقا لمتطلبات الموضوع محل الدراسة، اقتضت منهجية البحث لاستخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف عرض الإطار النظري لعلاقة السياسة النقدية بمتغيرات المربع السحري لكالدور، واستخدام التحليل الكمي لقياس أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور خلال فترة الدراسة.

2. تعريف السياسة النقدية، وأثرها على متغيرات المربع السحري لكالدور

سنتطرق في هذه الجزئية إلى تعريف كل من السياسة النقدية ومتغيرات المربع السحري لكالدور، وتحديد أثر السياسة النقدية على هذه المتغيرات الأربعة.

1.2 مفهوم السياسة النقدية:

لقد تعددت المفاهيم حول السياسة النقدية، وإن اختلفت في معناها إلا أنها تتفق في المضمون، فيمكن تعريفها على أنها: جملة الإجراءات والقواعد والوسائل والتدابير التي تستخدمها السلطة النقدية من خلال البنك المركزي للتحكم والتأثير في الكتلة النقدية، بما يتوافق مع النشاط الاقتصادي، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية معينة، تتمثل هذه الأهداف في تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، وتحقيق التوازن في رصيد ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي)، والتي تمثل أهم متغيرات المربع السحري لكالدور.

2.2 أثر السياسة النقدية على متغيرات الأربعة للمربع السحري لكالدور

في هذه الجزئية، سنحاول معرفة تأثير السياسة النقدية على المتغيرات الأربعة لكالدور، فكما هو معروف أن السياسة النقدية تسعى جاهدة لتحقيق جملة من الأهداف العامة، فهي تستهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، ومعدلات الفائدة قصد التأثير على الأداء الاقتصادي بشكل عام، وضمان التوازن الاقتصادي العام بشقيه الداخلي والخارجي، فالتوازن الداخلي يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار(محاربة التضخم)، وتحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة)، وتحقيق النمو الاقتصادي، أما التوازن الخارجي فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية مقارنة مع نظيراتها الأجنبية، ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري، هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الانجليزي "نيكولاس كالدور" . (لحول ، 2008، صفحة 3)

فالمربع السحري لكالدور هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس، يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية، وسمي بالمربع السحري لصعوبة تحقيق هذه الأهداف مجتمعة، والمتمثلة في الآتي:

1.2.2استقرار المستوى العام للأسعار: يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ينبغي أن يكون متمثلا في الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية، هذا يعني أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضا

كأن يتراوح بين 1% و 4% سنويا، وأن تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي. (غدير، 2010، صفحة 35)، يرى كل من كينز و النقدويين أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعا، وحسب فريد مان فإنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة طويلة إلا بسياسة نقدية انكماشية، وهي تخفيض معدلات النمو النقدي، ومع معرفة أسباب هذا التوسع النقدي والوضع الاقتصادي، فقد بين فريدمان أن كل تضخم شديد قد تولد عن توسع نقدي، وأن كل انكماش قد نتج إما عن اضطراب نقدي أو تأثر بشدة بالاضطراب النقدي، وإذا تم القضاء على الاضطرابات الناتجة عن التقلبات النقدية فإن الاقتصاد يتسم بالاستقرار النسبي. (بلوافي، 2012، صفحة 469) ، وحسب كالدور من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم أي 0%.

2.2.2 العمالة الكاملة: حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة 0%، و تعتبر العمالة المرتفعة هدفا أساسيا لأي سياسة اقتصادية، وباستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف من خلال تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي، تنخفض أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار فتنخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل. (بلوافي، 2012، صفحة 469)

3.2.2 تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي: حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6%، فهو يتأثر بعدة عوامل أغلبها ليست من ضمن سياسة الاقتصاد الكلي، ويمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل من هذه العوامل المتمثل في الاستثمار، من خلال تحقيق معدلات فائدة منخفضة إلى حد ما دون المساس بمستوى التضخم، وإلا كانت النتائج عكسية، ويرتبط النمو الاقتصادي بالأهداف النهائية الأخرى، فهو سبب في امتصاص الفائض من العمالة، إلى جانب ذلك يعتبر الاستقرار العام في الأسعار وتحسن ميزان المدفوعات عاملان أساسيان للنمو الاقتصادي.

4.2.2 تحقيق توازن ميزان المدفوعات: حسب كالدور من الأفضل أن يكون معدل التوازن في ميزان المدفوعات في حالة فائض في حدود 2%، حيث تقوم السياسة النقدية بتقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنك المركزي برفع سعر الصرف، ما يجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة لينخفض الاقبال على الائتمان، والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يجعل مستوى العام للأسعار ينخفض داخل الدولة، وإذا انخفضت الأسعار محليا سيؤدي هذا إلى تشجيع الصادرات المحلية، وتقليل الطلب على السلع الأجنبية، وتحفيز الأفراد الأجانب على توظيف أموالهم

بالبنوك الوطنية، مما يساعد في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وهذه الاجراءات تعزز من دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلالات، "ويكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون إيراداته أكبر من نفقاته للعالم الخارجي، وتسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها بهدف المحافظة على مخزونها الذهبي واحتياطاتها من العملة الصعبة".

3. دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1995-2019).

بهدف الإحاطة بكل جوانب الاشكالية المطروحة في الدراسة، نحاول من خلال هذا الجزء قياس أثر السياسة النقدية، والمعبر عنها بإجمالي المعروض النقدي، بمعناه الواسع نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي على زوايا المربع السحري لكالدور (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات) في الجزائر خلال الفترة (1995-2019) ونظرا لطبيعة الموضوع الذي يضم أربع متغيرات تابعة والمتمثلة في متغيرات المربع السحري لكالدور، سيتم تقدير أربعة نماذج انحدار ذاتي ديناميكية لتحديد أثر السياسة النقدية على كل متغير تابع على حدى، ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (01).

1.3 متغيرات الدراسة ومصدر البيانات

تم الحصول على البيانات المستخدمة في الدراسة الخاصة بكل المتغيرات من قاعدة البنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية والتي يتم تحديثها سنويا، باستثناء رصيد ميزان المدفوعات الذي تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، ويمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي: (قاعدة بيانات البنك الدولي، 2020)

1.1.3 معدل البطالة: (% من إجمالي القوى العاملة)، تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوي العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف.

2.1.3 معدل التضخم: الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)، يعكس التضخم، كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين، التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة.

3.1.3 إجمالي الناتج المحلي (معدل النمو السنوي): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية، والتي تستند إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010، وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد

زائد الضرائب على المنتجات وناقص الإعانات غير المشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أي خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

4.1.3 رصيد ميزان المدفوعات (BP) (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي): يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية لاقتصاد ما مع بقية العالم في فترة محددة. (بلوافي، 2012، صفحة 470)

5.1.3 إجمالي المعروض النقدي بمعناه الواسع (نسبة إلى الناتج): إجمالي الإنفاق القومي (الاستيعاب المحلي سابقا) هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقا)، ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقاً) وإجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً). البيانات معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010. (قاعدة بيانات البنك الدولي، 2020)

2.3 عرض وتحليل الدراسة الديناميكية

الاختبارات التشخيصية: تعتبر هذه المرحلة أساسية في اختيار النموذج القياسي المناسب لبيانات الدراسة، حيث يتم تحديد النموذج بناء على درجة استقرارية السلاسل كمرحلة أولى ثم الجزم على نوع النموذج المستخدم، بناء على نتائج اختبار التكامل المشترك لـ (johenson) إذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة.

1.2.3دراسة الإستقرارية: تكون السلاسل الزمنية مستقرة إذا لم تحتوي على جذر الوحدة (unit root)، ويتم اكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه في النماذج الثلاثة بالاعتماد على عدة اختبارات أهمها، اختبار فيليبس بيرون (Phillips Perron) والذي يعتمد على الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 & \text{عدم استقرارية السلسلة (وجود جذر الوحدة).....} \\ H_1 & \text{السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر احادي).....} \end{cases}$$

ويتبع توزيع ((1996) MacKinnon) جدول إحصائي للقيم الحرجة الخاصة باختبارات جذر الوحدة، عند مستوى معنوية 5%.

من خلال الجدول رقم (02) نستخلص ما يلي:

-نقبل الفرضية الصفرية عدم استقرار السلسلة الزمنية لكل متغيرات الدراسة عند المستوى وفي النماذج الثلاث (وجود ثابت، وجود ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، حيث أن القيم

المحسوبة للاختبار أكبر من القيم المجدولة لها، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيم الاحتمالية (Prop) لاختبار فيليبس بيرون في النماذج الثلاث، والتي كانت أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، باستثناء أن السلسلة الزمنية لمتغير نمو الناتج المحلي الإجمالي ظهرت مستقرة في النموذج الثاني أي في وجود ثابت، حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية $Prop_{t-stat} = 0.03$ أقل من القيمة الحرجة (0.05)، بالإضافة إلى أن متغير المعروض النقدي نسبة إلى الناتج مستقر أيضا في النموذج الثالث حيث $Prop_{t-stat} = 0.03 < 0.05$ ، وبشكل عام فإن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، وهي تظهر عدم استقرارية من النوع DS.

بعد إجراء الفروقات الأولى تم الحصول على سلاسل زمنية مستقرة لكل متغيرات الدراسة وفي كل نماذج اختبار فيليبس بيرون، حيث تم رفض الفرضية الصفرية في كل النماذج على اعتبار أن القيم الاحتمالية للاختبار لم تتجاوز القيمة الحرجة (0.05)، بعد إجراء الفروقات من الدرجة (UNMS) نلاحظ استقرار هذه السلسلة الزمنية في كل النماذج عند مستوى الدلالة 5%.

من خلال نتائج دراسة الاستقرارية والتي أظهرت أن متغيرات النماذج الأربعة (M2/GDP – BP) ; (M2/GDP –INF) ; (GDPG متكاملة من نفس الدرجة I(1) وحسب جرانجر توجد إمكانية لعلاقة توازنية في الأجل الطويل بين حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع والمتغيرات المفسرة الأربعة كل على حدى.

في المراحل الموالية سيتم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في النماذج المتكاملة من نفس الدرجة للتحقق من المنهجية المعتمدة في التقدير حسب نتائج اختبارات جوهانسون،

2.2.3 اختبارات التكامل المشترك: قبل القيام باختبار التكامل المشترك وتقدير نماذج الدراسة وجب تحديد درجة تأخير النموذج، وذلك بالاعتماد على أقل القيم لمعايير (AIC / MSH / H-Q) وسيتم دراسة النماذج بشكل منفصل (ستتم الدراسة عند مستوى الثقة 5%، معنوي عند مستوى المعنوية (no)، 1%(***)غير معنوي، معنوي عند مستوى المعنوية;5%(**)، معنوي عند مستوى المعنوية;10%(*))، وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (03).

ومن خلال الجدول رقم (03) يتضح أن درجة التأخير المثلى هي (t-1) أي التأخير بفترة زمنية واحدة بالنسبة للنموذج الأول الثالث والرابع، حيث تم الحكم على درجة التأخير المثلى في كل نموذج

بناء على أقل قيمة للمعايير المعتمدة في المفاضلة، ومن جهة أخرى فدرجة الابطاء المثلى للنموذج الثاني هي التأخير بفترتين زمنيتين لأن أقل قيمة لأغلب المعايير عند درجة التأخير (t-2).

اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسون وجيسلس(Johansen and Jusellius): لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، يقترح (Johansen and Jusellius) اختبارين هما : اختبار الأثر(Trace Test) واختبار القيمة الكامنة العظمى (Max Eigenvalue)، حيث سيتم التركيز فقط على اختبار الأثر والذي يرتكز على نفس الفرضيات.

$$\begin{cases} H_0{}^1 \text{.....عدم وجود علاقة تكامل مشترك} \\ H_0{}^2 \text{.....وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل} \end{cases}$$

ويمكن تلخيص نتائج الاختبارين للنموذج الأول والثاني في الجدول رقم (04) ، والذي يظهر نتائج اختبار جوهانسون للتأكد من العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

نظراً للتوصل لنفس النتائج بالنسبة للنماذج (1، 2 و3) سيتم التحليل بشكل عام، حيث يمكن قبول فرضية العدم $H_0{}^1$ التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين كل متغيرين على حدى وذلك لأن القيم المحسوبة لإحصائية الأثر للنماذج سالفة الذكر على الترتيب (9.987739 - 3.402724 –7.404142) أقل من القيم المجدولة لها (15.49) عند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين السياسة النقدية وكل من النمو الاقتصادي، رصيد ميزان المدفوعات ومعدل البطالة، من خلال النتيجة السابقة يمكن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي (VAR) بالنسبة للنماذج الثلاث سالفة الذكر، والذي لا يشترط وجود علاقة تكامل مشترك، و من جهة أخرى يمكن رفض الفرضية الصفرية الأولى بالنسبة للنموذج الذي يقيس أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم، حيث أن القيمة الإحصائية لاختبار الأثر $Trace_{stat} = 28.08$، أكبر من القيمة الجدولية للاختبار (15.49)، وقبول الفرضية الصفرية الثانية التي تنص على وجود علاقة تكامل مشتركة واحدة على الأقل. وبالتالي فالمنهجية الأنسب لقياس أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم هي منهجية تصحيح الخطأ (ECM) لتوفر كل فرضياتها في بيانات هذا النموذج.

تقدير نماذج أثر السياسة النقدية على كل من معدلات البطالة والنمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات حسب درجة التأخير المثلى: في هذه المرحلة سيتم عرض نتائج تقدير النموذج الأول، الثاني والثالث، في الجدول رقم (05) بالاعتماد على نفس منهجية التقدير وهي الانحدار الذاتي (VAR)، أما

النموذج الرابع فالنتائج موضحة في جدول رقم (06) وذلك بالاعتماد على منهجية تصحيح الخطأ (ECM)، وبهدف التأكد من مدى الاستقرارية الهيكلية لنماذج الانحدار الذاتي المقدرة سيتم تطبيق اختبار الجذور المقلوبة والنتائج موضحة في الشكل (1).

التحليل الإحصائي و الاقتصادي لنماذج الانحدار الذاتي:

من الناحية الإحصائية: بالرجوع إلى الأشكال السابقة والتي تبين أن كل النماذج المقدرة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي هي مستقرة هيكليا، حيث تظهر أن كل الجذور الأحادية أقل من الواحد وتقع داخل الدائرة الأحادية، و بالرجوع للجدول رقم (6) فالنماذج الأربعة المقدرة هي معنوية إحصائيا من الناحية الكلية حيث أن القيم المحسوبة لإحصائية فيشر للنموذج الأول، الثاني والثالث على الترتيب (4.38- 16.08 – 296.41) أكبر من القيمة المجدولة (4,08) عند مستوى المعنوية 5%، من جهة أخرى فقد أظهرت نتائج التقدير لكل النماذج أن إحصائية (D-W) قريبة للقيمة (2) وهو ما ينفي احتمالية وجود مشكل الارتباط الذاتي في هذه النماذج، تراوحت القدرة التفسيرية للنماذج المقدرة بين (53% و 91%) وهي نسب مرتفعة تظهر قدرة السياسة النقدية في تفسير تغيرات معدلات النمو، البطالة ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وبشكل عام فكل النماذج سالفة الذكر مقبولة من الناحية الإحصائية.

من الناحية الاقتصادية: سيتم تفسير كل نموذج على حدى، حيث سيتم التركيز على المعلمات الدالة إحصائيا.

النموذج الأول: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي يظهر من التقدير السابق وجود أثر إيجابي وبمرونة عالية لحجم المعروض النقدي بمعناه الواسع نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة حجم المعروض النقدي بنسبة 1% تستوجب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 0.51% في حالة الجزائر خلال فترة الدراسة، وهي نتيجة تتوافق وما جاءت به النظرية الاقتصادية حيث أن السياسة النقدية التوسعية تؤثر ايجابا على مستويات الطلب الكلي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري مما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

النموذج الثاني: أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات تشير الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بحجم المعروض النقدي (M2/GDP) بتأخير سنة واحدة إلى الأثر العكسي لهذا المتغير على رصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري، حيث أن ارتفاع حجم المعروض النقدي بنسبة 1% سيساهم في تراجع رصيد ميزان المدفوعات بنسبة 0.18%، حيث تمثل الكتلة النقدية الأموال الجاهزة النقدية،

وبذلك فإن زيادة عرض العملات المحلية يؤدي إلى انخفاض قيمتها، وبالتالي انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج الداخلية مقارنة مع مثيلتها الأجنبية، ما يؤدي لانخفاض الأسعار المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات الوطنية للخارج، وبذلك زيادة رصيد ميزان المدفوعات.

النموذج الثالث: أثر السياسة النقدية على معدل البطالة تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بحجم المعروض النقدي (M2/GDP) بتأخير سنة واحدة إلى الأثر الإيجابي له على معدل البطالة، حيث أن ارتفاع حجم المعروض النقدي بنسبة 1% سيساهم في تراجع معدلات البطالة بنسبة 0.0002%، وهو أثر ضعيف جدا، أي أن العرض النقدي لا يؤثر كثيرا على حجم البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

قياس أثر السياسة النقدية على معدل التضخم ECM(1): بالرجوع إلى الجدول رقم (06) نجد أن كل معلمات النموذج معنوية إحصائيا.

التحليل الاحصائي و الاقتصادي في الأجل القصير: إن المعلمات المرتبطة بالمتغير المستقل (M2/GDP) لأي قيم إحصائية ستودنت الخاصة بها في الأجلين الطويل والقصير على التوالي $t_{stat} = (2.53 - 4.93)$ أكبر من القيمة الجدولية $t_t = 2.045$ في ما يخص المعنوية الكلية للنموذج فقد بلغت قيمة إحصائية فيشر $\mathrm{F - statistic} = 7.01$ وهي أكبر من القيمة الجدولية (4.08) وبالتالي فالنموذج ككل معنوي، كما أن حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع (M2/GDP) يفسر 46% من تغيرات معدل التضخم والنسبة الباقية 54% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج لكنها مدرجة في هامش الخطأ، وبشكل عام يمكن قبول النموذج من الناحية الاحصائية.

معامل تصحيح الخطأ يحقق الشرط الكافي واللازم فهو سالب (لأنه يمثل أثر التكيف أي قوة الرجع أو الجذب نحو التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف إلى مساره وذلك من المدى القصير إلى المدى الطويل) ومعنوي (غير معدوم)، وذلك فيما يخص النموذجين، حيث أن القيمة 0.41- تمثل أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في زمن واحد من أجل الرجوع إلى الوضع التوازني (الوضع الطويل الأجل)، الزمن واحد هنا التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ من أجل معالجة الانحراف في معدلات التضخم من المدى القصير إلى المدى الطويل هو: (1/.410=2.43) بالتقريب (سنتين ونصف)

كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ معنوية احصائيا فالقيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت بالقيمة المطلقة أكبر من قيمتها الجدولية بالقيمة المطلقة.

فيما يخص مشاكل القياس الكلاسيكية (مشكلة عدم ثبات التباين، التوزيع الطبيعي، الارتباط الذاتي بين الأخطاء) فالنموذج محل الدراسة لا يعاني منها (أنظر الجدول رقم 07 و08).

التفسير الاقتصادي: إن زيادة حجم المعروض النقدي تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم في الأجلين القصير والطويل، ولكن أثر زيادة حجم المعروض النقدي في المدى القصير أكبر منه في الأجل الطويل، فالزيادة في الكتلة النقدية مع عدم توفر كمية من الإنتاج يمكن أن تمتصها، وستنعكس على المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد مع ثبات حجم الإنتاج، وهو ما شهده الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة الماضية بسبب أسلوب تمويل الاقتصاد غير التقليدي وما صاحبه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار، مقارنة مع نتائج الدراسات السابقة.

3.2.3 دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات حسب غرانجر: سيتم في هذه المرحلة تحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات المدرجة في الدراسة وذلك باستخدام اختبار السببية Test Granger) (Causality، من خلال جدول نتائج اختبارات السببية المبينة في الجدول رقم (07).

المتغيرين GDPG – M2/GDP: نرفض فرض العدم أي أن المعروض النقدي لا يتسبب في معدلات النمو الاقتصادي وهذا لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-Stat) أكبر من (0.05)، وفي الاتجاه المعاكس أيضا نقبل فرض العدم أي أن تغيرات معدل النمو الاقتصادي لا تتسبب في تغيرات حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع لأن القيمة الاحتمالية الخاصة بإحصائية (F-Stat) الخاصة بها أكبر من (0.05).

المتغيرين INF – M2/GDP: نقبل فرض العدم أي أن التغيرات في معدلات التضخم تتسبب في تغيرات المعروض النقدي بمعناه الواسع وهذا لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-Stat) أكبر من (0.05)، وفي الاتجاه المعاكس نقبل فرض العدم أي أن تغيرات المعروض النقدي بمعناه الواسع لا يتسبب في تغيرات معدل التضخم لأن القيمة الاحتمالية الخاصة بإحصائية (F-Stat) الخاصة بها أكبر من (0.05)

المتغيرين RBP – M2/GDP: يتم قبول فرضية العدم من رصيد ميزان المدفوعات باتجاه حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-Stat) أكبر من (0.05)، ونفس الملاحظة في الاتجاه المعاكس فبين الاختبار وجود علاقة سببية من حجم الإنفاق العام باتجاه رصيد ميزان المدفوعات (نظرية العجز التوأم).

المتغيرين UNM – M2/GDP: نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين حجم العرض النقدي ومعدل البطالة وفي الاتجاهين.

4.2.3 دوال الاستجابة : من خلال دراستنا لدوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على أحد متغيرات الدراسة وتحديد انتقالها للمتغيرات الأخرى في المستقبل (10 سنوات)، ونتائج تحليل الصدمات موضحة من خلال النتائج والأشكال في الشكل (2)، يمكن استنتاج التالي :

-بإحداث صدمة ايجابية في حجم المعروض النقدي بمقدار انحراف معياري واحد نلاحظ غياب الاستجابة في العام الأول بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي والمعبر عنه بنمو الناتج المحلي، ومع بداية العام الثاني ينخفض معدل النمو بشكل ملحوظ، ليصل إلى أعلى مستوياته منتصف العام السادس، ويستمر بالارتفاع بوتيرة متباطئة حتى نهاية فترة الدراسة.

-بإحداث صدمة ايجابية في حجم المعروض النقدي بمقدار انحراف معياري واحد نلاحظ غياب الاستجابة في العام الأول بالنسبة لمعدل التضخم، ومع بداية العام الثاني يرتفع معدل التضخم بشكل سريع وحاد، ليصل إلى ذروته منتصف العام السادس، وبعد ذلك يعاود الانخفاض بوتيرة متباطئة ليستقر عند مستواه المرتفع نسبيا حتى نهاية الفترة.

-بإحداث صدمة ايجابية في حجم المعروض النقدي بمقدار انحراف معياري واحد نلاحظ غياب الاستجابة في العام الأول بالنسبة لمعدل البطالة، ومع بداية الثاني تستجيب معدلات البطالة لهذه الصدمة بالزيادة، ومع نهاية السنة الرابعة يزول أثر الصدمة أين يتوجه معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي مع نهاية الفترة.

-بإحداث صدمة إيجابية بمقدار انحراف معياري واحد على حجم المعروض النقدي نلاحظ وجود استجابة طفيفة لميزان المدفوعات خلال كل فترات الدراسة.

بالرجوع إلى الجدول رقم 10 الذي يوضح نسبة أخطاء التنبؤ المفسرة من قبل متغيرة حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع والمتغيرات التابعة في كل نموذج من نماذج الدراسة بشكل مفرد، نجد ما يلي:

-في النموذج الخاص بقياس أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي، نلاحظ أن نسبة تفسير حجم المعروض النقدي لأخطاء التنبؤ في معدل النمو الاقتصادي لم تتجاوز نسبة 1.6% خلال كل فترة الدراسة (10 سنوات)، في حين يفسر معدل النمو الاقتصادي أخطاء التنبؤ الخاصة به بنسبة تتجاوز 98% على طول فترة الدراسة.

-بالنسبة للنموذج الخاص بقياس أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات فقد بلغت القدرة التفسيرية لحجم المعروض النقدي في أخطاء التنبؤ لرصيد ميزان المدفوعات 6.09% في الأجل المتوسط (السنة الخامسة) لتصل هذه النسبة إلى قيمة 19.09% في الأجل الطويل.

-في النموذج الثالث من هذه الدراسة والخاص بقياس أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم، فقد بلغت أعلى نسبة تفسير أخطاء التنبؤ في معدلات التضخم من طرف حجم المعروض النقدي 4.99% وذلك في الأجل الطويل.

-وفي الأخير بلغت أعلى نسبة لتفسير أخطاء التنبؤ لحجم المعروض النقدي بمعناه الواسع في معدلات البطالة 8.06% في الأجل الطويل، وذلك خلال السنة العاشرة المستقبلية.

4. الخاتمة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تدخل ضمن المكونات الجزئية لها، ذلك أن التأثير على حجم النشاط الاقتصادي والائتماني على الاستثمارات مهما اختلفت مكونات السياسة النقدية له أهمية في تحقيق الأهداف الاقتصادية لهذه السياسة، والمتمثلة في زوايا مربع كالدور السحري (لا التضخم، لا البطالة، تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق توازن في ميزان المدفوعات) وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن خلال ما سبق يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج هي:

- عرف معدل التضخم تذبذبا مرة بالزيادة ومرة بالنقصان إلا أن قيمته كانت موجبة، وخلال الفترة 2000-2018، شهد مستويات مقبولة نوعا ما، وذلك لاعتماد بنك الجزائر على أدوات تعقيم السيولة، وتخليه عن الأدوات القديمة.

- تميزت معدلات البطالة بتزايد مستمر من سنة 1995 إلى 2000، حيث بلغت ذروتها بنسبة 29.3 % نتيجة انخفاض أسعار النفط، وبالتالي عجز معظم المؤسسات العمومية عن احداث مناصب شغل اضافية، وتم انتهاج سياسة تسريح العمال بالضغط من طرف صندوق النقد الدولي، ومن سنة 2001 إلى 2019 عرفت نسب انخفاض ملحوظة نتيجة الاجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة للحد منها.

- ميزان المدفوعات عرف تذبذبا، فخلال سنوات 1995 إلى 1999 عرف عجز مزمنا ويرجع ذلك لارتفاع أقساط المديونية وعجز الاقتصاد الوطني بعد الخوصصة، وبعد سنة 2000 تحسن بشكل

مستمر نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، وعرف تراجع مرة أخرى نتيجة انهيار أسعار البترول فحقق أكبر عجز له في سنة 2015 قدر بـ 27.54- مليار دولار.

- وبالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي الذي عرف معدلات سالبة نتيجة توجه الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، ونتيجة لارتفاع العائدات النفطية سجل معدل النمو قفزة قوية حيت بلغ 6.9 % في سنة 2003، وخلال باقي سنوات الدراسة تم تسجيل معدلات نمو مرتفعة تارة ومنخفضة تارة أخرى نتيجة لتأثرها بأسعار النفط.

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، فإننا نضع التوصيات التالية:

- ينبغي على السلطة النقدية التحكم في العرض النقدي بما يتلاءم مع الوضعية الاقتصادية للبلاد على النحو الذي يزيد من فعالية السياسة النقدية في التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية وباقي السياسات الاقتصادية من أجل الوصول لتحقيق الأهداف الاقتصادية بأكبر قدر من الفعالية.

5. قائمة المراجع:

البنك الدولي (2020). تم الاسترداد من قاعدة بيانات : https://data.albankaldawli.org/country/algeria

الشيخ أحمد ولد الشباني. (2012). فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي (حالة موريتانيا). *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

عبد القادر لحول . (2008). أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006. *رسالة دكتوراه، جامعة سعيدة*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

محمد بلوافي. (2012). السياسة النقدية في الجزائر. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02*، الصفحات 461-491.

محمد راتول، و صلاح الدين كروش. (2014). تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010. *مجلة بحوث اقتصادية عربية*(66).

ميغاد غدير غدير. (2010). *السياسة المالية والنقدية*. منشورات الهيئة العامة السورية: سوريا.

6. الملاحق

جدول 01: النماذج المعتمدة في الدراسة

النموذج	الوصف	النموذج	الوصف
الأول	أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي	**الثالث**	أثر السياسة النقدية على معدل البطالة
الثاني	أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات	**الرابع**	أثر السياسة النقدية على معدل التضخم

المصدر: من إعداد الباحثين.

جدول 2: نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى والفرق الأول

عند المستوى						
في وجود ثابت		BP	GDPG	INF	M2_GDP	UNM
	t-Statistic	-1.3488	-3.1508	-1.4250	-0.6670	-0.7709
	Prob.	0.5929	0.0337	0.5563	0.8398	0.8119
		n0	**	n0	n0	n0
في وجود ثابت واتجاه عام	t-Statistic	-1.5348	-3.1143	-2.0535	-5.0398	-2.4412
	Prob.	0.7936	0.1219	0.5488	0.0018	0.3522
		n0	n0	n0	***	n0
عدم وجود ثابت واتجاه عام	t-Statistic	-1.4260	-1.5124	-1.4608	0.4571	-0.8374
	Prob.	0.1403	0.1200	0.1318	0.8070	0.3442
		n0	n0	n0	n0	n0
عند الفرق الأول						
		d(BP)	d(GDPG)	d(INF)	d(M2_GDP)	d(UNM)
في وجود ثابت	t-Statistic	d(BP)	d(GDPG)	d(INF)	d(M2_GDP)	d(UNM)
	Prob.	-5.2555	-9.3716	-5.4823	-5.9050	-4.0877
		0.0002	0.0000	0.0001	0.0000	0.0040
وجود ثابت واتجاه عام	t-Statistic	***	***	***	***	***
	Prob.	-5.6541	-16.1976	-5.6760	-6.0748	-3.9436
		0.0004	0.0000	0.0004	0.0002	0.0238
عدم وجود ثابت واتجاه عام	t-Statistic	***	***	***	***	**
	Prob.	-5.3039	-9.5383	-5.4607	-5.2933	-4.0266
		0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0003

جدول 3: اختبار درجة التأخير المثلى لكل النماذج المعتمدة في الدراسة

النموذج الأول(GDPG – M2/GDP)				النموذج الثاني(BP – M2/GDP)		
Lag	AIC	SC	HQ	AIC	SC	HQ
1	10.64940*	10.84137*	10.70648*	12.86243	13.05441*	12.91951
2	10.69362	11.07757	10.80778	12.80303*	13.18698	12.91720*
3	10.84778	11.42370	11.01903	13.05199	13.62792	13.22324
النموذج الثالث(UNM – M2/GDP)				**النموذج الرابع(INF – M2/GDP)**		
1	10.96901*	11.16256*	11.02474*	12.07613*	12.26811*	12.13321*
2	11.16006	11.54717	11.27153	12.29513	12.67908	12.40930
3	11.39469	11.97535	11.56190	12.29088	12.86680	12.46213

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

جدول 04: اختبار التكامل المشترك [HG]\GKLH

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)					
M2/GDP – GDPGالنموذج الأول			**M2/GDP – BPالنموذج االثاني**		
الفرضيات الصفرية	القيمة الاحصائية Trace	Prob.	الفرضيات الصفرية	القيمة الإحصائية Max-Eigen	Prob.
None *	9.987739	0.2817	None *	3.402724	0.9457
At most 1	1.618396	0.2033	At most 1	0.501778	0.4787
M2/GDP – INFالنموذج الثالث			**M2/GDP – UNMالنموذج الرابع**		
الفرضيات الصفرية	القيمة الاحصائية Trace	Prob.	الفرضيات الصفرية	القيمة الإحصائية Max-Eigen	Prob
None *	28.80239	0.0210	None *	7.404142	0.5311
At most 1	8.248848	0.2320	At most 1	0.348137	0.5552

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

جدول 05: تقدير نماذج أشعة الانحدار الذاتي

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	BP	GDPG	UNM
تأخيرات المتغيرات التابعة	0.839693	0.511029	0.980813
بفترة واحدة	(0.22695)	(0.17252)	(0.03755)
	[3.69983]	[2.96220]	[26.1212]
BP(-2)	0.024614		
	(0.25246)		
	[0.09750]		
M2_GDP(-1)	-0.186289	0.020987	0.000144
	(0.26713)	(0.00974)	(0.01246)
	[-0.69737]	[2.15462]	[0.01159]
M2_GDP(-2)	0.182345		
	(0.26694)		
	[0.68309]		
R-squared	0.656533	0.539679	0.919359
Adj. R-squared	0.643812	0.107815	0.916257
F-statistic	16.08485	4.383638	296.4152
Durbin-Watson stat	1.947002	2.206122	2.071761

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

جدول 06: قياس أثر السياسة النقدية على معدل التضخم

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]	
Cointegrating Eq:	CointEq1
INF(-1)	1.000000
M2_GDP(-1)	1.274589
	(0.25827)
	[4.93511]
Error Correction:	D(INF)
CointEq1	-0.414299
	(0.09044)
	[-4.58103]
D(INF(-1))	-0.147855
	(0.14248)
	[-1.03772]
D(M2_GDP(-1))	0.339016
	(0.13387)
	[2.53246]
C	-0.673820
	(0.71117)
	[-0.94748]
R-squared	0.467116
Adj. R-squared	0.400506
F-statistic	7.012649

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

جدول 07: اختبار سببية غرانجر بين متغيرات الدراسة

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause M2_GDP	29	8.52745	0.0071
M2_GDP does not Granger Cause INF		0.59145	0.4488
GDPG does not Granger Cause M2_GDP	29	0.78005	0.3852
M2_GDP does not Granger Cause GDPG		0.19687	0.6609
BP does not Granger Cause M2_GDP	29	3.88946	0.0593
M2_GDP does not Granger Cause BP		1.97242	0.1720
Lags: 2			
UNM does not Granger Cause M2_GDP	28	1.80866	0.1874
M2_GDP does not Granger Cause UNM		1.06828	0.3608

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الشكل 1: اختبار الجذور المقلوبة للنماذج الدراسة

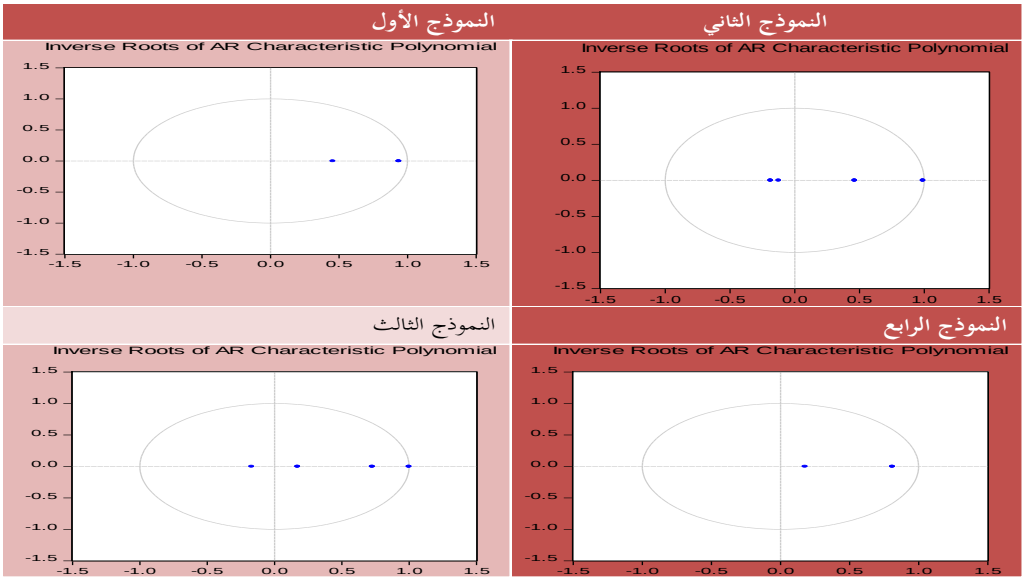

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الشكل 2: دوال استجابة متغيرات الدراسة للصدمات في السياسة النقدية

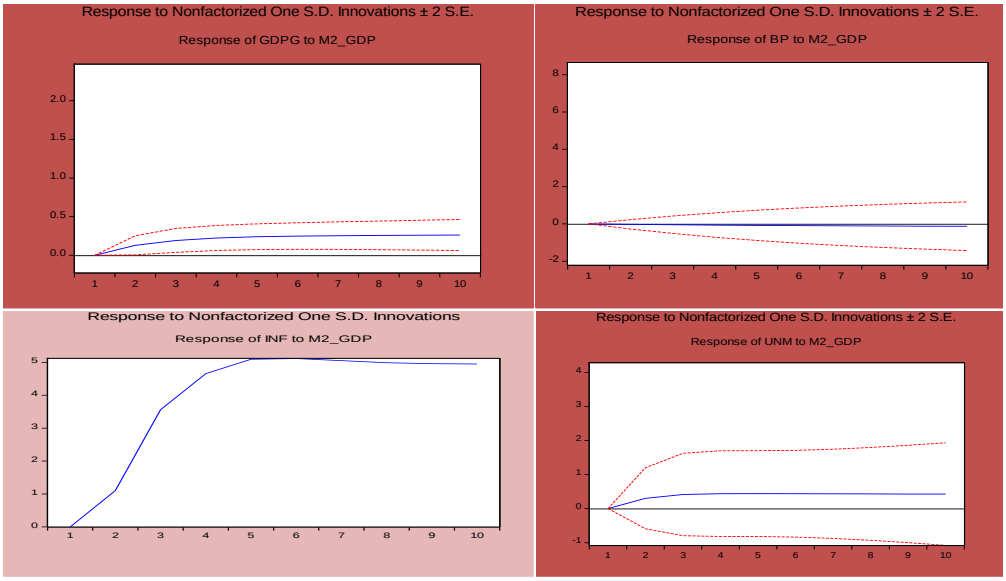

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

جدول 08: اختبارات الارتباط الذاتي لنماذج الدراسة

Bp

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 10/25/21 Time: 10:46
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	5.311975	4	0.2568	1.376034	(4, 46.0)	0.2570
2	1.907083	4	0.7528	0.476223	(4, 46.0)	0.7529

Gdp

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 10/25/21 Time: 10:44
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	8.431724	4	0.0770	2.259719	(4, 46.0)	0.0771
2	3.336280	4	0.5032	0.845995	(4, 46.0)	0.5034

Unm

Inf

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 10/25/21 Time: 10:49
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	6.317550	4	0.1767	1.657947	(4, 44.0)	0.1769
2	1.055424	4	0.9013	0.261042	(4, 44.0)	0.9013

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 10/25/21 Time: 10:48
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	1.864923	4	0.7606	0.465485	(4, 46.0)	0.7607
2	6.786897	4	0.1476	1.786508	(4, 46.0)	0.1478

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

جدول 09: مشاكل القياس للنموذج الثالث VECM

التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	4.124227	2	0.1272
2	1.704163	2	0.4265
Joint	5.828390	4	0.2123

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

عدم ثبات التباين

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 10/25/21 Time: 14:53
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
3.823575	18	0.3222

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

جدول 10: نتائج تحليل التباين لنماذج الدراسة

Variance Decomposition of GDPG:			**Variance Decomposition of BP:**	
Period	GDPG	M2_GDP	BP	M2_GDP
1	100	0	100	0
2	99.90	0.10	99.44	0.56
3	99.71	0.29	98.18	1.82
4	99.48	0.52	96.29	3.71
5	99.26	0.74	93.91	6.09
6	99.05	0.95	91.21	8.79
7	98.86	1.14	88.38	11.62
8	98.69	1.31	85.63	14.37
9	98.54	1.46	83.10	16.90
10	98.41	1.59	80.91	19.09
Variance Decomposition of INF:			Variance Decomposition of UNM:	
Period	INF	M2_GDP	UNM	M2_GDP
1	100	0	100	0
2	99.80761	0.192392	99.34448	0.655525
3	99.41302	0.586985	98.25521	1.744795
4	98.86748	1.132516	97.02709	2.972913
5	98.22029	1.77971	95.81767	4.182335
6	97.51944	2.480558	94.70029	5.299709
7	96.81057	3.18943	93.70154	6.298464
8	96.13448	3.865519	92.82404	7.175963
9	95.52418	4.475824	92.05937	7.94063
10	95.00236	4.997638	91.3949	8.6051

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

آليات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر- تجارب دولية وعربية

Mechanisms of Emplementing Electronic Management in Algeria - International and Arab Experiences"

مرزوقي مرزوق[1*]، مروى رمضاني[2]، بوقرة كريمة[3]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي (الجزائر)، merzougui.univ@gmail.com

[2] المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - ميلة (الجزائر)، m.ramdani@centre-univ-mila.dz

[3] المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - ميلة (الجزائر)، k.bouguerra@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/07 تاريخ القبول: 2021/10/26 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالإدارة الإلكترونية والتجارب الرائدة في تطبيقها مع التطرق إلى واقعها في الجزائر، حيث توصلت إلى أن فكرة الإدارة الإلكترونية تتعدى بكثير مفهوم الميكنة الخاصة بإدارات العمل داخل المؤسسة، وإن الجزائر مازالت تعاني من إنعدام في البنية التحتية التي تتطلبها الإدارة الإلكترونية، على عكس الإمارات العربية المتحدة التي أصبحت تعتبر النموذج الناجح عربيا.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الحوكمة الإلكترونية، تكنولوجيا المعلومات والإتصال، الجزائر.

تصنيف JEL: L86, L96, M15.

Abstract:

The aim of this study was to present the most important concepts related to electronic management and the pioneering experiments in its application while addressing its reality in Algeria. It has been concluded that the idea of electronic management is far from exceeding the concept of automation of labor departments within the institution, and that Algeria is still suffering from a lack of the infrastructure required by electronic management, unlike the United Arab Emirates, which has become a successful Arab model.

Keywords: *Electronic Administration, E-Governance, Information and Communication Technology, Algeria.*

Jel Classification Codes: M15, L96, L86.

*المؤلف المرسل

1.مقدمة:

إن من أبرز سمات هذا العصر إستخدام التقنيات الإلكترونية في الإدارة الحديثة، ومن بين هذه التقنيات التي نراها في كل شأن من شؤون حياتنا اليومية ظهور تقنية الإدارة الإلكترونية، حيث أصبح الإعتماد على تقنية المعلومات والإتصالات أحد الركائز المهمة التي تنطلق منها الإدارة الحديثة، ونتيجة لإستخدام الإتصالات والأنترنت ظهرت الحاجة لإستخدام نمط جديد من الإدارة، ألا وهو الإدارة الإلكترونية القائمة على التنظيم الشبكي والسرعة الفائقة، مقابل الإدارة التقليدية القائمة على الهرمية والحركة البطيئة، وبإستخدام الأنترنيت في وظائف الإدارة تحولت وظائف الإدارة إلى أنماط جديدة من المهام تقوم على التكيف مع الأنترنيت ومتطلباته في تخطيط وتنظيم إلكتروني وقيادة ورقابة إلكترونية، وتطبيق الإدارة الإلكترونية يساعد في إنجاز العمل وتوفير الوقت والجهد، مما يعني أن تطبيقها في المرافق العامة سيساعد في إنجاز أعمالها وتحقيق أهدافها بسرعة ودقة وبأقل التكاليف، بإضافة إلى ذلك أصبح التوجه نحو الإدارة الإلكترونية يمثل توجها عالمي، يشجع على تبني نظم الخدمات الإلكترونية، وأصبح لمعيار التقدم الآن هو مدى قدرة الدول على مواكبة الثورة المعلوماتية وحتمية تطبيقها حسب قدراتها، حيث نجد أن هناك تفاوت في إستجابة دول العالم للإدارة الإلكترونية، فالدول المتقدمة ولجت هذا العالم التكنولوجي المتمثل في الإدارة الإلكترونية بيسر وبسرعة، بينما الدول الأخرى لم يكن الأمر في متناولها سواء لعدم قدرتها على التكيف أو لغياب إستراتيجية واضحة لمواجهة هذا التحدي، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، وعلى ضوء ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

فما هو واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر؟

1.1.الأسئلة الفرعية للدراسة: ومن خلال الإشكالية السابقة يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم الإدارة الإلكترونية؟ وما هي متطلبات تطبيقها؟
- ما هو واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في بعض الدول؟
- ما هي أهم الآليات لتنفيذ الإدارة الإلكترونية في الجزائر؟
- ما هي التحديات التي تواجه عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر؟

2.1.الأهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة بإعتبار أن موضوع الإدارة الإلكترونية من بين المصطلحات الحديثة والتي ظهرت نتيجة للثورة الهائلة في شبكة المعلومات والإتصالات والتي أحدثت تحولا هاما في الخدمات المقدمة، لاسيما في المرافق العامة بتحسين وسرعة أدائها وجودة خدماتها، كما

تكمن أهميتها في طرح موضوع الإدارة الإلكترونية ومفهومها، وآليات تطبيقها في الجزائر مع دراسة أهم الدول الناجحة في تجسيدها.

3.1.الأهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وتتمثل في:

- إزالة الغموض والتعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية؛
- التأكيد على أهمية الإدارة الإلكترونية وتأثيرها على المجتمع؛
- دراسة متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية؛
- الوصول إلى مدى نجاحة الإدارة الإلكترونية لبعض الدول المتقدمة تكنولوجيا؛
- التعرف على واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر إنطلاقا من إبراز إيجابياتها وسلبياتها والمعوقات التي تواجهها وعوامل نجاحها.

4.1.تقسيمات الدراسة: ولقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين كما يلي:

- **المحور الأول:** منهجية تطبيق الإدارة الإلكترونية؛
- **المحور الثاني:** تجارب ناجحة في تطبيق الإدارة الإلكترونية؛
- **المحور الثالث:** تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

2. منهجية تطبيق الإدارة الإلكترونية

1.2 مفهوم الإدارة الإلكترونية:

أ- **تعريف الإدارة الإلكترونية:** هناك العديد من التعاريف التي تناولت الإدارة الإلكترونية نتطرق للبعض منها على النحو التالي:

-تعرف الإدارة الإلكترونية على أنها "تنفيذ كافة المعاملات والخدمات الحكومية المقدمة للمواطن أو قطاعات الأعمال من خلال شبكات المعلومات وقواعد البيانات بإستخدام وسائل الإتصال الحديثة بما يدعم كفاءة وفعالية الأداء الحكومي في إطار من التفاعل بين طالب الخدمة ومقدمها". (سايح، 2018، صفحة 66)

-كما تعني الإدارة الإلكترونية حسب منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية هي "إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كأداة لتحقيق حكومة أفضل، فهي لا تقتصر على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتواجد على الشبكة الإلكترونية، وإنما كذلك تركز على إستخدام هذه التكنولوجيا لتحويل الهياكل والعمليات وأهم من ذلك تغيير الثقافة الحكومية، حيث ترى المنظمة

أن الإدارة الإلكترونية هي بمثابة أداة لإصلاح الإدارة العامة لتحقيق مبادئ الحكم الرشد". (عميروش، 2019/2018، صفحة 72، 73)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج أن تعريف الإدارة الإلكترونية هي عبارة عن إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كأداة لتنفيذ كافة المعاملات والخدمات الحكومية المقدمة للمواطن أو قطاعات الأعمال، وإنجاز مهما الجهاز الإداري ووظائفه بما يحقق التكامل بين إدارات المنظمة من أجل التخفيف من حدة المشاكل.

ب- أبعاد الإدارة الإلكترونية: تتمثل أهم الأبعاد في العناصر التالية: (بلقرع، العمري، و قريشي، صفحة 05)

- **إدارة بلا ورق:** حيث يتم الإعتماد على الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية.
- **إدارة عن بعد:** وتتمثل في الإتصال الإلكتروني والتليفون المحمول والتليفون الدولي الجديد والمؤتمرات الإلكترونية وغيرها من وسائل الإتصال.
- **إدارة بلا تنظيمات جامدة:** فالعمل يتم من خلال المؤسسات الشبكية والذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.
- الإدارة **بالزمن المفتوح:** حيث يتم العمل على مدار 24 ساعة متواصلة دون الإرتباط بالليل أو النهار.

2.2 متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية: الإدارة الإلكترونية شأنها شأن أي مشروع يمكن إقامته أو هدف نسعى للوصول إليه لا بد من توفير وتهيئة العديد من المتطلبات لتطبيق هذا المشروع، وتعتمد توفير تلك المتطلبات بتقنية الإدارة الإلكترونية على مبدأين أساسيين هما: (بوزكري ، 2016/2015، صفحة 86، 87)

أ- تقني: يتضمن تمثيل المعلومات إلكترونيا وتناقلها عبر شبكات الإتصال الإنترنيت مع ضمان سريتها، ويمثل جوهر العمل الإلكتروني الذي يعتمد على الخصائص الأساسية لتقنية المعلومات هي : التخزين، النقل، والمعالجة.

ب- إجرائي: يتضمن طلب وتنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد عبر شبكة الإنترنيت مع ضمان صحتها ومصداقيتها دون الحاجة لحضور طالب الخدمة شخصيا أو إستخدام النماذج والوثائق الورقية.

وعلى ضوء هذين المبدأين للإدارة الإلكترونية فلابد من توفير متطلبات عديدة ومتكاملة لإخراج مفهوم الإدارة الإلكترونية إلى حيز الواقع العملي ومن أهمها ما يلي: (حسين، 2014/2013، صفحة 95)

- وضع إستراتيجيات وخطط التأسيس؛
- توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية؛
- تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي؛
- التعليم والتكوين للعاملين والتوعية والتثقيف للمتعاملين؛
- إصدار التشريعات الضرورية أو تعديل التشريعات الحالية وتحديثها؛
- ضمان أمن وحماية المعلومات في الإدارة الإلكترونية.

بالإضافة للعديد من المتطلبات الأخرى السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، والبنية التحتية للإتصال التي ساهمت وساعدت في التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية كما يلي: (عشور، 2010/2009، صفحة 25، 26)

- إعتماد على قناة موحدة لخدمة العملاء من أجل تعزيز مستويات الكفاءة والفعالية؛
- تبسيط عمليات الحصول على الخدمات الحكومية بإعتماد على أحدث التقنيات؛
- تحديث الإجراءات الحكومية ووضع مقاييس متقدمة؛
- توعية المجتمع بجدوى التحول الإلكتروني وضمان الحد الادنى للمعرفة؛
- العمل على خلق تعبئة إجتماعية مساعدة ومستوعبة لضرورة التحول للإدارة الإلكترونية؛
- ضرورة توفير مخصصات مالية كافية لتغطية الإنفاق على مشاريع الإدارة الإلكترونية دون إهمال الإستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وإيجاد مصادر تمويل لها تمتاز بالديمومة على المستوى المركزي والمحلي؛
- ترتبط بإيجاد حواسيب إلكترونية ونظم بيانات متكاملة وأكشاك إلكترونية في الأماكن العمومية والهواتف والفاكسات؛
- العمل على زيادة الترابط بين مختلف الأجهزة الإدارية داخل الدولة.

3. تجارب ناجحة في تطبيق الإدارة الإلكترونية

1.3 تجربة الإدارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية: إن تجربة الولايات المتحدة في المجال الإلكتروني قديمة جدا، حيث يعود تطبيق الإدارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إهتمام السياسة الحكومية بشؤون التحول الإلكتروني خيارا إستراتيجيا بالموازاة مع التخطيط لجلب الموارد المالية لتشغيل وصيانة برامج الإدارة العامة الإلكترونية، وبذلك إتجه مشروع تطبيق الإدارة الإلكترونية كقناة خدمات عامة يستخدمها الجميع في أي وقت، وفي أي مكان ليضفي طابع التنوع والتعدد، حيث عملت الولايات المتحدة بإعتبارها نموذج ماطور في تكنولوجيا الإتصال والمعلومات على التأسيس لمرحلة الإدارة الإلكترونية الحكومية وفق مبدأ الإهتمام بالمواطن أولا والتحول للخدمة العامة الإفتراضية والبحث عن نمط جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الأجهزة الإدارية الحكومية والمواطن، وتتجلى خصائص الإدارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية في ما يلي: (عشور، 2010/2009، صفحة 87)

- وجود مستوى عالي في إستخدام تكنولوجيا المعلومات والأنترنت، حيث يوجد أكثر من 35 مليون صفحة ويب فيدرالية متاحة في 22 ألف موقع ويب فيدرالي، إضافة إلى نظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات، الشبكات المستخدمة بشكل مكثف في الأجهزة ووكالات وهيئات الإدارة الإلكترونية؛
- تبعا لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات ومقاييس رأس المال الإنساني، نجد الإدارة الإلكترونية كانت من أوائل من إستخدام تكنولوجيا الحاسوب في التطبيقات المدنية والعسكرية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر؛
- بلغت نفقات تكنولوجيا المعلومات على مستوى الفيدرالي أكثر من 48 بليون دولار سنة 2002 و52 بليون دولار سنة 2003، مما يعني توفر البنية التحتية والمعلومات لتطوير وتطبيق الحوكمة الإلكترونية؛
- كما تتميز الإدارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية بالإرتقاء بالمستوى التعليمي ووجود قاعدة بيانات، أدى إلى تطور تكنولوجي والتحول للعالم الإفتراضي الذي أدى إلى الريادية في التحول الإلكتروني ودفعها للتحول لتصبح نموذج مثالي في التطبيق.

2.3 تجربة الإدارة الإلكترونية في إيرلندا: تعتبر التجربة الإيرلندية قصة نجاح باهرة في مجال التحول إلى الإدارة الإلكترونية وإقتصاد المعرفة الذي تحركه صناعة البرامج وخدمات تكنولوجيا المعلومات والأعمال الإلكترونية، كانت قصة نجاح إيرلندا في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات الإتصالات والتي

أدت بالنتيجة إلى ظهور تطبيقات مبتكرة في مجال الإدارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية كانت مفاجأة كبيرة للمهتمين في هذا المجال، فلم يتوقع أحد أن تكون إيرلندا بالذات بلدا مرشحا لتحقيق هذا النجاح، بالإضافة إلى ما تقدم يمكن تلخيص أهم عناصر نجاح التجربة الإيرلندية في مجال التحول إلى الإدارة الإلكترونية بما يلي: (سعد الغالب، 2016، صفحة 206، 207)

- بلغت صناعة البرامج الإيرلندية حوالي 7.2 بليون دولار لـ 80 شركة برنامج وتكنولوجيا معلومات تتجه بأنشطتها نحو التصدير وبمعدل نمو سنوي يصل إلى 20%، حيث تعتبر إيرلندا أكبر دولة مصدرة للبرامج الخدمات الإلكترونية، الإتصالات والتجارة الإلكترونية؛
- نجحت الحكومة الإيرلندية في تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في صورة تجمعات وفي نظم وتقنيات الإدارة الإلكترونية، مما ساعد على تكوين بيئة مناسبة للإستثمار والعمل المنتج، حيث ظهرت ثمار الجهود المكثفة في تطبيق نظم الإدارة الإلكترونية في صورة التجمعات العملاقة لشركات المعلومات والإتصال التي شكلت فيما بينها عناقيد شركات ومشروعات موزعة جغرافيا؛
- من خلال نظم الإدارة الإلكترونية تم ربط مكونات عناقيد التكنولوجيا التي تضم منتجات وخدمات النهائية End Produit Or Services Companies، وموردو الخدمات Suppliers Inputs، شركات وصناعات ذات علاقة، قنوات التوزيع، مؤسسات التعليم والتدريب...إلخ؛
- خلق بيئة جاذبة للإستثمار الأجنبي، أين أصبحت الشركات الأجنبية تمثل جزءا حيويا من الإقتصاد الإيرلندي لأنها ببساطة تستخدم حوالي نصف قوة العمل وشكل نسبة 16% من الناتج المحلي، كما نجحت في باستقطاب 20% من المشروعات الجديدة التي يجري تنفيذها في أوروبا حيث تكتسب النسبة الأعلى من المشروعات الأمريكية؛

نجاح الحوكمة الإيرلندية في تنفيذ مشروعات الإدارة الإلكترونية، وبخاصة مشروع الحكومة الإيرلندية الإلكترونية، ومشروعات الحوسبة الشبكية للمنظمات والمؤسسات والوكالات والهيئات العاملة في المجتمع و الإدارة الإيرلندية.

3.3 الإدارة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة: تعد الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث تعتبر حكومة دبي الإلكترونية النموذج الناجح لتقديم خدمات راقية إلكترونيا، على إعتبار أن إمارة دبي هي مركز إقتصادي عالمي، وقد بادرت حكومة دبي بالتحول إلى الحكومة الإلكترونية في أكتوبر 2001، وقد تلخصت رؤية الإمارة بصياغة أهداف محددة لمشروعها تتمثل في الآتي: (حميدي، 2016، صفحة 126)

أ- أهداف قريبة المدى وتتمثل في:

- تطوير البنية التحتية الفنية اللازمة؛
- توفير عدد من الخدمات الإلكترونية عبر شبكة الأنترنيت؛
- إنجاز المعاملات بشكل سريع ودقيق؛
- تطوير الإجراءات الداخلية وتحسين تلك المتعلقة بمعالجة المعاملات وإنجازها.

ب- أهداف بعيدة المدى 2003 وتتمثل في:

- توفير عدد أكبر من الخدمات عبر الأنترنيت (80% من الخدمات)؛
- توفير الخدمات الإلكترونية عبر قنوات جديدة كالهواتف؛
- العمل على توعية وتهيئة العملاء والموظفين ودفعهم نحو الإستفادة من الخدمات الإلكترونية.

ومن الخدمات التي تقدمها حكومة دبي نجد:

- التوظيف الإلكتروني والتعرف على فرص العمل؛
- إصدار وتجديد التراخيص والشهادات وكل الخدمات المتعلقة بالدوائر الحكومية؛
- خدمة تسديد الفواتير؛
- الدفع الإلكتروني أو الخصم من حساب في البنك؛
- خدمة التأشيرات والإقامة وملكية السيارات؛
- الحجز الإلكتروني للإستئجار والتمليك؛
- خدمة أمن المساكن في حالة الغياب؛
- كل التعاملات البنكية وكثير من الخدمات الإلكترونية الأخرى.

وبحسب تقرير تنمية الحكومات الإلكترونية الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للشؤون الإقتصادية والإجتماعية لعام 2018، فقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة إنجازا هاما بإحتلالها مكانة متقدمة في المؤشر العالمي للخدمات الإلكترونية، حيث إحتلت المرتبة السادسة عالميا، كما حققت المركز الثاني في مؤشر جاهزية البنية التحتية للإتصالات «TII» على مستوى العالم.

4. تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر

1.4 آليات تنفيذ الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

أ- الآليات المادية: إرتبطت الجزائر بشبكة الأنترنيت سنة 1994 عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والذي كان دوره آنذاك العمل على إقامة

شبكة وطنية وربطها بالشبكات الدولية، وقدر عدد الهيئات المشتركة في الإنترنيت سنة 1996 بحوالي 130 هيئة ليصل عددها سنة 1999 إلى 800 هيئة منها 100 في القطاع الجامعي، و50 في القطاع الطبي، و500 في القطاع الإقتصادي، و150 في القطاع الأخرى، فقد أثبت بعض الدراسات العامة التي أجريت بخصوص إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال والأجهزة الإدارية بأن الجزائر تحتل المرتبة 111 عالميا في مجال مالكي أجهزة كمبيوتر، والمرتبة 88 عالميا في مجال عدد المشتركين في شبكة الأنترنيت، والمرتبة 91 في مجال مستخدمي الأنترنيت، والمرتبة 123 عالميا في مجال إستخدام الأنترنيت في المدارس، كما شرعت الجزائر في تنفيذ برنامج أسرتي01 والذي يهدف إلى تمكين كل أسرة جزائرية من الحصول على حاسب ألي، كما يعد هذا البرنامج وسيلة لرفع معدل وصول المجتمع لشبكة المعلومات العالمية، بالإضافة إلى برنامج أسرتي02 والذي يهدف إلى ربط المؤسسات التربوية بالتكنولوجيا الحديثة وتزويد الأساتذة بأجهزة الكمبيوتر المحمولة وربطها بالأنترنيت.

ب- **الآليات البشرية:** تم عقد شراكة بين وزارتي التكوين المهني ووزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال من خلال برمجة أيام دراسية يخضع فيها المتربصون إلى برنامج إعداد حول الحكومة الإلكترونية، يدرسون من خلالها أساسيات الكمبيوتر وأنماط الحياة الرقمية، وقد شرعت وزارة التربية الوطنية في تدريب المكونين والأساتذة على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في العملية التعليمية، كما تم تخصيص دورات تدريبية للمؤطرين قصد ضمان سير المشروع، وكذلك إستضافت الجزائر العديد من المؤتمرات والندوات العلمية والمحلية التي تدخل ضمن إطار الإدارة الإلكترونية. (بلقرع، العمري، و قريشي، صفحة 09)

ج- **الآليات التشريعية:** حاول المشرع الجزائري في العديد من النصوص القانونية مسايرة التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والإتصال من خلال: (حاج السعيد، 2015، الصفحات 19- 21)

– **القوانين التنظيمية:** من خلال المراسيم التنفيذية التالية التي تنص على ما يلي:

✓ المرسوم التنفيذي رقم 98-275 المؤرخ في 25 أوت 1998 والذي يضبط شروط وكيفيات ممارسة خدمات الأنترنيت وقد أنهي هذا المرسوم إحتكار الدولة لقطاع الأنترنيت؛

✓ المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أوت 2000 والذي حدد شروط ومعايير تنظيم الأنترنيت والإستفادة منها، وحقوق وإلتزامات مقدمي الخدمة والإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة وحالات سحبها، كما أشار إلى ضرورة تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الأنترنيت؛

✓ القانون 03-2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والذي يكرس الفصل بين وظائف المتعامل البريدي ومتعامل الإتصالات.

– **الثقة الرقمية:** تعرف على أنها تلك البيئة المعلوماتية التي تتمتع وتتميز بخصائص الثقة التي تتميز بها البيئة الورقية، ولقد عمل المشرع الجزائري في هذا المجال لإستكمال الترسانة التشريعية بعدة قوانين متعلقة ب:

✓ الإعتراف بحجية الكتابة الإلكترونية من خلال إصدار القانون رقم 05-10 بتاريخ 20 جوان 2005 المتمم والمعدل للقانون المدني، حيث إنتقل المشرع من خلاله من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الإلكتروني، حيث أصبح للكتابة في الشكل الإلكتروني مكان ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري؛

✓ التوقيع الإلكتروني الذي إعتمده المشرع الجزائري في نص المادة 2/327 بالقانون 05-10 المعدل والمتمم للأمر75-58 المتضمن القانون المدني والتي تنص على أن يعتمد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر، وذلك من أجل إضفاء الحجية على المحررات الإلكترونية؛

✓ التصديق الإلكتروني حددت ممارسته بموجب المرسوم 07-162 وهو الأمر الذي يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة ضبط البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية؛

✓ الدفع الإلكتروني ولقد إعترف القانون الجزائري به من خلال الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والفرض من خلال المادة 69 والتي تنص على أن وسائل الدفع الإلكتروني هي كل الأدوات التي تمكن الشخص من تحويل الأموال مهما كان السند أو الأسلوب التقني المستعمل؛

✓ الجريمة الإلكترونية وأمام الفراغ القانوني فيها تم إصدار القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات والذي ينص على الحماية الجزائية للأنظمة المعلوماتية من خلال تجريم كل أنواع الإعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.

2.4 نماذج تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

أ- **قطاع البريد والإتصالات:** في إطار التغيرات والتحولات الجزرية التي شهدتها الجزائر في ميدان تكنولوجيا المعلومات والإتصال تولدت الحاجة للقيام بتغيرات وتعديلات مست قطاع البريد والمواصلات من خلال إعادة هيكلة هذا القطاع وفي ظل التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والإتصال باشرت الجزائر منذ سنوات إصلاحات عميقة في هذا القطاع من خلال سن قانون جديد في أوت 2000 والذي جاء ليحد من إحتكار الدولة لنشاطات البريد والمواصلات، مدعما الفصل بين

نشاطي التنظيم وإستغلال وتسيير الشبكات وتطبيقا لهذا المبدأ تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا ومتعاملين أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية وآخر بالإتصالات، وبالتالي تولد عن التغيير الحاصل في وظائف ونشاطات وزارة البريد والمواصلات المؤسسات التالية: (عشور، 2010/2009، الصفحات 137-143)

- **بريد الجزائر:** تم فصلها كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC).
- **إتصالات الجزائر:** هي مؤسسة عمومية إقتصادية (EPE) وشركة ذات أسهم (SPA).
- **سلطة الضبط:** مع فتح سوق الإستثمار في الإتصالات كانت هناك ضرورة إلى تأسيس نظام سلطة خاصة تتخذ من الجزائر العاصمة مقرا لها.

بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء المديريات الولائية للبريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال وقد تم تحديد السلطات والمهام الموكلة لهم كما يلي:

- العمل والسهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- التأكد من السير العادي لمختلف شبكات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والعمل على توفير الشروط الكفيلة بدوام وإستمرارية عملها وأمنها؛
- تقديم الخدمة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وفق ما تحدده الترتيبات القانونية والتنظيمية؛
- المساهمة في تحضير وإعداد المخططات والدراسات وتنفيذ برامج التنمية المسجلة في القطاع مع تقييم النتائج.

أصبحت مؤسسة بريد الجزائر تخضع لرقابة وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال وبالتالي يصبح تدخل الدولة فيها متطورا وتماشيا مع هذا التطور إتجهت سياسة هذه الأخيرة إلى الإعتماد على نموذج الخدمات التي تكفل إحترام حقوق المواطنين وتكسب ثقتهم بالمؤسسة، وموازاة مع محاولة عصرنة هذا القطاع تم إدراج تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، ويمكن ترجمتها في النماذج الآتية: الشباك الإلكتروني، بطاقة السحب الإلكترونية والتي تحقق الأمن والتوفر والسرعة، خدمات السحب، خدمات الإطلاع على الرصيد، خدمات طلب نماذج من الصكوك البريدية، وكذلك خدمات عبر شبكة الأنترنيت والتي تشمل خدمات الإطلاع على الرصيد وخدمات طلب نماذج من الصكوك البريدية وخدمات الحصول على كشف العمليات الحسابية.

بالرغم من إيجابيات خدمات بريد الجزائر إلا أن هناك بعض المخاطر والتهديدات التي تعوق نجاح هذه الخدمة، حيث هناك مشاكل يعاني منها واقع الخدمات الإلكترونية ضمن مؤسسة البريد في الجزائر وتتمثل: (بلجيلح، 2013/2012، صفحة 91، 92)

– مشاكل مرتبطة بإنتهاء البطاقة المغناطسية والتي ترجمتها شكاوى العديد من المواطنين والرجوع إلى السحب التقليدي على مستوى مكاتب البريد؛

– نقص في تقديم الخدمات الخاصة بالبطاقة المغناطسية التي تحدد مبلغ المحدد للسحب وهو ما يعرقل مبالغ كاملة التي يريد الأفراد الحصول عليها في وقت واحد؛

– مشكل التغطية الشبكية الذي يمنع المواطنين من الوصول إلى خدمات شبكة الانترنيت التي تقدمها مؤسسة البريد؛

– مشكل التغطية الشبكية الخاصة بالموزعات الآلية للنقود الورقية في العديد من المناطق.

ب- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي: عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار عصرنة الإدارة ومواكبة التغيير الحاصل في بيئة العامة، على محاولة الإرتقاء بنموذج إداري يتماشى وأهداف منظومة التعليم العالي إذ يمكن الإنطلاق من أهمية تكنولوجيا المعلومات والإتصال كأحد أساسيات الإدارة الإلكترونية وإبراز دورها في مجال التعليم والبحث العلمي والتكوين إذ أن هناك توجه واضح للإرتقاء بالخدمات المقدمة للطلبة والأساتذة من خلال الربط بين العديد من الجامعات، بحيث إن أهمية التحول للإدارة الإلكترونية وتوفير فرص النجاح لأساليب وطرق عمل الجامعة قد أصبح مطلب ضروري خاصة في ظل التحول نحو مفاهيم التعليم الإلكتروني والجامعات الإفتراضية والتعليم عن بعد، وفيما يتعلق بمختلف التحولات التكنولوجية الرامية إلى تطبيق تكنولوجيا الإتصال والمعلومات ومفاهيم الحكومة الإلكترونية في الجزائر، فيمكن الإنطلاق من مشروع اللجنة الأوروبية (Avicenne) الذي يهدف إلى دعم مبادرة الجامعة الإفتراضية والإرتقاء بمستوى جامعات البحر الأبيض المتوسط ويطرح هذا المشرع العديد من الإشكالات، قامت بتحديدها منظمة اليونسكو ومن التحديات التي سجلت هو مسألة التكلفة الباهظة.

لقد تم الإعتماد على شبكة الأنترنيت لدى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العديد من المجالات حيث عملت مختلف الجامعات الجزائرية إلى جانب المراكز على محاولة تفعيل تقنيات الإدارة الإلكترونية والتي يمكن إستعراضها من خلال التسجيلات الجامعية عبر المواقع إلكترونية، إذ تتم عملية التسجيل الجامعي الأولى عبر المراحل التالية:

- ملأ وإرسال البطاقة الإلكترونية؛
- مرحلة الإطلاع على نتائج التوجيه؛
- مرحلة تأكيد التسجيل؛
- مرحلة الطعون.

ومن خلال نموذج التسجيل الأولي عبر الأنترنيت الذي تم التطرق إليه يمكن القول أن ذلك يترجم توجها فعليا للمنظومة الجامعية لتطبيق الخدمات العامة الإلكترونية الأمر الذي يسمح لها بأن تحقق بعض الإمتيازات والإنجازات والتي تشمل:

- القضاء على ظاهرة الطابور في مراكز التسجيل الأولي داخل الجامعات؛
- تخفيض التكلفة؛
- ترشيد إستخدام الموارد داخل الجامعات والإحتفاظ بها للحاجة الملحة؛
- السرعة والدقة في تقديم الخدمات على الخط؛
- مواكبة التطور الحاصل في منظومة التعليم العالي كخطوة أساسية في التحول نحو الجامعات الإفتراضية. (عشور، 2010/2009، الصفحات 144-147)

ج- قطاع البنوك: إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يقدم وسائل أمام العملاء بالبنك ولإبراز مستوى التحول نحو الخدمات الإلكترونية داخل البنوك يمكن توضيحها من خلال خدمات الصندوق الألي، إرسال الشيك عبر الفاكس، المقايضة الإلكترونية، والبطاقات البنكية في الجزائر والمتمثلة في البطاقات المحلية (البطاقة العادية والذهبية) والبطاقات الدولية (بطاقة Visa classique وبطاقة Visa gold)، بالإضافة للبنك عبر الخط في الجزائر وتمثل أحد أوجه البنوك الإلكترونية في الجزائر، وأخير تآلية الصفقات البنكية والنقدية، بالإضافة إلى ما توفره تطبيق الإدارة الإلكترونية عن طرق التواجد الإفتراضي من خلال ما تقدمه من: (العمودي، 2018/2017، الصفحات 242-244)

- خدمات المعلومات عن طريق موقعها الإلكتروني؛
- خدمات الدفع الإلكتروني عن طريق ما يوفره البنك لعملائها بمنحها رقم سري خاص بتسديد لفواتيرها إلكترونيا؛
- خدمات الدفع المسبق تتم عن طريق إستخدام أجهزة (TRE) على مستوى مؤسسات بإختلاف أنشطتها.

د- قطاع الصحة: تتميز المنظومة الصحية في الجزائر بإختلالات كثيرة تحد من التكفل الحسن بأفراد المجتمع، مما أدى إلى الإتجاه نحو إدماج مختلف تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تسيير وتطوير المنظومة الصحية لتجاوز مختلف المشاكل، ورغم قلة المبادرات التي قامت بها وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات للتحول إلى بيئة الإلكترونية من خلال الحديث على مشروع "صحة الجزائر" الذي هدفت من ورائه الوزارة إلى إقامة منظومة صحية عصرية من خلال إقامة شبكة وطنية متكاملة تضمن تحسين التكفل بنوعية الخدمة الطبية المواجهة للمواطنين، والعمل على تكثيف التكوين المتواصل للموارد البشرية التابعة لقطاع الصحة إلى جانب إدماج أساليب جديدة للإتصال وتبادل المعلومات بين مختلف الفاعلين والشركاء في القطاع الصحي، ولقد مر بناء الشبكة الإلكترونية الخاصة بقطاع الصحة والتي أطلق عليها إسم "إنترنيت صحة الجزائر" بثلاثة مراحل أساسية: (درير، 2017/2016، الصفحات 261-263)

- إنطلقت المرحلة الأولى في سنة 2006 لربط 95 موقعا، وفيها تم تسجيل عدة إجراءات فعلية وخاصة المتعلقة بالمراقبة الوبائية للأمراض؛
- المرحلة الثانية وفيها تم التوقيع على إتفاقية بين وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات وإتصالات الجزائر بمقر الوزارة بموجبها تقرر ربط 134 موقعا صحيا بما فيها 30 مؤسسة إستشفائية مختصة عبر الوطن، و70 قطاعا صحيا بالإضافة إلى 34 مدرسة تكوين شبه الطبي تابعة لوزارة الصحة؛
- المرحلة الثالثة وتم فيها التوقيع على إتفاقية أخرى بين وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات وإتصالات الجزائر تشمل 670 موقعا وبهذه الطريقة تكتمل شبكة إنترنيت "صحة الجزائر" وتعمم على 899 موقع خاص بالقطاع الصحي عبر الوطن.

وفي إطار السعي إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصال لترقية الخدمة الصحية وتوفير تغطية صحية شاملة لكافة مناطق الوطن، بدأت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات في إقامة توأمة بين مستشفيات الشمال أين يتواجد الأطباء الإختصاصيين بكثرة ومستشفيات المناطق الداخلية والجنوبية وعملت خلال بداية 2016 على توسيع برامج الطب عن بعد من خلال إقامة وتسيير عمليات جراحية عن بعد بالإعتماد على شبكة الأنترنيت وخدمة الإجتماعات عن بعد.

3.4 عوامل نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر: لضمان نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر يجب أن تراعي عدة متطلبات وعوامل منها: (بلقرع، العمري، و قريشي، صفحة 13)

-الرعاية المباشرة والشاملة للجهات العليا بعيدا عن الإرتجالية والقرارات غير المدروسة ووضوح الرؤية الإستراتيجية لديها والإستيعاب الشامل لمفهوم الإدارة الإلكترونية؛

-وضع معايير محددة لإختيار القيادات الإدارية والتأكد على إختيار القيادات المتميزة دون التقيد الأقدمية لوحدها، لأنها ليست معيارا وحيدا للقيادة الفعالة، والعمل على تدريب العاملين وتأهليهم ليكونوا عمال معرفين عن طريق التربصات والدورات التدريبية التطبيقية ونظام التدريب الإلكتروني عن بعد، كل حسب تخصصه لدعم كفاءتهم في تسيير الإدارة الإلكترونية؛

-المتابعة والتقييم المستمر من أجل الوقوف على النقائص وحصر متطلبات الإدارة الإلكترونية وتكاليفها وتحديد مزاياها لتثمينها وتأكيدها وحصر نقائصها من أجل تصحيحها والحفاظ على ديناميكية المسار الذي تم الإلتزام به دعم المجهودات المبذولة؛

-الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات إذ ينبغي النظر إلى ما يصرف ويستثمر على الإدارة الإلكترونية على أنه عامل يساعد على تحقيق عائد إيجابي في الأجل المتوسط أو البعيد.

4.4 معوقات وتحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر: لقد تم إطلاق مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر منذ فترة لكنه لم يتجسد بعد على أرض الواقع وذلك بسبب جملة من المعوقات والتحديات ونذكر أهمها في الجدول التالي:

جدول 02 : معوقات وتحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر

معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر	تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر
– عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تلبية طلبات العملاء؛ – التأخير في إستكمال البنية التحتية للإتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، وعليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية مع دول العالم المتقدم في هذا المجال، لاسيما وأن الجزائر على مقربة من الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛ – محدودية إنتشار إستخدامات الأنترنيت في الجزائر، حيث أن نسبة مستخدمي هذه التقنية لا تزال ضعيفة في الجزائر ؛ – التعاملات المالية الإلكترونية لا تزال في بدايتها وتسيير بوتيرة بطيئة رغم تعميمها على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية؛ – غياب قانون المعاملات الإلكترونية؛ – بطء عمليات إتخاذ القرارات وعمليات الإصلاح والإندماج؛ – طغيان البيروقراطية في الجانب الإداري وإنخفاض مستوى الثقة بالحكومة ومعاملاتها؛ – ضعف المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع الجزائري رغم إرتفاعه الملحوظ في السنوات الأخيرة في مقابل تواضع الثقافة المعلوماتية والتفاعل الإلكترونية.	– أمية المواطن للتقنيات الإلكترونية وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة؛ – غياب الدورات التكوينية ورسكلة موظفي الإدارة والأجهزة التنظيمية في ظل التحول الإلكتروني؛ – عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية؛ – غياب تشريعات قانونية تؤدي إلى التحقق من هوية العميل وما يتعلق بعصر الخصوصية والسرية في التعاملات الإلكترونية؛ – قلة تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الإلكترونية؛ – قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية والإستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات الكفاءة العالية؛ – ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الإلكترونية ومشاكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الإلكترونية؛ – التخوف من التقنيات الحديثة وعدم الإقتناع بالتعاملات الإلكترونية؛ – إشكالات البطالة الناجمة عن تطبيق الإدارة الإلكترونية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (غنية، 2016، صفحة 188، 189)، و (عبان، 2016/2015، صفحة 103، 104)

5. خاتمة

مما تم تقدمه تتضح أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية والتي تعتبر المقياس لتطور المؤسسات في وقتنا الحاضر ومدى مقدرتها على التطور والمنافسة بما يحقق لها الصدارة بين المؤسسات الأخرى من خلال رضا ورغبة عملائها على السلعة التي تنتجها أو الخدمة التي تقدمها، حيث أن نجاح عملية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يتطلب الإهتمام بتوفير كافة المتطلبات المادية منها والبشرية والفنية ومن هذه الأمور أحدث وجود الإدارة الإلكترونية نقله كنوعية في عالم الخدمات وذلك من خلال التحول من أساليب تقليدية إلى أساليب إلكترونية حديثة، وقد نجحت عنده دول في تطبيق هذا التحول والوصول إلى خدمات راقية تتميز بالجودة والسرعة وبأقل تكلفة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة وإيرلندا...إلخ، إلا أن الجزائر رغم ما كانت تطمح إليه، إلا أنها عرفت تأخرا وعرقلة في الإنجاز بسب تظافر عدة أسباب أهمها إنعدام للبنى التحتية التي تتطلبها الإدارة الإلكترونية.

نتائج الدراسة: تمثلت النتائج المتوصل لها في هذه الدراسة فيما يلي:

- تمثل الإدارة الإلكترونية آلية هامة في بناء وترقية معمار متكامل من الخدمات العامة الإلكترونية مما يحقق النزاهة وسرعة الإستجابة في الخدمات المقدمة؛
- تمثل الإدارة الإلكترونية مرحلة حاسمة في الإنتقال نحو الخدمات العامة الإلكترونية، والتحول من الإتصال المباشر للمواطنين مع مؤسسات الخدمة العامة، إلى التواصل الإفتراضي عبر الشبكات الإلكترونية المختلفة، وبالتالي هي فرصة للقضاء على صفوف الإنتظار والذهاب إلى المؤسسات طلبا للخدمة؛
- تؤثر الإدارة الإلكترونية على أنواع الخدمات من خلال آلياتها المتمثلة في الأنترنيت ومختلف المعدات التقنية والتكنولوجية؛
- نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة التوجه نحو الإدارة الإلكترونية من خلال إستخدام تكنولوجيا المستقبل وتسخيرها كنموذج تنموي قائم على راحة الإنسان ورفاهه، حيث إستطاعت أن تحقق الريادة الإقتصادية؛
- نجحت التجربة العامة للإدارة الإلكترونية في أمريكا وإيرلندا إنطلاقا من التقدم في تكنولوجيا المعلومات والإتصال وإرتفاع في نسبة إستخدام الأنترنيت؛

– عرف نموذج الإدارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية، إيرلندا، تطورات مرحلية دفعت نحو الإرتقاء بخدمة الأفراد؛

– التجربة الجزائرية في نموذج الإدارة الإلكترونية بحاجة إلى تطوير برامج تكنولوجيا المعلومات والإتصال بشكل أكثر في المؤسسات الخدمة العمومية؛

– تتعرض الخدمة الإلكترونية في الجزائر إلى مشكل الأمية الإلكترونية التي تكاد أن تمس جل فئات المجتمع إضافة إلى ضعف حجم الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصال؛

– تتميز الخدمات الإلكترونية في الجزائر إلى درجة الرداءة بسبب عدم تطابقها مع خصائص الإدارة الإلكترونية.

توصيات الدراسة: تتمثل توصيات الدراسة فيما يلي:

– توفير البنى التحتية والمنشآت القاعدية لتطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال توفير لمتطلبات الأساسية والإمكانيات المادية والبشرية الضرورية لذلك؛

– تعميم إستعمال خدمات الأنترنيت لكافة الإدارات والمرافق العامة المختلفة وخلق التوازن بين مختلف المناطق في هذا الشأن؛

– التكفل القانوني بتطبيق متطلبات الإدارة الإلكترونية؛

– العمل على تفعيل مفهوم الإدارة الإلكترونية وتعميم إستعمالا ووجودا عبر كافة مستويات التعليم ونشره في أوساط العامة بتنظيم دورات تكوينية تساعد على فهم وإستعمال تقنيات الإدارة الإلكترونية؛

– توفير أجهزة حاسوب متطورة وذات تقنية عالية لمواكبة التطور المتسارع في العالم في تبسيط الإجراءات الروتينية لأنها تؤخر عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية؛

– تعزيز وزيادة ثقة الموظفين بالنتائج التي ستحققها الإدارة الإلكترونية من تطوير أساليب العمل وسرعة الإنجاز لكافة المعاملات وتحقق الرضا للمتعاملين مع المؤسسة وعملائها مما يعطيها ميزة وأفضلية تنافسية، للسلعة أو الخدمة التي تقدمه؛

– ضرورة الإسراع في التغلب على المعوقات التي تعترض تطبيق الإدارة الإلكترونية الجزائرية، وإيجاد الحلول اللازمة لها ومحاولة سد الفجوة الرقمية.

6. قائمة المراجع

- جمال دربر. (2017/2016). **"الإدارة الإلكترونية وفعالية الإتصال في مؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر)"**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في ميدان العلوم الإنسانية، شعبة علوم الإعلام والإتصال، تخصص: إتصال مؤسساتي، قسم الإتصال، كلية علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر03. الجزائر.
- جيلالي بوزكري . (2016/2015). **"الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق"**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: إدارة الأعمال والتسويق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03. الجزائر.
- حفصي عميروش. (2019/2018). **"تأثير الثقافة التنظيمية على تفعيل الإدارة الإلكترونية بالجماعات المحلية: دراسة ميدانية ببلدية إغيل علي، آيت رزين وتازمالت (ولاية بجاية)"**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة الموارد البشرية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03. الجزائر.
- شهيناز بلجيلح. (2013/2012). **"الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة (التجربة الجزائرية)"**. مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص: إدارة وحكامه محلية، قسم العلوم السياسية والعلاقة الدولية، كلية الحقوق، جامعة المسيلة. المسيلة، الجزائر.
- عبد القادر عبان. (2016/2015). **"تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر (دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة)"**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: إدارة وعمل، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر.
- عبد الكريم عشور. (2010/2009). **"دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر"**. رسالة مقدمة لإستكمال لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص: الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر.
- عبد الله حاج السعيد. (2015). **"تقييم نظام الحكومة الإلكتروني في الجزائر". مجلة الإنسان والمجال**، معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر(02)، 07-36.

- عبد النور حميدي. (2016). **"تجارب عالمية في الحوكمة الإلكترونية"**. مداخلة في ندوة اللغة العربية وتحديات الإدارة الإلكترونية. الجزائر.
- علي حسين. (2014/2013). **"الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية كأحد مداخل إدارة المعرفة (دراسة حالة: شركة جازي للإتصالات)"**. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03. الجزائر.
- فاطمة سايح. (2018). **"الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر". مجلة نماء للإقتصاد والتجارة**، المركز الجامعي غليزان، غليزان، الجزائر(04)، 63-84.
- فاطنة بلقرع، دلال العمري، و هاجر قريشي. (بلا تاريخ). **"جاهزية الإدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في إرساء الخدمة العمومية". مجلة البديل الإقتصادي**، جامعة الجلفة، الجلفة، الجزائر، 01-15.
- مينة العمودي. (2018/2017). **"واقع وآفاق تطبيق الإدارة الإلكترونية في ترقية قطاع الخدمات (دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الخدمية ولاية بسكرة)"**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة
- دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر.
- نزلي غنية. (2016). **"دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية الداخلية". مجلة العلوم القانونية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر(12)، 176-192.
- ياسين سعد الغالب. (01 جانفي, 2016). **"الإدارة الإلكترونية"** . (دار اليازوري للنشر والتوزيع) تم الاسترداد من hl=fr&printsec=frontcover&https://books.google.dz/books?id=fE9ADwAAQBAJ f=false&q&cad=0#v=onepage&source=gbs_ge_summary_r&

دور التمكين الإداري في تحقيق التفاعل بين المعرفة الضمنية والصريحة

دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الأغواط

The role of administrative empowerment in achieving the interaction between tacit and explicit knowledge field study at the Laghouat Mills Corporation

بن زيد بلقاسم [1*]، طالبي صلاح الدين [2]

[1] المركز الجامعي بالبيض ،(الجزائر)، مخبر: التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية

b.benzid@cu-elbayadh.dz

[2] المركز الجامعي بالبيض، (الجزائر)، مخبر: التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية

s.talbi@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/09 تاريخ القبول: 2021/11/02 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة التأثيرية بين التمكين الاداري بأبعاده الخمسة (الاتصال الفعال ، فرق العمل، تفويض السلطة، التدريب، التحفيز) والمعرفة الضمنية والصريحة، ومستوى كل منهما بمؤسسة مطاحن الاغواط.

أظهرت النتائج أنه توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة احصائية بين التمكين الاداري بمختلف أبعاده (مأخوذة بصورة إجمالية) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة.

الكلمات المفتاحية: التمكين؛ المعرفة الصريحة؛ المعرفة الضمنية.

تصنيف JEL: M12, D83.

Abstract:

This study aims to check the influence relationship between administrative empowerment in its five dimensions (effective communication, work teams, delegation of authority, training, motivation) and tacit and explicit knowledge, and each level at the Laghouat Mills Corporation.

The results showed that there is a statistically significant impact relationship between administrative empowerment in its various dimensions (taken in aggregate) and the interaction of tacit and explicit knowledge.

Keywords: Empowerment; explicit knowledge; tacit knowledge.

Jel Classification Codes: D83, M12.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

في ظل ما تشهده بيئة الأعمال من تغيرات وتطورات سريعة ومتلاحقة، تزايد الإهتمام بالعنصر البشري بإعتباره أحد مقومات المؤسسة ومحور العملية الإدارية، فهو المسؤول الأول والأخير على نجاحها أو فشلها، لذلك وجدت المؤسسات الحديثة نفسها أمام تحديات تفرض عليها تبني ممارسات وأساليب إدارية جديدة تراعي العنصر البشري وتسعى للإهتمام به وتطوير قدراته وتنمية مهاراته، من أجل مواكبة التغيير الحاصل والسير نحو الأفضل لتحقيق الأهداف الموضوعة بكفاءة وفعالية، من بينها نجدالتمكين الإداري؛ والذي يعتبر بدوره من الأساليب الحديثة القائمة على ضرورة تطبيق مبادئ الإدارة المفتوحة واللامركزية، من خلال تفويض الصلاحيات للعنصر البشري مع تبني روح المشاركة في صنع القرارات والشعور بالمسؤولية وصولا إلى تحقيق ما يعرف بالثقة الإدارية، مما يعطي للعاملين سلطات أوسع في الرقابة واتخاذ القرارات بما يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم بحرية أكبر دون تدخل مباشر من الإدارة، وذلك من أجل تعزيز السلوك والممارسات الإيجابية، ما قد يجعل الإهتمام بالتمكين الإداري عنصرا أساسيا لنجاح المؤسسات.

نجد أن من أبرز الممارسات التي تتأثر بأسلوب التمكين الإداري هي المعرفة (الضمنية والصريحة)، بإعتبارها عامل مهم في تحقيق الأهداف، ولأن عصر المعرفة والمعلومات لم يعد يعترف بعمالة نمطية تحكمها المواصفات الوظيفية التقليدية التي كانت سائدة في الهرم البيروقراطي القديم، بات واضحا ضرورة إهتمام المؤسسات الجزائرية بتبني هذا الأسلوب لإحداث تغييرات في نمط وأسلوب الإدارة التقليدي في أدائها لمهامها.

1.1. **الإشكالية:** إنطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور التمكين الإداري في تحقيق التفاعل بين المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط ؟

2.1. الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالتمكين الإداري؟ وماهي أبعاده؟
- ما المقصود بالمعرفة الضمنية والصريحة؟ وكيف يتم تكوينها داخل المؤسسة؟
- هل يعتبر التمكين الاداري آلية لتحقيق التفاعل بين المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط؟

- هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمكين الإداري بمختلف أبعاده (الإتصال الفعال ومشاركة المعلومات، فرق العمل، تفويض الصلاحيات، التدريب، التحفيز) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الاغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)؟

3.1. فرضية الدراسة:

يعتبر التمكين الإداري آلية لتحقيق التفاعل بين المعرفة الضمنية والصريحة في المؤسسات عامة ومؤسسة مطاحن الأغواط خاصة. لذا حاولنا في هذه الورقة البحثية معالجة الفرضية التالية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمكين الإداري بمختلف أبعاده (الإتصال الفعال ومشاركة المعلومات، فرق العمل، تفويض الصلاحيات، التحفيز، التدريب) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الاغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

4.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الحاجة المتزايدة لتطبيق وتبني التمكين بإعتباره مفهوم إدراي معاصر من خلال إستثمار القيادات الإدارية في أبعاده بمختلف جوانبها، مما قد يساهم في تحقيق التفاعل بين المعرفة الضمنية والصريحة لتحقيق مشاركة ودور أكبر لدى الموظفين في عملية إتخاذ القرار، ومساهمتهم في حل المشكلات لتحقيق أهداف المؤسسة.

5.1. منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، فالأول أستخدم من أجل الإجابة على الإشكالية من جهة والتساؤلات الفرعية من جهة أخرى وإزالة الغموض حول بعض المفاهيم، أما الثاني فقد أستخدم في الجانب التطبيقي من أجل تحليل البيانات التي تم الحصول عليها.

2. المحور الأول: أساسيات حول التمكين الإداري

1.2. مفهوم التمكين الإداري:

1.1.2. المعنى اللغوي: كلمة تمكين مصدرها تمكن، وهو من الفعل مَّكَنَ أي؛ أصبح ذا مكانة وسلطة، وهي بمعنى القدرة والإستطاعة على فعل الشيء والظفر به.(إبن منظور، 1995، صفحة 412)

2.1.2. المعنى الاصطلاحي: تبلورت أفكار وآراء أغلب الباحثين في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات حول مفهوم التمكين كونه من المفاهيم الحديثة في الفكر الإداري، فهو نتيجة عمل تراكمي وتطوري، وقد أعطي له العديد من التعاريف الاصطلاحية، من بينها نذكر ما يلي:

- يعرفه (Barbara, 1997, p. 4) بأنه العملية التي تمنح العاملين إمكانية التصرف كشركاء في العمل، من خلال منحهم القدرة والإستقلالية على إتخاذ القرارات، مع التركيز على المستويات الإدارية الدنيا.
وأضاف (Boonz, 1998, p. 32) بأن التمكين هو منح العاملين حرية واسعة داخل المنظمة، وذلك بإعطائهم المسؤولية والسلطة اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بعملهم دون الرجوع إلى مسؤولهم المباشر في ذلك.

إنطلاقا مما سبق يمكن القول بأن التمكين من أبرز الأساليب الإدارية الحديثة التي تهدف إلى تعزيز الإهتمام بالموظفين داخل المؤسسة، من خلال منحهم الصلاحيات وحرية التصرف في ممارستهم لمهامهم؛ مع توفير بيئة العمل المناسبة والموارد اللازمة لتحقيقه.

2.2. أبعاد التمكين الإداري:

إختلف الباحثون والكتّاب في بيان أبعاد التمكين, كل حسب دراسته والبيئة التي تعمل ضمنها المؤسسات المبحوثة، بالإضافة إلى طبيعة النشاط الذي تمارسه هذه المؤسسات، ولعل من هذه التباينات ما آلت إليه إتجاهات الباحثين ورواد التمكين في تحديد أبعاده.

1.2.2. أبعاد التمكين الإداري حسب آراء بعض الباحثين:

حاولنا تلخيص أبعاد التمكين الإداري حسب آراء بعض الباحثين في الجدول التالي:

جدول1: أبعاد التمكين الإداري

الباحث	السنة	الأبعاد
Daft	2001	القوة, الحرية, المعلومات, المشاركة في إتخاذ القرارت.
العتيبي	2004	المهمة, تحديد المهمة, القوة, الإلتزام, الثقافة.
Evan	2008	القوة(منح السلطة), الثقة.
جواد	2010	تفويض السلطة، فرق العمل، التدريب، الاتصال الفعال والتحفيز.

المصدر: من إعداد الباحثين

2.2.2. أبعاد التمكين الإداري المعتمدة في الدراسة:

تبنى الباحثان الأبعاد الخمسة التي إتفقت مع دراسة (جواد, **2010**), فضلا عن إنسجامها مع عينة الدراسة ودرجة تأثيرها على المتغير التابع (المعرفة الضمنية والصريحة), بالرغم من أنها ليست

الأبعاد الوحيدة التي تسهم في تحديد التمكين الإداري, إلا أنه يمكن القول انها أكثر إنسجاما من الأبعاد الأخرى, وهي كالآتي:

1.2.2.2. تفويض الصلاحيات: هو منح الحق في التصرف وإعطاء الصلاحيات اللازمة للأفراد لتمكينهم من ممارسة أعمالهم بصورة تضمن تحقيق الأهداف، فالتفويض هو منح الرئيس الذي يمتلك الصلاحيات في المستوى الاداري الأعلى إلى المرؤوسين في المستوى الأدنى حق إصدار الأوامر و إتخاذ القرارات دون الرجوع للرئيس المباشر في حدود الصلاحيات الممنوحة لهم.(حسن، 2017، صفحة 756)

2.2.2.2. الإتصال ومشاركة المعلومات: تعد المعلومة جانبا مهما في التنظيمات وخاصة من أعلى مستوى إلى أسفل لأنها تسمح للموظفين في المستويات الدنيا بأن يكونو أكثر فهما لعملية إتخاذ القرار, وهو ما يجعلهم يناقشون أفكارهم ويعبرون عن آرائهم بكل حرية وتمنحهم الثقة بالتصرف لحل مشكلات العمل، كما أن الإتصال من الأسفل إلى أعلى يختصر الكثير من الجهود، من خلال ما يوفره من سرعة تبادل المعلومات وإمكانية حصول كل فرد في المؤسسة عليها في الوقت المناسب. (Fred, 1992, p. 439)

3.2.2.2. التدريب: يعرف التدريب بأنه "النشاط الذي يساعد الفرد في الوظيفة الحالية والمستقبلية, وعلاوة على ذلك يكسب الفرد المهارة الضرورية والمعرفة التي تساعده على أداء عمله بفعالية". (John & Eugenel, 1992, p. 8)

4.2.2.2. فرق العمل (العمل الجماعي): "هي مجموعة من الأفراد يتميزون بوجود مهارات متكاملة فيما بينهم، وأفراد الفريق تجمعهم أهداف مشتركة وغرض واحد، وهم يعتبرون أنفسهم مسؤولين مسؤولية جماعية عن تحقيقها".(أحمد و سبتي، 2015، صفحة 117)

5.2.2.2. التحفيز: يعرف التحفيز بأنه "ممارسة إدارية للمدير للتأثير في الموظفين, من خلال تحريك الدوافع والرغبات والحاجات, لغرض إشباعها وجعلهم أكثر إستعدادا لتقديم أكثر ما عندهم, بهدف تحقيق مستويات عالية من الأداء والإنجاز في المؤسسة".(صالح و الغالبي، 2007، صفحة 459)

3.المحور الثاني: أسيات حول المعرفة الضمنية والصريحة

1.3. مفهوم المعرفة:

1.1.3. لغة: هو إدراك الشئ على ما هو عليه.(المنجد، 1995، صفحة 500) أو هو الإدراك الجزئي أو البسيط، حيث أن العلم يقال للإدراك الكلي أو المركب.(عليان، 2010، صفحة 121)). وفي اللغة

الإنجليزية knowledget حسب قاموس (Oxford A. L., 1995, p. 655) بأنها الحقائق والفهم والمهارات التي إكتسبها الإنسان من خلال الخبرة والتعلم.

2.1.3. إصطلاحا: تعددت وتنوعت التعريفات الموضحة لمفهوم المعرفة بتنوع وتعدد الكتاب والباحثين واختلاف توجهاتهم، نذكر منها ما يلي:

- المعرفة هي قيمة مضافة, ورأس مال فكري تتحقق عند استثمارها بشكل فعلي. (علاء و الجنابي، 2009، صفحة 55)

- المعرفة هي الفهم والإدراك والتعلم من خلال المزج بين الخبرات والمهارات والقدرات والمعلومات السياقية المتراكمة لدى العاملين وادى المؤسسة. (عبد الستار و آخرون، 2006، صفحة 26)

مما سبق يمكن تعريف المعرفة على أنها كل شيء ضمني أو ظاهري يستحضره الافراد لإتخاذ قرارات صائبة أو اثناء أدائهم لمهامهم بإتقان.

2.3. تصنيفات المعرفة:

هناك عدة تصنيفات للمعرفة وهذا راجع لإختلاف وجهات نظر المختصين في هذا المجال أو لإختلاف مصادرها وآلية المشاركة فيها وتبادلها والغاية من تطبيقها وأهدافها. ولعل الأكثر شيوعا بينها هي :

1.2.3. المعرفة الضمنية:

المعرفة غير الرسمية والذاتية والمعبر عنها بالطرق النوعية والحدسية وتتمثل بالخبرة الشخصية، الحكم الشخصي، والحدس، والخبرات والملاحظات والحلول المبدعة التي يصعب الاتصال بها وتمريرها إلى الآخرين. (Daft, 2016, p. 318)

2.2.3. المعرفة الصريحة:

هي معرفة يمكن تشغيلها ونقلها وقياسها وتخزينها بسهولة وظاهرة للعيان ولها وجود مادي، أي كل ما هو موجود ومخزن في أرشيف المِسسة ونجدها في اشكال (سياسات، اجراءات، مستندات....الخ). (عصام، 2010، صفحة 14)

3.3. تكوين المعرفة:

تكوين المعرفة حسب نموذج (Nonaka & Takeuchi) يحدث بشكل ديناميكي من خلال تفاعل المعرفة الضمنية والصريحة كما هو موضح في الشكل اللآتي:

الشكل1: نموذج تكوين المعرفة (SECI)

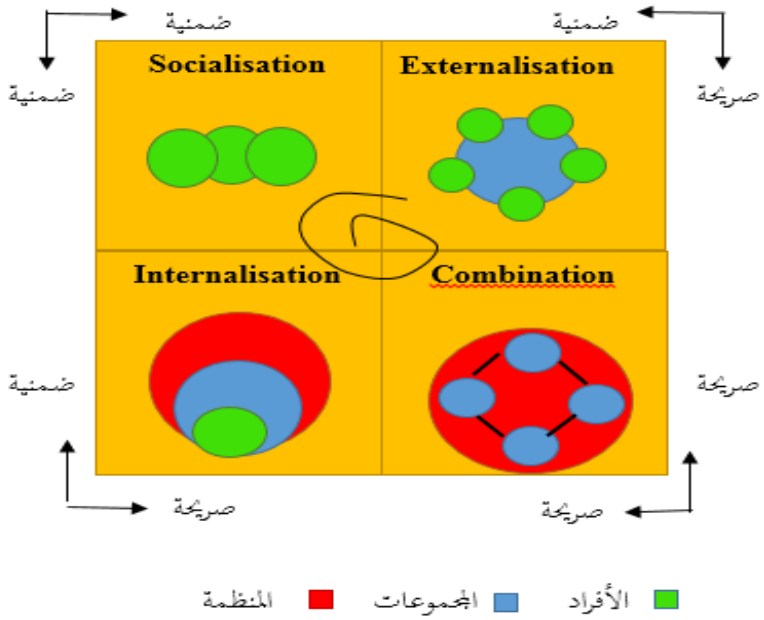

***Source** : (Ikujiro Nonaka & Herotaka Takeuchi, La connaissance créatrice: la dynamique de l'entrepriseapparente, De Boeck University, Bruxelles, 1997, p58.)*

نموذج تكوين المعرفة الموضح في الشكل1 يقوم على مبدأ جوهري أساسه تفاعل المعرفة الضمنية والصريحة في حركة حلزونية نتيجة للتفاعل بين أنماط تحويل المعرفة الأربعة وهي موضحة كالتالي:

1.3.3. التنشئة (Socialisation): تحول المعرفة من ضمنية إلى ضمنية؛ أي إنشاء معرفة ضمنية جديدة من خلال التفاعل مع الافراد داخل المؤسسة او خارجها بصفة شخصية يسمح بتبادل الخبرات وتقاسم المعلومات والمعارف فيما بينهم.

2.3.3. التجسيد (Externaliisation): تحول المعرفة من ضمنية إلى صريحة من خلال تبادل الافكار الذهنية لانتاج وتوليد افكار جديدة عن طريق الحوار والاستثمار في قدرات العقل البشري.

3.3.3. الترابط (Combination): تحول المعرفة من صريحة الى صريحة أكثر تعقيدا ويكون ذلك من خلال الاعتماد على المعرفة الموثقة داخل وخارج المؤسسة والمعبر عنها (بالاشكال والبيانات...).

4.3.3. التذويب (Intenalisation): تحول المعرفة من صريحة إلى ضمنية من خلال التعلم عن طريق الممارسة مما يساهم في إستنباط حقائق وأفكار جديدة.

4.المحور الثالث: دراسة حالة حول دور التمكين الإداري في تحقيق التفاعل بين المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط

1.4. البطاقة الفنية للمؤسسة: مؤسسة مطاحن الأغواط كأي مؤسسة تنشط في القطاع الإقتصادي لها مهمة أساسية تسير وفقها لتحقيق أهدافها وفيما يلي نحاول اعطاء صورة موجزة عن هذه المؤسسة:

1.1.4. التعريف بالمؤسسة: أنشأت مؤسسة مطاحن الأغواط في 30 جانفي 1980، حيث تم تجهيزها من طرف الشركة السويسرية BUHLER ، وأصبحت تحت وصاية فرع الأغواط للحبوب طبقا لجلسة المداولة المؤرخة في 2016/05/05، حيث قررت الجمعية الغير عادية لشركة المساهمة فرع الأغواط للحبوب إنشاء شركة مساهمة في إطار إعادة هيكلتها على شكل مركبات ذات الطابع القانوني التالي:

- **الوضعية القانونية**: تغيرت الوضعية القانونية لمؤسسة مطاحن الأغواط و أصبحت مركب صناعي و تجاري تابع لفرع الأغواط للحبوب (شركة ذات أسهم)؛
- **رأس المال الاجتماعي**: 432000000 دج؛
- **المساهمون**: المجمع العمومي للصناعات الغذائية (فرع الأغواط للحبوب)؛
- **المقر الاجتماعي**: المنطقة الصناعية بوشاكر الأغواط ؛
- **المساحة الاجمالية**: 10هكتار، (المساحة المبنية: 6هكتار)؛
- **قدرة التخزين**: 125000قنطار (قمح صلب، قمح لين) ؛
- **قدرة الانتاج اليومي**: قمح صلب: 1000 قنطار/اليوم –قمح لين: 2500 قنطار/اليوم؛
- **الطاقة البشرية**: تحتوي المؤسسة على عمالة تقدر بـ 182 عامل.

2.4. الإطار المنهجي للدراسة الميدانية:

1.2.4 نموذج الدراسة: انطلاقا مما سبق وعلى ضوء الإشكالية و تساؤلات الدراسة و أهدافها وبعد مراجعة أدبيات الدراسة والبحوث ذات الصلة، تم تطوير نموذج الدراسة والذي تألف من متغيرين هما التمكين الاداري كمتغير مستقل بأبعاده الخمس(تفويض السلطة، التدريب، الاتصال الفعال ومشاركة المعلومات، فرق العمل، التحفيز) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة كمتغير تابع.

2.2.4. تصميم وتنفيذ الدراسة: بناء على طبيعة البيانات المراد جمعها وعلى المنهج الذي تم اختياره لهذه الدراسة، تم تحديدالاستبانة كأداة مناسبة لتحقيق أهداف البحث، وذلك نظرا لصعوبة الحصول على البيانات المطلوبة باستخدام الأدوات الأخرى كالمقابلات الشخصية، والملاحظة...الخ.

3.2.4. مجتمع وعينة الدراسة:

1.3.2.4. مجتمع الدراسة: تم اختيار مؤسسة مطاحن الأغواط كمجتمع للدراسة الميدانية، و يبلغ عدد عمالها الدائمين (182) مكونة من التشكيلة التالية "إطارات، أعوان تحكم, أعوان تنفيذ".

2.3.2.4. عينة الدراسة: بلغ حجم العينة (40) فردا مقتصرة على فئة العمال الإداريين الدائمين من إطارات وأعوان تحكم, والتي تقدر بنسبة (21.98%) من العدد الإجمالي للعمال بالمؤسسة. حيث وزعت الاستبانة على أفراد العينة أسترجع منها (34) كلها صالحة للتحليل.

4.2.4. أساليب تحليل البيانات: تم الاستفادة في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 25 (SPSS 25) في عملية التفريغ, والتحليل الإحصائي للبيانات، واختبار فرضيات الدراسة, وقد اشتملت على الأساليب الإحصائية التالية:

- ✓ استخدام معامل (Alpha Cronbach ‘s) من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة ؛
- ✓ التكرارات والنسب المئوية من أجل عرض خصائص العينة ومعرفة مدى موافقة أفرادها على عبارات الإستبيان ؛
- ✓ استخدام الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري) لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد العينة ؛
- ✓ استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات.

5.2.4. صدق وثبات الإستبانة

يقصد بثبات الإستبانة, أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وبعبارة أخرى ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة(لزرق، 2018، صفحة 607) وقد إعتمدت الدراسة في أداة القياس على الصدق الظاهري للتأكد من صدق الاستبانة وجدواها، وذلك من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص الإداري والأكاديمي من الأساتذة . كما تم إختبار الإستبانة باستخدام معامل الاتساق الداخلي للتحقق من ثبات الأداة حسب معامل الثبات أو

المحك Alpha Cronbach , ومعامل الصدق الذي يعبر عن جذر معامل الثبات, وكانت نتائج معاملات الصدق والثبات لفقرات وعبارات الإستبانة كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول2: معاملات الثبات والصدق

محاور الاستبيان	العبارات	معامل الثبات Alpha Cronbach	معامل الصدق
الإتصال الفعال ومشاركة المعلومات	من 1 إلى 5	0.858	0.926
فرق العمل	من 6 إلى 10	0.827	0.909
تفويض الصلاحيات	من 11 إلى 15	0.865	0.930
التحفيز	من 16 إلى 20	0.816	0.903
التدريب	من 21 إلى 25	0.902	0.949
التمكين الإداري	من 1 إلى 25	0.954	0.976
تفاعل المعرفة الضمنية والصريحة	من 26 إلى 35	0.923	0.960
الإجمالي	من 1 إلى 35	0.965	0.982

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss 25).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول2 يتضح أن قيمة معامل Alpha Cronbach بلغ معدلات مرتفعة في كل الأبعاد والمتغيرات, حيث تراوحت بين (0.816 و 0.965) أي أكبر من (0.6) وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة تتمتع بثبات عالي وتجانس داخلي مما يعني إمكانية الإعتماد على الاستبانة في قياس المتغيرات المدروسة نظرا لقدرتها على إعطاء نتائج متوافقة مع إجابات المستجوبين اتجاه العبارات، وبالتالي إمكانية تعميم نتائج الاستبانة على كل المجتمع، أما بالنسبة لمعامل الصدق فبدوره بلغ معدلات مرتفعة حيث تراوحت بين (0.903 و 0.982). وعليه نكون قد تأكدنا من صدق وثبات استبانة البحث, مما يجعلنا على ثقة تامة بصحتها وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على تساؤلات البحث واختبار الفرضيات.

6.2.4. إختبار التوزيع الطبيعي :

قبل البدء في اختبار الفرضيات يجب التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فقمنا باختبار كمولغروف سمنرنوف والجدول اللآتي يبين النتائج التي تم التوصل إليها :

جدول3: إختبار التوزيع الطبيعي

اسم المتغير	عدد الفقرات	العينة	قيمة z	قيمة مستوى الدلالة (sig)
الاستمارة ككل	35	34	0.137	0.107

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss 25).

من خلال نتائج اختبار (sampl k_ s) للتوزيع الطبيعي الموضحة في الجدول3 أن نتيجة اختبار الاستمارة ككل قدرت بـ 0.107 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكن استخدام الاختبارات المعملية لاختبار فرضيات الدراسة.

3.4. عرض وتحليل نتائج الدراسة:

سنحاول في المبحث عرض نتائج الدراسة الميدانية من خلال التعرف على خصائص العينة وإتجهات إجاباتهم حول أبعاد الدراسة وإختبار فرضية الدراسة.

1.3.4. عرض الخصائص الوصفية لعينة الدراسة: في هذا الجزء سيتم عرض توزيع افراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الشخصية، وتشمل كل من (الجنس، السن، المؤهل العلمي، سنوات الأقدمية، طبيعة العمل).

جدول4: وصف أفراد عينة الدراسة

المتغيرات	الفئة	التكرارات	النسبة %
الجنس	ذكر	27	79
	أنثي	07	21
العمر	من 25-35سنة	10	29.4
	من 35-45سنة	17	50
	أكثر من 45 سنة	7	20.6
المستوى العلمي	**متوسط**	00	00
	ثانوي	11	32.4
	دراسات تطبيقية	07	20.6
	جامعي	16	47.1
المستوى الوظيفي	مهني	3	8.8
	إداري مهني	8	23.5
	إداري	19	55.9
	مسؤول	4	11.8
الخبرة	اقل من 5 سنوات	6	17.6
	مابين 5-10 سنوات	9	26.5
	مابين 11-20سنة	16	47.1
	كثر من 20سنة	3	8.8

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss 25).

من خلال الجدول 4 يتضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من فئة الذكور, حيث بلغت نسبتهم (9%), بينما النسبة المتبقية والتي بلغت (21%) هم من فئة الإناث.وأن غالبيتهم جامعيون حيث بلغ عددهم (16) وهو ما يعادل نسبة 47.1% وهي نسبة جيدة، وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على تفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها، وهذا ما يعطي كذلك أهمية للبحث من حيث النتائج المتحصل عليها، أما بالنسبة للوظيفة فأغلب أفراد العينة هم إداريين حيث بلغ عددهم (19) بنسبة

55.9 % وهذا ما يخدم هدف الدراسة ،كما يلاحظ من خلال الجدول أن 47.1% من المستجوبين يملكون خبرة بين 11 و 20 سنوات هذا ما يعزز الثقة بإجابات العينة ويخدم هدف الدراسة .

2.3.4. إختبار فرضيات الدراسة :

1.2.3.4. اختبار الفرضية الرئيسية :

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمكين الهيكلي بمختلف أبعاده (الإتصال الفعال ومشاركة المعلومات، فرق العمل، تفويض الصلاحيات، التحفيز، التدريب) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

H_1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمكين الهيكلي بمختلف أبعاده (الإتصال الفعال ومشاركة المعلومات، فرق العمل، تفويض الصلاحيات، التحفيز، التدريب) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول5: معامل الارتباط بين أبعاد التمكين الهيكلي وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة

نموذج	الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد (R^2) معدل	الخطأ في التقدير	F	SIG	درجة الحرية
1	0.920	0.847	0.820	0.222	30.993	0.000	28

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss 25).

يتبين من الجدول05 أن مستوى الدلالة SIG يساوي 0.000 وهو أقل تماما من مستوى المعنوية 0.05 وذلك يعني أن نموذج الدراسة ذو أهمية إحصائية ويؤكد على وجود تأثير إيجابي بين أبعاد التمكين الهيكلي بمختلف أبعاده (الإتصال الفعال ومشاركة المعلومات، فرق العمل، تفويض الصلاحيات، التحفيز، التدريب) والمعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الاغواط، كما أن معامل الارتباط (R) يساوي 0.920 وهو ينتمي إلى المجال [0.80 - 1.00] وعليه فحسب مقياس Cohen توجد علاقة ارتباط موجبة وقوية بين أبعاد التمكين الاداري و تفاعل المعرفة الضمنية والصريحة، في حين يتضح أن معامل التحديد R^2 يساوي 0.820 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 82.0% من تباين المتغير التابع، وما نسبته 12.0% تعود إلى متغيرات إلى أخرى غير واردة في النموذج وتدل قيمةR^2 على فعالية النموذج المقترح أما معامل التحديد المصحح فقد بلغ 0.820 وهذا يعني أن

المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 82 %من التغير الحقيقي الحاصل في المتغير التابع أما الخطأ قدر بـ 0.22 .فقط كما نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة (30.993) وهي أكبر من قيمة فيشر الجدولية عند درجة حرية 34 وهذا يدل على أن النموذج دال إحصائيا. كما بلغت قيمة (Sig=0.000) وهي أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة : توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمكين الهيكلي بمختلف أبعاده (الاتصال الفعال ومشاركة المعلومات، فرق العمل، تفويض الصلاحيات، التحفيز، التدريب) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

رغم أننا توصلنا إلى أنه توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمكين الهيكلي بمختلف أبعاده وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الاغواط، إلا أننا لانعرف تحديدا أي المتغيرات المستقلة (الاتصال الفعال ومشاركة المعلومات، فرق العمل، تفويض الصلاحيات، التحفيز، التدريب) هو الذي أضاف تفسيرا جوهريا للتباين في المتغير التابع (تفاعل المعرفة الضمنية والصريحة) والجدول الموالي يوضح هذا من خلال عرض معاملات معادلة الانحدار.

جدول6: معاملات معادلة الانحدار الخطي المتعدد

النموذج		معاملات قياسية		معاملات	T	Sig.
		B	الانحراف المعياري	Bêta		
	الحد الثابت	0,522	0 ,364		1,434	0,163
	X1 الاتصال الفعال ومشاركة المعلومات	0,561	0,149	0,521	3,772	0,001
	X2 فرق العمل	0,407	0,127	0,618	3,209	0,003
	X3 تفويض الصلاحيات	0,524	0,119	0,745	4,402	0,000
	X4 التحفيز	0,077	0,130	0,103	0,592	0,559
	X5 التدريب	0,148	0,133	0,220	1,117	0,274

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss 25).

توضح بيانات الجدول06 على أن المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية تتمثل في الاتصال الفعال ومشاركة المعلومات ، فرق العمل ، تفويض الصلاحيات) ، أما بقية المتغيرات فهي غير دال إحصائيا (مستوى الدلالة أكثر من 0.05) وبالتالي تم حذفها من معادلة الانحدار:

$$y = f(x_i) = 0.522 + 0.561x_1 + 0.407x_2 + 524x_3 + \varepsilon_i$$

2.2.3.4. اختبار الفرضيات الجزئية :

لاختبار الفرضيات الجزئية، تم حساب الانحدار الخطي البسيط بين كل متغير مستقل وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة.

1.2.2.3.4.الفرضية الأولى:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد (الاتصال الفعال ومشاركة المعلومات) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

H_1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد (الاتصال الفعال ومشاركة المعلومات) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول7: نتائج تحليل الانحدار البسيط بين الاتصال الفعال ومشاركة المعلومات وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة

مستوى دلالة	درجة الحرية	فيشر F	معامل تحديد R^2	معامل الارتباط R
0.000	32	48.510	0.603	0.776

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss 25).

نلاحظ من الجدول07 أن قيمة معامل الارتباط(R= 0.776)مما يدل على جود علاقة طردية بين المتغيرين ، كما أن معامل التحديد(R^2=0.603)،مما يدل على أن نسبة 60.3 % يفسرها النموذج أما نسبة 39.7% تفسرها عوامل خارج النموذج ، أما مستوى المعنوية فإن قيمة sig=0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد 5% ومما سبق نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة : توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد (الاتصال الفعال ومشاركة المعلومات) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$).

2.2.2.3.4. الفرضية الثانية :

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد (فرق العمل) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

H_1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد (فرق العمل) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول8: نتائج تحليل الانحدار البسيط بين فرق العمل وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة

مستوى دلالة	درجة الحرية	فيشر F	معامل تحديد R^2	معامل الارتباط R
0.000	32	22.366	0.411	0.641

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss 25).

نلاحظ من الجدول08 أن قيمة معامل الارتباط(R= 0.641) مما يدل على جود علاقة طردية بين المتغيرين ، كما أن معامل التحديد(R^2=0.411) ،أي أن نسبة 41.1 % يفسرها النموذج أما نسبة 58.9% تفسرها عوامل خارج النموذج، أما مستوى المعنوية فإن قيمة sig=0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد 5% ومما سبق نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة : توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد (فرق العمل) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3.2.2.3.4. الفرضية الثالثة :

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد (تفويض الصلاحيات) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

H_1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد (تفويض الصلاحيات) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول9: نتائج تحليل الانحدار البسيط بين تفويض الصلاحيات وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة

مستوى دلالة	درجة الحرية	فيشر F	معامل تحديد R^2	معامل الارتباط R
0.000	32	57.838	0.644	0.802

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss 25).

نلاحظ من الجدول09 أن قيمة معامل الارتباط(R= 0.802) مما يدل على جود علاقة طردية بين المتغيرين ، كما أن معامل التحديد(R^2=0.644) ،مما يدل على أن نسبة 64.4 % يفسرها النموذج أما نسبة 35.6% تفسرها عوامل خارج النموذج ، أما مستوى المعنوية فإن قيمة sig=0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد 5% ومما سبق نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة : توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد (تفويض الصلاحيات) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

4.2.2.3.4. الفرضية الرابعة:

H_0 : لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد (التحفيز) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

H_1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد (التحفيز) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول10: نتائج تحليل الانحدار البسيط بين التحفيز وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة

مستوى دلالة	درجة الحرية	فيشر F	معامل تحديد R^2	معامل الارتباط R
0.000	32	39.065	0.550	0.741

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss 25).

نلاحظ من الجدول10 أن قيمة معامل الارتباط(R=0. 741) مما يدل على جود علاقة طردية بين المتغيرين ، كما أن معامل التحديد(R^2=0.550) ،مما يدل على أن نسبة 55 % يفسرها النموذج أما نسبة 45% تفسرها عوامل خارج النموذج ، أما مستوى المعنوية فإن قيمة sig=0.0000 وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد 5% ومما سبق نرفض الفرضية الصفرية H_1 ونقبل الفرضية البديلة H_0 القائلة :توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد (التحفيز) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

5.2.2.3.4. الفرضية الخامسة:

H_0 : لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد (التدريب) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

H_1 : توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد (التدريب) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول رقم.11: نتائج تحليل الانحدار البسيط بين التدريب وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة

مستوى دلالة	درجة الحرية	فيشر F	معامل تحديد R^2	معامل الارتباط R
0.000	32	40.653	0.560	0.748

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss 25).

نلاحظ من الجدول11 أن قيمة معامل الارتباط(R=0. 748) مما يدل على جود علاقة طردية بين المتغيرين ، كما أن معامل التحديد(R^2=0.560) ،مما يدل على أن نسبة 56 % يفسرها النموذج أما نسبة 44% تفسرها عوامل خارج النموذج ، أما مستوى المعنوية فإن قيمة sig=0.0000 وهي أقل

من مستوى المعنوية المحدد 5% ومما سبق نرفض الفرضية الصفرية H_1 ونقبل الفرضية البديلة H_0 القائلة :توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد (التدريب) وتفاعل المعرفة الضمنية والصريحة بمؤسسة مطاحن الأغواط عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

5. التوصيات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها تم إقتراح التوصيات التالية:

- أشارت النتائج إلى أن درجة ممارسة التمكين الإداري بمؤسسة مطاحن الأغواط من وجهة نظر العمال الإداريين كانت متوسطة لذلك نوصي بتعزيز التمكين الإداري عن طريق ضرورة اعتماده منهجاً وأسلوبا لما له من إنعكاسات إيجابية على تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية؛

- ضرورة زيادة تشجيع العمل بروح الفريق عن طريق اللجوء لفرق العمل لحل المشكلات لما لها من دور فعال في تحقيق التفاعل بين المعرفة الضمنية والصريحة وتبادل المعارف والخبرات؛

- ضرورة إتاحة مشاركة الموظفين في صنع القرارات الإدارية و إعطائهم حرية التعبير عن آرائهم في أمور عملهم؛

- إعادة النظر في نظام الحوافز بكافة أنواعها, سواءا المادية أو المعنوية, وتنظيمها ومنحها بشكل أكثر عدالة؛

- زيادة الإهتمام بالتدريب بإعتباره من أهم المحاور التي تساهم بدرجة كبيرة في تحسين قدرات ومهارات الموظفين مما ينعكس إيجابا على مستوى أدائهم.

6. خاتمة:

من خلال المحاور التي تمت معالجتها في البحث تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات هي كالتالي:

- يعتبر التمكين الاداري آلية لتحقيق التفاعل بين المعرفة الضمنية والصريحة بالمؤسسة محل الدراسة، ويظهر هذا من خلال أن المؤسسة تلتزم بأبعاد التمكين الإداري المعتمدة في الدراسة من خلال انتهاج الادارة لأسلوب العمل بروح الفريق، و توفير وسائل اتصال حديثة وفعالة تتيح تبادل المعلومات في الوقت المناسب، وتهيئة الفرص التدريبية التي تتيح للعاملين الإطلاع على الأساليب الحديثة في حل المشكلات. كل هذا أثر بالإيجاب على تفاعل المعرفة الضمنية والصريحة.

- على المؤسسات التي تسعى إلى تبني أسلوب التمكين الإداري، أن تعمل على ايجاد مناخ يساعد على تطبيقه، لأن حقيقة ممارسة التمكين الإداري لا يأتي جزافا وإنما بمعرفة ووعي ممنهج ومقنن ودقيق.

- يتطلب نجاح التمكين الاداري بالدرجة الأولى، إقتناع الإدارة به وإلتزامها بتطبيقه ، وعلى عاتقها تقع مسؤولية منح الموظفين السيطرة على نشاطاتهم، ومشاركتهم في اتخاذ القرارت المتعلقة بأعمالهم،

- برنامج التمكين يعتبر التزاما طويل المدى، و طريقة جديدة في تسيير العمل، وتغييرا أساسيا في السياسات و الإستراتيجيات، ولهذا يستوجب على الإدارة إعطاء الوقت الكافي لتحقيق الهدف المرجو من هذا البرنامج، كلها خطوات تشكل أساس لنجاح التمكين الإداري.

5. قائمة المراجع:

Barbara, E. (1997). *The Empowerment Gap Hype Vs Reality*. new yourk: Br focus.

Boonz, L. D. (1998). *Contemporary Marketing*. Texas: The Dryden Press.

Daft, R. (2016). *Organization theory and design*. USA: South-western college publishing.

E, B. (1997). *The Empowerment Gap Hype Vs Reality*. new yourk: Br Focus.

Fred, L. (1992). *Organizational Behavior* (6th ed ed.). New York: McGraw- Hill Inc.

John, k., & Eugenel. (1992). *Manpower Training and Development*. London: Publisher Harrap.

ابن منظور أبو الفضل ,ج .ا2000) .، .(26*لسان العرب* .éd)الطبعة الرابعة .(لبنان :دار أحياء التراث العربي.

إبن منظور ,أ .ا .(1995) .*لسان العرب* .بيروت :دار إحياء التراث العربي.

أبو الفضل إبن منظور. (1995). *لسان العرب*. بيروت: دار إحياء التراث.

أحمد لزرق. (2018). دور منهاج الجيل الثاني من الإصلاحات في التربية البدنية والرياضية في بلوغ الكفاءات المستهدفة للمنظومة التربوية في مرحلة التعليم المتوسط، ، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، 2018،. *المجلد10* (العدد1).

أحمد ,ق & .,سبتي ,ل .(2015) .دور التمكين الإداري في تحقيق الرضا الوظيفي، جامعة لمدية .مخبر *الإقتصاد والتنمية*.

الغالبي ,ا.(2007) .

المنجد ,ف .ا .(1995) .بيروت :دار المشرق.

صالح ,م .ا & .,الغالبي ,ط .م .(2007) .*الإدارة والأعمال* .éd)ط .(3عمان :دار وائل للنشر.

عبد الستار ,ا & .,آخرون .(2006) .*مدخل الى ادارة المعرفة* .عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع.

عبد السلام حسن. (العدد8, 2017). التمكين الاداري وأثره في تحسين الاداء المنظمي, , جامعة سبها, ليبيا, العدد8, 2017, ص756. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*.

عصام ,ن .ا .(2010) .*إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة* .عمان :دار أسامة للنشر.

علاء ,ف .ط & .,الجنابي ,أ .(2009) .*إدارة المعرفة* .(éd. 1)عمان :دار الصفاء للنشر والتوزيع.

عليان.(2010) .

مدى استجابة مكاتب التدقيق الجزائرية لمتطلبات رقابة الجودة وفقا لمعايير التدقيق الدولية

The extent response of Algerian audit offices to the requirements of quality control in accordance with international auditing standards

ط.د. خملول خليل * د. بودربالة حدة سارة [2]

[1] جامعة الأغواط، (الجزائر)، مخبر: العلوم الاقتصادية والتسيير، kh.khamloul@lagh-univ.dz

[2] جامعة الأغواط، (الجزائر)، مخبر: الدراسات التنمية الإقتصادية s.bouderbala@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/05 تاريخ القبول: 2021/10/21 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

هدفت الدراسة الى معرفة مدى استجابة مكاتب التدقيق الجزائرية لمتطلبات رقابة الجودة وفق معايير التدقيق الدولية، وقد خلصت الدراسة ان هناك ادراك من قبل مكاتب التدقيق الجزائرية لأهمية معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق في الجزائر كما انها تعمل على تطبيق وتوفير متطلبات رقابة الجودة وفق معايير التدقيق الدولية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق ؛الجودة ؛ رقابة الجودة ؛ معايير التدقيق الدولية ؛عناصر رقابة الجودة.

تصنيف : M49, L15,M42

Abstract

The aim of the study is to know the extent to which the Algerian audit offices respond to the requirements of quality control in accordance with international auditing standard.

The study concluded that there is realization by the Algerian auditing offices of the importance of international auditing standard in developing the audit profession in Algeria as it works to implement and provide quality control requirements in accordance with international auditing standard

Keywords: audit ,quality, control quality, international auditing standard, quality control elements,

Jel Classification Codes: M42,L15,M49

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

عرفت مهنة التدقيق المحاسبي تطورا كبيرا بينما كان هدفها ينحصر اساسا في اكتشاف الخطأ والغش اصبح هدفها الخروج براي فني محايد حول صحة وعدالة القوائم المالية

ونظرا للتطورات التي شهدها العالم و اتساع الحدود الجغرافية لبعض المؤسسات وظهور الشركات متعددة الجنسيات التي تنشط في بيئات مختلفة حول العالم كان لابد من وضع معايير تنظم وتوحد عمل مهنة التدقيق والمحاسبة ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الدولي

ومن هنا سعت الهيئات المهنية الدولية الى تقليل التفاوت في الأداء بين ممارسي مهنة التدقيق في معظم دول العالم وعلى راسها الاتحاد الدولي للمحاسبين **IFAC** ممثلة بلجنة التدقيق الدولية واللجان الاخرى المنبثقة عنه حيث اهتمت بتوحيد ممارسة هذه المهنة في كافة انحاء العالم و بدأت في اصدار المعايير بهدف رفع جودة الممارسات المهنية.

والجزائر على غرار الدول اصبح من الضروري لها ان تتماشى مع هذه المتغيرات والتكيف معها حيث قامت بعدة اصلاحات تخص المهنة وخاصة بعد تبني النظام المحاسبي المالي اهمها اصدار القانون 10-01 ومعايير التدقيق الجزائرية وسنحاول في هذه الدراسة التطرق للمعايير الخاصة برقابة الجودة في مكاتب التدقيق والتي نصت عليها معايير التدقيق الدولية من خلال طرح الاشكالية التالية :

ما مدى استجابة مكاتب التدقيق الجزائرية لمتطلبات رقابة الجودة وفق معايير التدقيق الدولية؟

وبغرض الإجابة على الإشكالية اعلاه تم صياغة الفرضيات التالية :

تستجيب مكاتب التدقيق الجزائرية لمتطلبات رقابة الجودة وفق معايير التدقيق الدولية ويمكن تجزئتها الى :

- ❖ معايير التدقيق الدولية ذات اهمية كبرى بالنسبة لمكاتب التدقيق الجزائرية؛
- ❖ تعمل مكاتب التدقيق الجزائرية على توفير متطلبات رقابة الجودة وفق معايير التدقيق الدولية؛
- ❖ تطبق مكاتب التدقيق الجزائرية معايير التدقيق الدولية الخاصة برقابة الجودة؛

1.1.اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى :

- ❖ التعرف على مفهوم الرقابة على جودة التدقيق؛
- ❖ التعرف على متطلبات الرقابة على جودة التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية؛

❖ معرفة مدى استجابة مكاتب التدقيق لمتطلبات الرقابة على الجودة؛

2.1. منهج الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الادبيات والدراسات السابقة من مقالات ورسائل جامعية والمنهج التحليلي بالاعتماد على برنامج **Spss** بعد تصميم استبانة وتوزيعها على ممارسي المهنة وتحليلها.

2. الاطار النظري لرقابة الجودة :

لقد كان للفكر الانتاجي والتسويقي السبق في البحث والكتابة في موضوع الجودة حيث برزت عدة مفاهيم للجودة ترتكز على مجموعة من الصفات والخصائص في المنتج او الخدمة بما يحقق رضا الزبون والتحقق من نتائج العمل (القريشي، 2011 ، صفحة 290)

ويرجع مفهوم الجودة للكلمة اللاتينية QUALITAS والتي يقصد بها الشخص او الشيء ودرجة صلاحيته (بودربالة، 2013، صفحة 159)

اما في مجال تطبيق الحسابات تعتبر De Angelo من اوائل الباحثين الذين ربطوا بين جودة التدقيق واحتمال اكتشاف الخطأ في القوائم المالية (يوسف، 2011 الصفحة 24) حيث عرف الجودة على انها قدرة المدقق على اكتشاف التحريفات الجوهرية والاخطاء المادية والتقرير عنها فالأولى تعني كفاءة المدقق والثانية استقلالية المدقق (chadegani, 2011 , p. 312) .وفي تعريف اخر يقصد بها مجموعة الخصائص الفنية والنوعية في المراجعة والتي تشبع حاجيات اصحاب المصلحة في المؤسسة بشأن الية لمراقبة الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة (علي، 2019)

1.2 مفهوم الرقابة على الجودة :

يقصد بعملية الرقابة على جودة مكتب التدقيق التنظيم الاداري وجميع السياسات والاجراءات المتبعة من اجل التحقق بدرجة معقولة من التزام العاملين بهذه المكتب بالمعايير المهنية والانظمة ذات العلاقة التي تحكم ادائهم المهني عند تقديم خدمات لعملائهم بالإضافة التزامهم بقواعد وسلوك آداب المهنة وبالأنظمة التي تحكم مزاولتها. (الشحنة، 2015، صفحة 289)

وفي تعريف اخر يقصد بها كافة الوسائل والاساليب والطرق التي تم استخدامها لتأكد من قيام مكتب التدقيق بمقابلة مسؤوليتها المهنية في مواجهة العملاء وتتضمن هذه الوسائل وتتضمن هذه الوسائل والاساليب الهيكل التنظيمي مكتب التدقيق والاجراءات التي تقوم بها. (القاضي، 2014، صفحة 477)

كما عرف الاتحاد الدولي لمحاسبين **IFAC** رقابة الجودة على التدقيق في المعيار الدولي رقم220 على انها عملية مصممة لتوفير تقييم موضوعي قبل صدور تقرير التدقيق للأحكام الهامة التي اجراها فريق التدقيق والاستنتاجات التي توصل اليها لوضع تقرير التدقيق (الشحنة، 2015، صفحة 290)

وعليه فالرقابة على جودة التدقيق هي عبارة عن مجموعة السياسات الاجراءات التي يتبعها المدقق من اجل الحصول على تأكيد معقول على امتثال فريق التدقيق للمتطلبات الاخلاقية والقانونية والتنظيمية للمهنة كما جاءت في دليل معايير التدقيق الدولية.

ولقد اكد مجلس معايير التدقيق الدولي على انه يجب على فريق المهمة تنفيذ اجراءات رقابة الجودة التي تنطبق على المهام الفردية والمتمثلة في : (جمعة، 2009، صفحة 92)

- ❖ يجب ان تكون اجراءات رقابة الجودة مطابقة لعملية التدقيقٍ؛
- ❖ تزويد المؤسسة بالمعلومات اللازمة والكافية من اجل التأكد من الاستقلالية اثناء تصميم نظام رقابة الجودة؛
- ❖ الاعتماد على قدرات وكفاءة الموظفين للعمل بأنظمة المؤسسة؛

2.2.اهمية الرقابة على جودة التدقيق: (اسماء، 2016 ، الصفحات 69-70)

- ❖ المساهمة في تضيق فجوة التوقعات في التدقيق؛
- ❖ تعزيز امكانية اكتشاف المخالفات والاخطاء والموجودة في القوائم المالية؛
- ❖ المساهمة في تدعيم مفهوم حوكمة الشركات؛
- ❖ تخفيض صراعات الوكالة؛
- ❖ تحسين قدرة المكتب على المنافسة وتطوير الخدمة المقدمة للعملاء؛
- ❖ زيادة الثقة في تقرير المراجعة ومصداقية القوائم المالية؛
- ❖ التقليل من احتمال التعرض لمشاكل الالتزامات القانونية وتجنب قضايا التقصير المهني؛
- ❖ السعي لمساعدة المهنة على تحسين سمعتها؛

3.2. عناصر الرقابة على جودة التدقيق : يتطلب المعيار الدولي رقم 1 ان تضع شركة التدقيق سياسات واجراءات خاصة بنظام رقابة الجودة كما اكد المجلس على انه يجب على فريق العملية الامتثال وتنفيذ اجراءات رقابة جودة التدقيق البيانات المالية حسب المعيار الدولي 220 : (جمعة، 2015 ، صفحة 161)

ويمكن تلخيص العناصر الخاصة برقابة الجودة وفقا لمعايير التدقيق الدولية كما يلي :

1.3.2 مسؤوليات القيادة لجودة عمليات التدقيق الدولية : ينبغي ان يضع المكتب سياسات واجراءات مصممة لتعزيز وجود ثقافة داخلية تقر بأن الجودة عنصر اساسي في اداء عمليات التدقيق (**IFAC**، 2014 ، صفحة 45)؛

كما ينبغي على مسؤول القيادة داخل المكتب تحمل مسؤولية القيادة ووضع استراتيجية عمل تعزز ثقافة الجودة داخل المكتب تتضمن ما يلي : (جمعة، 2015 ، صفحة 161)

- ان الجودة امر ضروري يجب تحقيقه اثناء اداء عملية التدقيق؛
- الامتثال لمتطلبات السلوك الاخلاقي وكذا المتطلبات القانونية والمهنية؛
- الامتثال لسياسات واجراءات رقابة الجودة؛
- تقييم اداء موظفي المكتب وتحفيزهم؛ (طقطق، 2013، صفحة 53)
- تفويض المسؤوليات بحيث لا تغطي على جودة العمل لسياسات واجراءات رقابة الجودة داخل المكتب؛

2.3.2 متطلبات السلوك الاخلاقي: ينبغي على المكتب ان يضع سياسات واجراءات لتزويدها بتأكيد معقول حول امتثال موظفي المكتب لمتطلبات السلوك الاخلاقي والمهني والتي تتضمن (السرية، الموضوعية، الكفاءة المهنية والعناية الواجبة، السلوك المهني) (**IFAC**، 2014 ، صفحة 46)؛ كما تعتبر الاستقلالية امر هام من اجل اضفاء الموثوقية على ما يقوم به من عمل وما يكتبه من تقارير (حدادين، 2011 ، صفحة 15) وينبغي على المكتب وضع سياسات واجراءات لتزويدها بتأكيد معقول حول التزام الشركة وموظفيها بالاستقلالية حيث ينبغي عليها القيام ب: (الرحمان و حططاش ، 2014 ، صفحة 61)

- الابلاغ عن متطلبات الاستقلالية لموظفيها؛
- تحديد وتقييم الظروف والعلاقات التي تهدد الاستقلالية واتخاذ الاجراء المناسب للتخلص منها او تخفيضها الى المستوى المطلوب

3.3.2 قبول استمرار العلاقات مع العملاء وعمليات محددة: ينبغي على المكتب وضع سياسات واجراءات قبول العملاء واستمرار العلاقات معهم وتقييم ملائمة قبول أي عميل جديد والتأكد من انها

تمتلك القدرات اللازمة بما في ذلك الوقت والموارد مع الأخذ بعين الاعتبار سمعة ونزاهة العميل (**IFAC**، 2014 ، صفحة 48)

4.3.2 **الموارد البشرية** : من اجل القيام بعملية التدقيق بجودة عالية ينبغي على المكتب ان يعمل على تصميم سياسات واجراءات لتزويدها بتأكيد معقول حول امتلاكها لعدد كافي من الموظفين يتمتعون بالكفاءة والقدرات اللازمة والتزامهم بالمبادئ الاخلاقية (الرحمان و حططاش ، 2014 ، صفحة 62) وتتضمن هذه السياسات والاجراءات (التوظيف؛ تقييم الاداء؛ قدرات الموظفين؛ الكفاءات؛ التطور الوظيفي؛ الترقية؛ التعويض؛ احتياجات الموظفين) (حدادين، 2011 ، صفحة 22)

5.3.2 اداء العملية : ينبغي ان يضع المكتب سياسات واجراءات لتزويدها بتأكيد معقول على ان العمليات مؤداة وفق المعايير المهنية والمتطلبات الاخلاقية، و شريك العملية يتحمل مسؤولية التوجيه والاشراف والأداء وذلك من خلال اعلام فريق العملية بمسؤولياتهم وطبيعة عمل المكتب والمسائل التي لها علاقة بالمخاطر والصعوبات التي تنشأ والاسلوب المفضل لأداء العملية، ويشمل اداء العملية ما يلي (جمعة، 2015 ، صفحة 164)

1.5.3.2 **الاشراف** : يتضمن ما يلي (حدادين، 2011 ، صفحة 24)

- ❖ متابعة تقدم العملية مع النظر في قدرات وكفاءة اعضاء الفريق ؛
- ❖ المسائل الهامة الناشئة اثناء العملية والنظر في اهميتها وتعديل المنهجية المخطط لها بالشكل الملائم مع تحديد المسائل الهامة التي تحتاج الى تشاور او دراسة

2.5.3.2 **التشاور** : ينبغي على المكتب وضع سياسات واجراءات تضمن اجراء المشاورة في المسائل الصعبة والمثيرة للجدل وتوفير الموارد اللازمة لذلك وتوثيق الاستنتاجات الناشئة عنها من اجل تطبيقها (الرحمان و حططاش ، 2014 ، صفحة 63)

3.5.3.2 الخلافات في الرأي : ينبغي على المكتب ان تضع سياسات واجراءات يلجأ اليها فريق العملية في حالة وجود خلافات في الرأي بين الشريك ومراجع رقابة الجودة (جمعة، 2015 ، صفحة 165)

4.5.3.2 رقابة الجودة لكافة عمليات التدقيق: ينبغي على المكتب وضع سياسات واجراءات تقضي القيام بمراجعة جودة العملية حيث ينبغي على المكتب : (الرحمان و حططاش ، 2014 ، صفحة 63)

- ❖ تعين مراجع رقابة الجودة ومناقشة الامور الهامة الناشئة اثناء العملية معه؛
- ❖ استكمال مراجعة رقابة جودة العملية في تاريخ اصدار التقرير او قبل ذلك؛

5.5.3.2 المراقبة : ينبغي على المكتب التأكد من ان السياسات والاجراءات المتعلقة بنظام رقابة الجودة كافية وملائمة ومناسبة وتعمل بفعالية (جمعة، 2015، صفحة 166)

4.2. رقابة الجودة في الجزائر : لقد اهتمت الجزائر على غرار الدول بمحاولة النهوض بمهنة التدقيق وخاصة بعد تبني النظام المحاسبي المالي سنة 2010 ، حيث قامت بإصدار قانون 10-01 الذي يحدد وينظم ممارسة المهن الثلاث كما نص في مادته الخامسة على انشاء اللجان المتساوية الاعضاء والتي من بينها لجنة مراقبة النوعية وتتمثل مهام هذه اللجنة وفق المرسوم التنفيذي رقم 11-24 فيما يلي (الجريدة الرسمية ، 2011 ، صفحة 07)

- ❖ اعداد طرق في مجال نوعية الخدمات؛
- ❖ ابداء اراء واقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية؛
- ❖ ضمان نوعية المراجعة الموكلة لمهني المحاسبة؛
- ❖ اعداد معايير تتضمن كيفيات تنظيم المكاتب وتسيرها؛
- ❖ اعداد التدابير التي تسمح بضمان نوعية خدمات المكاتب؛
- ❖ اعداد قائمة المختارين من بين المهنيين من اجل ضمان مهام مراقبة النوعية؛
- ❖ تنظيم ملتقيات حول نوعية الاشغال والاخلاقيات والتصرفات التي يجب على المهنين التحلي بها.

3 . الدراسة الميدانية :

من اجل معرفة مدى استجابة مكاتب التدقيق الجزائرية لمتطلبات رقابة الجودة الخاصة بمعايير التدقيق الدولية تم تصميم استمارة استبيان والاعتماد على الاستبيان الالكتروني بالإضافة الى بعض الاستمارات الموزعة على بعض مكاتب التدقيق حيث مست عينة الدراسة ممارسي المهنة وبعد فترة من الزمن تمت الاجابة عن طريق الاستبيان الالكتروني 27 مستوجب واسترجاع 12 استمارة موزعة وبلغت عينة الدراسة 39 مستجوب

1.3 الاساليب الاحصائية : من اجل اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاحصاء الوصفي في معالجة البيانات مثل التكرارات والنسب المئوية الوسط الحسابي بالاعتماد على برنامج الحزم الاحصائية spss و اختبار درجة الثبات Alpha de Cronbach و المصداقية واختبار T من اجل قياس التناسق و الانسجام الداخلي لأسئلة الاستبانة وثباتها وقد تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي مكون

من خمس درجات ومن اجل تحديد الاتجاه اعطينا لاحتمالات الاجابة الخمسة اوزان مختلفة 2.6

2.3تحليل المعلومات الشخصية :

1.2.3 العمر : يمكن تمثيل نتائج اجابات افراد العينة في الجدول والشكل التاليين :

جدول 1 :الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة
اقل من 30 سنة	08	%21
]40 -30]	18	%46
] 50 -40]	10	%26
اكثر من 50 سنة	03	%7
المجموع	39	%100

الشكل 1: تمثيل العينة حسب العمر

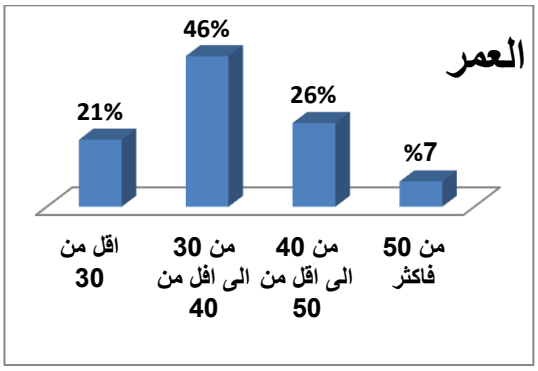

المصدر: من اعداد الباحثان بناءا على مخرجاتspss بالاعتماد على مخرجات excel

نلاحظ من جدول 1 ان اكبر نسبة للمشاركين كانت تخص الفئة العمرية من 30 الى 40 سنة حيث بلغت النسبة 46 % بينما اقل نسبة كانت اكثر من 50 حيث بلغت 7 % اما في يخص الفئة ما بين 40 و50 فبلغت 26 % واقل من 30 سنة 21% حيث تعتبر هذه النتائج مناسبة باعتبار ان افراد العينة المستجوبة تكون لديها خبرة عالية

2.2.3 المؤهل العلمي : يمكن تمثيل نتائج اجابات افراد العينة في الجدول والشكل التاليين:

جدول 2 :المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دكتوراه	10	%26
ماجستير	06	%15
ماستر	15	%38
ليسانس	08	%21
المجموع	39	%100

الشكل 2: تمثيل العينة حسب المؤهل العلمي

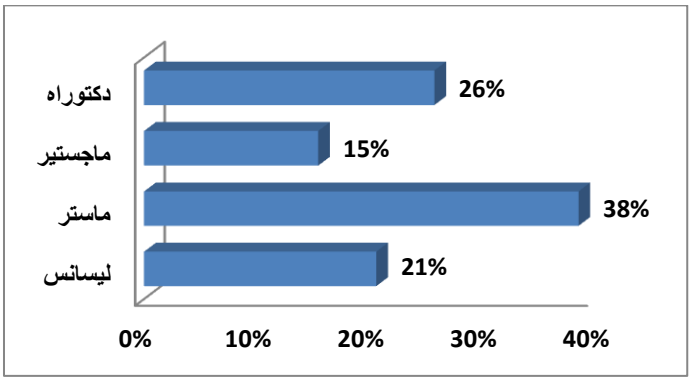

المصدر: الباحثان بناءا على مخرجاتspss بالاعتماد على مخرجات excel

نلاحظ من جدول 02 ان كل افراد العينة متحصلين على مؤهلات علمية حيث بلغت اكبر نسبة 38% تخص حملة شهادة الماستر تليها نسبة 26% تخص حملة شهادة الدكتوراه بينما بلغت نسبة حملة شهادة الليسانس 21% بينما كانت النسبة الاخيرة تخص حملة شهادة الماجستير حيث بلغت 21 % وهذا ما يدل على ان كل افراد العينة من حاملي الشهادات العليا

3.2.3 المهنة: يمكن تمثيل نتائج اجابات افراد العينة في الجدول والشكل التاليين:

جدول 3 : توزيع حسب المهنة

المهنة	العدد	النسبة
خبير محاسبي	11	%28
محافظ حسابات	20	%51
محاسب معتمد	08	%21
المجموع	39	%100

الشكل 3: تمثيل العينة حسب المهنة

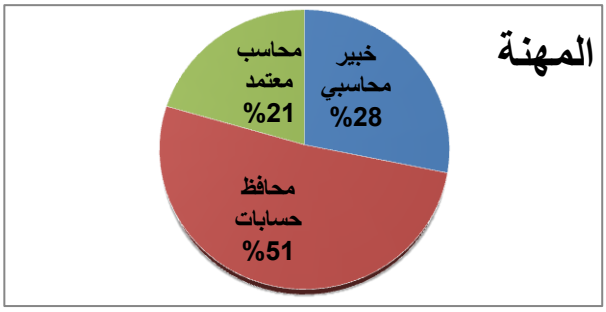

المصدر:من اعداد الباحثان بناءا على مخرجاتspss بالاعتماد على مخرجات excel

من الجدول رقم 03 نلاحظ اعلى نسبة كانت من قبل محافظي الحسابات حيث بلغت 51% تليها 28% والتي تخص خبراء المحاسبة بينما كانت اقل نسبة من قبل المحاسبين المعتمدين والتي بلغت 21%

4.2.6 سنوات الخبرة : يمكن تمثيل نتائج اجابات افراد العينة في الجدول والشكل التاليين:

جدول 4 : توزيع حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
اقل من 10	20	%51
]20-10[	14	%36
اكثر من 20	5	%13
المجموع	39	%100

الشكل 4 : تمثيل العينة حسب الخبرة

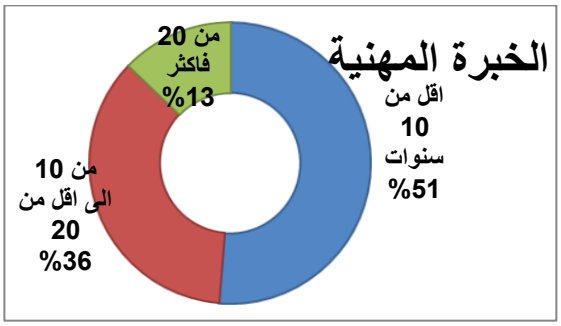

من اعداد: الباحثان بناءا على مخرجات spss من اعداد الباحثان بالاعتماد مخرجات excel

نلاحظ من الجدول 04 ان هناك تفاوت في سنوات الخبرة حيث بلغت اكبر نسبة للفئة اقل من 10 سنوات وبلغت 51 % تليها نسبة 36 % وتخص الفئة من 10 ال 15 اما النسبة الاخير فبلغت 13 وتخص فئة اكثر من 20 سنة وهذا يعني ان اغلب افراد العينة ليس لديهم الخبرة الكافية

3.6 **حساب معامل الثبات والصدق الفا كرونباخ**

بهدف التأكد من ثبات وصدق اداة الدراسة قمنا بحساب معامل الثبات (Alpha de Cronbach) ومعامل الصدق كما هو مبين في الجدول ادناه

3.3 **جدول 5 : معامل الصدق والثبات**

معامل الثبات Alpha de Cronbach	**0.881**
معامل الصدق	**0.938**

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول 05 نلاحظ ان قيمة الفا كرونباخ تبلغ لمحاور الدراسة ككل 0.881 ومعامل الصدق 0.938 وهي تمثل قيم مرتفعة ومعاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج

3.4 **تحليل نتائج الاستبيان** : يتم عرض وتحليل نتائج الاستبيان في شكل جداول توضح عدد ونسبية الاجابات لكل محور من محاور الدراسة

1.4.3 المحور الاول : اهمية معايير التدقيق الدولية لمكاتب التدقيق

من خلال اجابات عينة الدراسة على المحور اول تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول ادناه:

جدول 6 : اهمية معايير التدقيق الدولية

الرقم	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	يعتمد المكتب في تصميم العملية على معايير التدقيق الدولية	3.97	0.584
02	اتباع معايير التدقيق الدولية يساهم في رفع قدرة وكفاءة المدقق	4.51	0.559
03	معايير التدقيق الدولية تساعد على تطوير مهنة التدقيق على المستوى الدولي والمحلي	4.67	0.477
04	تقوم الهيئات المهنية المحلية والدولية بتنظيم دورات تكوينية حول معايير التدقيق الدولية بصفة عامة والرقابة على الجودة بصفة خاصة.	3.54	0.682
05	معايير التدقيق الدولية هي الحل الامثل لتحسين جودة التدقيق المحاسبي في الجزائر	4.26	0.548
06	تساهم معايير التدقيق الدولية في تضيق فجوة التوقعات	3.95	0.759
07	تطبيق معايير التدقيق الدولية لرقابة الجودة يحافظ على سمعة المكتب ويجلب عملاء جدد	4.00	0.917
08	تساهم معايير التدقيق الدولية من زيادة الثقة في تقرير المدقق	4.54	0.544
مدى أهمية معايير التدقيق الدولية لمكاتب التدقيق		**4.17**	**0.270**

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول 06 حول محور اهمية معايير التدقيق الدولية لمكاتب التدقيق يتبن لنا ان اغلبية افراد العينة موافقون بالإيجاب على فقرات هذا المحور حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 4.17 والذي يقع ضمن مجال موافق مما يدل ان اغلب اجابات افراد العينة كانت ما بين موافق وموافق بشدة كما اظهرت نتائج الانحراف المعياري للمحور ككل على اتساق وانسجام إجابات افراد العينة وقلة التباين بينهم والذي بلغ 0.27، حيث هدفت الفقرة الاولى الى معرفة مدى اعتماد المكتب في تصميم عملية التدقيق على معايير التدقيق الدولية وكانت اغلب اجابات افراد العينة بالإيجاب حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقر ب 3.97 والذي يقع ضمن

مجال الموافق بينما بلغ اكبر متوسط حسابي في هذا المحور للفقرة الثالثة حيث بلغ 4.67 والذي يقع ضمن مجال موافق بشدة وهذا ما يدل على ان افراد العينة مدركون لأهمية معايير التدقيق الدولية في تطوير التدقيق في الجزائر على المستوى الدولي والمحلي بينما سجلت الفقرة الرابعة اقل متوسط حسابي في هذا المحور حيث بلغ 3.54 وهذا ما يدل على ان الهيئات المهنية لا توفر دورات تكوينية كافية لممارسي المهنة بالشكل المطلوب ويمكن القول ان هناك اتفاق بين اغلب افراد العينة على اهمية معايير التدقيق الدولية في مكاتب التدقيق الجزائرية

وبهدف اختبار الفرضية والتي مفادها معايير التدقيق الدولية ذات اهمية كبرى بالنسبة لمكاتب التدقيق الجزائرية تم استخدام الاختبار T عند مستوى الدلالة 0.05 وكانت النتائج كما يلي

جدول 7 : نتائج اختبار الفرضية الاولى

الوسط الحسابي	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة sig
4.14	5.990	1.96	0.000

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من الجدول 07 ان قيمة T المحسوبة اكبر من الجدولية وان قيمة sig اقل من 0.05 وبالتالي قبول الفرضية الاولى والتي تنص **معايير التدقيق الدولية ذات اهمية كبرى لمكاتب التدقيق الجزائرية**

2.4.3 المحور الثاني: متطلبات الرقابة على الجودة وفق معايير التدقيق الدولية

من خلال اجابات عينة الدراسة على المحور اول تحصلنا على النتائج المبينة في الجول ادناه

جدول 8 : متطلبات رقابة الجودة وفق معايير التدقيق الدولية

الرقم	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	لتحقيق الرقابة على الجودة التدقيق ينبغي على المكتب		
01	تبني السياسات والإجراءات التي تعزز جودة التدقيق	4.26	0.637
02	وضع سياسات وإجراءات للتأكد من امتثال الموظفين لمتطلبات السلوك الأخلاقي	4.05	0.759
03	توزيع وتفويض المسؤوليات بين الموظفين بناء على مؤهلاتهم وخبراتهم	4.44	0.522

04	التأكد من استقلالية المكتب وموظفيه اتجاه العميل واستبعاد التهديدات التي تمس بها او تخفيضها الى مستوى مقبول	4.69	0.467
05	تصميم سياسات وإجراءات للتأكيد على امتلاكه عددا كافيا من الموظفين يتمتعون بالكفاءة والقدرات والالتزام بالمبادئ الأخلاقية اللازمة لأداء العملية وفقا للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية	4.31	0.613
06	التأكد من قبول أي عميل جديد لا يتعارض مع اخلاقيات المهنة	4.10	0.680
07	ضرورة التأكد من ان الإجراءات الخاصة برقابة الجودة كافية ومناسبة وتعمل بفعالية	4.10	0.680
08	وضع سياسات وإجراءات لتشجيع التشاور بين الموظفين في الأمور المهنية والمثيرة للجدل وتوفير الموارد اللازمة لذلك	4.13	0.838
09	يعتمد المكتب على مستشارين مختصين من خارج المكتب عندما تقتضي الضرورة دلك	3.95	0.887
متطلبات الرقابة على جودة التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية		**4.22**	**0.358**

المصدر: بيانات الاستمارة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول 08 حول فقرات المحور الثاني متطلبات الرقابة على الجودة يتبين لنا انا اغلبية افراد العينة موافقون بالإيجاب على فقرات هذا المحور حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور ككل 4.22 والذي يقع ضمن مجال موافق بشدة واتفاق افراد العينة على من انه اجل تحقيق الرقابة على الجودة يجب على مكاتب التدقيق توفير العناصر الخاصة بمتطلبات رقابة الجودة وفق معايير التدقيق الدولية، كما بلغ الانحراف المعياري لهذا المحور 0.358 والذي يدل على اتساق وانسجام اجوبة افراد العينة ، حيث هدفت الفقرة الاولى الى معرفة تبني السياسات والاجراءات التي تعزز رقابة الجودة داخل مكاتب التدقيق وكانت اجابة اغلبية افراد العينة بالإيجاب حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.26 والذي يقع ضمن مجال موافق بشدة بينما حققت الفقرة الرابعة اعلى متوسط حسابي والذي بلغ 4.69 وهذا ما يؤكد ان مكاتب التدقيق الجزائرية تعمل على التأكد من توفير متطلبات الاستقلالية واستبعاد التهديدات المحيطة بها بينما اقل متوسط حسابي كان يخص الفقرة التاسعة حيث بلغ 3.95 والذي يقع ضمن مجال موافق ويمكن القول ان اغلب افراد عينة الدراسة على اتفاق حول هذه العناصر لتحقيق الرقابة على الجودة

وبهدف اختبار الفرضية تم استخدام الاختبار T عند مستوى الدلالة 0.05 وكانت النتائج كما يلي:

جدول 9 : نتائج اختبار الفرضية الثانية

الوسط الحسابي	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة sig
4.22	3.911	1.96	0.000

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من الجدول رقم 09 ان قيمة T المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 وبالتالي قبول الفرضية الثانية والتي تنص على **تعمل مكاتب التدقيق الجزائرية على توفير متطلبات رقابة الجودة وفق معايير التدقيق الدولية**

3.4.3 المحور الثالث : تطبيق مكاتب التدقيق الجزائرية لمعايير التدقيق الدولية الخاصة برقابة الجودة

من خلال اجابات عينة الدراسة على المحور اول تحصلنا على النتائج المبينة في الجول ادناه:

جدول 10: تطبيق متطلبات رقابة الجودة في مكاتب التدقيق الجزائرية

الرقم	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	لتطبيق الرقابة على جودة التدقيق ينبغي على المكتب		
01	العمل على تصميم إجراءات مكتوبة تضمن تعميم ثقافة رقابة الجودة	**4.08**	**0.480**
02	الاعتماد في تصميم إجراءات رقابة الجودة على معايير التدقيق الدولية الخاصة برقابة الجودة	**4.18**	**0.506**
03	تحمل مسؤولية الجودة الشاملة لكل عملية تدقيق يقوم بها	**4.05**	**0.518**
04	تحمل مسؤولية التوجيه والإشراف وأداء عملية التدقيق وفق المعايير المهنية والمتطلبات الأخلاقية و القانونية	**4.18**	**0.451**
05	تصميم سياسات وإجراءات مكتوبة لقبول عملاء جدد والاستمرار معهم مع الاخذ بعين الاعتبار امتلاك الكفاءات و الموارد اللازمة بما في ذلك الوقت وكذا نزاهة العميل	**4**	**0.324**
06	الاحتفاظ بالوثائق لشركات محل التدقيق لفترة من الزمن	**4.33**	**0.529**

07	اختيار مكاتب مستقلة وتكليفهم برقابة جودة العمليات الذي يقوم بها المكتب وتقديم تقرير حولها	**3.67**	**0.737**
08	القيام بمراجعة رقابة جودة اثناء العملية يسمح بمعالجة المسائل الهامة وفي الوقت المناسب	**4.10**	**0.446**
09	يقوم المكلف برقابة جودة العملية بتقييم موضوعي للأحكام الهامة التي أصدرها المدقق ومناقشتها معه	**3.95**	**0.510**
10	توثيق كل القضايا المتعلقة بالعملية بما فيها (الامتثال للمتطلبات الأخلاقية، متطلبات الاستقلالية، المشاورات التي أنجزت، ....)	**4.31**	**0.569**
مدى تطبيق مكاتب التدقيق الجزائرية لمعايير التدقيق الدولية الخاصة بالرقابة على الجودة		**4.08**	**0.184**

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول 10 حول مدى تطبيق مكاتب التدقيق الجزائرية لمعايير التدقيق الدولية الخاصة برقابة الجودة نلاحظ ان اغلب إجابات افراد عينة الدراسة كانت بالإيجاب والاتفاق على تطبيق هذه المعايير حيث اعتمدنا في بناء فقرات هذا المحور على متطلبات رقابة الجودة وفق معايير التدقيق الدولية وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور ككل 4.08 والذي يقع ضمن مجال الموافق اي ان مكاتب التدقيق الجزائرية تعتمد في تصميم نظام الرقابة على الجودة على معايير التدقيق الدولية ، كما بلغ الانحراف المعياري لهذا المحور 0.184 مما يدل على اتساق وانسجام اجابات افراد العينة وقلة التباين بينهم ، وقد هدفت الفقرة الاولى الى محاولة معرفة هل يتم تعميم ثقافة رقابة الجودة في مكاتب التدقيق الجزائرية وكانت اجابات اغلب افراد العينة بموافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.08 والذي يقع ضمن مجال موافق بينما حققت الفقرة السادسة اعلى متوسط حسابي والذي بلغ 4.33 ويقع ضمن مجال موافق بشدة واتفاق اغلب مكاتب التدقيق على الاحتفاظ بوثائق التدقيق لفترة من الزمن كما لوحظ ان الفقرة السابعة حققت اقل نسبة بمتوسط حسابي بلغ3.67 والذي يقع ضمن مجال موافق حيث يرجع انخفاض هذه الفقرة الى ما يقارب نصف افراد العينة التزموا الحياد حول تكليف مكاتب مستقلة برقابة جودة العملية وتقديم تقرير عنها ويمكن القول على ان اغلب افراد العينة على اتفاق بأن مكاتب التدقيق الجزائرية تطبق معايير التدقيق الدولية الخاصة برقابة الجودة

وبهدف اختبار الفرضية تم استخدام الاختبار T عند مستوى الدلالة 0.05 وكانت النتائج كما يلي:

جدول 11 : نتائج اختبار الفرضية الثالثة

الوسط الحسابي	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة sig
4.08	13.840	1.96	0.000

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من الجدول رقم 11 ان قيمة T المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 وبالتالي قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على **تطبق مكاتب التدقيق الجزائرية متطلبات رقابة الجودة وفق معايير التدقيق الدولية**

4.3 الانحدار الخطي المتعدد : دراسة امكانية وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما هو مبين في الجدول ادناه :

جدول 12 : الانحدار الخطي المتعدد

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	Sig.	Intervalle de confiance à 95 % pour B	
	B	Erreur standard	Bêta		Borne inférieure	Borne supérieure
❖ مدى أهمية معايير التدقيق الدولية لمكاتب التدقيق	,590	,099	,604	,000	,390	,790
❖ متطلبات الرقابة على جودة التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية	,380	,097	,395	,000	,183	,577

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول 12 قيمة sig =0.00 والتي هي اقل من 0.05 والخاصة لأهمية معايير التدقيق الدولية لمكاتب التدقيق الجزائرية، مما يدل على وجود اثر معنوي لأهمية معايير التدقيق الدولية على تطبيق مكاتب التدقيق الجزائرية لمعايير التدقيق الدولية الخاصة برقابة الجودة عند درجة معنوية 5% بالإضافة الى ان اشارة معامل هذا المتغير اشارة موجبة حيث يساوي 0.604 مما يدل على وجود اثر ايجابي للأهمية معايير التدقيق الدولية على تطبيق معايير التدقيق الدولية الخاصة بالرقابة على الجودة اي بمعني كلما زاد اهتمام مكاتب التدقيق الجزائرية بمعايير التدقيق الدولية يؤثر بشكل مباشر على تطبيق معايير التدقيق الدولية الخاصة برقابة الجودة

كما نلاحظ ان قيمة sig =0.00 والتي هي اقل من 0.05 والخاصة لمتطلبات الرقابة على جودة التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية، مما يدل على وجود اثر معنوي لمتطلبات رقابة الجودة وفق معايير التدقيق الدولية على تطبيق معايير التدقيق الدولية الخاصة بالرقابة على الجودة عند درجة معنوية 5% بالإضافة الى ان اشارة معامل هذا المتغير هي اشارة موجبة حيث يساوي 0.395 مما يدل على وجود اثر ايجابي لمتطلبات الرقابة على جودة التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية على تطبيق

معايير التدقيق الدولية الخاصة بالرقابة على الجودة اي بمعنى كل ما زاد توفير متطلبات الرقابة على الجودة في مكاتب التدقيق يؤثر مباشرة على تطبيق معايير الخاصة بالرقابة على الجودة

4. الخاتمة :

بعد عرض هذه الدراسة والتي استهدف معرفة مدى استجابة مكاتب التدقيق الجزائرية لمتطلبات الرقابة على الجودة وفق معايير التدقيق الدولية حيث بعد التطرق لبعض المفاهيم الاساسية للرقابة على الجودة في الجانب النظري تم تصميم استمارة استبيان في الجانب الميداني من اجل محاولة معرفة اراء مكاتب التدقيق الجزائرية حول اهمية وتطبيق معايير التدقيق الدولية الخاصة بالرقابة على الجودة وقد خلصت الدراسة الى انه هناك اتفاق بين افراد العينة على ان مكاتب التدقيق الجزائرية تستجيب لمتطلبات الرقابة على الجودة وفق معايير التدقيق الدولية وهذا ما يبينه الاتجاه العام لمحور الدراسة

1.4. نتائج الدراسة : خلصت الدراسة الى:

- معايير التدقيق الدولية تساعد على تطوير المهنة على المستوى المحلي والدولي؛
- تهتم مكاتب التدقيق الجزائرية بترويج وتعزيز ثقافة الجودة؛
- تعمل مكاتب التدقيق الجزائرية على توفير متطلبات رقابة الجودة؛
- تحمل مسؤولية الجودة الشاملة لكل عملية تدقيق يقوم بها المكتب؛
- تلتزم مكاتب التدقيق الجزائرية بمتطلبات السلوك الاخلاقي و المتطلبات التنظيمية والقانونية والمهنية؛
- تعمل مكاتب التدقيق الجزائرية على التأكد من استقلالية المكتب وموظفيه اتجاه العملاء و استبعاد التهديدات التي تمس بها او تخفيضها لمستوى مقبول؛
- توفير الموارد البشرية اللازمة يتمتعون بالكفاءات و القدرات المطلوبة؛
- ضرورة الاحتفاظ بالوثائق محل التدقيق لفترة من الزمن؛
- تحمل مسؤولية التوجيه والاشراف اثناء القيام بعملية التدقيق؛
- الاستعانة بمستشارين مختصين من خارج المكتب كلما دعت الضرورة لذلك؛

2.4.التوصيات : يمكن تقديم التوصيات التالية

- تفعيل الهيئات المنظمة للمهنة في الجزائر بصفة عامة ولجنة رقابة النوعية بصفة خاصة؛

- ❖ تفعيل دور الجامعات والهيئات المهنية في نشر تحديثات معايير التدقيق الدولية سيما الخاصة برقابة الجودة؛
- ❖ نشر الوعي لدى مكاتب التدقيق وتحسيسها بأهمية تبني انظمة رقابة الجودة؛
- ❖ تشجيع المهنين على اكمال دراستهم الاكاديمية واجراء دورات تكوينية في مستجدات التدقيق؛
- ❖ الحث على مواصلة اجراء دراسات استكشافية عن طرق توجيه طلبة الجامعات والباحثين في هذا المجال؛

قائمة المراجع :

arizoo aghaei chadegani .(2011) .*riview of studis on oudit quality*.

IFAC. (2014). *اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التاكيد الاخرى والخدمات ذات العلاقة*. الاردن: التحاد الدولي للمحاسبين القانونين.

احمد حلمي جمعة. (2009). *تطوير مكاتب التدقيق والتاكيد الدولية وقواعد اخلاقيات المهنة*.

احمد حلمي جمعة. (2015). *المدخل الى التدقيق والتاكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق*. عمان الاردن: الصفاء لنشر والتوزيع.

احمد حلمي جمعة. (2015). *المدخل الى التدقيق والتاكيد وفقا للمعايير التدقيق الدولية*. عمان الاردن: الصفاء لنشر والتوزيع.

اسامة راجي متري حدادين. (2011). مدى التزام مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 01. كلية الاعمال قسم المحاسبة: جامعة الشرق الاوسط.

الجريدة الرسمية . (2011). المرسوم التنفيذي رقم 11-24. ا، الجزائر.

العايب عبد الرحمان، و نشيدة حططاش . (2014). رقابة جودة التدقيق الخارجي وجهود المنضمات الدولية والمحلية فيها. *مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ا، المجلد 08 ؛ العدد 2017*، صفحة 61.

اياد رشيد القريشي. (2011). *التدقيق منهج علمي نظريا وتطبيقيا*. المغرب: دار المغرب لنشر والتوزيع.

ب ودنت اسماء. (2016). محاولة صياغة مؤشرات قياس الجودة التدقيق دراسة ميدانة. كلية العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

حسين يوسف القاضي. (2014). *اصول المراجعة*. سوريا دمشق: منشورات دمشق.

رزق ابو زيد الشحنة. (2015). *تدقيق الجسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية*. عمان الاردن: دار وائل لنشر.

سارة حدة بودربالة. (2013). اهم مؤشرات الاستدلال على جودة المراجعة الخارجية. *مجلة درسات العدد الاقتصادي*، الصفحة 159.

عبد الوهاب نصر علي. (2019). *اساسيات المراجعة الخارجية وفقا لمعايير المراجعة المصرية والدولية والامريكية* .

عبد الوهاب نصر علي واخرون. (بلا تاريخ). *اساسيات المراجعة الخارجية وفقا لمعاير المراجعة المصرية والدولية والامريكية* .

كنعان طقطق. (2013). مدى التزام بمعايير رقابة الجودة مهنة تدقيق الحسابات في سورية. كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، الجمهورية العربية السورية: جامعة دمشق.

محمد سالم ابو يوسف. (2011 الصفحة 24). *تقييم مدى التزام مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة بتوفير متطلبات تحسين فعالية جودة التدقيق الخارجي وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم 220*. غزة فلسطين: الجامعة الاسلامية غزة .

الإنفاق الحكومي على التعليم وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990-2019)

Government spending on education and its impact on economic growth in Algeria Standard study using the ARDL model for the period (1990-2019)

دیناوي أنفال عائشة[1]، زرواط فاطمة الزهراء[2]، طلحة أحمد[3]*

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)، مخبر بحث: استراتيجية التحول إلى الاقتصاد الأخضر STRATEV

anfel.dinaoui.etu@univ-mosta.dz

[2] جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)، مخبر بحث: استراتيجية التحول إلى الاقتصاد الأخضر STRATEV

fatimazohra.zerouat@univ-mosta.dz

[3] المركز الجامعي آفلو (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، ahmedlamine296@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/12 تاريخ القبول: 2021/11/25 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

يتجلى الهدف من هذه الدراسة في معرفة العلاقة التي تربط الإنفاق الحكومي على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر عن طريق نموذج ARDL للفترة (1990-2019)

تبين النتائج وجود علاقة عكسية سالبة بين الإنفاق الحكومي على التعليم والنمو الاقتصادي على المديين الطويل والقصير وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التعليم؛ النمو الاقتصادي؛ ARDL؛ الإنفاق الحكومي؛ الجزائر.

تصنيف JEL: I2، O4، C1، H5، H7

Abstract:

The aim of this study is to find out the relationship between spending on education and economic growth by adopting the ARDL approach (1990-2019).

The results show that there is a negative inverse relationship between government spending on education and economic growth in the long and short term, and this is not consistent with economic theory.

Keywords: *education; Economic growth; ARDL; Government spending; Algeria.*

Jel Classification Codes: I2, O4, C1, H5, H7

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن العلاقة بين التعليم والاقتصاد علاقة قوية ومن المؤكد أن التعليم من خلال تقديمه لمورد بشري متعلم وما يغرسه من مواقف وسلوكيات تجاه العمل والتنظيم والمجتمع يسهم بطريقة مباشرة في النمو الاقتصادي، فالتعليم يكتسي مطلبا اجتماعيا واقتصاديا تصبو من خلاله الدول إلى الخروج من دائرة الفقر ودفع عجلة النمو الاقتصادي، والجزائر من بين الدول التي أعطت اهتماما خاصا بالمورد البشري فأقرت الزامية التعليم ومجانيته وخصصت مبالغ كبيرة لبلوغ مخرجات ذات جودة تساعد على انعاش الاقتصاد كما أنها سعت جاهدة من أجل تطوير النظام التعليمي ومن هذا المنطلق تحددت مشكلة البحث في الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي: هل يساهم الإنفاق الحكومي على التعليم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ويتفرع هذا السؤال إلى الأسئلة التالية:

- ماهي أنواع العائد من التعليم وماهي مؤشراته في الجزائر؟
- كيف تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر؟
- ماهي العلاقة التي تربط الإنفاق على التعليم بالنمو الاقتصادي في الجزائر؟

1.1.الفرضية: يمكن صياغة فرضية الدراسة كما يلي:

إن الإنفاق على التعليم المصحوب ببناء سياسات استثمار وتشغيل وأجور تتوافق مع متطلبات المجتمع يدفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر.

2.1.أهداف البحث: تكمن أهداف الدراسة في التركيز على محاولة إظهار العوائد المختلفة للتعليم و تحليل بعض مؤشراته في الجزائر بعد التطرق إلى تعريفه ثم تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر بعد اعطاء لمحة عن تعريفه وعناصره ومعرفة اذا كان الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

3.1.منهج البحث: لقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لعرض الظاهرة المدروسة والمنهج الكمي القياسي في الدراسة القياسية للإجابة عن التساؤل المطروح ومعرفة العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر.

انقسم بحثنا إلى ثلاثة محاور، فقد ركزنا في المحور الأول على ماهية التعليم من خلال التطرق لتعريفه وعوائده وبعض مؤشراته في الجزائر أما في المحور الثاني فقد حاولنا إظهار عناصر النمو

الاقتصادي ومفهومه ثم تحليل تطوره في الجزائر ثم تطرقنا في المحور الثالث إلى إظهار أثر العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال إجراء دراسة قياسية.

2 .التعليم:

1.2.تعريف التعليم:

- التعليم هو عملية تهدف إلى اكتساب الشخص المعرفة وهي نقل معلومات بطريقة منظمة ومنسقة لمتلقي المعرفة وإكسابه خبرات ومهارات وأنماط ادراكية وعقلية تجعله يحقق أهدافه ويصل إلى متطلباته. (ياغي ، 2003، صفحة 8)
- هو عملية متسقة ومستمرة يجب أن تتناسب مع عمر وقدرات واستعدادات المتلقي لتنمية قدراته واتجاهاته وسلوكاته وتعزيز القيم الايجابية المغروسة في مجتمعه. (حوشين، 2017، صفحة 247) ومن هذا المنبر يعد التعليم استثمار في الموارد البشرية وهذا يكون رأس المال البشري ويزيد من عائده وانتاجيته ويعطي ثماره في تنمية حياة الأفراد والمجتمعات. (صلعة، 2016-2015، صفحة 72)
- بعد ظهور نظرية رأس المال البشري تغير مفهوم التعليم ليصبح نشاط اقتصادي عقلاني يراد به البناء الحقيقي والمتوازن للشخص المتعلم عقليا واجتماعيا وفكريا وأخلاقيا (زراولة ، 2004، صفحة 94) من خلال عملية تحويل المعلومات اليه بأسلوب منظم ومسطر وواضح في مستوياته الفردية والاجتماعية والمدرسية. (الجعافرة، 2013، صفحة 35)

2.2.**العائد من التعليم:** تنقسم عوائد التعليم إلى مايلي:

عوائد نقدية مباشرة: يكون من خلال تطوير مهارات الأفراد ومعارفهم مما يؤدي إلى تحسين قيامهم بأعمالهم وبالتالي زيادة القدرة الانتاجية ودفع عجلة النمو. (حوشين، 2017، صفحة 249)

عوائد غير مباشرة: هي ليست عوائد مادية بل عوائد من شكل اخر، هي عبارة عن ما يقدمه الفرد المتعلم من ابتكارات لوسائل الانتاج وقدرته على تحسين الأحوال الصحية وذلك لأن الشخص المتعلم يكون لديه مهارة ومعارف حول العادات التي تفتك بالصحة فيتخلى عنها بالاضافة إلى أنه يجيد تنظيم الوقت ويتميز بحسن تعامله مع الناس. (الحريري، 2016، الصفحات 167-169)

3.2. **مؤشرات التعليم:** من أهم مؤشرات التعليم التي يعتمدها الباحثين مايلي:

*نسبة التمدرس: وهي نسبة عدد التلاميذ المتمدرسين إلى عدد السكان في سن التمدرس.

*متوسط عدد سنوات الدراسة: هو متوسط سنوات التعليم للأشخاص الذين أعمارهم تزيد أو تساوي 15 سنة. (غيدة و غيدة ، 2018، صفحة 4)

*مؤشر الأمية: يتكون هذا المؤشر من مكونين يمكن اعتمادهما:

-نسبة الأمية للفئة العمرية 15-24 سنة

-نسبة الأمية للفئة العمرية 15 سنة وأكثر.

يقيس هذا المؤشر رصيد المورد البشري بطريقة كمية ومن المعروف أن ارتفاع معدل أمية كبار السن يخفض من رصيد المورد البشري كميا ونوعيا ومن المؤكد أن زيادة نسبة الأمية تؤثر سلبيا على انتاجية عنصر العمل وتكون كحاجز أمام تحسين النمو الاقتصادي وترفع معدلات الفقر.

***معدل الالمام بالقراءة والكتابة**: ويقصد به التمكن من قراءة وكتابة وفهم مقطع قصير سهل من طرف السكان الذين هم في عمر 15 سنة وما فوق (فريق اعداد تقرير التنمية البشرية، 2010، صفحة 228)

* مؤشر الرقم القياسي للتعليم: يقصد به معدلات الالتحاق بالأطوار الابتدائية والثانوية والجامعية ومعدل التمكن من القراءة والكتابة هذا بالاضافة إلى معدلات التأطير. (غيدة و غيدة ، 2018، صفحة 4)

4.2.بعض مؤشرات التعليم في الجزائر:

الشكل 01 يمثل: معدل الالمام بالقراءة والكتابة (% من السكان في الشريحة العمرية 15-24 عاما) للفترة (1987-2018)

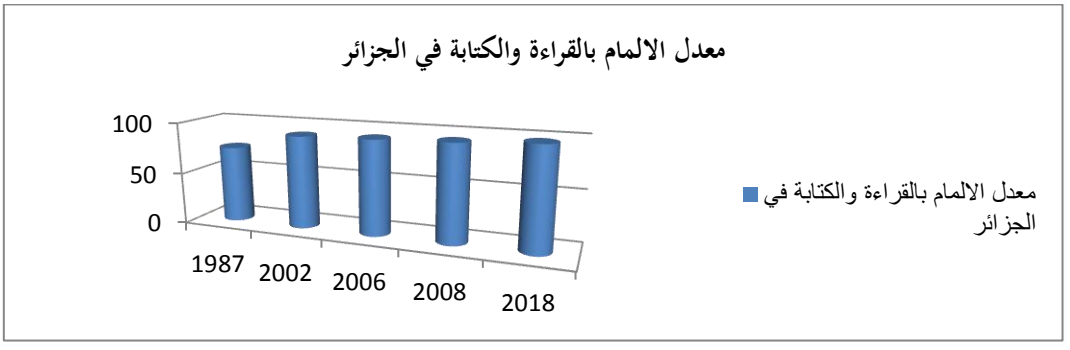

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال تحليلنا للشكل نلاحظ ارتفاع نسبة السكان في الشريحة العمرية الملمة للقراءة والكتابة تدريجيا عبر السنوات في الجزائر حيث كانت 74.33% سنة 1987 لتصل إلى 97.43% سنة 2018 وذلك لإعطاء الدولة الجزائرية أهمية بالغة للتعليم بعد الاستعمار من خلال الجهود الجبارة المبذولة في عمليات الاصلاح والميزانية التي تخصصها الدولة للتعليم سنويا والطاقة البشرية التي يحتويها قطاع التعليم.

الشكل 2: يبين تطور تعداد التلاميذ المتمدرسين في التعليم الابتدائي في الجزائر للفترة (1970-2020)

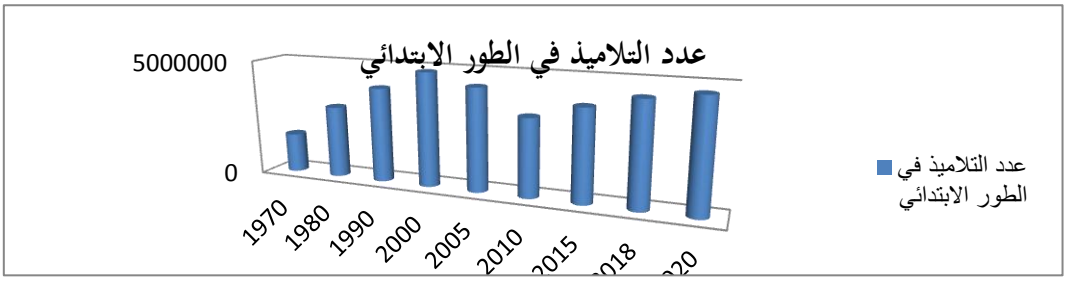

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع عدد التلاميذ في الطور الابتدائي من 1689000 تلميذا سنة 1970 ليصل إلى 4669417 تلميذا سنة 2020 أي أن عدد التلاميذ المرحلة الابتدائية زاد ب 2980417 تلميذ خلال 50 سنة، وهذا راجع إلى النمو السكاني السريع الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال في فترة السبعينات والثمانينات بالإضافة إلى عوامل أخرى كإلزامية التعليم ومجانيته في الجزائر.

الشكل 03: يبين تطور عدد التلاميذ في الطور المتوسط والثانوي في الجزائر للفترة (1970-2020)

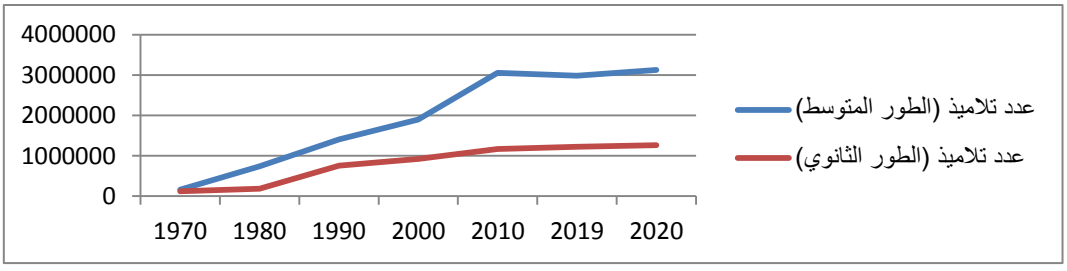

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال المنحنى ارتفاع عدد تلاميذ المتوسط بشكل كبير حيث بلغ هذا العدد 162200 تلميذا سنة 1970 ليصل إلى 3123435 سنة 2020 أي أن عدد التلاميذ في الطور المتوسط قد تضاعف حوالي 18 مرة خلال 50 سنة، هذا الارتفاع يعود إلى التقاء دفعتين من التلاميذ وهي الدفعة التي درست 6 سنوات في الطور الابتدائي والدفعة التي شهدت اصلاحات التربوية سنة 2004/2003 والتي درست 5 سنوات في الطور الابتدائي.

أما التعليم الثانوي هو الاخر عرف تطورا وارتفاعا عبر السنوات حيث بلغ عدد التلاميذ في هذا الطور 123400تلميذ سنة 1970 ليصل إلى 1262641 تلميذ سنة 2020.

الشكل 04: تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعة للفترة (1970-2018) في الجزائر

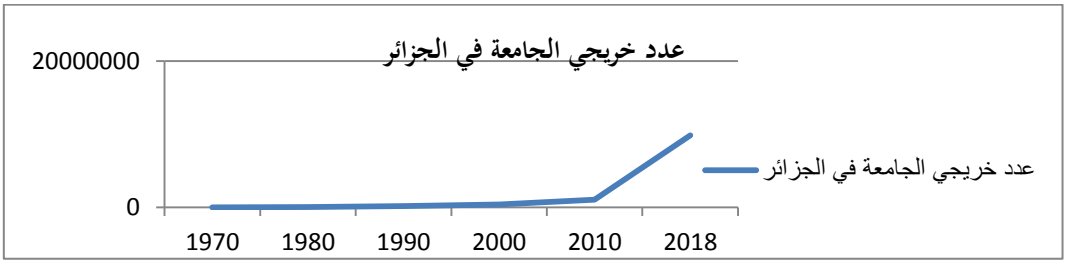

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

يتبين من خلال المنحنى أن هناك مرحلتين:

مرحلة الارتفاع المتوسط: بلغ فيها عدد خريجي الجامعة 2800 طالب سنة 1970 ليصل هذا العدد إلى 408000 طالب جامعي سنة 2000

مرحلة الارتفاع الكبير: نلاحظ فيها ارتفاع عدد خريجي الجامعة من 408000 طالب سنة 2000 إلى 9859226 سنة 2018

3. النمو الاقتصادي:

1.3.تعريف النمو الاقتصادي:

- "هو الزيادة المستمرة في عملية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين." (Arrous, 1999, p. 9)
- هو زيادة انتاج السلع والخدمات التي أنتجها بلد معين خلال فترة معينة ويشترط أن يؤدي هذا إلى ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ويحسب معدل الدخل الفردي

كما يلي: $\frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}}$ كما يحسب معدل النمو الاقتصادي كما يلي (القورصو، 2018-2019، صفحة 42): معدل نمو الدخل الوطني- معدل النمو السكاني

- يعرف **Schumpeter** النمو الاقتصادي على أنه" تغير جذري منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد" (تلمساني، 2017-2018، صفحة 4)

2.3.عناصر النمو الاقتصادي: يمكن القول ان العناصر التي تساهم أساسا في زيادة النمو وارتفاعه هي رأس المال والعمل والتطور التكنولوجي. (langatte & vanhove, 2001, p. 56) كما أن توفر المنافسة وانتشارها بين الدول ترفع من معدلات النمو الاقتصادي. (neil Baily & Farrel, 2006, p. 12)

3.3.تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1970-2019) :

الشكل رقم 05: تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1970-2019) (بالمليار دينار

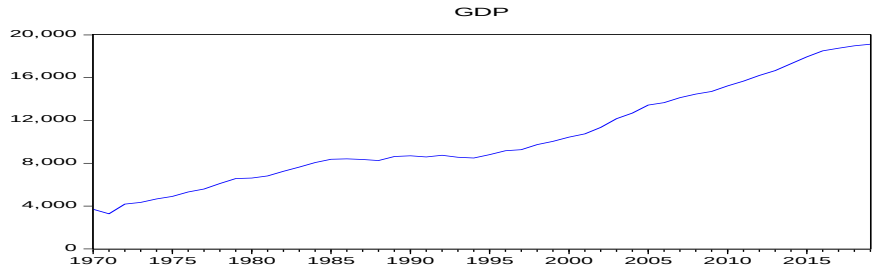

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.10

الفترة من 1990 إلى 1993: يتضح من الشكل ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من 8590 مليار دينار سنة 1991 إلى 8750 مليار دينار سنة 1992 كنتيجة لبرنامج الحكومة الأول سنة 1991 وشهدت سنة 1993 انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي حيث انخفض إلى 8560 مليار دينار بسبب فشل برنامج الحكومة الثاني أما **الفترة من 1993 إلى 1994:** فتتميز بانخفاض الناتج المحلي الاجمالي من 8560 مليار دينار سنة 1993 إلى 8490 مليار دينار سنة 1994 بسبب مجموعة اختلالات كتزايد البطالة وارتفاع الديون الخارجية.

الفترة من 1995 إلى 1998: في هذه الفترة ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من 8810 مليار دينار سنة 1995 إلى 9740 مليار دينار سنة 1998، نتيجة برنامج التعديل الهيكلي الثاني الذي طبق من طرف الجزائر في الفترة (من سنة 1995 إلى سنة 1998)

بالنسبة للفترة من 1999 إلى 2000: نلاحظ تضاعف الناتج المحلي الاجمالي نتيجة نجاح ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي وتجاوز الاثار السلبية التي خلفتها العشرية السوداء.

الفترة من 2001 إلى 2004: شهدت هذه الفترة ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من 10750 مليار دينار سنة 2001 إلى 12690 مليار دينار سنة 2004، بسبب اتباع الحكومة الجزائرية لبرنامج الانعاش الاقتصادي.

الفترة من 2005إلى 2009: يرتفع فيها الناتج المحلي الاجمالي من 13440 مليار دينار سنة 2005 إلى 14710 مليار دينار سنة 2009 نتيجة تبني الجزائر لبرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي، كما نلاحظ ثبات الناتج المحلي الاجمالي سنتي 2008 و2009 نتيجة أزمة البترول.

الفترة من 2010 إلى 2014: ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من 15230 مليار دينار سنة 2010 إلى 17300 مليار دينار سنة 2014 نتيجة انشاء الجزائر مخططا خماسيا سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي

الفترة من 2015 إلى 2019: تتميز بارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من 17940 مليار دينار سنة 2015 إلى 19130 مليار دينار سنة 2019 وكان هذا نتيجة تبني الجزائر برنامج خماسي للتنمية (من 2015 إلى 2019).

4.الدراسة القياسية:

1.4. تقديم نموذج ومتغيرات الدراسة: سندرس في هذا البحث أثر الإنفاق في قطاع التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تطبيق منهجية ARDL باستخدام برنامج eviews.9 باعتماد سلسلتين زمنيتين، الاولى هي النمو الاقتصادي والسلسلة الثانية هي الإنفاق على التعليم مع أخذ اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية لقياس النمو الاقتصادي و النسبة المئوية للانفاق الحالي على التعليم من اجمالي الدخل القومي لقياس الإنفاق على التعليم وذلك خلال الفترة (1990-2019) في الجزائر وقد تم جمع المشاهدات من قاعدة بيانات البنك الدولي وبالاعتماد على الموقع World Development Indicators (WDI) وتتمثل صيغة النموذج بالعلاقة التالية:

$$LGDP = \alpha + \beta LEDU + ei$$

حيث أن LGDP يمثل لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي وLEDU يمثل لوغاريتم الإنفاق على التعليم من اجمالي الدخل القومي و ei يمثل الحد العشوائي.

2.4.قياس أثر الإنفاق الحكومي للتعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL:

1.2.4 دراسة استقرارية السلاسل باستخدام كل من اختبار ADF و pp

جدول 1: يبين دراسة استقرارية السلسلتين (LEDU/LGDP) باستخدام اختبار ADF وPP

نتائج اختبار جدر الوحدة ADF:

At Level(عند المستوى)

With Constant		LGDP	LEDU	PLGDP
	t-statistic	0.8486	2.7866	-7.0883
	prob	0.9939	1.0000	0.0000
With constant /trend	t-statistic	-0.5115	-1.6850	-7.0631
	prob	*0.9796*	*0.7412*	*0.0000*
Without constant /trend	t-statistic	4.2213	0.0837	-1.6614
	prob	*1.0000*	*0.7037*	*0.0909*

At First difference(عند الفرق الأول)

With Constant		d (LGDP)	d (LEDU)	d (PLGDP)
	t-statistic	-6.0036	-2.8608	-6.4965
	prob	*0.0000*	*0.0582*	*0.0000*
With constant /trend	t-statistic	-6.0099	-5.4019	-6.4234
	prob	*0.0000*	*0.0004*	*0.0000*
Without constant /trend	t-statistic	-1.6064	0.6588	-6.4234
	prob	*0.1012*	*0.8543*	*0.0000*

نتائج اختبار جذر الوحدة (PP):

At Level(عند المستوى)

With Constant		LGDP	LEDU	PLGDP
	t-statistic	1.3583	1.6257	-7.0910
	prob	*0.9986*	*0.9994*	*0.0000*
With constant /trend	t-statistic	-0.8490	-1.1323	-7.0655
	prob	*0.9535*	*0.9128*	*0.0000*
Without constant /trend	t-statistic	6.4264	11.1255	-4.1339
	prob	*1.0000*	*1.0000*	*0.0001*

At First difference

(عند الفرق الأول)

With Constant		d (LGDP)	d (LEDU)	d (PLGDP)
	t-statistic	-6.2435	-1.0248	-47.4304
	prob	*0.0000*	*0.7371*	*0.0001*
With constant /trend	t-statistic	-6.3014	-1.3047	-49.0371
	prob	*0.0000*	*0.8749*	*0.0000*
Without constant /trend	t-statistic	-2.8359	0.9624	-45.5529
	prob	*0.0055*	*0.9086*	*0.0000*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.10

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة والمتمثلة في اختبار ADF وPP توضح أن المتغيرتين بالنماذج الثلاثة (في حالة الثابت فقط وفي حالة الثابت والاتجاه العام وبدون الثابت والاتجاه العام) مستقرة عند الفرق الأول مما جعلنا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى وجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة عند الفرق الأول، كما أن المتغيرات لا تستقر عند الفروق من الدرجة الثانية وحجم العينة يساوي 30مشاهدة مما يسمح لنا بتطبيق منهجية ARDL.

2.2.4.تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL وتحديد رتبه:

جدول 2: يبين تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

Number of models evalulated: 20

Selected Model: ARDL(4, 0)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	1.137504	0.050530	22.51159	0.0000
LGDP(-2)	-0.082319	0.017124	-4.807137	0.0001
LGDP(-3)	-0.040559	0.011336	-3.577962	0.0019
LGDP(-4)	-0.090477	0.025078	-3.607789	0.0018

LEDU	-1.616604	0.459812	-3.515793	0.0022

R-squared	0.994030	Mean dependent var	12.86643
Adjusted R-squared	0.992537	S.D. dependent var	0.143430
S.E. of regression	0.012391	Akaike info criterion	-5.744544
Sum squared resid	0.003071	Schwarz criterion	-5.454214
Log likelihood	80.67907	Hannan-Quinn criter	-5.660939
F-statistic	665.9628	Durbin-Watson stat	1.960813
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.10

النموذج المختار هو ARDL(4,0) كأفضل نموذج من بين 20 نموذج تم تقييمه وقد تم اختياره بناء على معيار المعلوماتية AIC مع تحديد فترات الإبطاء 4 كحد أعلى.

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL يظهر أن معامل التحديد يساوي 99% أي أن المتغيرة المستقلة (الإنفاق على التعليم) تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 99% وتبقى نسبة 1% تدخل ضمن هامش الخطأ وهي متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج أو أخطاء ارتكبت أثناء القياس وعلى العموم هو هامش خطأ قليل جدا دلالة على قوة النموذج التفسيرية، كما نلاحظ أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة تساوي 665.96 وهي أكبر من نظيرتها الحرجة، أي أن النموذج ككل ملائم وله دلالة معنوية.

3.2.4.اختبار اجراء التكامل المشترك باستخدام Bounds test:

جدول 3: اختبار التكامل المشترك باستخدام Bounds test

ARDL Bounds Test

Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.434944	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.10

نلاحظ أن احصائية F المحسوبة تساوي 8.43 أكبر من القيم الحرجة العظمى I(1) عند مستوى معنوية 10% و5% و2.5% و1% إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير بأن النمو الاقتصادي (GDP) و الإنفاق على التعليم (EDU) هي متغيرات متكاملة معا وتتحقق بينها علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستويات المعنوية 10%، 5%، 2.5%، 1%

4.2.4.تقدير العلاقة في المدى الطويل:

بعدما تأكدنا من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي سنقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل كالتالي:

جدول 4: تقدير العلاقة في الأجل الطويل

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEDU	-21.312911	7.693026	-2.770420	0.0118
C	13.004966	0.053929	241.149947	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.10

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن المعلمة الخاصة بالمتغير المستقل الإنفاق على التعليم (LEDU) معنوية وهذا يدل على أن المتغير المستقل الذي هو الإنفاق على التعليم يؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

إن إشارة معلمة الإنفاق على التعليم سالبة تساوي 21.31- وهذا يدل على أن الإنفاق على التعليم يؤثر بصفة سلبية على الناتج المحلي الاجمالي في المدى الطويل في الجزائر وهذه النتائج غير مقبولة اقتصاديا فهي تخالف النظرية الاقتصادية.

5.2.4.تقدير العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

جدول 5: العلاقة في المدى القصير بين المتغيرتين

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: LGDP

Selected Model: ARDL(4, 0)

Sample: 1990 2019

Included observations: 26

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(LGDP(-1))	0.213355	0.051571	4.137105	0.0005
D(LGDP(-2))	0.131036	0.035284	3.713806	0.0014
D(LGDP(-3))	0.090477	0.025078	3.607789	0.0018
D(LEDU)	-1.616604	0.459812	-3.515793	0.0022
CointEq(-1)	-0.075851	0.020171	-3.760360	0.0012
Cointeq = LGDP - (-21.3129*LEDU + 13.0050)				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.10

من خلال الجدول نلاحظ أن معلمة الإنفاق على التعليم معنوية احصائيا لكن اشارتها سالبة (-1.61) وهذا يدل على أن الإنفاق على التعليم في الجزائر يؤثر بصفة سلبية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

ان معلمة معامل تصحيح الخطأ تساوي 0.07- وهي معنوية عند مستوى 5% واشارتها سالبة وهذا يزيد ويؤكد صحة العلاقة التوازنية في المدى القصير كما أن الية تصحيح الخطأ موجودة فقيمة معامل التصحيح التي وصلت إلى 7.58% وهي تكشف عن سرعة عودة معدل النمو الاقتصادي إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل.

6.2.4.التأكد من سلامة النموذج باجراء الاختبارات القياسية:

*** اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء Test LM**

جدول 6: يبين اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.149591	Prob. F(2,18)	0.8621
Obs*R-squared	0.425085	Prob. Chi-Square(2)	0.8085

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.10

نلاحظ من الجدول أن قيمة prob chi-square(2)=0.80 وهي أكبر من 0.05 إذن نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء

***اختبار عدم ثبات (تجانس) تباين الخطأ العشوائي:**

جدول 7: اختبار اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.548580	Prob. F(5,20)	0.2200
Obs*R-squared	7.256465	Prob. Chi-Square(5)	0.2023
Scaled explained SS	4.303129	Prob. Chi-Square(5)	0.5066

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.10

اعتمدنا على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey واستنادا على الجدول نجد أن الاحتمال المقابل لإحصائية obs*R-squared)) يساوي 0.20 وهو أكبر من 0.05 كما أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر يساوي 0.22 وهو أكبر من 0.05 إذن نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرض العدم الذي ينص على وجود تجانس التباين.

***اختبار التوزيع الطبيعي:**

جدول 8: اختبار توزيع البواقي

Probability	0.941261
Jaque Bera	0.121070

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.10

نلاحظ أن احصائية jarque-Bera تساوي 0.12 وهي أقل من نظيرتها الحرجة عند مستوى 5% كما أن probability الخاصة ب jarque-Bera تساوي 0.94 وهي أكبر من 0.05 ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم ونقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

***اختبار المجموع التراكمي للبواقي:**

لنتأكد أن النموذج لا يحتوي على أي تغيرات هيكلية نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي في الشكلين التاليين:

الشكل06: اختبار المجموع التراكمي للبواقي **الشكل07:اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي**

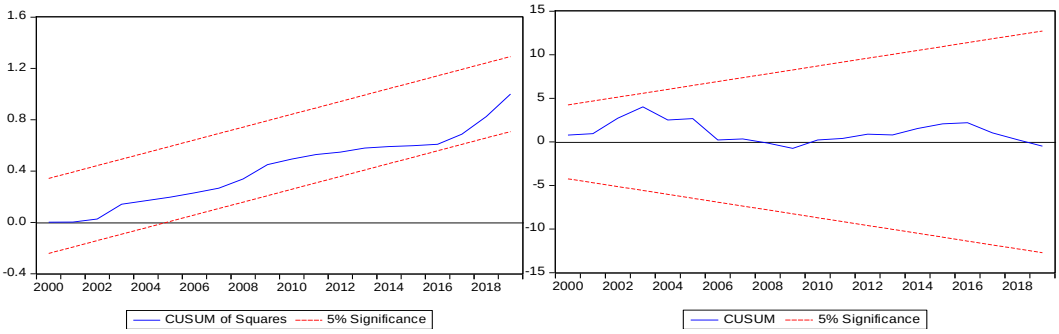

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.10

يتضح من الشكلين أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة ويتواجد الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوي 5% وهذا يؤكد أنه يوجد استقرار في النموذج ويتوضح أنه يوجد انسجام ما بين نتائج المدى الطويل والقصير.

5.خاتمة: في هذا البحث أجرينا دراسة قياسية لمعرفة أثر الإنفاق على التعليم على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) وقد استخدمنا منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة(ARDL) وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- عرف الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ارتفاعا متواصلا رغم الصدمات النفطية بسبب البرامج التنموية التي دعمت النمو الاقتصادي؛
- شهد عدد التلاميذ وعدد خريجي الجامعة في الجزائر ارتفاعا متواصلا خلال الفترة (1990-2019) وهذا يرجع إلى تزايد عدد السكان وعوامل أخرى كإلزامية التعليم ومجانيته في الجزائر؛
- المتغيرة المستقلة (الإنفاق على التعليم) معنوية في الأجل الطويل والقصير؛
- تظهر النتائج وجود علاقة عكسية سالبة بين الإنفاق على التعليم والناتج المحلي الاجمالي في المدى الطويل والقصير في الجزائر؛
- إن معامل حد تصحيح الخطأ يساوي 0.07- اشارته سالبة وهو معنوي احصائيا وهذا يعني أن ابتعاد النمو الاقتصادي عن التوازن في المدى البعيد يصحح؛
- يوجد استقرار للنموذج المدروس وانسجام ما بين نتائج المدى الطويل والقصير.

من خلال النتائج السابقة نرفض فرضية الدراسة لأن الجزائر لم تغفل عن أهمية بناء سياسات التشغيل والاستثمار، بل استثمرت في رأس المال البشري من خلال توفير التعليم المجاني والزاميته وراجعت سلم أجور التربية بحيث تم رفع أجور موظفي التربية كما أنها خصصت ميزانية كبيرة لصالح التعليم، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة بل على العكس أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية سالبة بين التعليم والنمو الاقتصادي على كل من المدى الطويل والقصير أي أن الإنفاق الحكومي على التعليم لم يرفع معدل النمو الاقتصادي.

نفسر العلاقة العكسية السالبة بين الإنفاق الحكومي على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر بضعف الجانب النوعي لنتائج التحصيل العلمي وجودة التعليم وتوجيه حاملي الشهادات العلمية للعمل خارج تخصصاتهم الدراسية بالإضافة إلى عدم وجود توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل الأمر الذي يفاقم مشكلة البطالة التي ينتج عنها انتشار الفقر وانخفاض المستوى المعيشي والقوة الشرائية التي تتسبب في انخفاض أرباح الشركات وبالتالي انخفاض الميزانية العامة للدولة وانتشار ظاهرة هجرة الأدمغة.

الاقتراحات والتوصيات: من خلال ما توصلنا إليه من نتائج يمكن أن نقدم بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تحسين التعليم:

- مواكبة التطور في كل المجالات العلمية من خلال اعتماد الاستراتيجيات والوسائل والأساليب الحديثة في عملية التعلم لتطوير مهارات الطلاب في البحث والتفكير؛
- الحرص على ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل الجزائري فيجب اعادة بناء سياسات استثمار وتشغيل وأجور تتوافق مع متطلبات المجتمع وتقلل من نسبة البطالة وهجرة الأدمغة للوصول إلى تحقيق نمو اقتصادي؛
- يجب اعادة النظر في الاستراتيجيات والبرامج التعليمية وذلك بإشراك جميع المؤسسات التعليمية والجامعية والتركيز على النوعية في التعليم؛
- العمل على تطوير التكوين المهني لتوفير يد عاملة ذات جودة تدعم المخططات التنموية.

6. المراجع

- neil Baily , M., & Farrel, D. (2006). comment éliminer les obstacles a la croissance. *revue finance et développement, volume 43*(numero 01)
- Arrous, J. (1999). *les theories de la croissance.* paris: edition du seuil
- langatte, j., & vanhove, p. (2001). *economie generale.* paris: dunod,
- حنان تلمساني. (2017-2018). أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2016"، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تلمسان -الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد
- رافدة الحريري. (2016). *اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء ادارة الجودة الشاملة* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع
- رفيق زراولة . (2004). تنظيم وهيكلة الجامعة الجزائرية -دراسة حالة جامعة قسنطينة- رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة -الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة
- سمية صلعة. (2015-2016). اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تلمسان -الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد
- عبد السلام يوسف الجعافرة. (2013). *التربية والتعليم بين الماضي والحاضر* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان-الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ص35.
- عبد الفتاح ياغي . (2003). *التدريب الاداري بين النظرية والتطبيق*. السعودية: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع،
- فريق اعداد تقرير التنمية البشرية. (2010). *"الثروة الحقيقية للأمم: مسار إلى التنمية البشرية" اصدار برنامج الامم المتحدة الانمائي*

- فلة غيدة، وفوزية غيدة. (2018). أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة(1980-2014). *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2*(العدد1).
- وفاء القورصو. (2018-2019). أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2017، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تلمسان -الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
- يوسف حوشين. (2017). دراسة قياسية للعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 8*(العدد 1).

7.الملاحق:

جدول01: دراسة استقرارية السلسلتين (LEDU/LGDP) باستخدام اختبار PP

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level		
		LGDP	LEDU	P LGDP
With	t-Statistic	1.3583	1.6257	-7.0910
	Prob.	***0.9986***	***0.9994***	***0.0000***
		n0	n0	***
With	t-Statistic	-0.8490	-1.1323	-7.0655
	Prob.	***0.9535***	***0.9128***	***0.0000***
		n0	n0	***
Without	t-Statistic	6.4264	11.1255	-4.1339
	Prob.	***1.0000***	***1.0000***	***0.0001***
		n0	n0	***
		At First Difference		
		d(LGDP)	d(LEDU)	d(PLGDP)
With	t-Statistic	-6.2435	-1.0248	-47.4304
	Prob.	***0.0000***	***0.7371***	***0.0001***
		***	n0	***
With	t-Statistic	-6.3014	-1.3047	-49.0371
	Prob.	***0.0000***	***0.8749***	***0.0000***
		***	n0	***
Without	t-Statistic	-2.8359	0.9624	-45.5529
	Prob.	***0.0055***	***0.9086***	***0.0000***
		***	n0	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***)

b: Lag Length based on AIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-

المصدر: مخرجات برنامج EViews.10

جدول02: دراسة استقرارية السلسلتين (LEDU/LGDP) باستخدام اختبار ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level		
		LGDP	LEDU	PLGDP
With	t-	0.8486	2.7866	-7.0883
	Prob.	***0.9939***	***1.0000***	***0.0000***
		n0	n0	***
With	t-	-0.5115	-1.6850	-7.0631
	Prob.	***0.9796***	***0.7412***	***0.0000***
		n0	n0	***
Without	t-	4.2213	0.0837	-1.6614
	Prob.	***1.0000***	***0.7037***	***0.0909***
		n0	n0	*
		At First		
		d(LGDP)	d(LEDU)	d(PLGDP
With	t-	-6.0036	-2.8608	-6.4965
	Prob.	***0.0000***	***0.0582***	***0.0000***
		***	*	***
With	t-	-6.0099	-5.4019	-6.4234
	Prob.	***0.0000***	***0.0004***	***0.0000***
		***	***	***
Without	t-	-1.6064	0.6588	-6.5704
	Prob.	***0.1012***	***0.8543***	***0.0000***
		n0	n0	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%;

b: Lag Length based on AIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided

المصدر: مخرجات برنامج EViews.10

جدول03: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bound test

ARDL Bounds Test
Date: 04/26/21 Time: 23:19
Sample: 1994 2019
Included observations: 26
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.434944	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: مخرجات برنامج EViews.10

جدول05: يبين العلاقة في المدى القصير بين المتغيرتين

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LGDP
Selected Model: ARDL(4, 0)
Date: 04/26/21 Time: 23:19
Sample: 1990 2019
Included observations: 26
Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-	0.213355	0.051571	4.137105	0.0005
D(LGDP(-	0.131036	0.035284	3.713806	0.0014
D(LGDP(-	0.090477	0.025078	3.607789	0.0018
D(LEDU)	-1.616604	0.459812	-3.515793	0.0022
CointEq(-1)	-0.075851	0.020171	-3.760360	0.0012

Cointeq = LGDP - (-21.3129*LEDU + 13.0050)

المصدر: مخرجات برنامج EViews.10

جدول 04: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

Dependent Variable: LGDP
Method: ARDL
Date: 04/26/21 Time: 23:17
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LEDU
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	1.137504	0.050530	22.51159	0.0000
LGDP(-2)	-0.082319	0.017124	-4.807137	0.0001
LGDP(-3)	-0.040559	0.011336	-3.577962	0.0019
LGDP(-4)	-0.090477	0.025078	-3.607789	0.0018
LEDU	-1.616604	0.459812	-3.515793	0.0022
C	0.986439	0.259427	3.802374	0.0011

R-squared	0.994030	Mean dependent var	12.86643
Adjusted R-	0.992537	S.D. dependent var	0.143430
S.E. of	0.012391	Akaike info criterion	-5.744544
Sum	0.003071	Schwarz criterion	-5.454214
Log	80.67907	Hannan-Quinn	-5.660939
F-statistic	665.9628	Durbin-Watson stat	1.960813
Prob(F-	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews.10

جدول06: يوضح تقدير العلاقة في الأجل الطويل

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEDU	-21.312911	7.693026	-2.770420	0.0118
C	13.004966	0.053929	241.149947	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج EViews.10

جدول07: اختبار اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.548580	Prob. F(5,20)	0.2200
Obs*R-	7.256465	Prob. Chi-	0.2023
Scaled	4.303129	Prob. Chi-	0.5066

المصدر: مخرجات برنامج EViews.10

جدول08: يبين اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.149591	Prob. F(2,18)	0.8621
Obs*R-	0.425085	Prob. Chi-	0.8085

المصدر: مخرجات برنامج EViews.10

الشكل 1: يبين اختبار توزيع البواقي

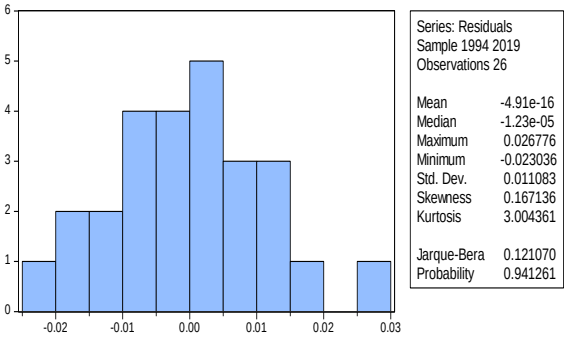

المصدر: مخرجات برنامج EViews.10

قراءة في المؤشرات الدولية لواقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر مقارنة بالدول العربية الناجحة (دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا).

A Reading in International Indicators of the Reality of E-Management in Algeria Compared to the Successful Arab Countries (GCC Countries As a Model)

اعمر مولاي[1*]، قادة يزيد[2]

[1] جامعة سعيدة ، الجزائر ، مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات، amar.moulai@univ-saida.dz

[2] جامعة سعيدة ، الجزائر ، مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات ،kada.yazid@univ-saida.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/14 تاريخ القبول: 2021/11/28 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم التجربة الجزائرية في مجال الإدارة الإلكترونية مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، بناء على مؤشرات تقرير هيئة الأمم المتحدة لسنة 2020.

أظهرت النتائج أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي قد قطعت أشواطا كبيرة في مراحل بناء منظومة الإدارة الإلكترونية مقارنة بباقي الدول العربية، في حين لا تزال الجزائر تضاعف الجهود لتحسين جودة خدماتها.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية؛ الجزائر؛ دول مجلس التعاون الخليجي؛ المشاركة الإلكترونية؛ تنمية الحكومة الإلكترونية.

تصنيف JEL: M15 ، O38.

Abstract:

The present study aims to evaluate the Algerian experience in the field of e-management compared to the GCC countries, based on the indicators of the United Nations report of 2020.

The results showed that all GCC countries have made big strides in the stages of building the e-management system compared to other Arab countries, while Algeria is still doubling efforts to improve the quality of its services.

Keywords: *E-management; Algeria; GCC countries; E-participation; E-Government development.*

Jel Classification Codes: M15; O38.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

دفعت التطورات الكبيرة والمتلاحقة في المجال التكنولوجي إلى إعادة نظر دول العالم في نماذج أعمالها وأسلوب تقديم خدماتها، لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من التقنيات الحديثة دعما لبرامجها التنموية، واستجابة لذلك بادرت الدول العربية كغيرها من الدول إلى تبني التكنولوجيا الحديثة والتحول في إنجاز الأعمال الإدارية من الأساليب التقليدية إلى أساليب إلكترونية أكثر حداثة، سعيا منها إلى تحقيق التميز في أدائها بصفة مستمرة عبر تبنيها لمجموعة واسعة من المشاريع الإلكترونية، والتي تهدف من خلالها إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير خدماتها بمعايير فنية عالية لتحسين جودة الحياة في المجتمعات.

وقد قطعت بعض الدول العربية أشواطا كبيرة في بناء منظومة الإدارة الإلكترونية في صورة دول مجلس التعاون الخليجي الستة، التي احتلت المراكز الأولى على المستوى الإقليمي والعربي لسنوات عدة حسب ما أشارت إليه تقارير هيئة الأمم المتحدة وأصبحت نماذج يُحتذى بها، في حين مازالت دول أخرى كالجزائر تضاعف الجهود لمواكبة الدول المتقدمة.

وعلى ضوء ما سبق تتلخص مشكلة الدراسة فيما يلي:

إلى أي مدى نجحت التجربة الجزائرية في الإدارة الإلكترونية مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نقترح الفرضية التالية:

هناك تحسن في تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر وفقا لمؤشرات الأمم المتحدة لسنة 2020 مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي.

1.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من حداثتها كونها الدراسة الوحيدة التي وقفت عند مستوى الإدارة الإلكترونية في الجزائر مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي (على حد علم الباحثين)، اعتمادا على أحدث الإحصائيات الدولية (2020) للجاهزية الإلكترونية أخذين بعين الاعتبار أثر جائحة كورونا على التصنيف الدولي.

2.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى:

- الكشف عن المستوى الحالي لأهم التجارب العربية في مجال الإدارة الإلكترونية؛

- التعريف بتقرير هيئة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية لسنة 2020 ومؤشراته الفرعية التي بُني عليها؛
- تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي مقارنة بالدول العربية الناجحة (دول مجلس التعاون الخليجي)؛

3.1 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان المنهج الوصفي الذي فرضته طبيعة الموضوع، كما تم الاعتماد على تقارير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية ما بين 2010-2020، وقد تم تقسيم الدراسة إلى قسمين رئيسيين كالآتي:

القسم الأول: يتناول الإطار النظري للإدارة الالكترونية.

القسم الثاني: يتطرق إلى الوضع الراهن للإدارة الإلكترونية في الدول محل الدراسة من خلال تقرير الأمم المتحدة لسنة 2020.

4.1 الدراسات السابقة:

دراسة **اعمر مولاي وقادة يزيد**، بعنوان **واقع الإدارة الإلكترونية فيالدول العربية ودورها في دعم التنمية المستدامة -قراءة في مؤشرات الأمم المتحدة لسنة 2018- (2020)**، والتي هدفت إلى معرفة واقع تطبيق الإدارة الالكترونية ومدى مساهمتها في دعم التنمية المستدامة في الدول العربية الرائدة في المجال الالكتروني، بالاعتماد على مؤشرات تقرير هيئة الأمم المتحدة لسنة 2018، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن كل دول مجلس التعاون الخليجي السنة وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، تتميز بأفضل أداء الكتروني يدعم نموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة مقارنة بباقي الدول العربية .

دراسة **سليم احماش**، بعنوان **واقع جاهزية الحكومة الالكترونية بالجزائر: قراءة في المؤشرات والمعيقات، 2003–2018 (2019)**، والتي هدف من خلالها إلى تحديد المكانة الالكترونية للجزائر في التصنيفات العالمية وفيما تتمثل الصعوبات والمعيقات التي تقف أمامها، بالاعتماد على مؤشرات تقارير هيئة الأمم المتحدة من سنة 2003 إلى 2018، وتوصلت نتائج الدراسة إلى فشل الحكومة الجزائرية في مشاريعها الرقمية، ويعود السبب في ذلك إلى مجموعة من الصعوبات والعراقيل

التي منعت الجزائر من مواكبة التحولات والتغيرات المتسارعة، ومن ابرز هذه العراقيل ضعف الوعي التكنولوجي وكذا الخوف من التغيير بالإضافة إلى سوء استغلال الكفاءات.

دراسة **غفصي توفيق**، بعنوان **إقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول - بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الإلكترونية- (2019)**، والتي هدف من خلالها إلى معرفة مدى تقدم الجزائر في مجال العمل الإلكتروني والمتطلبات الواجب تجسيدها من أجل تحقيق حكومة إلكترونية جزائرية فعالة، ومقارنتها مع بعض الدول المتقدمة على المستوى الإقليمي والدولي باستخدام مؤشرات تقرير هيئة الأمم المتحدة لسنة 2018، وكشفت نتائج الدراسة عن تأخر المؤسسات الوطنية الجزائرية في استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات، والذي يرجع أساسا إلى تدني مستوى الخدمات الإلكترونية وتخلف البنية التحتية للاتصالات.

دراسة **سايح فطيمة**، بعنوان **الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2018)**، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في تطبيق الإدارة الإلكترونية، بالاعتماد على مؤشرات تقرير هيئة الأمم المتحدة لسنة 2016 وإحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات **(ITU)** لسنة 2018، وأبرز ما توصلت إليه نتائج الدراسة أن الإدارة الإلكترونية في الجزائر لازالت تنمو وبشكل بطيء، مقارنة مع الدول العربية والأجنبية التي كانت سباقة إلى تبني إستراتيجية الإدارة الإلكترونية ضمن ما يسمى بعملية الترقية الإدارية، وبالشكل الذي يرقى إلى مستوى طموحات المواطن.

دراسة **سوهام بادي**، بعنوان **جاهزية الحكومة الإلكترونية لدول المغرب العربي لدعم التنمية المستدامة (2017)**، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى جاهزية دول المغرب العربي للحكومة الإلكترونية وقياس واقع التحول إلى التعاملات الإلكترونية في الجهات الحكومية بالاعتماد على مؤشرات تقارير هيئة الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية لسنة 2016، وتوصلت نتائج الدراسة إلى غياب إستراتيجية شاملة تحدد الأهداف العامة الطويلة الأمد لبناء مجتمع المعرفة في دول المغرب العربي، وعدم وجود سياسات واضحة المعالم تتسم بالشفافية والتماسك والاستمرارية في مجال الحكومة الإلكترونية، إضافة إلى الافتقار إلى القراءات والإجراءات الخاصة بحماية البيانات الرقمية الشخصية والخصوصية والسرية.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها اعتمدت في التقييم على جميع مؤشرات تقرير الأمم المتحدة، في حين أغفلت معظم الدراسات السابقة دور مؤشرات المشاركة الإلكترونية في دراسة الأمم المتحدة، إضافة إلى تقديم إحصائيات حديثة لسنة 2020 آخذين بعين الاعتبار أثر جائحة كورونا على التصنيف الدولي.

2. الإطار النظري للإدارة الإلكترونية:

لا يوجد تعريف جامع ومانع يتم تداوله بين جميع المتخصصين والباحثين في الأوساط الأكاديمية عند ذكرهم للإدارة الإلكترونية (Khadim & Makki, 2018, p. 80)، كونها ترتبط بالعديد من مجالات الحياة مثل تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد والإدارة والقانون والعلوم الاجتماعية (Świątek, 2019, p. 72)، إضافة إلى تداخلها مع مفاهيم أخرى مثل: الخدمات الإلكترونية العامة، والحكومة الإلكترونية. (Bouzidi & Boulesnane, 2015, p. 229).

1.2 تعريف الإدارة الإلكترونية:

يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية من أحدث وأهم المصطلحات العلمية التي تم تطويرها في مجال

العلوم الحديثة (Abusef & Tarofder, 2021, p. 41)، فبعض المفكرين والمهتمين في هذا المجال يرون أن الإدارة الإلكترونية جزء من الحكومة الإلكترونية (Onuigbo, 2015, p. 20)، وهي أحد مكوناتها المسؤولة عن تبسيط العمليات الإدارية (Sabo, 2020, p. 233)، وأنها شكل من أشكال القطاع الكلي الذي يمثل الحكومة الإلكترونية، ويكمن دورها في إدارة الشؤون الداخلية في الحكومة بدلاً من المستخدمين الخارجيين مثل الشركات والجمهور (Dawood, Allawi, & Al-Khafaji, 2016, p. 124)، ومنهم من يرى عكس ذلك، وان الإدارة الإلكترونية هي بمثابة المظلة الكبرى لنماذج الأعمال الإلكترونية الأخرى (Rawash, 2014, p. 213)، في حين يدعوا طرف ثالث إلى إهمال هذا الخلاف والتعاطي مع التقنية وتطبيقاتها على أرض الواقع بوصفها واقعا لا خلافا، ودون التمييز بين استخدام أحد المصطلحين أو كلاهما (الوافي، 2019، صفحة 33).

وعموما تشير مفهوم الإدارة الإلكترونية إلى اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التواصل بين المواطن والمؤسسات مع الحكومة، للمساهمة في عملية صنع القرار، وإيجاد سبل الوصول إلى المعلومات، وزيادة درجة الشفافية، وتقوية المجتمع المدني. (Ridha & Abdulrahman, 2018, p. 761)

2.2 عناصر الإدارة الإلكترونية:

يتشكل البناء الأساسي لتحقيق الإدارة الإلكترونية من الأبعاد الأساسية التي تمثل العناصر والمرتكزات التي تقوم عليها الإدارة الإلكترونية وتتمثل هذه العناصر فيما يلي: (عاصي، طالب، و طالب، 2018، صفحة 101)

- **عتاد الحاسوب**: يقصد بها أجهزة الحاسوب وكل ملحقاته، لذلك تسعى المؤسسات إلى امتلاك أحدث ما توصل إليه صانعوا العتاد.
- **البرامج**: وهي مجموعة من التعليمات والتطبيقات المعطاة للكمبيوتر لأداء مهامه، ومعروفة أيضًا بمجموعة من الإرشادات للكمبيوتر التي تساعد في توجيهه، وتشمل برامج التشغيل وبرمجيات التطبيقات.(Bataineh, 2017, p. 91)
- **قواعد البيانات**: وهي مجموعة بيانات مرتبطة مع بعضها البعض، أو معلومات مخزنة على أجهزة ووسائل خزن البيانات، مثل مشغل الأقراص الصلبة في الحاسب والأقراص المرنة أو الأشرطة. (عباس و العادلي، 2016، صفحة 130)
- **شبكات الاتصال**: وهي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات كل من الإنترانت **Intranet** والإكسترانت **Extranet** والإنترنت **Internet**. (احلام، 2018، صفحة 3394)
- **صناع المعرفة**: وهم قادة ومديرو ومحللو الموارد المعرفية والمختصون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذين يمثلون رأس مال الشركة لتثبيت تقنيات تكنولوجيا المعلومات. **(Almutairi, 2014, p. 61)**

3. الوضع الراهن للإدارة الإلكترونية في الدول محل الدراسة في سنة 2020:

في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي سنته الخامسة نشرت الأمم المتحدة تقريرا حول الحكومة الإلكترونية لعام 2020، وركّز على عدة مواضيع أهمها اثر جائحة كورونا على التنمية المستدامة، وعليه يتناول الجزء الثاني من البحث التعريف أولا بالتقرير وكذا المؤشرات التي بني عليها وما تضمنته نسخة 2020 من إضافات مقارنة بالنسخ السابقة من التقرير، إضافة إلى الوضع الحالي للجزائر مقارنة مع دول المجلس التعاون الخليجي.

1.3 مفهوم تقرير الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية ومؤشراته الفرعية:

1.1.3 تقرير الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية:

تقرير الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية عبارة عن دراسة استقصائية تسهر على إعدادها إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية والاقتصادية، وهي المنظمة الوحيدة من نوعها ذات الامتداد العالمي التي تهتم بتقييم أداء الحكومة الإلكترونية في جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة، ويعتبر مركز دولة ما وفقا لهذا التقرير صورة مباشرة عن مدى التطور الإلكتروني فيها (حططاش، 2018، صفحة 77).

ويهدف التقرير أساسا إلى قياس جاهزية وقدرة الحكومات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (**ICT**) لتقديم الخدمات العمومية للمواطنين، أو بالأحرى لتقييم مدى استعداد الدول للتحول الرقمي (Ravanos & Karagiannis, 2020, p. 08).

وفي نسخته الحديثة لسنة 2020، صدر التقرير بعنوان "الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة مع ملحق استجابة **COVID-19**"، وركز بالدرجة الأولى على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة لتحسين طرق التجاوب مع التحديات وتعزيز جودة الحياة في المجتمعات. (United Nations, 2020, p. 06)

وتضمن تقرير 2020 إضافة إلى التقارير السابقة ما يلي: (United Nations, 2020, p. 23)

- حساب مؤشر البنية التحتية للاتصالات (**TII**) بأربعة مكونات بدلاً من خمسة في عام 2018، نتيجة لانخفاض المؤشر الفرعي "اشتراكات الهاتف الثابت (لكل 100 نسمة)"؛
- في مؤشر رأس المال البشري تم إدراج مرتبة أعلى بنسبة 100% للمؤشر الفرعي لنسبة الالتحاق الإجمالية؛
- إدراج أسئلة جديدة تتعلق بخدمات أنظمة العدالة عبر الإنترنت عند استعراض استبيان الخدمة الإلكترونية (OSQ)؛
- تقسيم نتائج EGDI (التي تم تصنيفها إلى مجموعات عالية جدًا،وعالية، ومتوسطة ومنخفضة) إلى أربع فترات محددة بشكل متساوٍ (فئات التصنيف)، وتم تحديدها بواسطة الربع الأول والثاني والثالث داخل كل مجموعة، لتوفير تحليل عنقودي أكثر دقة للدول ذات الأداء المتماثل في كل مجموعة؛

- توسيع التقييم التجريبي لتطوير الحكومة الإلكترونية المحلية من 40 مدينة في عام 2018 إلى 100 مدينة في عام 2020، كما تمت مراجعة استبيان الخدمة المحلية عبر الإنترنت ومواءمته مع منهجية مؤشر الخدمة عبر الإنترنت؛

2.1.3 مؤشرات تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية:

يستند الإطار المنهجي لجمع وتقييم بيانات التقرير على ن عدة مؤشرات هي كالآتي:

الشكل 1: مؤشرات تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية

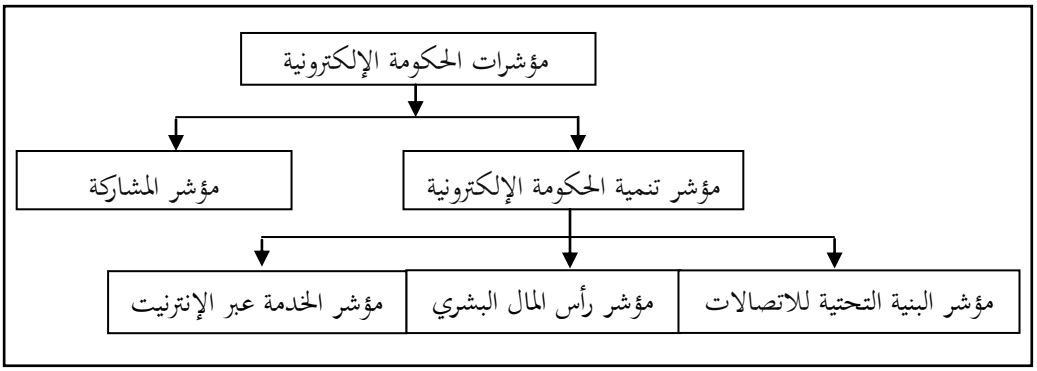

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على(Cooley, 2017, p. 05)

2.3 تصنيف الدول العربية محل الدراسة في مؤشر الحكومة الإلكترونية:

بدأت الدول العربية متأخرة نوعا ما في مواكبة التطور الحاصل بخصوص تطبيقات الإدارة الإلكترونية، ومن بين هذه الدول الجزائر التي حاولت جاهدة للوصول إلى المستوى المطلوب، كما أن بعضا من هذه الدول حققت نجاحا لافتا في نفس المجال والحديث عن دول مجلس التعاون الخليجي الستة التي تصدرت ترتيب الدول العربية حسب آخر تقارير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية.

جدول 1: أداء الدول محل الدراسة وفق تقارير الأمم المتحدة لآخر 10 سنوات

	التصنيف الدولي حسب سنوات التقرير						التصنيف العربي في 2020	EGDI 2020	التغير في الرتبة حسب أخر تصنيفين
	2010	2012	2014	2016	2018	2020			
الإمارات	49	28	32	29	21	21	1	عالي جدا	0
البحرين	13	36	18	24	26	38	2	عالي جدا	-12
السعودية	58	41	36	44	52	43	3	عالي جدا	+9
الكويت	50	63	49	40	41	46	4	عالي جدا	-5
عمان	82	64	48	66	63	50	5	عالي جدا	+13
قطر	62	48	44	48	51	66	6	عالي	-15
الجزائر	131	132	136	150	130	120	12	عالي	+10

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية بين 2010-2020.

الشكل 2: التصنيف الدولي لمؤشرات تطور الحكومة الإلكترونية للدول محل الدراسة لآخر 10 سنوات

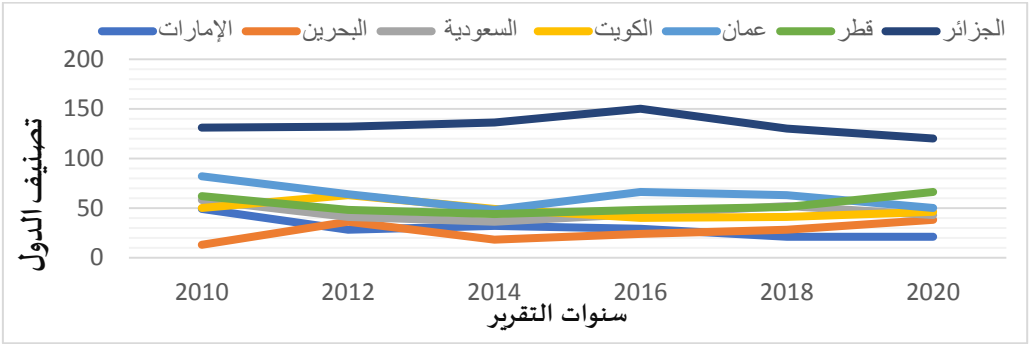

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن خمس دول من دول مجلس التعاون الخليجي الستة، ضمن مجموعة مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية العالي جدًا إضافة إلى تصدرها قائمة الترتيب العربي، حيث جاء هذا التقدم نتيجة برامج الحكومة الإلكترونية لدول المجلس، التي تم إطلاقها سعيا منها إلى تضييق الفجوة الرقمية والاستغلال الجيد للتكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات، بدءً بالإمارات العربية المتحدة التي سجلت أعلى مرتبة لها في التصنيف الدولي لأخر نسختين من التقرير (2018-2020) وهي المرتبة 21، متقدمة بذلك إلى المرتبة الأولى عربيا وإقليميا، كما احتلت إمارة دبي المرتبة 16 عالميا بتصنيف عالي في ترتيب المدن الداعمة لسياسة تنمية الحكومة الإلكترونية للبلد الذي تنتمي إليه المدينة، والتي تعرف بالمدن الذكية (United Nations, 2020, pp. 308-309)، وهي ثاني مرة

يخصص فيها جزء من تقرير هيئة الأمم المتحدة للإشارة إلى المدن التي أظهرت تقدما في مجال التحول الرقمي.

وفي المرتبة الثانية عربيا نرى مملكة البحرين التي احتلت المرتبة 13 عالميا في تقرير 2010، بعد تبنيها مباشرة لإستراتيجية الحكومة الإلكترونية والتي شملت الفترة 2007-2010، ورغم تأخرها ب 12 رتبة في تقرير 2020 مقارنة بنسخة 2018 لتستقر في المرتبة 36 عالميا، إلا أنها حافظت على المرتبة الثانية في التصنيف العربي، وهو أداء جيد يحسب للمملكة البحرينية خاصة وأنها دولة جزرية صغيرة نامية، أما بالنسبة إلى باقي دول المجلس فنلاحظ تقدم المملكة العربية السعودية وسلطة عمان ب 9 و13 مرتبة تواليا في التصنيف العالمي، وهذا إنجاز كبير يحسب لهما نظير الجهود المبذولة نحو التحول الرقمي، في حين شهد التقرير الأخير تراجع كل من دولتي الكويت وقطر ب 5 و15 مرتبة تواليا في الترتيب العالمي، وقد يعزى هذا التراجع إلى السرعة العالية التي تقدمت بها دول العالم والتي لم تكن بنفس وتيرة تقدم دولتي قطر والكويت (على اعتبار أن التقييم نسبي وليس مطلق).

أما بالنسبة إلى الجزائر فتشير إحصائيات الأمم المتحدة أن مؤشر تطور الحكومة الرقمية فيها كان متذبذبا خلال فترة الدراسة، إلى أن شهد تراجعا ملحوظا سنة 2016 إلى الرتبة 150 عالميا، ثم تقدمت نسبيا ب 20 خطوة لتحتل الرتبة 130 سنة 2018، وبعد ذلك كشف التقرير الأخير لعام 2020 عن انتقال الجزائر من المجموعة المتوسطة إلى المجموعة المرتفعة لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية، وتقدمها ب 10 خطوات لتصل للمرتبة 120، وهو أمر إيجابي للجمهورية الجزائرية في سعيها نحو تحسين وضعها وترتيبها مقارنة مع بقية الدول ومع ذلك ما تزال بعيدة عن لائحة الدول العربية الرائدة في مجال الإدارة الإلكترونية.

1.2.3 مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI):

يعتمد مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI) على استطلاع لمجموعة من الخبراء والمختصين في المجال الرقمي، ويستخدم من طرف الأمم المتحدة لقياس مدى اعتماد الحكومة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العمومية ومستوى جودة هذه الخدمات (Chipeta, 2018, p. 05)، ويتم الاستشهاد بهذا المؤشر بانتظام من طرف الصحافة الدولية والمواقع الحكومية الرسمية، مما يشير إلى دوره الرئيسي في قياس الانتشار النسبي للخدمات الإلكترونية داخل الدولة وتحديد نماذج الحكومات الإلكترونية و مدى تطور أدائها (Ravanos & Karagiannis, 2020, p. 08)، ومن الناحية الرياضية يُعد مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية مقياسا مركبا يعتمد على المتوسط المرجح لثلاثة

مؤشرات معيارية (قياسية) فرعية، مع تخصيص ثلث الوزن لكل منهم: (Yera, Arbelaitz, Jauregui, & Muguerza, 2020, p. 13)

- مؤشر البنية التحتية للاتصالات: Telecommunication Infrastructure Index (TII)
- مؤشر رأس المال البشري: Human Capital Index (HCI)
- مؤشر الخدمة عبر الإنترنيت: Online Service Index (OSI)

كما يتم حساب الدرجات المعيارية لكل بعد من الأبعاد الثلاث التي تم دمجها وفق المعادلة التالية: (Verkijika & De Wet, 2018, p. 24)

$$EGDI = \frac{1}{3}(OSI_{normalized} + TII_{normalized} + HCI_{normalized})$$

أ- مؤشر البنية التحتية للاتصالات: Index Telecommunication Infrastructure (TII)

يتعلق هذا المؤشر بتوفير الحكومة للخدمات من خلال البنى التحتية الوطنية القائمة فعليا (Seo & Golam, 2015, p. 16)، وهو متوسط مركب للمؤشرات التالية: (United Nations, 2020, p. 232)

- عدد مستخدمي الإنترنت المقدرين لكل 100 نسمة (1/4 TII)؛
- عدد مشتركي الهاتف النقال لكل 100 نسمة (1/4 TII)؛
- اشتراكات النطاق العريض النقال النشط (1/4 TII)؛
- اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 نسمة (1/4 TII)؛

ويُعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) هو المصدر الأساسي للبيانات في كل حالة.

ب- مؤشر رأس المال البشري: Human Capital Index (HCI)

مؤشر رأس المال البشري هو متوسط مرجح مكون من أربع مؤشرات جزئية، بعدما يتم تقييسها من خلال حساب الدرجة المعيارية لكل مؤشر جزئي وهي كالآتي:(United Nations, 2020, p. 235)

- معدل معرفة الراشدين بالقراءة والكتابة (1/3 HCI)؛
- معدل التسجيل الإجمالي في المراحل الابتدائية والثانوية وما بعد الثانوية (2/9 HCI)؛
- سنوات الدراسة المتوقعة (2/9 HCI)؛
- متوسط سنوات الدراسة (2/9 HCI)؛

ج- مؤشر الخدمة عبر الإنترنيت: Online Service Index (OSI)

يقيس أداء الحكومات من خلال تقييم بواباتها الوطنية ومواقع وزاراتها، حيث يتم دراسة محتوى المواقع الإلكترونية للحكومات لتقييم حالة الحكومة الإلكترونية في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (Chaushi, Chaushi, & Ismaili, 2015, p. 139)، وهو عبارة عن درجة مُقاسة مركبة ناتجة بناءً على استبيان الخدمة الإلكترونية، الذي تكوّن في عام 2020 من قائمة تضم 148 سؤالً وكل سؤال يتطلب إجابة مزدوجة. (United Nations, 2020, p. 236)

والجدول التالي يقدم نظرة أكثر تفصيلا لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI) ومؤشراته الفرعية التي بُني عليها حسب تقرير الأمم المتحدة لعام 2020، للوقوف على دور كل مؤشر بالنسبة لكل دولة من الدول محل الدراسة.

جدول 2: أداء الدول محل الدراسة في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لسنة 2020

	التصنيف العربي	التصنيف العالمي	EGDI	OSI	TII	HCI	مستوى EGDI
الإمارات	01	21	0.8555	0.9	0.9344	0.732	عالي جدا
البحرين	02	38	0.8213	0.7882	0.8319	0.8439	عالي جدا
السعودية	03	43	0.7991	0.6882	0.8442	0.8648	عالي جدا
الكويت	04	46	0.7913	0.8412	0.7858	0.747	عالي جدا
عمان	05	50	0.7749	0.8529	0.6967	0.7751	عالي جدا
قطر	06	66	0.7173	0.6588	0.8233	0.6698	عالي
الجزائر	12	120	0.5173	0.2765	0.5787	0.6966	عالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (United Nations, 2020, pp. 259-265)

الشكل 3: مستوى (EGDI) ومؤشراته الفرعية في الدول محل الدراسة سنة 2020

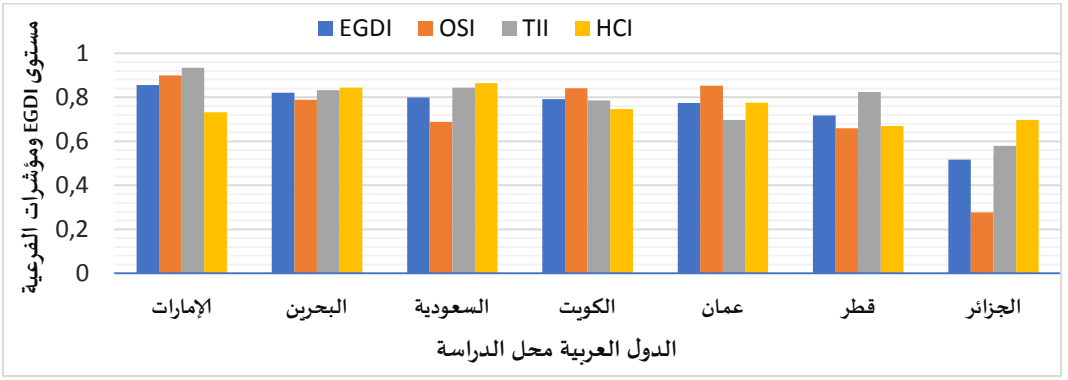

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

من الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا بأن قيم مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI) في كل الدول محل الدراسة كانت مرتفعة (EGDI > 0.5)، إضافة إلى مستوى كل مؤشراته الفرعية التي تعدت القيمة المتوسطة 0.5، باستثناء قيمة مؤشر الخدمة عبر الإنترنت الذي كان جد ضعيف في الجزائر.

كما نلاحظ الصدارة العربية لإمارات العربية المتحدة بقيمة عالية جدا قدرها 0,8555 بفعل البنية التحتية القوية والخدمات الإلكترونية حيث تعدت قيمة المؤشرين 0.9 في كلاهما وهي نسبة مرتفعة جدا، ويأتي هذا الإنجاز الذي حققته دولة الإمارات نتيجة الجهود المبذولة لتحقيق أقصى استفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتبنيها لعديد البرامج الحكومية الرقمية منذ عدة سنوات، أبرزها إطلاق خدمة الدرهم الإلكتروني منذ 2001، وبوابة الإمارات الإلكترونية عام 2004 التي سجلت رقما قياسيا في عدد المستخدمين وصل خلال شهر مارس الماضي إلى مليون و600 ألف مستخدم (البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، بلا تاريخ)، كما أشاد تقرير الأمم المتحدة بقوة البنية التحتية في الإمارات، وأضاف أن الإمارات أطلقت العديد من الاستراتيجيات المتقدمة في المجال الرقمي من بينها إستراتيجية دبي الذكية، وسلسلة الكتل (بلوكتشين)، وتطبيق رماس (United Nations, 2020, p. 96).

وفي المرتبة الثانية عربيا كشف التقرير عن تقدم مملكة البحرين في (EGDI) بقيمة قدرها 0,8213، حيث ظهرت كل مؤشراته الفرعية مرتفعة جدا، وتحققت هذه النتائج بفضل تبني البحرين لإستراتيجية ناجحة للحكومة الإلكترونية ما بين 2007 و 2010، مكنتها من الحصول على المركز الأول إقليمياً سنة 2010 والذي نجحت في الاحتفاظ به لأربع مرات متعاقبة (هيئة المعلومات الحكومة

الإلكترونية البحرينية، بلا تاريخ)، وهذا الإنجاز كان وراء تكريم الأمم المتحدة للبحرين بجائزة التميز لأفضل أداء ضمن الدول العشرون الأوائل عالميا سنة 2014، وجائزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة سنة 2015 من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات. (الحكومة الإلكترونية البحرينية، 2018)

أما في المركز الثالث وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية نلاحظ أن قيمة (EGDI) مرتفعة جدا وقدرها 0,7991، كما تراوحت قيم مؤشراته الفرعية بين المرتفع والمرتفع جدا، بفضل مشروعها الرقمي القائم على الاستخدام التكاملي لجميع تقنيات المعلومات والاتصالات، لتسهيل وتسريع التعاملات بدقة داخل الجهات الحكومية (بوشنافة، 2018، صفحة 33)، في حين احتلت الكويت المركز الرابع عربيا بمؤشر قدره 0,7913، وتعزى هذه النتائج إلى كفاءة البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت (KGO) التي تمثل مدخلاً للحصول على المعلومات والبيانات والخدمات الحكومية على مدار الساعة (السريحي و عسيري، 2019، صفحة 18)، كما احتلت عمان المركز الخامس عربيا في ذات المؤشر بقيمة 0,7749 بفضل إطلاق البوابة الرسمية للخدمات الحكومية باسم عُماننا وتحت شعار "الحكومة الإلكترونية حق مكفول للجميع" والتي ركزت على ضرورة التحول الرقمي لدعم القطاعات الإستراتيجية والحيوية في السلطنة.(Omanuna, n.d.)

أما الرتبة الأخيرة في دول المجلس كانت من نصيب قطر، بمؤشر كلي قدره 0,7173، بفضل تطبيقها لإستراتيجية الحكومة المتكاملة (i-Gov)، والتي هدفت من ورائها إلى تحقيق التكامل في خدمات الجهات الحكومية القطرية في نظام موحد، كما أعلنت عام 2008 عن إطلاق بوابة حكومة قطر الإلكترونية باسم حكومي لتكون بمثابة البوابة الرسمية لتوفير الخدمات الرقمية والمعلومات لكافة المستخدمين. (وزارة المواصلات والاتصالات القطرية، بلا تاريخ)

إن المؤشرات المقدمة أعلاه سمحت لدول مجلس التعاون الخليجي بأن تحتل مراكز متقدمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهذا راجع إلى البنية التحتية القوية والموارد والمصادر للوصول إلى حكومة رقمية بامتياز، كما لا نغفل كذلك عن وجود قيادة ناجحة تتولى اليوم عمليات الحوكمة الرشيدة وإتباع إستراتيجيات التحول الرقمي وتطوير سياساتها العامة بما يتناسب مع معطيات العصر.

وبالنسبة إلى الجزائر فكشفت نتائج التقرير عن نقص الأهمية التكنولوجية للحكومة الجزائرية مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، واستنادا إلى المؤشرات أعلاه تعتبر الجزائر من بين الأضعف في العالم قياسا بما تحوزه من مصادر وموارد كان من الممكن أن تقفز بها إلى مراتب عليا، حيث قدرت

قيمة (EGDI) ب 0.5173، كما أثبت مؤشر الخدمة عبر الإنترنت ضعف ومحدودية الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطن نتيجة لعدم عصرنتها بصفة كاملة، والتي لم تبلغ درجة النضج التي تسمح لها بالتحول السلس في تقديم خدماتها بكفاءة، ويبقى الشيء الإيجابي فيما أوضحته نتائج التقرير هو المعدل فوق المتوسط لمؤشر البنية التحتية للاتصالات بقيمة 0,5787، وذلك نتيجة للبرامج الحكومية الرامية إلى تطوير شبكة الاتصالات وتوسيع الربط بالألياف البصرية على المستوى الوطني، إضافة إلى المعدل العالي للرأسمال البشري بقيمة 0,6966 الذي يعود أساسا إلى السياسة الثابتة للدولة اتجاه القضاء على الأمية بدءً بأمية الحرف وصولا إلى الأمية الإلكترونية.

2.2.3 مؤشر المشاركة الإلكترونية: (E-Participation Index (EPI

يعتبر مؤشر المشاركة الإلكترونية كمؤشر تكميلي لدراسة الأمم المتحدة ولا يدخل في حساب مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية، ويهدف إلى تعزيز وصول المواطنين إلى المعلومات والخدمات العامة وتشجيعهم على صنع القرارات وجعل الإدارة تشاركية وشاملة (Kumarwad & Kumbhar, 2018, p. 1597)، ويتكون مؤشر المشاركة الإلكترونية من ثلاث مؤشرات فرعية هي: (United Nations, 2020, p. 250)

- المعلومات الإلكترونية e-information: تمكين المواطنين من المشاركة عن طريق تزويدهم بالمعلومات العامة والحصول عليها عند الطلب أو حتى بدون طلب.
- المشاورة الإلكترونية e-consultation: إشراك المواطنين وإسهامهم في السياسات والخدمات العامة والتداول بشأنها.
- صنع القرارات الإلكترونية e-decisionmaking: تمكين المواطنين من تصميم الخيارات السياسية والإنتاج المشترك لمقومات الخدمة العمومية وطرق تسليمها.

وتُعد كل مجموعة من المؤشرات السابقة في حد ذاتها قياسًا مركبًا من عدة مؤشرات جزئية، والتي يمكن استخراجها وتحليلها بشكل مستقل.

جدول 3: أداء الدول محل الدراسة في مؤشر المشاركة الإلكترونية لسنة 2020

	التصنيف العربي	التصنيف الدولي	EPI	مستوى EPI	النسبة المئوية للمرحلة 1	النسبة المئوية للمرحلة 2	النسبة المئوية للمرحلة 3	النسبة المئوية الإجمالية
الإمارات	01	16	0.9405	مرتفع جدا	98.15%	95.24%	72.73%	%94.19
الكويت	02	18	0.9048	مرتفع جدا	%94.44	%90.48	%72.73	%90.70
عمان	03	38	0.8333	مرتفع جدا	%81.48	%90.48	%81.82	%83.72
البحرين	04	51	0.7738	مرتفع جدا	79.63%	76.19%	72.73%	%77.91
السعودية	05	66	0.7143	مرتفع	74.07%	80.95%	45.45%	%72.09
قطر	06	77	0.6548	مرتفع	68.52%	71.43%	45.45%	%66.28
الجزائر	19	183	0.1548	منخفض	18.52%	19.05%	9.09%	%17.44

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على**(United Nations, 2020, pp. 311-315)**

الشكل 4 : مستوى مؤشر المشاركة الإلكترونية ونسبه الفرعية في سنة 2020 للدول محل الدراسة

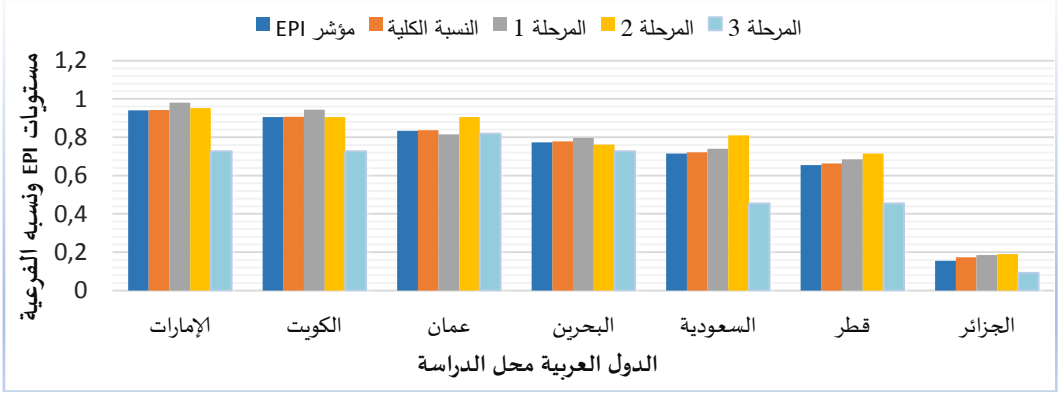

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

تعليقاً على نتائج الجدول والشكل أعلاه نلاحظ الدرجة العالية للإمارات العربية المتحدة بقيمة 0.9405 في مؤشر المشاركة الإلكترونية الذي أهلها أن تكون الأولى عربيا في هذا المؤشر، بفضل تمكين المواطن من مشاركة آراءه واعتبار وصوله إلى المعلومة الحكومية حق مكفول بموجب القانون.(البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، 2019)، كما حلت الكويت في المرتبة الثانية عربيا بقيمة (EPE) قدرها 0.9048، وأُعتبرت هذه النتيجة نقلة نوعية في عملية توفير المعلومات وإتاحتها للمواطن الكويتي وإشراكه في عملية صنع القرار، وحلت عمان ثالثا بقيمة 0,8333 بعد تبنيها لمجموعة واسعة

من مشاريع المشاركة الإلكترونية، والتي أُطلقت لتعزيز التواصل بين المواطنين والحكومة في العديد من المواضيع حيث اعتبرت أن آرائهم تساعد في اتخاذ القرار الصحيح (Omanuna, n.d.)، وفي المرتبة الرابعة حلت مملكة البحرين بقيمة 0,7738 بعد إطلاقها لعديد المبادرات التي تشجع الأفراد والشركات وتمكنهم من تبادل الأفكار معهم للمشاركة في خطط التنمية الوطنية، مثل: أسلوب التعهيد الجماعي (Crowdsourcing)، وخدمة صور لنطور (بوابة الحكومة الإلكترونية البحرينية)، اما السعودية وقطر فاحتلتا المرتبتين الخامسة والسادسة بمؤشرين 0,7143 و 0,6548 تواليا، بعد تطبيقهم لمفهوم الاستشارات الإلكترونية قصد توفير منصة تفاعلية مع الجمهور لإبداء الرأي فيما يخص الخدمات المقدمة والمشاريع المقترحة.

وبالنسبة إلى الجزائر فنلاحظ أن واقع المشاركة الإلكترونية أقل بكثير مما يُشاع عليه، فلم يتجاوز (EPI) قيمة 0,16، وحلت بذلك في المرتبة 183 عالميا من أصل 193 دولة وفي المرتبة 19 عربيا، نتيجة الفشل في تبني مشروع رقمي حديث بعد مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013 الذي لم يحقق الأهداف المنتظرة منه، إضافة إلىالتجاهل الشبه تام للحكومة الجزائرية لدور الجمهور في صياغة السياسات العامة ورسم الخطوط العريضة للبلاد، وعزله من أن يكون شريكاً و فاعلا في العملية التنموية لتطوير الخدمات وصنع القرارات من خلال آرائه وتطلعاته، وفي ظل غياب قنوات تواصل إلكترونية رسمية بين الجمهور والحكومة، أصبحت القنوات غير الرسمية منفذا للمواطن للتعبير عن رأيه وتقديم اقتراحاته (في صورة مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي).

4. خاتمة:

من خلال استعراضنا لأداء الدول العربية محل الدراسة في مسار التحول الرقمي، بينت مؤشرات تقرير الأمم المتحدة لعام 2020 أن دول المجلس اجتازت مراحل متقدمة في المجال الإلكتروني، متجاوزين بذلك عددا كبيرا من الدول الأوروبية ومتصدرين لائحة الترتيب العربي، ما يعكس نجاحهم في استغلال التقنية الحديثة في علاقتهم مع الجمهور وإشراكهم في صياغة السياسات العامة للبلاد، في حين لا تزال الجزائر متخلفة عن الركب رغم المحاولات العديدة التي تشهدها البلاد منذ مشروع الجزائر الإلكترونية الذي لم يرقى إلى المستوى المقبول نتيجة لعديد من المعوقات التي عجلت بنهايته، والتي تتمحور اغلبها حول ضعف البنية التحتية اللازمة ومحدودية الخدمات الرقمية المقدمة في ظل غياب إرادة سياسية حقيقية.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها كما يلي:

- احتلت دول المجلس مراتب متقدمة على المستوى الإقليمي والدولي في مؤشرات تقرير الأمم المتحدة لسنة 2020، نتيجة برامج الحكومة الإلكترونية الناجحة التي تم إطلاقها في الدول الأعضاء؛
- نجاح دول المجلس في توفير منصة تفاعلية مع المواطنين لإبداء الرأي اتجاه الخدمات المقدمة، وهذا حسب ما أظهرته مؤشرات المشاركة الإلكترونية؛
- كشف مؤشر الخدمة الإلكترونية في الجزائر عن المستوى الضعيف للخدمات الإلكترونية المقدمة؛
- الضعف الكبير لمؤشر المشاركة الإلكترونية والذي أبان عن تخلف الجزائر في مجال التواصل عن بعد بين الجهات الحكومية والمواطنين ومشاركتهم معا في عملية صنع القرار؛

ولمواكبة التقدم الإلكتروني واللحاق بالدول الرائدة وجب على الجزائر العمل بما يلي:

- استخدام التكنولوجيا في كل القطاعات وعلى جميع المستويات لتوسيع نطاق الخدمة الإلكترونية؛
- العمل على زيادة درجة الوعي لدى المجتمع المدني لإقناعه بضرورة التحول الرقمي؛
- التحديث المستمر لمحتوى المواقع الرسمية للجهات الحكومية بما يتلاءم مع احتياجات المواطنين؛
- تعزيز المشاركة الإلكترونية وتبادل الأفكار بين الحكومة والمواطن باعتبارهم شركاء في التنمية الوطنية؛

5. قائمة المراجع:

البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. (22، 09، 2019). حق المواطن في الوصول إلى المعلومات الحكومية. تاريخ الاسترداد 20، 04، 2021، من: https://u.ae/ar-ae/more/citizens-right-to-access-government-information

البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. (بلا تاريخ). معلومات وخدمات. تاريخ الاسترداد 20، 04، 2021، من: https://u.ae/ar-AE/statistics

الحكومة الإلكترونية البحرينية. (21، 02، 2018). إشادات وجوائز برنامج الحكومة الإلكترونية. تاريخ الاسترداد 21، 04، 2021، من: https://cutt.us/5UM6x

بوابة الحكومة الإلكترونية البحرينية. (بلا تاريخ). المشاركة الإلكترونية. تاريخ الاسترداد 22، 04، 2021، من: https://cutt.us/bahrain-portal

حسين وليد حسين عباس، و عادل مجيد العيدان العادلي. (2016). الإقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية. ط1. عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

رابح الوافي. (2019). أثر استخدام الإدارة الالكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية قطاع العدالة نموذجا (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

رسول محمد عاصي، ايمن طالب هادي، و احمد طالب هادي. (2018). الادارة الالكترونية ودورها في تحقيق النجاح التنظيمي بحث تحليلي تطبيقي في المديرية العامة للتنمية الصناعية العراق. مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد 27، العدد 2، ص ص 95-114.

رضا بوشنافة. (2018). المناهج الدولية في إعداد استراتيجية الحكومة الالكترونية: مملكة البحرين أنموذجا. مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة،المجلد 1، العدد 2، ص ص 27-40.

عبد الحكيم حططاش. (2018). دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن (CRM) دراسة تقييمية لمشروع الجزائر الإلكترونية (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

محمد شواي احلام. (2018). الإدارة الالكترونية ودورها في تطوير الأداء الوظيفي. مجلة جامعة بابل، المجلد 24، العدد 4، ص ص 3411-3388.

منى بنت داخل السريحي، و إيمان بنت محمد عسيري. (2019). منصة البيانات المفتوحة وتفعيلها عبر بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة. مجلة دراسات وتكنولوجيا المعلومات (T&JIS)، العدد 2، ص ص 1-22.

هيئة المعلومات الحكومة الإلكترونية البحرينية. (بلا تاريخ). الاستراتيجية. تاريخ الاسترداد 21، 09، 2020، من: https://www.iga.gov.bh/category/our-strategy

وزارة المواصلات والاتصالات القطرية. (بلا تاريخ). بوابة حكومة قطر الرقمية "حكومي". تاريخ الاسترداد 22، 09، 2020، من: https://cutt.us/qatar-degital-gov

Abusef, A., & Tarofder, A. K. (2021). Investigating the influencing factors on student's behavioral intention to adopt e-management in Libyan universities. Journal of Global Business and Social Entrepreneurship (GBSE), 7(20), 41-51.

Almutairi, N. (2014). The Impact of Organizational Culture on the Adoption of E-Management “Evidence from Public Authority for Applied Education and Training (PAAET) in Kuwait”. International Journal of Business and Management, 9(9), pp. 57-74.

Bataineh, K. A. (2017). The Impact of Electronic Management on the Employees' Performance Field Study on the Public Organizations and Governance in Jerash Governorate. Journal of Management and Strategy, 8(5), pp. 86-100.

Bouzidi, L., & Boulesnane, S. (2015). E-administration activities and sustainable management: The case for a multidimensional approach. International Journal of Technology Management and Sustainable Development, 14(03), pp. 227-240.

Chaushi, A., Chaushi, B., & Ismaili, F. (2015). Measuring e-Government Maturity: Comparative analysis of e-Government indexes. Paper presented at the conference of ICT Innovations, (pp. 134-143). Ohrid, Macedonia.

Chipeta, J. (2018). A Review of E-government Development in Africa A case of Zambia. Journal of e-Government Studies and Best Practices, pp. 1-13.

Cooley, A. (2017). Examining Development of E-Government in Russia and China: A Comparative Approach. International Journal of Public Administration, 41(11), pp. 899-908.

Dawood, S., Allawi, J., & Al-Khafaji, N. (2016). Employee's Attitude toward Electronic Administration Adoption: A Case Study of Al-Mustansiriyah University. International Journal of Advanced Engineering, Management and Science, 2(4), pp. 124-134.

Khadim, S., & Makki, S. (2018). The electronic archiving documents for employee increase the security of th of the system are full encryption of these files. correspondence and repre the system works the wor. Journal of Computer Engineering, 20(06), pp. 75-84.

Kumarwad, L., & Kumbhar, R. (2018). Status of e-Governance in India and Maharashtra State. International Journal of Scientific Research in Computer Science, Engineering and Information Technology, 3(10), pp. 1596-1601.

Omanuna. (n.d.). Digital Transformation Program. Retrieved 04, 20, 2021, from The Official Oman eGovernment Services Portal: https://cutt.us/omanuna-gov

Omanuna. (n.d.). eParticipation. Retrieved 04, 19, 2021, from The Official Oman eGovernment Services Portal: https://cutt.us/omanuna_ep

Onuigbo, R. A. (2015). electronic governance & administration in nigeria: prospects and challenges. Arabian Journal of Business and Management Review (OMAN Chapter), 05(03), pp. 1-9.

Ravanos, P., & Karagiannis, G. (2020). Tricks with the BoD model and an application to the e-Government Development Index. Socio-Economic Planning Sciences(2), pp. 1-33.

Rawash, H. N. (2014). Electronic Management's Contribution to the Development of Managerial Functions. Academic Research International, 5(5), 213-225.

Ridha, R., & Abdulrahman, O. (2018). The Possibility of Applying Electronic Management at Cihan University. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 8(5), pp. 775-787.

Sabo, A. (2020). E-Transformation: A Panacea to Challenging Public Sector HP. Journal of African Sustainable Development, 20(2), pp. 226-240.

Seo, J.-W., & Golam, H. (2015). Where Are E-governments in South Asian Countries? A Comparative Approach. South Asian Studies A Research Journal of South Asian Studies, 30(2), pp. 7-24.

Świątek, W. (2019). Development of E-administration Services in Poland. Zeszyty Naukowe Wyższej Szkoły Finansów i Prawa w Bielsku-Białej, 23(03), pp. 72-83.

United Nations. Department of Economic and Social Affairs (2020). E-Government Survey 2020, Digital Government in the Decade of Action for Sustainable Development With addendum on COVID-19 Response. New York.

Verkijika, S., & De Wet, L. (2018). A usability assessment of e-government websites in Sub-Saharan Africa. International Journal of Information Management, 39, pp. 20-29.

Yera, A., Arbelaitz, O., Jauregui, O., & Muguerza, J. (2020). Characterization of e-Government adoption in Europe. PLoS ONE, 15(4), pp. 1-22.

التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الادارة الجبائية (دراسة حالة: مكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات)

Electronic tax declaration and thier impact on increasing the tax collection in light of the modernization of tax administration (Cas study of:taxpayers belonging in the directorate of major enterprises)

ط.د. قناص علي [1*]، د. زيـن يـونس [2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، guennas-ali@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، zine-younes@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/17 تاريخ القبول: 2021/12/20 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى مساهمة التصريحات الجبائية الكترونيا في تحسين وزيادة الحصيلة الجبائية، وذلك من خلال مواصلة الجزائر تطبيق عصرنة الإدارة الجبائية في جانبها المتعلق بالرقمنة.

من هنا جاءت الدراسة بتقديم أبرز المفاهيم المتعلقة بالتصريحات الجبائية الإلكترونية والتعريف بمشروع النظام الجبائي الإلكتروني، ومدى انعكاسه على عملية التحصيل الجبائي، مستندين بذلك لمجموعة من الآراء والتطلعات من خلال الدراسة الاستبيانية، حيث بعد تحليل النتائج تم التوصل إلى أن التصريحات الجبائية الإلكترونية لها دور إيجابي في تحسين الحصيلة الجبائية بالرغم من كل العراقيل والصعوبات.

الكلمات المفتاحية: عصرنة الادارة الجبائية، تصريح جبائي الكتروني، حصيلة جبائية.

تصنيف JEL: M15 ، H25، K34

Abstract:

The purpose of this study is to demonstrate the extent to which electronic tax declaration have contributed to improving and increasing tax collection through the continued by Algeria of the modernization of the fiscal admi-in its digitization.

Hence, the study provided an overview of the concepts of electronic tax statements, the introduction of the electronic tax system, and the extent to which it reflected the tax collection process, building on a range of views and aspirations through the survey, where after analysis of the results, elec-tax statements were found to play a positive role in improving the tax rate despite such difficulties.

Keywords: *Modernit-of tax administration, elect-tax declaration, tax collection.*

Jel Classification Codes: M15, H25, K34

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر الضرائب أهم أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وذلك لما لها من أهمية على عوائدها والتي تعتبر أساس نفقاتها العمومية، وانطلاقا من هاته الأهمية تحرص المصالح الضريبية على تحقيق أهداف الدولة من خلال ضبط أعمالها وتحسين تسييرها في الوقت اللازم وبالقدر الكافي، الأمر الذي أدى بالإدارة الضريبية إلى استحداث طرق جديدة تسهل عملية جباية الضرائب من خلال إدخال البعد التكنولوجي وما يفرضه من ضرورات لمواكبته، أين وضعت استراتيجية واضحة المعالم بغية عصرنة قطاعها ومختلف خدماتها وأنشطتها وتبني نظام جبائي الكتروني في اطار "مشروع عصرنة الادارة الجبائية".

وفي هذا السياق باشرت الجزائر في اطار عصرنة الادارة الجبائية بشكل أوسع مع بداية 2006، بحيث تعتبر كلا من مديرية كبريات المؤسسات، مركز الضرائب واجهة جديدة للمنظومة الضريبية التي تبنت مهمة ضمان أحسن نوعية لخدمة المكلفين من خلال تبسيط وعصرنة الاجراءات الخاصة بتأسيس الضريبة والتصريح بها، ونهاية بتحصيلها في ظروف سلسة وملائمة، مما يساهم بشكل كبير في تعظيم الإيرادات الضريبية وترشيد تكلفة تقديمها، وأداء المكلفين لواجباتهم وللالتزاماتهم الجبائية في أسرع وقت وبأفضل صورة ممكنة، وذلك من خلال الاستفادة من خدمة دفع الضرائب الكترونيا.

1.1.إشكالية البحث:

وعلى ضوء ما سبق ذكره، وحتى نتمكن من الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة، ارتأينا معالجة الموضوع وفق الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم التصريح الجبائي الإلكتروني في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية ؟

ومن منطلق الاشكالية الرئيسية وتدعيما لها سيتم طرح عدة تساؤلات فرعية متكاملة فيما بينها تكون محل اهتمامنا في هذا البحث على النحو التالي:

- ما هو مضمون و دواعي عصرنة إدارة الضرائب في الجزائر؟
- ما المقصود بالتصريح الجبائي الالكتروني والتحصيل الضريبي ؟
- هل يمكن أن يكون نظام التصريح الإلكتروني سببا في نجاعة عملية تأسيس وزيادة التحصيل الضريبي؟

2.1.الفرضيات:

اعتمدنا الفرضيات التالية كمنطلق وأساس لمحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة وتمثلت فيما يلي:

❖ تساهم عملية عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية في إعادة تنظيم مصالحها على المستويين المركزي والخارجي، وكذا تحديث هياكلها الإدارية بغرض زيادة فعالية التسيير.

❖ تعتبر التصريحات الجبائية الإلكترونية كمرحلة أساسية في تحقيق برنامج العصرنة والتحصيل الضريبي .

❖ يتوقع أن يكون اعتماد نظام التصريح الإلكتروني من أهم الإجراءات المؤدية إلي زيادة التحصيل الضريبي.

3.1.منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته، قمنا باستخدام المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية عموما، وعليه فإننا اعتمدنا على المنهج الوصفي في أجزاء البحث المتعلقة بدراسة أهمية عصرنة الادارة الجبائية، التصريحات الجبائية الإلكترونية وانعكاسها على الحصيلة الجبائية، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الإحصائي والتحليلي، وذلك من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها واستنباط المفاهيم المتعلقة بالدراسة وتحليل نتائجه، أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فقد تم استعمال الاستبيان كوسيلة لجمع معلومات الدراسة الميدانية التي قمنا به من خلال برنامج SPSS.

4.1.أهمية الدراسة: ترجع الأهمية الفعلية للدراسة إلى:

❖ توجيه الاهتمام نحو مدى فعالية النظام الجبائي الإلكتروني لتحقيق النجاعة الجبائية باعتبارها تجربة مستحدثة في عصر الثورة الرقمية.

❖ تقييم مدى نجاح تطبيق هذا النظام في تبسيط وتعزيز التحصيل الضريبي سواء من ناحية تعزيز الايجابيات أو القضاء على السلبيات.

5.1.أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

❖ التعريف بمشروع النظام الجبائي الالكتروني من خلال عصرنة الجزائر لقطاع الضرائب.

❖ تقديم دراسة نظرية عن مفهوم التصريحات الجبائية الالكترونية واجراءات التحصيل المتبعة.

❖ التعرف على واقع تطبيق هذا النظام في الجزائر ومدى فعاليته من خلال تحليل أراء مجتمع الدراسة.

2. مضمون عصرنة الإدارة الجبائية:

تسعى الإدارة الضريبية إلى القيام بوظائفها المتمثلة في التحصيل لفائدة الخزينة العمومية، إلا أن تفشي ظاهرة التهرب الضريبي كشف عن قصورها وعجزها، الأمر الذي استدعى البحث عن إصلاحات إدارية، وكنتيجة للتطور الذي طرأ على علم الإدارة، فقد تم تبني فكرة الإدارة الضريبية الإلكترونية، كوسيلة لزيادة فاعلية هذه الأخيرة، وكذا محاولة التخلص من المشاكل التي أفرزتها الإدارة التقليدية.

1.2.مفهوم عصرنة إدارة الضرائب:

ويعبر عنه بمصطلح **"modernity"** الذي يعني العصرنة والتحديث عن أي عملية تتضمن تحديث وتجديد ما هو قديم لذلك فهو يستخدم في مجالات عدة (حراش، 2012، صفحة 162)، ويعني أيضا التنظيم بطريقة عصرية والتأقلم مع الأذواق والاحتياجات العصرية.

يمكن تعريف الإدارة الضريبية الإلكترونية أنها استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في انجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنقاص من حالات التهرب الضريبي.

فعصرنة إدارة الضرائب بالجزائر يعتبر جزءا من التجديد والتحديث والإصلاح الضريبي، بهدف إلى مسايرة التطورات الحاصلة في مختلف الميادين ومواجهة تحديات الألفية الثالثة، لتحقيق فعالية أفضل أكبر في تسيير الملفات الجبائية الخاصة بالمكلفين وتبسيط الإجراءات الإدارية .

2.2.عصرنة إدارة الضرائب في مجال الهيكل التنظيمي: (ministre des finance, 2004)

قامت الدولة بوضع استراتيجية لعصرنة هياكلها قصد السير مع متطلبات العصر الحالي، توجت بإحداث هياكل جديدة على مستوى المصالح المركزية والخارجية فتم إنشاء واستحداث كل من:

❖ مديرية كبريات المؤسسات **DGE**

❖ مراكز الضرائب **CDI**

❖ المركز الضريبي الجواري **CPI**

فهذه العملية رمت لتقليص الهياكل الضريبية، هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة، بحيث تتكفل الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة والمنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها.

3.2.عصرنة إدارة الضرائب في مجال العمليات والتحصيل :

يعتبر ادخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الادارة الضريبية مرحلة هامة في برنامج التحديث وهو ما يتطلب تكييف التشريع الضريبي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير الدخول الالكتروني للنظام المركزي (AZIRA, 2014, p. 04)، وبالفعل قامت الادارة الضريبية بالاستعانة بمكتب استشارة أجنبي قصد اقتناء نظام معلوماتي الذي يشكل أحد الركائز الاساسية لتحديث الادارة الضريبية.

وتتمثل أهم عناصر عصرنة الادارة الجبائية فيما يلي:

- ❖ تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية وادخال تكنولوجيا المعلومات.
- ❖ تطبيق النظام المعلوماتي الموحد
- ❖ نظام الدفع الإلكتروني
- ❖ تسهيل وتبسيط المعاملات الإدارية الجبائية

4.2.عصرنة إدارة الضرائب في مجال الإعلام والاتصال الضريبي:

تمثلت الإجراءات المتبعة من طرف السلطات لتحديث وعصرنة الإدارة الضريبية في مجال الإعلام والاتصال الضريبي من خلال تقوية وتحسين الوسائل البشرية بإضفاء مؤشر لمرجعية نوعية الخدمة.

أولا: تعزيز وتحسين الوسائل البشرية: تمثلت الإجراءات المتخذة فيما يلي: (وشان، 2017، صفحة 92)

- ❖ رفع عدد الموظفين العاملين بالإدارة الضريبية من خلال تكوين إطارات جديدة أو من خلال التوظيف المباشر عن طريق المسابقات وذلك لتحسين فعالية وكفاءة الإدارة الضريبية.
- ❖ إنشاء مدرسة وطنية للضرائب متخصصة في التكوين والتي من مهمتها تكوين إطارات الإدارة الضريبية وفق شروط يحددها القانـــــون.

❖ رسكلة أعوان الإدارة الضريبية بهدف ضمان تحسين وتخصص موظفي الإدارة الضريبية من خلال تنظيم دورات تكوينية وملتقيات وطنية ودولية في عدة تخصصات متعلقة بالإطار التطبيقي للنظام الضريبي.

ثانيا: مرجعية نوعية الخدمة:

إن مشروع مرجعية نوعية الخدمة تم إنشائه طبقا للتعليمة العمة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان 2012 الصادرة عن السيد المدير العام للضرائب، فقد جاء هذا المشروع لتغطية العجز في الخدمات التي كانت تقدمها الهياكل القديمة، حيث يترجم إرادة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة ترتكز على تقديم خدمة فعالة وضمان استقبال نوعي بمختلف أشكاله.

3. مضمون التصريح الضريبي الإلكتروني:

بما أن أغلبية الأنظمة الضريبية في العالم هي أنظمة تصريحية بما في ذلك الجزائر فمن الضروري على المؤسسات التصريح بمداخيلها، أرباحها ورقم أعمالها، ولهذا لجأت الجزائر كغيرها من الدول إلى تبني نظام إلكتروني لتحسين إيراداتها، واعتماد نظام الدفع الإلكتروني من خلال التصريح والتحصيل عبر الإنترنيت لجميع الضرائب.

1.3.التصريح الجبائي الإلكتروني:

إن رقمنة التصريحات الجبائية وجعلها الكترونية يوفر مزايا عديدة بالنسبة للمكلف بالضريبة خاصة المؤسسات فالحصول على المعلومات الرقمية والبيانات الإلكترونية أصبح أكثر شيوعا وعلى نحو متزايد في العديد من الدول، حيث تطلب الإدارة الضريبية توفير المعلومات على شكل الكتروني. (قحموش، 2012، صفحة 49)

أولا: تعريف التصريح الجبائي الإلكتروني:

يمكن تعريف التصريح الإلكتروني على أنه: " كافة التصريحات والبيانات الضريبية الممكن إرسالها إلى الوزارة المالية عبر النظام الضريبي الإلكتروني." (ministre finance.gov.lb, 2021)

كما هو "تطبيق تضعه الإدارة الجبائية تحت تصرف مكلفيها، بحيث يقوم هذا الأخير بتحميل الملفات الخاصة به واستعراضها و تعبئتها" (منصور، 2019، صفحة 2)، بحيث يقوم المكلف بتتبع ملفه بالقبول أو الرفض من قبل الإدارة الجبائية سواء عن طريق شاشة التنبيهات أو بحساب المكلف أو بالبريد الإلكتروني.

ثانيا: أنواع التصريحات الجبائية الإلكترونية:

يقوم المكلفون بالضريبة خلال المهلة القانونية المحددة للتصريحات الواجب تقديمها والواردة في الصفحة المخصصة للتصريحات وذلك من خلال الدخول إلى موقع المديرية العامة للضرائب **www.mfdgi.gov.dz** بتعبئة النماذج وارسالها عبر بوابة النظام الضريبي الإلكتروني.

والجدير بالذكر، أنه لم تغير الإدارة الجبائية أنواع التصريحات من حيث المضمون بل فقط هي وسيلة نقل التصريحات من المكلف إلى الإدارة الجبائية بطريقة إلكترونية فهي نفس التصريحات المتعارف عليها سابقا، التي منها ما يلزم تقديمها مرة واحدة سواء عند بدأ النشاط أو التوقف، ومنها ما يقدم بصفة دورية منتظمة شهرية أو سنوية حسب النظام الذي يتبع له المكلف.

ثالثا: أهمية التصريحات الجبائية الإلكترونية:

يلتزم المكلف بالضريبة بتقديم التصريح الإلكتروني الذي يعتبر أفضل السبل في تقدير الوعاء الضريبي وهو الأكثر انتشارا في التشريعات الضريبية للدول المتقدمة، وللإدارة الضريبية الإلكترونية كافة السلطات في مراجعة هذه التصريحات ولهذا الأخيرة أهمية سواء للمكلف في حد ذاته أو للإدارة الضريبية.

أ- مزايا التصريحات الجبائية الإلكترونية بالنسبة للإدارة الجبائية: يمكن تلخيص مزايا التصريحات الجبائية بالنسبة للإدارة الجبائية فيما يلي : (محتال و بسباس، 2020، الصفحات 61-62)

- ❖ يسهل التصريح الإلكتروني العمل الملقى على كاهل الإدارة الضريبية، بحيث يمتاز بأنه يوفر كثيرا من الإجراءات والوقت حسب المادة الخاضعة للضريبة، كذلك يخفض من احتمال نشوء المنازعات والاعتراضات.
- ❖ تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية، والتخلص من المطبوعات الورقية للتصريحات الجبائية يعني القضاء على البيروقراطية.
- ❖ الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط لوزارة المالية .
- ❖ التشغيل الآلي من استقبال المكلف بالضريبة واستفساراته إلى تسديد الضريبة، ولعمليات المحاسبة والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.

ب-مزايا التصريحات الجبائية الإلكترونية بالنسبة للمكلفين بالضريبة: تقدم التصريحات الإلكترونية عدة منافع للمكلف منها:

❖ توفير الوقت، وعدم التنقل وسط زحمة السير في المناطق من أجل تقديم التصريحات.

❖ التقليل من الأخطاء باعتبار أن النظام الضريبي الإلكتروني يرصد الأخطاء تلقائيا ويصوبها.

❖ الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة طوال أيام الأسبوع بما فيها الأعياد والمناسبات.

❖ تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية، مع الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها، كما يمكنه التعرف على دينه الجبائي الكلي.

4. ماهية التحصيل الضريبي:

تعتبر مرحلة التحصيل الضريبي هي المرحلة النهائية من مراحل التصريحات الجبائية الإلكترونية وهي من المراحل المهمة، ذلك أنه أي إخفاق في التحصيل ومهما كان سببه يضر بالخزينة العمومية.

1.4.تعريف التحصيل الضريبي:

يمكن تعريف التحصيل الضريبي على أنه "مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبة موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة" (زغدود، 2006، صفحة 230).

وهناك من عرف أنه "جملة من الإجراءات سواء كانت إدارية أو تقنية والتي يتم من خلالها نقل دين الضريبة من المكلف إلى الخزينة العمومية " (BELTRAMEE, 1997, p. 45)

كما عرف أيضا" بأنه مجموعة من العمليات التي تستهدف نقل قيمتها من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية من أجل استيفاء حقها، ويرتبط تحصيل الضريبة بالواقعة المنشئة لها و السلطة المتخصصة بتحصيلها و طرق التحصيل و مواعيده و ضماناته و يتم الدفع نقدا أو عن طريق البنك أو حوالة بريدية" (القاضي، 1984، صفحة 123)

مما تقدم يمكن أن نعرف التحصيل الضريبي على أنه الإجراءات التي تقوم بها المديرية العامة للدولة والفروع التابعة لها من عمليات متسلسلة من أجل وصول الإيرادات الضريبية إلى الخزينة العمومية، وتبدأ من عملية تقدير الضريبة على المكلفين وصولا إلى التحصيل الجبائي.

2.4.ضمانات التحصيل الضريبي:

إن عملية التحصيل تؤدي إلى نشوب الكثير من المشاكل بين الإدارة الضريبية والمكلفين بدفعها، وعليه فقد منح القانون الضريبي للإدارة ضمانات واسعة لتحصيل الضريبة منها:

❖ النص على حق الامتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى، حيث يستوفي دين الضريبة قبل غيره من الديون الأخرى، وهذا ما تضمنته نص المادة 991 من القانون المدني (المادة 991، من الأمر رقم 75-58، 1975)

❖ يمكن لمصلحة الضرائب أن تقوم بالحجز الإداري على أموال المكلف الذي يفشل في الوفاء بالضريبة في الوقت المحدد، فلها أن تحجز على أموال المكلف في البنوك وعلى المنقولات والعقارات حتى تجبر المكلف على الوفاء سريعا بدين الدولة، وإلا قامت مصلحة الضرائب ببيع منقولات المكلف أو عقاراته استفاء لدين الدولة في المزاد العلني. (ساحل، 2017، صفحة 142)

❖ منح المشرع للموظفين المختصين على مستوى المصالح الجبائية حق الاطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر المحاسبية التي يتعامل بها المكلف بالضريبة، من أجل تمكينهم من تحديد مبلغ الدين وقد وضع المشرع سلسلة من العقوبات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواءا بالامتناع أو الإتلاف قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الإدارة الضريبية.

❖ المنازعة في مقدار الضريبة أو في صحتها لا يوقف دفعها، فالمكلف ملزم بالدفع أولا ثم الاعتراض بعد ذلك أي " الدفع ثم الاسترداد ". (داودي، 2006، الصفحات 10-12)

3.4.قواعد التحصيل الضريبي:

يقصد بقواعد التحصيل الضريبي تلك القواعد التي حددها المشرع الجبائي لتحصيل الدين الضريبي وتحويله من على عاتق المكلف إلى خزينة الدولة، والتي يمكننا أن نختصرها في ثلاثة قواعد مهمة وهي:

❖ الواقعة المنشأة للضريبة: يلزم لتحصيل الضريبة تحقق الواقعة الناشئة للضريبة أي نشوء الدين في ذمة المكلف، فالحصول على الربح التجاري أو الصناعي أو توزيع أرباح الأسهم وفوائد السندات أو الحصول على الراتب كلها تشكل الوقائع الناشئة للضريبة، أما الإجراءات التي تتخذها الإدارة الجبائية يقتصر دورها على تحديد قيمة المبلغ الواجب دفعه من طرف المكلف. (زغدود، 2006، صفحة 233)

❖ الملائمة في التحصيل الضريبي: حتى يكون التحصيل الضريبي فعال وناجع، لابد أن تتميز اجراءاته بالبساطة، ومواعيده وأساليب تتلاءم مع الظروف التي يعيشها المكلف بدفع الضريبة، حيث لا يتضرر هذا الأخير عند دفع الضريبة.

❖ الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي: تخفيض نفقات التحصيل الضريبي يبقى ضرورة ملحة ولازمة على الإدارة الجبائية، حيث يكون الفرق ما بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما تحصله الإدارة الجبائية أقل ما يمكن، لأن أي زيـــادة في النفقات الضريبية سيؤثر سلبا على التحصيل الضريبي. (أدري، 2010، صفحة 23)

4.4.طرق آليات التحصيل الضريبي:

أما فيما يخص طرق التحصيل الضريبي فتتمثل في:

❖ **الدفع المباشر من طرف المكلف بالضريبة للخزينة:** تعتبر هذه الطريقة القاعدة العامة بحيث يسدد المكلف أو من يمثله قانونا مبلغ الضريبة إلى جهة التحصيل أي إلى قابضي الضرائب. (زغدود، 2006، صفحة 132)

❖ **أسلوب التحصيل عن طريقة الأقساط المقدمة:** حيث تتيح أمام المكلف دفع قيمة الضريبة التي سوف تستحق في شكل أقساط قد تكون شهرية أو ثلاثية أو سداسية، حيث بموجبها يلتزم المكلف بدفع هذه الأقساط في الآجال المحددة من طرف الإدارة الضريبية. (بوزيدة، 2007، صفحة 37)

❖ **أسلوب التحصيل عن طريقة الاقتطاع من المصدر:** وتنطوي طريق الاقتطاع من المنبع على تكليف "شخص ثالث" تربطه بالمكلف الحقيقي علاقة، فيقوم بحجز قيمة الضريبة المستحقة وتوريدها رأسا للخزانة العامة، وتكون هذه العلاقة إما علاقة دين كما في حالة إيرادات القيم المنقولة (الصكوك المالية) أو أن تكون علاقة تبعية كما في حالة استحقاق الأجور والمرتبات، فتواجه الإدارة الضريبية بصدد هذه الطريقة شخصين مختلفين، أولهما الممول الحقيقي الذي يقع عليه عبء الضريبة والثاني المكلف بجباية الضريبة وتوريدها للخزينة العمومية. (ساحل، 2017، صفحة 142)

5. الدراسة الميدانية لأثر التصريحات الجبائية الإلكترونية على الحصيلة الجبائية:

لقد أردنا من الدراسة الميدانية معرفة الطريقة التي سيتم بها تقديم التصريحات الجبائية الكترونيا، من خلال تبني الجزائر ممثلة في "مديرية كبريات المؤسسات" لمشروع الإدارة الإلكترونية بإطلاق نظام التصريح الالكتروني عن بعد، بحيث يمكن من خلاله تحسين وتطوير نظام الدفع والتحصيل الضريبي بما يخدم طرفي العلاقة الضريبية (الإدارة الضريبية والمكلفين).

1.5.تقديم الدراسة الميدانية:

أولا: وصف عينة الدراسة:

❖ طبقت الدراسة على فئتين متجانستين في الوصف الإحصائي مكونة من (48) شخصا، الفئة الأولى تخص الإداريين موظفي الإدارة الضريبة من مفتشين ومتصرفين، والفئة الثانية فئة المكلفين تخص عينة من محاسبي ومسيري الشركات الكبرى التابعين لمديرية كبريات المؤسسات.

❖ وقد استغرقت مدة جمع البيانات التي ابتدأت بتوزيع الاستمارة إما يد بيد، أو التوزيع والاستلام بطريقة إلكترونية نظرا للأوضاع الراهنة، وقد استغرق ذلك ما يقارب (15) يوما، والجدول (01) يوضح عدد الاستمارات التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة.

جدول 1: الاستمارات الموزعة والخاضعة للتحليل

عدد الاستمارات / العينة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة والخاضعة للتحليل
	العـدد	العـدد
مجتمع الدراســة	55	48

المصدر: من إعداد الباحث

وبغرض تسيير معالجة استمارات الاستبيان المكونة من ثلاث محاور، تضمنت (21) فقرة، بحيث قام الباحث تحديد مقياس الإجابات باستخدام مقياس ليكارت الخماسي (**Likart scal**) بهدف معرفة الاتجاه العام لآراء أفراد العينة، وتحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها إحصائيا.

جدول 2: مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط	[1 – 1.80]	[1.81 – 2.60]	[2.61 – 3.40]	[3.41 –4.20]	[4.21 – 5.00]

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي(2006)،البحث العلمي،الدليل التطبيقي للباحثين،الطبعة الأولى،دار النشر،عمان،2006، ص:115.

ثانيا: المعلومات العامة لعينة الدراسة:

قام الباحث باحتساب التكرارات ونسبها المتعلقة بكل فقرة من فقرات عينة الدراسة وتشمل كل من الجنس والعمر، المستوى التعليمي والوظيفة وسنوات الخبرة المهنية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول 3: الخصائص الديمغرافية لعين الدراسة

الخصائص الديمغرافية		التكـرار	النسبـة
الجنـس	ذكـــر	38	79.16
	أنـــثى	10	20.83
	المجمـــوع	48	100
العمـــر	أقل من 30 سنة	08	16.66
	من 30 سنة إلى 40 سنة	18	37.50
	أكثر من 40 سنة	22	45.83
	المجمـــوع	48	100
المستوى التعليمي	دراسـات عليا	06	12.50
	مستـوى جامعي	36	75.00
	ثانـوي فما أقل	06	12.50
	المجمـــوع	48	100
الوظـيفة	مفتش أو مفتش رئيسي	14	29.16
	متصرف	10	20.83
	محاسب	18	37.50
	مسير شركة	06	12.50
	المجمـــوع	48	100
الخبرة المهنية	أقل من 05 سنة	04	08.33
	من 06سنوات إلى 10 سنوات	14	29.16
	أكثر من 10 سنة	**20**	**41.66**
	المجمـــوع	**48**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

2.5.النتائج ومناقشتها

في هذا الجزء احتسب الباحث الاحصاءات العامة المتعلقة بإجابات العينة متمثلة في التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل فقرة.

أولا: تشخيص الاتجاه العام للمتغير المستقل الأول (مضمون عصرنة الإدارة الجبائية): يتعلق هذا المحور من الاستبيان بالفرضية الأولى من الدراسة، بحيث نستعرض في الجدول الموالي آراء المجيبين المتعلقة بمشروع النظام الجبائي الإلكتروني المتعلق بمضمون عصرنة الإدارة الجبائية وهي كالتالي:

جدول 4: مشروع النظام الجبائي الإلكتروني المتعلق بالرقمنة في إطار عصرنة القطاع الضريبي

ت	العبارات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
1	تسعى الجزائر إلى تطبيق الآليات الحديث ورقمنة القطاع الضريبي على غرار مديرية كبريات المؤسسات	16	22	06	04	00	**1,9583**	**,89820**
		33.3	45.8	12.5	8.3	00		
2	يتطلب عصرنة الإدارة الجبائية إلى شكلها الإلكتروني إلى تغيير واقع الإدارة الضريبة التقليدية إلى إدارة الكترونية	26	19	02	01	00	**1,5417**	**,68290**
		54.2	39.6	4.2	2.1	00		
3	يمنح تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني أربحية كبير في اتخاذ قرارات صائبة وسليمة سواءا من طرف المكلفين أو الإدارة الجبائية	18	20	04	04	02	**2,0000**	**1 ,0915**
		37.5	41.7	8.3	8.3	4.2		
4	تؤدي عصرنة الإدارة الجبائية إلى جذب واستقطاب المكلفين	20	16	08	03	01	**1,9375**	**1 ,0191**
		41.7	33.3	16.7	6.3	2.1		
5	تؤثر عصرنة الإدارة الضريبية على مؤشرات سيرها والمتمثلة في تحسين نوعية الخدمة المقدمة والحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي	14	14	10	06	04	**2,4167**	**1,2688**
		29.2	29.2	20.8	12.5	8.3		
6	تضمن برنامج العصرنة إدخال تطبيقات و برامج الإعلام الآلي الحديثة و رسكلة الموارد البشرية لتحسين مستواهم	10	16	12	08	02	**2,5000**	**1,1299**
		20.8	33.3	25.0	18.7	4.2		
7	تبني الرقمنة والعصرنة كافي لتحقيق الأهداف المرجوة من قطاع الضرائب	08	10	08	12	10	**3,1250**	**1,4086**
		16.7	20.8	16.7	25.0	20.8		
	المتوسط الحسابي العام للمحور الأول	**2.211**						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

❖ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه المتعلقة بالمتغير الأول من الاستبيان أن الوسط الحسابي العام بلغت (2.211) مما يعني لأن آراء العينة اتجهت نحو الموافقة على فقراته، وبانحراف معياري يقدر بـ(1.071)

❖ وعليه يتضح لنا جليا بأن المجتمع الضريبي الممثل في طرفي العلاقة الضريبية يثمن سعي الجزائر والإدارة الضريبية إلى تفعيل عصرنة و رقمنة القطاع الضريبي من خلال تحديث الهياكل الجبائية على غرار مديرية كبريات المؤسسات، حيث عملت هذه الأخيرة إلى تبني فكرة الإدارة الضريبية الإلكترونية كوسيلة لزيادة الفاعلية ومحاولة التخلص من المشكلات التي أفرزتها الإدارة التقليدية.

❖ نستخلص من خلال اجابات وآراء المجيبين المتعلقة بمشروع النظام الجبائي الإلكتروني المتعلق بالرقمنة في إطار عصرنة القطاع الضريبي بالجزائر يؤكد صحة الفرضية الأولى وهو مساهمة عملية عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية في إعادة تنظيم مصالحها على المستويين المركزي والخارجي، وكذا تحديث هياكلها الإدارية بغرض زيادة فعالية التسيير بالرغم من وجود بعض النقائص والعراقيل.

ثانيا: تشخيص الاتجاه العام للمتغير المستقل الثاني (التصريحات الجبائية الإلكترونية): يوضح الجدول الموالي آراء عينة الدراسة بشأن هذا المحور من الاستبيان والمتعلق بنظام التصريحات الجبائية الإلكترونية المقدمة في ظل عصرنة الادارة الجبائية.

جدول 5: نظام التصريحات الجبائية الإلكترونية المقدمة في ظل عصرنة الادارة الجبائية

ت	العبارات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
1	التصريح الجبائي الإلكتروني آلية جديدة بات ولوجها سهلا على المكلف لتسديد مختلف الضرائب الرسوم.	08	12	06	16	06	**3,0000**	**1,3368**
		16.7	25.0	12.5	33.3	12.5		
2	يستطيع المكلف الولوج للموقع الإلكتروني "جبايتيك" والالتزام بالتصريحات الجبائية 24/24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع	12	12	04	16	04	**2,7500**	**1,3761**
		25.0	25.0	8.3	33.3	8.3		
3	التصريح الإلكتروني يمكن المكلف من تصفح رزنامة الالتزامات والديون الجبائية الخاصة به.	18	16	02	10	02	**2,2083**	**1,2709**
		37.2	33.3	4.2	20.8	4.2		
4	التصريح الإلكتروني يحافظ على خصوصية المعلومات كما يقضي على مشكلة ضياع التصريحات الورقية	16	20	04	08	00	**2,0833**	**1,0484**
		33.3	41.7	8.3	16.7	00		
5	تساعد شبكة الانترنيت من إنجاز عملية التصريح الجبائي بشكل إلكتروني، بحيث يمكن المكلف الحصول على ايصال واشعار بالدفع وانشاء بنك معلومات خاص به.	15	14	03	12	04	**2,5000**	**1,3838**
		31.3	29.2	6.3	25.0	8.3		
6	التصريح الإلكتروني يضفي شفافية أكبر ومكافحة أمثل للرشوة والفساد وتخفيف العبء على الأعوان الجبائيين	19	18	03	06	02	**2,0417**	**1,1661**
		39.6	37.5	6.3	12.5	4.2		

7	تعد مديرية كبريات المؤسسات مؤهلا للعمل بنظام التصريحات الإلكترونية من حيث توفر الأجهزة والبرمجيات في المديرية، وامتلاكها لموظفين ذو مهارات في استخدام الحاسوب والشبكات	13	15	03	13	04	**2,5833**	**1,3657**
		27.1	31.3	6.3	27.1	8.3		
المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني		**2,4523**						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

❖ من خلال النتائج المبينة في الجدول، الوسط الحسابي العام بلغ (**2,4523**) مما يعني أن آراء العينة كانت متباينة، بالرغم أن الاتجاه العام كان نحو الموافقة على فقراته، وبانحراف معياري يقدر بـ(**1,2782**).

❖ يتضح من الجدول أن أعلى أهمية مقارنة ببقية فقرات نظام التصريحات الجبائية الإلكترونية المقدمة في ظل العصرنة، كانت للفقرات الثالث والرابعة والسادسة بحيث هناك اتفاق على أن التصريحات الجبائية الالكترونية تمكن المكلف من تصفح رزنامة الالتزامات والديون الجبائية الخاصة به، كما تحافظ على خصوصية المعلومات وتقضي على مشكلة ضياع التصريحات الورقية، بالإضافة أن التصريح الإلكتروني يضفي شفافية أكبر ومكافحة أمثل للرشوة والفساد وتخفيف العبء على الأعوان الجبائيين.

❖ بينما أقل أهمية كانت للفقرة الأولى والثانية وهي أن التصريح الجبائي الإلكتروني آلية جديدة بات ولوجها سهلا على المكلف لتسديد مختلف الضرائب الرسوم، بحيث يستطيع الولوج للموقع الإلكتروني "جبايتيك" والالتزام بالتصريحات الجبائية 24/24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع، والتي لم ترقى للمستوى المطلوب ، وهذا دليل على أن القطاع لازال يعاني بعض النقائص في مجال الاتصال والانترنيت.

ثالثا: تشخيص الاتجاه العام للمتغير التابع (التحصيل الضريبي): يتعلق هذا المحور من الاستبيان بالفرضية الثالثة والتي جاء فيها بتوقع أن يكون اعتماد نظام التصريح الإلكتروني من أهم الإجراءات المؤدية إلي زيادة التحصيل الضريبي، والجدول الموالي يوضح آراء المجيبين على هذا المحور

جدول 6: نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب

ت	العبـارات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
1	يؤدي اعتماد مديرية كبريات المؤسسات نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني إلى تقليل النفقات وزيادة الايرادات للخزينة	18	22	02	06	00	**1,9167**	**0,9638**
		37.5	45.8	4.2	12.5	00		
2	يعمل نظام الدفع الإلكتروني إلى تخفيف الضغط والأعباء الإدارية في عملية التحصيل	20	20	01	06	01	**1,9167**	**1,0685**
		41.7	41.7	2.1	12.5	2.1		
3	يؤدي اعتماد مديرية كبريات المؤسسات نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني إلى التقليل حالات الغش والتهرب الضريبي	16	16	02	12	02	**2,3333**	**1,2937**
		33.3	33.3	4.2	25.0	4.2		
4	يؤدي استخدام الإدارة الجبائية لنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني إلا رفع كفاءة عملها واختصار الوقت والجهد	19	21	01	07	00	**1 ,9167**	**1,0070**
		39.6	43.6	2.1	14.6	00		
5	تستخدم إدارة الضرائب وثائق وبيانات المكلفين للاستفادة منها عند التحصيل الضريبي الإلكتروني	17	23	00	08	00	**1,9792**	**1,0208**
		35.4	47.9	00	16.7	00		
6	يوجد مستوى مقبول من رضا المكلفين عن الأساليب المستخدمة حاليا من قبل الإدارة الجبائية من خلال نظام التصريح والتحصيل الإلكتروني	12	14	06	10	06	**2,6667**	**1,3889**
		25.0	29.2	12.5	20.8	12.5		
7	تتسم اجراءات الدفع	06	12	04	12	14		

	والتحصيل الضريبي الإلكتروني إلى حد الآن بالتعقيد وعدم الدقة لغياب الوعي لدى المكلفين ونقص الكفاءات اللازمة .	12.5	25.0	8.3	25.0	29.2	**3,3333**	**1,4488**
المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث		**2,2946**						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

❖ نجد النتائج المتعلقة بهذا المحور من الاستبيان المتعلق بالتحصيل الضريبي باعتماد التصريحات الالكترونية المبينة في الجدول أعلاه أن قيمة الوسط الحسابي بلغت (**2,2946**) وبانحراف معياري يقدر بـ(**1,1702**)، مما يعني أن آراء العينة اتجهت نحو الاتفاق العام لفقراته، وهو اعتماد مديرية كبريات المؤسسات نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني في عملية التصريحات الجبائية الإلكترونية، والذي يعد دورا هاما ومحوريا في النهوض بالقطاع الضريبي سواء من ناحية تحسين التحصيل الضريبي، أو من ناحية مكافحة كل أشكال التهرب الضريبي، كما يؤدي استخدام مديرية كبريات المؤسسات لنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني إلى التقليل من تعقد الاجراءات الادارية، كما تسمح باختصار الوقت والجهد في عملية التحصيل وبالتالي التقليل من النفقات وزيادة الايرادات للخزينة.

❖ إلا أننا نجد أن مديرية كبريات المؤسسات لم تصل إلى الأهداف المرجوة من تفعيل التصريحات الجبائية الالكترونية في عملية تحسين التحصيل الضريبي، وهذا يعود إلى عدم الوصول إلى المستوى المقبول من رضا المكلفين، وإلى طبيعة اجراءات الدفع والتحصيل الضريبي الإلكتروني التي تتسم إلى حد الآن بالتعقيد وعدم الدقة لغياب الوعي لدى المكلفين ونقص الكفاءات اللازمة .

6. خاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها، حاولنا التطرق إلى أحد أهم المواضيع الراهنة، والتي تثير اهتمام الحكومة الجزائرية، وهو ضرورة تبني فكرة الادارة الالكترونية في ظل الانتشار السريع والكبير الذي عرفه قطاع تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الالكترونية والذي أصبح ضرورة ملحة واجبة التطبيق في كل القطاعات والميادين، بما في ذلك القطاع الضريبي، أحد أهم موارد الخزينة العمومية.

وعليه فإن فكرة عصرنة الادارة الجبائية يعني بتطبيق الأنظمة المعلوماتية الالكترونية في المجال الجبائي، من خلال تغيير واقع الإدارة الضريبة التقليدية إلى إدارة الكترونية، وتقديم خدمة الضريبة

الالكترونية في أداء الضرائب بمختلف أنواعها، حيث أصبح المكلفون يقومون بأداء التزاماتهم الجبائية بطريقة الكترونية دون الحاجة إلى تنقلهم، ضمانا لسرعة الانجاز ودقة في العمل والرفع في كفاءة الادارة الجبائية من خلال تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي.

1.6. الاستنتاجات: من خلال دراستنا لأثر التصريحات الجبائية الالكترونية في تحسين الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الادارة الجبائية اتضحت لنا مجموعة من النقاط :

- ❖ تسعى الجزائر من خلال عصرنة قطاع الضرائب هو التوجه نحو تحقيق إدارة ضريبية الكترونية من شأنها تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي.
- ❖ إن عصرنة الادارة الجبائية واستخدامها نظام دفع التصريحات الجبائية الالكترونية سوف يعزز الثقة بين طرفي العلاقة الضريبية وزيادة التفاعل بينهما، مما يسهم في تحسين الحصيلة الجبائية.
- ❖ إن تفعيل نظام دفع التصريحات الجبائية الالكترونية سيسهل الأمور على المكلف بالضريبة وقيامه بدفع الضرائب في وقتها مما يسمح له بتجنب العقوبات، وكذا تجنبه عناء التنقل.
- ❖ رغم اعتماد مديرية كبريات المؤسسات لخدمة التصريحات الجبائية الالكترونية وما توفره هذه الخدمة من مزايا، إلا انه لا يزال استخدامها في بدايته يعاني العديد من الصعوبات ترجع أساسا في قلة الكفاءات وعدم القدرة في استخدام هذه التكنولوجيا، مع غياب الوعي الكافي وتقبل هذا التغيير.

2.6. التوصيات :انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات تتمثل فيما يلي:

- ❖ تعميم التعامل بنظام التصريح الالكتروني على غرار مديرية كبريات المؤسسات ليشمل كل المراكز وكل الفئات التابعة لمديرية الضرائب.
- ❖ ضرورة الاهتمام أكثر بوسائل الدفع والسداد الالكتروني من خلال تفعيل الجهاز المصرفي لإتمام عملية التحصيل الجبائي باستيفاء الايرادات العامة بواسطة التحويل المالي الالكتروني .
- ❖ ضرورة تحسين وتطوير الشبكة الرقمية لخدمات الانترنيت من أجل التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات بكافة مكوناتها في مديرية الضرائب بغية تطوير العمل لضمان جهاز ضريبي كفء.

5. قائمة المراجع:

ministre finance.gov.lb. (2021). *www.finance.gov.lb/ar_lb/taxation/pages/default/aspx*. Consulté le 07 10, 2021

المادة 991، من الأمر رقم 75-58، القانون المدني المعدل والمتمم (26 9, 1975).

AZIRA, z. (2014). séminaire sur le système d'information- vers une administration électronique – Bulletin d'information - lettre de la Direction Générale des impôts –Ministère des finances n° :73., (p. 04). alger.

BELTRAMEE, p. (1997). *la fiscalité en France.* France: hachette supérieur 5émé édition.

ministre des finance. (2004). . *stratégie de modernisation de la DGI : pour une adminiration fiscale nouvelle. docus ment interne de l'inspection générale des services fiscaux.DGI* . Algérie.

www.finance.gov.lb/ar_lb/taxation/pages/defau. (بلا تاريخ).

ابراهيم حراش. (2012). عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير(أطروحة م دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

أحمد وشان. (2017). متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الالكترونية(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

أسامة منصور. (2019). الضرائب قانون القيمة المضافة. ، *مش جديد على مصر. جريدة أهل مصر*، 2.

حميد بوزيدة. (2007). *جباية المؤسسة* (الإصدار الإصدار 02). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

سمية قحموش. (2012). دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية(مذكرة الماجستير) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

عدنان أدري. (2010). التحصيل الضريبي والإدارة الضريبية في الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

علي زغدود. (2006). *المالية العامة* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

فلة محتال، و أحمد بسباس. (18 6, 2020). أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية، دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط، . *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، الصفحات 55-72.

محمد القاضي. (1984). *دراسة الاقتصاد العام*. مصر: دار الجامعة المصرية .

محمد بودالي، و موسى بوشنب. (بلا تاريخ). رقمنة الادارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، الادارة الجبائية نموذجا. *مجلة دراسات جبائية*، الصفحات 253-279.

محمد داودي. (2006). الإدارة الجباية والتحصيل الضريبي في الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة تلمسان.

محمد ساحل. (2017). *المالية العامة* (المجلد الطبعة الأولى). الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.

دور الابتكار التسويقي في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسة (مؤسسة موبيليس انموذجا).

The role of innovation marketing to improve the marketing preformance of society.

شلالي الطاهر حسام الدين[1*]، بن علي محمد[2]

[1] المركز الجامعي أفلو (الجزائر)، chellalitahar1603@gmail.com

[2] المركز الجامعي البيض (الجزائر)، medali408@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/08/11 تاريخ القبول: 2021/10/14 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تسعى الدراسة إلى التعرف وتوضيح علاقة التأثير الناجم عن عملية الابتكار في المزيج التسويقي على الأداء التسويقي لمنظمات الأعمال، حيث تم إسقاط الدراسة لتشخيص حالة مؤسسة موبيليس للهاتف النقال لولاية بشار و ولاية تندوف، وقد توصلت نتائج الدراسة في جانبها التحليلي إلى وجود تأثير لاستراتيجية الابتكار على الأداء التسويقي . أما في الجانب التطبيقي ومن خلال المعالجة الإحصائية للبيانات عن طريق برنامج SPSS فتوصلت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية الابتكار لعناصر المزيج التسويقي على حدى ومجتمعة في تحسين الأداء التسويقي لمؤسسة موبيليس.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، الابتكار التسويقي، الأداء التسويقي، المزيج التسويقي.

تصنيف JEL: M31

Abstract:

This researchaim to study the effect of innovation in the marketing mix on general marketing preformance of the company ''MOBILIS'', this study highlithed the Directorate of Bechar and Tindouf, Where the informations were obtained By subtracting a Survey, apart of it was Devoted to the Innovation strategies in the marketing mix and the second part to the marketing preformance, and the data has been treated with SPSS softwar. The Results indicated that there is a statistically significant relationship between the innovation in the marketing mix and marketing preformance of the company

Keywords: *Innovation, Innovation marketing , marketing mix, marketing preformance*.

Jel Classification Codes: *M31*

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن الابتكار في عالم الأعمال اليوم بات حالة ملحة تسعى إلى بلوغها العديد من المؤسسات، لاسيما في بيئة تتصف بالتغير من أجل النمو والبقاء، وما يرافقها من ضغوط وتهديدات، ولابد للمنظمات من الاستجابة والتكيف والخلق والتجديد والإبداع لكي تنمو وتبقى، وعليه فالنمو والبقاء مرتبط بمدى تجاوب المنظمة مع بيئتها وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة تتميز بها عن باقي المنافسين أو ما يسمى بتحقيق ميزة تنافسية التي لا تكتمل إلا بتطبيق استراتيجيات ابتكارية مدمجة في أنشطتها التسويقية، وبالتالي فالابتكار التسويقي لابد من أن يكون بمستوى يوازي التحدي القائم، ولابد من الإبداع والابتكار في الجهود التسويقية و خلق منتجاً تسويقياً متكاملاً، يهدف إلى إشباع حاجات ورغبات الزبائن، فقد أصبح هذا الأخير سيد الموقف وصاحب الكلمة الأخيرة مما جعل المؤسسات تتسابق نحو إرضائه بشتى الطرق، بل وإسعاده في كثير من الأحيان من خلال تلبية حاجاته ورغباته بشكل أفضل، بل أكثر من ذلك اكتشاف رغبات كان عاجز عن التعبير عنها، ولما كان هذا هو دور التسويق فإن في ظل هذا التسابق أصبح من المهم أن تتميز المؤسسة في مجال الابتكار والقيام بأنشطة تسويقية ابتكارية تساهم في جعل أداء المنظمة بأفضل ما يمكن.

إشكالية الدراسة: بناءا على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكال التالي:

" فيما يبرز دور الابتكار التسويقي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية؟

أهمية وأهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ذلك الدور الذي أصبح يكتسبه الإبداع والابتكار في العملية الإدارية عامة والتسويقية على وجه الخصوص ما ينعكس إيجابا على الأداء التسويقي وبالتالي الأداء الكلي للمؤسسة.

فرضية الدراسة: انطلاقا مما سبق، قمنا في هذه الدراسة بصياغة فرضية أساسية مفادها:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للإبداع والابتكار التسويقي على الأداء التسويقي للمؤسسة.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 الابتكار التسويقي:

يعتبر مفهوم الإبداع التسويقي مفهوم واسع يشمل جميع أوجه النشاط التسويق، أي انه لا يقتصر على جزء معين من العملية التسويقية، كالإبداع والابتكار في مجال المنتج فقط أو الإعلان

فقط، وإنما يشمل جميع المجالات التسويقية من المصنع إلى المستخدم النهائي (Laurent, 1999, p. 281)، كما يقصد به وضع الأفكار الجديدة أو غير التقليدية موضع التطبيق الفعلي في النشاطات التسويقية، وقد يركز على المنتج سواء كان سلعة أو خدمة، أو السعر، أو الترويج، أو التوزيع، أو على كل هذه العناصر في آن واحد بمعنى آخر فإن هذا النوع من الإبداع يوجه إلى عناصر المزيج التسويقي مجتمعة معا. (العجرمي، 2011، صفحة 118) كما يظهر الابتكار التسويقي جليا في عناصر المزيج التسويقي التالية:

أ. **الإبداع في مجال المنتجات:** يرتكز الابتكار في المنتجات على الاستراتيجيات التالية: (جاسم الصميدعي، 2000، صفحة 204)

1. استراتيجية الإبداع والابتكار الجذري: أي المنتجات الجديدة بالنسبة للمؤسسة هي تلك المنتجات التي لم يسبق لها تقديمها من قبل ويتطلب ذلك موارد ضخمة وجهود تسويقية.
2. الابداع والابتكار التحسيني: تهدف المؤسسات إلى إقناع المستهلكين بشراء منتجات مرتفعة السعر نسبيا بفضل ما تتوفر عليه من الجدة والابتكار، ويتم تقديم منتج محسن جزئيا.
3. استراتيجية التحسين الموجهة نحو التميز :تعتمد على قدرة المؤسسة الكبيرة على إدخال التعديلات على المنتج الحالي، وتكييفه ليخدم قسما محدودا ومحددا من السوق.
4. استراتيجية الإنتاج الكفء: تستلزم جهودا وكفاءة عالية في الإنتاج وترتبط هذه الاستراتيجية بالإبداع من خلال التعلم في إنتاج منتج جديد.

ب. **الابداع في مجال التسعير:** تبنى استراتيجية الابتكار في الأسعار على ثلاث مراحل متتالية هي: (فهد السرحان، 2005، صفحة 135)

1. فهم القيمة الأولية للمنتج أو الخدمة المقدمة للمستهلك: وهنا يتحتم على المؤسسة القيام بتحليل البيئة الخارجية من اجل فهم سلوك المستهلك وتصوره المسبق للسعر المعقول، ليثبت سعر مبدئي يتم تكييفه بعد القيام بتحليل تكاليف المستهلك الإجمالية عند الشراء.
2. استراتيجية رفع مستوى القيمة: وذلك من خلال الاتصال المكثف بالمستهلك من اجل إقناعه بان السعر مناسب مقارنة بما يقدمه من منافع وسمات تقدم قيمة للمستهلك.
3. حركات التسعير الاستراتيجي: وهي دراسة تحركات المنافسين في ضبط الأسعار، ليتم الرد على ذلك بتكييف السعر موسميا مع هذه التغيرات كسياسات الخصومات والعروض الترويجية.

ج. الإبداع في مجال التوزيع يجدر الذكر انه لا توجد استراتيجية نظرية متفق عليها حول الإبداع في مجال التوزيع بل قد يشمل. طريقة جديدة وغير مألوفة في توزيع المنتجات أو في تصميم منفذ التوزيع نفسه، وقد يكون في التصميم الداخلي لمنفذ التوزيع، أو في الجو المحيط بعملية التوزيع والذي يؤثر على العملاء بدرجة أو بأخرى.

د. الإبداع التسويقي في مجال الترويج: تركز استراتيجية الابتكار التسويقي في الترويج على عناصر هذا المزيج الترويجي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول1: الابتكار في عناصر المزيج الترويجي.

عناصر المزيج الترويجي	مظاهر الابداع في المزيج الترويجي
الإعلان	- الإبداع في الإعلان الرئيسي يكون قادرا على أن ينقل المعلومة أو الرسالة أو الفكرة المطلوب إيصالها - اختبار أولي للإعلان قبل عرضه (pre-testing) - اختيار فكرة إعلان غير تقليدية تثير حس الفضول والانتباه لدى المتلقي.
البيع الشخصي	- إدخال أساليب مبتكرة وأفكار مبدعة في عملية تقديم الخدمة للزبون - متابعة الأحداث الخاصة في حياة الزبائن الأوفياء(أعياد الميلاد) وتهنئتهم بها من اجل توطيد العلاقة معهم
تنشيط المبيعات	- إعداد مسابقات غير تقليدية ومرحة تمكن المستهلكين من الفوز بالجوائز والألعاب. - قد تتنقل فكرة النفع من الجوائز من المستهلك إلى أفراد عائلته كإهدائه جوائز لأبنائه
العلاقات العامة	- تفعيل الاتصال مع الباحثين والصحفيين المتخصصين من اجل توطيد علاقة تيساهم في اطلاع المؤسسة على مستجدات محيطها

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

2.2 الأداء التسويقي:

من الناحية اللغوية مصطلح الأداء مستمد من اللفظ اللاتيني "Performant " ويعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما وأُشتق منه اللفظ الانجليزي « to perform » ويعني تنفيذ مهمة او تأذية عمل (Laurent, 1999, p. 15). اما من وجهة النظر الاستراتيجية " فالأداء هو قدرة المنظمة على البقاء و

التكيف والنمو في إطار الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الى تحقيقها و يأتي في مقدمتها النجاح الاستراتيجي" (أبو قحف، 1993، صفحة 93)

"يقصد بمفهوم الأداء المخرجات او الأهداف التي يسعى النظام الى تحقيقها ، ولذلك فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف و الوسائل اللازمة لتحقيقها ،اي انه مفهوم يربط بين اوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المنظمة الى تحقيقها من خلال هذه الانشطة" (صغير قريشي ، 2011، صفحة 111) إن الأداء بصفة عامة هو درجة النجاح التي تحققها المنظمة في إنجاز الأهداف المحددة مسبقا بكفاءة، وفعالية كبيرة، في ظل وجود بيئة تنافسية شديدة.

تعريف الأداء التسويقي أما من تسويقيا فهناك عدد من التعريفات أبرزها مايلي : (جاسم القيسي و حمود جثير، صفحة 106)

حيث عرفه **kotller & armstrong** "مقابلة أداء المنظمة بأداء منافسيها لتعرف على نقاط قوتها والقيام بتعزيزها و التعرف على نقاط ضعفها لغرض الحد منها لأجل تحقيق مزايا تنافسية".

وكذالك قال عنه **Da gamma** "بأنه وظيفة العمل الجوهرية ، والكفاءة في صفوف المهنيين فيما يتعلق بما سيتم قياسه، وكيفية قياسه والعواقب المرتبطة بعملية القياس التي ستؤذي الى زيادة فاعلية وكفاءة جهود التسويق ، لذا يمكن وصف الأداء التسويقي انه الأداء الذي من شأنه ان يعمل على تحسين الأداء المنظمي و الذي يمكن قياسه ماليا من خلال مجموعة من المؤشرات من بينها الربحية و الحصة السوقية فضلا عن إدارة أبعاد الزبون بأبعادها".

وعرفه اخرون بأنه "المخرجات او النتائج التسويقية التي تسعى وظيفة التسويق الى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة" (الغرباوي, علاء; عبدالعظيم, محمد; شقير, ايمان;، 2007، صفحة 269)

3.الدراسة الميدانية لدور الابتكار التسويقي في تحسن الأداء التسويقي لمؤسسة موبيليس

1.3أدوات ومجتمع الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة **المنهج الوصفي** التحليلي، كما تم الاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات والجداول البيانية. على اسلوب الدراسة الميدانية ليتم الاعتماد إجمالا على مصدرين لجمع المعلومات هما:

1. المصادر الثانوية: من خلال الاستعانة ببعض الكتب والمقالات العلمية ورسائل الماجستير.
2. المصادر الأولية: وتتمثل في البيانات التي تم تحصيلها بواسطة الاستبيان المصمم لغرض

الإجابة على الإشكال المطروح وقد تكون الاستبيان من مما يلي:

الجزء الأول: يحتوي على كل ما يتعلق باستراتيجية الإبداع والابتكار للمنتوج، ويتضمن 8عبارات.

الجزء الثاني: يتعلق باستراتيجية الإبداع والابتكار الترويجي حيث يضم 4 عبارات.

الجزء الثالث: يتضمن كافة ما يتعلق باستراتيجية الإبداع والابتكار للتوزيع ويتضمن 8 عبارات.

الجزء الرابع: يتعلق هذا الجزء باستراتيجية الإبداع والابتكار للتسعير ويحتوي على 3 عبارات.

الجزء الخامس: يتضمن كل ما يتعلق بمستوى الأداء المحقق حيث يشمل كل الجوانب التسويقية للأداء العام للمؤسسة من ربح وعائد على الاستثمار والحصة السوقية.

لقد صمم هذا الاستبيان حسب سلم ليكارث، حسب ما تتيحه الخيارات الخمسة، ولقد تم إعطاء كل خيار من هذه الخيارات قيم متباينة تعكس تدرج مستوياتها، واستخدمت القيم كما هو موضح في الجدول:

جدول 2: سلم لكرت الخماسي

الاستجابة	مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على المعارف السابقة

مجتمع وعينة الدراسة: تم اختيار موظفي الإدارة العليا للمديرية الجهوية لموبيليس لمدينة بشار وموظفي الوكالة التجارية لولايتي تندوف وبشار من أجل إجراء هذه الدراسة، وذلك لمعرفة مدى تبني المؤسسة لأفكار والاستراتيجيات الابتكارية ودورها في تحسين الأداء التسويقي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية للدراسة: قصد الإجابة عن الإشكالية ثم اللجوء إلى كل من المديرية الجهوية لموبيليس في بشار والوكالة التجارية لبشار وتندوف.

الحدود الزمنية: ثم إجراء هذه الدراسة في فترة تقارب 4 أشهر.

الأدوات الإحصائية المستخدمة في تفسير العينة محل الدراسة: قام الباحثان بتفريغ الاستبيان وتحليله عن طريق برنامج spss وتم استخدام الوسائل الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري.
- إختبار ألفا كرونباخ، لمعرفة ثبات صدق الإستبيان حيث ظهرت النتائج كما يلي:

جدول 3: نسبة صدق الإستبيان

الأجزاء	العدد	المعامل
استراتيجيات الابتكار	23	0,946
الأداء التسويقي	5	0,894
مجموع الأجزاء	**28**	**0,951**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على نتائج SPSS

يتبين لنا من خلال الجدول 3 ان معامل الثبات الفا كرونباخ مرتفع اذ بلغ 0,951، كما ان قيمة معاملات الثبات لمختلف اجزاء الدراسة كانت على التوالي 0.946 و 0.894 والتي هي اعلى من مستوى القبول 0,60 مما يعني ان كافة اجزاء الدراسة لها درجة ممتازة من الثبات و المصداقية، ويعني انه لو قمنا بإعادة توزيع الاستبيان على عينة الدراسة نفسها لحصلنا نفس النتيجة، وهذا ما يتيح إمكانية ثبات النتائج المتحصل عليها من الاستبيان

جدول4: يبين مدى درجة الموافقة

طول المجال	درجة الموافقة
[1-1.79]	فهذا يعني ان درجة الموافقة تمثل منخفض جداً.
[1.80-2.59]	فهذا يمثل ان درجة الموافقة تمثل منخفض.
[2.60- 3.39]	فهذا يوضح ان درجة الموافقة تمثل محايد.
[3.40– 4.19]	فهذا يبين ان درجة الموافقة تمثل مرتفع.
[4.20– 5]	فهذا يفسر ان درجة الموافقة تمثل مرتفع جداً.

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على المعارف السابقة.

2.3 مناقشة نتائج الدراسة:

تحليل عبارات الدراسة: لاختبار مجالات الدراسة تم استخدام الاختبارات الغير معلمية.

تحليل عبارات الجزء الأول الخاص باستراتيجية الابتكار للمنتوج:

جدول 5: درجة إستجابة عينة الدراسة لفقرات استراتيجية الابتكار للمنتوج

العبارة	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار							
	النسب التكرارية							
درجة تميز منتجات الشركة مقارنة بمنتجات المنافسين الرئيسيين	0	2	2	1	21	4.03	0.72	مرتفع
	0	6.7	3.3	70	20			
درجة تنويع تشكيلة منتجات الشركة مقارنة بالمنافسين	0	2	5	17	6	3.90	0.80	مرتفع
	0	6.7	16.7	56.7	20			
درجة تميز وتنوع فقرات الضمان وخدمات ما بعد البيع المقدمة للزبون مقارنة بالمنافسين	1	2	6	9	12	3.97	1.09	مرتفع
	3.3	6.7	20	30	40			
حجم نفقات تطوير وتحسين المنتوج ضمن ميزانية التسويق مقارنة بالمنافسين	0	2	6	15	7	3.90	0.84	مرتفع
	0	6.7	20	50	23.3			
درجة انشغال مسؤولي التسويق في الشركة في تحسين المنتوج مقارنة بالمنافسين	1	1	6	13	9	3.93	0.98	مرتفع
	3.3	3.3	20	43	30			
معدل استبدال المنتجات القديمة بأخرى جديدة ومميزة مقارنة بالمنافسين	1	1	6	13	9	3.93	0.98	مرتفع
	3.3	3.3	20	43	30			
عدد المنتجات الجديدة المقدمة للسوق خلال السنوات الخمس الماضية مقارنة بالمنافسين	0	1	5	17	7	3.97	0.85	مرتفع
	0	3.3	16.7	56.7	23.3			

معدل التعديلات الجوهرية الحاصلة في منتجات الشركة مقارنة بالمنافسين	0	3	2	14	11	4.10	0.92	مر تـ فع
	0.O	10.0	6.7	46.7	63.7			
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لفقرة استراتيجية الابتكار للمنتوج:						4.07	0.67	مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على نتائج spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ان الوسط الحسابي المقدر لاستراتيجية الابتكار للمنتوج بلغ 4,7 بانحراف معياري قدره 0,67، وهو أكبر من الوسط الفرضي وبدرجة مرتفع، مما يعني ان مؤشر الجزء المتعلق باستراتيجية الابتكار للمنتوج بالنسبة لأفراد عينة الدراسة هو مؤشر جيد يعبر عن مدى تطبيق هذه الاستراتيجيات من طرف المؤسسة محل الدراسة. والذي يدل على ان مؤسسة موبيليس تسعى للابتكار في المنتوج المطروح في السوق وذلك من اجل تحقيق ميزة تميزها عن باقي المنافسين ويتجلى ذلك في الواقع من خلال مجموعة المنتجات والخدمات الجديدة والمبتكرة التي تقدمها المؤسسة.

تحليل عبارات الجزء الثاني: استراتيجية الابتكار للترويج.

جدول 6: درجة استجابة عينة الدراسة لفقرات استراتيجية الابتكار للترويج

العبارة	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار							
	النسب التكرارية							
حجم نفقات الترويج السنوية مقارنة بالمنافسين	0	2	1	14	13	4.27	0.83	مرتفع جداً
	0	6.7	3.3	46.7	43.3			
عدد أساليب الترويج الجديدة التي مارستها الشركة مقارنة بالمنافسين	0	3	2	17	8	4.00	0.87	مرتفع
	0	10	6.7	56.7	26.7			
درجة تميز الأساليب الترويجية مقارنة بالمنافسين	0	3	3	20	4	3.83	0.79	مرتفع
	0	10.0	10.0	66.7	13.3			
حجم نفقات الترويج كنسبة من المبيعات مقارنة بالمنافسين	0	1	3	17	9	4.13	0.73	مرتفع
	0	3.3	10.0	56.7	30.0			
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العامل استراتيجية الابتكار الترويجي:						4.20	0.57	مرتفع جدا

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على نتائج spss

يظهر من خلال الجدول (6)أن الوسط الحسابي لاستراتيجيات الابتكار الترويجي بلغ 4,20 بانحراف معياري قدره 0,57، وهذا يبين ان الوسط الحسابي العام أكبر من الوسط الفرضي وذلك بدرجة مرتفع جداً، وهو مؤشر ممتاز مما يعني ان المؤسسة تهدف الى تحقيق الابتكار في عناصر المزيج الترويجي، من خلال زيادة معدل النفقات على استحداث أساليب ترويجية جديدة، وذلك من خلال حملات الترويج على مواقع التواصل الاجتماعي ومعدل استبدال واستحداث اللافتات الإعلانية، كذلك

استقطاب الشخصيات الرياضية للقيام بحملات ترويجية بهدف تحقيق التميز عن المنافسين في سوق الهاتف النقال.

تحليل عبارات الجزء الثالث: استراتيجية الابتكار للتوزيع.

جدول7: درجة استجابة عينة الدراسة لفقرات استراتيجية الابتكار للتوزيع.

العبارات	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار							
	النسب التكرارية							
مدى تجاوز الشركة للأساليب التقليدية في بيع وتوزيع منتجاتها مقارنة بالمنافسين	1	2	3	16	8	3.93	0.98	مرتفع
	3.3	6.7	10.0	53.3	26.7			
معدل استحداث أساليب بيع جديدة ومبتكرة منقبل الشركة مقارنة بالمنافسين	0	4	8	9	9	3.77	1.04	مرتفع
	0	13.3	26.7	30	30			
معدل الجهد والوقت المبذول من نقبل الزبون للحصول على المنتوج مقارنة بالمنافسين	0	7	6	10	7	3.57	1.04	مرتفع
	0	23.3	20.0	33.3	23.3			
درجة انشغال مسؤولي التسويق في ابتكار طرق بيع وتوزيع جديدة مقارنة بالمنافسين	0	6	2	15	7	3.77	1.04	مرتفع
	0	20.0	6.7	50	23.3			

درجة الاستقطاب التي تقوم بها الشركة للأفراد المميزين والابتكار بين لتوظيفهم في أعمال البيع والتوزيع	2	4	5	12	7	3.60	1.19	مرتفع
	6.7	13.3	16.7	40.0	23.3			
مستوى تقنيات البيع والتوزيع التي تستخدمها لشركة مقارنة بالمنافسين	0	7	4	11	8	3.67	1.12	مرتفع
	0	23.3	13.3	36.7	26.7			
معدل تكاليف البيع والتوزيع مقارنة بالمنافسين	0	3	4	14	9	3.97	0.73	مرتفع
	0	10.0	13.3	46.7	30			
درجة تميز الشركة بأسلوبها البيعي مقارنة بالمنافسين	0	6	4	11	9	3.77	1.10	مرتفع
	0	20.0	13.3	36.7	30			
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لفقرة استراتيجية الابداع والابتكار التوزيعي:						3.85	0.87	مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على نتائج spss

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (7) يظهر ان الوسط الحسابي للجزء المتعلق باستراتيجية الابتكار التوزيعي بلغ 3,85 وبانحراف معياري قدره 0,87 مما يوضح ان الوسط الحسابي العام أكبر من الوسط الفرضي وبدرجة موافق مما يعني ان مؤشر هذا الجزء من الاستبيان هو مؤشر جيد يدل على ان المؤسسة تسعى الى الابتكار و التجديد في كل ما يخص عنصري البيع و التوزيع وبإسقاط ذلك على الواقع نجد نقاط البيع المعتمد كذا الخاصة، كذلك نجد الخيم المتنقلة في الأماكن العمومية كما نجد إمكانية الدفع عن طريق الصراف الألي التابع لبريد الجزائر الموزع في عدة مناطق من كل ولاية.

تحليل عبارات الجزء الرابع: استراتيجية الابتكار للتسعير.

جدول8: درجة استجابة عينة الدراسة لفقرات استراتيجية الابتكار للتسعير

العبارات	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار							
	النسب التكرارية							
درجة الاختلاف المتميز للاستراتيجيات السعرية للشركة مقارنة بالاستراتيجيات السعرية بالمنافسين	0	1	5	18	6	3.97	0.72	مرتفع
	0	3.3	16.7	60	20			
درجة التنوع في تسهيلات الدفع المقدمة للزبائن مقارنة بالمنافسين الرئيسيين	0	5	4	17	4	3.67	0.92	مرتفع
	0	16.7	13.3	56.7	13.3			
درجة التنوع والابتكار في التسعير لتعزيز قيمة المنتوج في نظر الزبون مقارنة بالمنافسين	0	2	7	14	7	3.87	0.86	مرتفع
	0	6.7	23.3	46.7	23.3			
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لفقرة استراتيجية الابتكار التسعيري:						3.97	0.71	مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على نتائج spss

يظهر من خلال النتائج النهائية الوارد في الجدول أعلاه ان الوسط الحسابي لهذا الجزء من الاستبيان قد بلغ 3,97 و بانحراف معياري قدره 0,71 مما يبين ان الوسط الحسابي العام هو أكبر من الوسط الفرضي و بدرجة مرتفع مما يعني ان مؤشر هذا الجزء من الاستبيان هو مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة تسعى لتوظيف الابتكار في عنصر التسعير مما يتيح لها تحقيق ميزة مقارنة بالمنافسين ، مرونة السعرية اكثر تنافسية و تكيف مع الظروف السوقية كذلك تجزئة الاسعار مما يساعد على

تحقيق تجزئة فعالة في السوق المستهدفة وبإسقاط ذلك على الواقع نجد على سبيل المثال طرق الدفع البعدي والدفع المسبق، كذلك الدفع عن طريق الصراف الألي، أيضا نذكر الاختلاف في التشكيلة السعرية التي تسمح لكل مستهلك بانتقاء التسعيرة المناسبة له.

تحليل عبارات الجزء الخامس تحسين الأداء التسويقي

جدول 9: درجة استجابة عينة الدراسة لفقرات تحسين الأداء التسويقي

العبارات	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار							
	النسب التكرارية							
الأرباح المتحققة للشركة مقارنة بأرباح المنافسين	0	1	4	16	9	4.10	0.76	مرتفع
	0	3.3	13.3	53.3	30.0			
معدل العائد على الاستثمار مقارنة بما حققها لمنافسون	0	1	3	18	8	4.10	0.71	مرتفع
	0	3.3	10.0	60.0	26.7			
المبيعات المتحققة مقارنة بما حققها لمنافسون	0	2	3	20	5	3.93	0.73	مرتفع
	0	6.7	10.0	66.7	16.7			
الحصة السوقية للشركة مقارنة بحصة المنافسين	0	3	2	20	5	3.90	0.80	مرتفع
	0	10.0	6.7	66.7	16.7			
مستوى أداء الشركة بشكل عام مقارنة بالشركات المنافسة	0	2	2	17	9	4.10	0.80	مرتفع
	0	6.7	6.7	56.7	30.0			
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام لفقرة الأداء التسويقي						4.10	0.73	مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على نتائج spss

تبين النتائج النهائية الواردة في الجدول أن الوسط الحسابي لهذا الجزء من الاستبيان قد بلغ 4,10 بانحراف معياري قدره 0.73 ويتبين من ذلك ان الوسط الحسابي العام أكبر من الوسط الفرضي وبدرجة مرتفع و التي تعد مؤشر جيد يدل ان مستوى الأداء التسويقي المحقق في المؤسسة هو مستوى جيد وذلك نظراً لارتفاع كل من الحصة السوقية ومعدل العائد على الاستثمار كذا الارباح مقارنة بالمنافسين، وبأخذ مثال مقتبس من الواقع نلاحظ أن مؤسسة موبيليس لها حصة سوقية أكبر مقارنة بالمنافسين وذلك نظرا لتغطيتها التي تعد أكبر من المنافسين و نسبة عوائدها المرتفعة ورعايتها للدوريات الرياضية مما يحقق لها عائد على الاستثمار.

درجة استجابة عينة الدراسة لجميع عبارات الابتكار في عناصر المزيج التسويقي.

جدول10: درجة استجابة عينة الدراسة لكافة فقرات استراتيجيات الابتكار في عناصر المزيج التسويقي.

الاستراتيجيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الوزن النسبي
استراتيجية الابتكار للترويج	**4.20**	**0.57**	**مرتفع جداً**	5
استراتيجية الابتكار للمنتوج	**4.07**	**0.67**	**مرتفع**	4
استراتيجية الابتكار للتسعير	**3.97**	**0.71**	**مرتفع**	4
استراتيجية الابتكار للتوزيع	**3.85**	**0.87**	**مرتفع**	4

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على نتائج spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه والمتعلقة بالمتغيرات المستقلة المتعلقة بالدراسة يتضح ان المؤسسة محل الدراسة لها مؤشر جيد في تطبيق الاستراتيجيات الابتكارية في عناصر المزيج التسويقية وخاصة في عنصر الترويج اذ بلغ وزنه النسبي 5 وهي أعلى درجات الموافقة. يليه عنصر المنتوج الذي بلغ وزنه النسبي 4 ثم عنصر التسعير في المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره 4، ثم عنصر التوزيع الذي بلغ وزنه النسبي 4، ويتبين لنا من هذا الترتيب درجة تطبيق استراتيجيات الابتكار حسب

المتوسط الحسابي العام لكل جزء حيث كل ما كان المتوسط الحسابي العام أكبر من الذي يليه يعني ذلك أن المؤسسة تولي أهمية أكبر في الابتكار في ذلك العنصر.

اختبار فرضية الدراسة: تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط.

- H0: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات الابتكار في المزيج التسويقي و تحسين الأداء التسويقي في منظمات الأعمال.
- H1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات الابتكار في المزيج التسويقي وتحسين الأداء التسويقي في منظمات الأعمال.

اذا كانت Sig أصغر من مستوى الدلالة α=0,05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيري الدراسة، اما اذا كانت Sig أكبر من مستوى الدلالة α=0,05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة. ومن هنا نتطرق للفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات الابتكار في المزيج التسويقي وتحسين الأداء التسويقي للمؤسسة، من خلال هذه الفرضية يمكن التفرع إلى الفرضيات التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية الابتكار للمنتوج وبين الأداء التسويقي.

جدول 11: نتائج قياس العلاقة بين الابتكار للمنتوج والأداء التسويقي.

المتغير المستقل: الابتكار للمنتوج	المتوسط الحسابي	المتغير التابع: تحسين الأداء التسويقي			
عدد العبارات:		قيمةf	قيمة R-deux	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
08	4,7	5,038	0,152	0.390*	0,033

قيمة f عند درجة حرية (1، 28) = 4،20 **المصدر:** من اعداد الباحثين اعتماداً على نتائج SPSS

يبين الجدول أعلاه ان معامل الارتباط يساوي 0.390،و ان قيمة Sig= 0,033 وهي أقل من مستوى الدلالة α= 0,05 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية الابتكار للمنتوج و الأداء التسويقي عند مستوى دلالة إحصائية α= 0,05 ، كما يشير معامل التحديد R= 0,152 الى خاصية العلاقة التي تفسر ما قيمته 15,2 % من الاختلافات الحاصلة من المتغير التابع (الأداء التسويقي)، و قيمة F المحسوبة 5,083 أكبر من قيمة F الجدولية مما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، حيث كلما كانت قيمة R و F كبيرة كلما كانت هنالك دلالة إحصائية و تأثير قوي. ويمكن تفسير علاقة الارتباط بين استراتيجيات الابتكار للمنتوج والأداء التسويقي على ان المؤسسة محل الدراسة تولي اهتماماً كبيراً في هذا المجال من خلال تنويع تشكيلة المنتجات وحجم تنويع وتطوير المنتوج، وعدد المنتجات الجديدة المقدمة في السوق.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية الابتكار للترويج وبين الأداء التسويقي.

جدول 12: نتائج قياس العلاقة بين الابتكار للترويــج والأداء التسويقي.

المتغير المستقل: الابتكار للترويج	المتوسط الحسابي	المتغير التابع: تحسين الأداء التســـويقي			
عدد العبارات		قيمة f	قيمة R-deux	معامل الإرتباط بيرسون	مستوى الدلالة
04	4,20	4,415	0,148	0,319	0,024

المصدر: من اعداد البحثين اعتماداً على نتائج SPSS قيمة f عند درجة حرية (1، 28) = 4،20

يبين الجدول أعلاه ان معامل الارتباط يساوي 0.319، وان قيمة Sig= 0,024 وهي أصغر من مستوى الدلالة α= 0,05 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية الابتكار للترويج و الأداء التسويقي عند مستوى دلالة إحصائية α= 0,05 ، كما يشير معامل التحديد R= 0,148 الى خاصية العلاقة التي تفسر ما قيمته 14,8% من الاختلافات الحاصلة من المتغير التابع (الأداء التسويقي)، و قيمة F المحسوبة 4,415أكبر من قيمة F الجدولية مما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، ويمكن تفسير ذلك بأن الاهتمام بالابتكار في عنصر الترويج له مؤشر جيد، وبإسقاط ذلك على المؤسسة محل الدراسة يتوضح لنا أن هذه الأخيرة تمارس

الاستراتيجيات الابتكارية في كل من أساليب الترويج الجديدة كذا حجم نفقات الترويج مما يساهم في تحسين الأداء التسويقي.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية الابتكار للتوزيع وبين الأداء التسويقي.

جدول 13: نتائج قياس العلاقة بين سياسة الابتكار للتوزيــع والأداء التســويقي

المتغير المستقل: التوزيع	المتوسط الحسابي	المتغير التابع: تحسين الأداء التســـويقي			
عدد العبارات		قيمة f	قيمة R-deux	معامل الإرتباط بيرسون	مستوى الدلالة
08	3,85	24,374	0.465	0.682*	0,000

(*) تعني الارتباط معنوي عند مستوى دلالة **α=0.05 المصدر:** من اعداد الباحثين اعتماداً على نتائج SPSS

قيمة f عند درجة حرية (1، 28) = 4،20

يبين الجدول أعلاه أن معامل الارتباط يساوي 0.682،و ان قيمة Sig= 0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة α= 0,05 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية الابتكار للتوزيع و الأداء التسويقي عند مستوى دلالة إحصائية α= 0,05 ، كما يشير معامل التحديد R= 0,465 الى خاصية العلاقة التي تفسر ما قيمته 15,2 % من الاختلافات الحاصلة من المتغير التابع (الأداء التسويقي)، و قيمة F المحسوبة 24,374 أكبر من قيمة F الجدولية مما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، حيث كلما كانت قيمة R و F كبيرة كلما كانت هنالك دلالة إحصائية و تأثير قوي. ويمكن تفسير علاقة الارتباط بين استراتيجيات الابتكار التوزيعي والأداء التسويقي على أن المؤسسة محل الدراسة تولي اهتماماً كبيراً في هذا المجال من خلال ارتفاع مستوى تقنيات البيع والتوزيع، ومدى تجاوز التقنيات التقليدية، ومعدل استحداث أساليب جديدة في البيع والتوزيع مما يعود بالإيجاب على الأداء التسويقي المحقق.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية الابتكار للتسعير و بين الأداء التسويقي المحقق في منظمات الاعمال.

جدول 14: نتائج قياس العلاقة بين الابتكار للتسعير والأداء التســويقي

المتغير المستقل: التسعير	المتوسط الحسابي	المتغير التابع: تحسين الأداء التســـويقي			
عدد العبارات		قيمة f	قيمة R-deux	معامل الإرتباط بيرسون	مستوى الدلالة
03	3.97	21,823	0,438	0.662*	0.000

(*) **تعني الإرتباط المعنوي عند مستوى دلالة α=0.05 المصدر:** من اعداد الباحثين اعتماداً على نتائج SPSS

قيمة f عند درجة حرية (1، 28) = 4،20

يبين الجدول 14 ان معامل الارتباط يساوي 0.662،و ان قيمة Sig= 0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة α= 0,05 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية الابتكار التسعيري و الأداء التسويقي عند مستوى دلالة إحصائية α= 0,05 ، كما يشير معامل التحديد R= 0,438 الى خاصية العلاقة التي تفسر ما قيمته 43,8% من الاختلافات الحاصلة من المتغير التابع (الأداء التسويقي)، و قيمة F المحسوبة 21,823 أكبر من قيمة F الجدولية مما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، حيث كلما كانت قيمة Rو F كبيرة كلما كانت هنالك دلالة إحصائية و تأثير قوي. ويمكن تفسير علاقة الارتباط بين استراتيجيات الابتكار التسعيري والأداء التسويقي على أن المؤسسة تسعى للابتكار في الأساليب والاستراتيجيات التسعيرية كما أنها تسعى إلى التميز في ذلك مما يحسن من الأداء التسويقي المحقق.

ولأجل معرفة تأثير عملية الابتكار في عناصر المزيج التسويقي مجتمعة على الأداء التسويقي للمؤسسة ولإثبات صحة الفرضية الرئيسية قمنا بمعالجة الجـدول التالي:

جدول15: نتائج قياس العلاقة بين استراتيجيات الابتكار للمزيج التسويقي وتحسين الأداء التسويقي.

المتغير المستقل: الابتكار	المتوسط الحسابي	المتغير التابع: تحسين الأداء التســـويقي			
عدد العبارات		قيمة f	قيمة R-deux	معامل الإرتباط بيرسون	مستوى الدلالة
23	4.10	17,376	0,383	0.619*	0,000

(*) تعني الإرتباط المعنوي عند مستوى دلالة α=0.05 **المصدر**: من اعداد الباحثين اعتماداً على نتائج SPSS

قيمة f عند درجة حرية (1، 28) = 4،20

يبين الجدول أعلاه ان معامل الارتباط يساوي 0.619، و أن قيمة Sig= 0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة α= 0,05 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الابتكار و الأداء التسويقي عند مستوى دلالة إحصائية α= 0,05 ، كما يشير معامل التحديد R= 0,383 الى خاصية العلاقة التي تفسر ما قيمته 38,3% من الاختلافات الحاصلة من المتغير التابع (الأداء التسويقي)، وقيمة F المحسوبة 17,376أكبر من قيمة Fالجدولية وهي مفسرة إحصائياً مما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تمارس الأساليب والاستراتيجيات الابتكارية وهذا ما يظهر على الأداء التسويقي المحقق حيث أن هذه الأخيرة بإتباعها للاستراتيجيات الترويجية في عناصر المزيج التسويقي تحقق حصة سوقية أكبر ونسبة أرباح وعائد على الاستثمار أكبر وهذا هو جوهر الأداء التسويقي.

4. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة قمنا بمعالجة مدى تأثير الابتكار على تحسين الأداء التسويقي لمنظمات الأعمال، بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث بطريقة تسمح لنا بالإلمام بمفهوم ومتطلبات وأساليب الابتكار في عناصر المزيج التسويقي والتعرف على كافة الطرق المتبعة من طرف المنظمة محل الدراسة وربطه بالأداء المحقق في المنظمة. وقد توصلنا إلى انه يوجد وعي داخل إدارة المؤسسة حول أهمية ودور الإبداع والابتكار التسويقي في تحسين الأداء التسويقي للمنظمة وما يعكسه على مبيعاتها وتحقيق أهدافها المسطرة، إلى أن الواقع يشير إلى أن المؤسسة وان كانت تتبنى هذا

المفهوم إلا أن واقع الإبداع والابتكار التسويقي في المؤسسة مزال لم يرق إلى المستوى المطلوب من مؤسسة افتك صدارة الحصة السوقية مقارنة مع المنافسين.

. لتصل كذلك إلى **الاقتراحات** التالية:

- التحفيز والمكافأة للأشخاص ذوي التفكير الإبداعي والأفكار البناءة.
- يجب تطوير العنصر البشري لأنه عنصر جد مهم خلال مزاولة النشاط لذا وجب الاهتمام به، وتأهيله في مجال التسويق ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب،
- اعتبار التخطيط عنصر أساسي لمزاولة النشاط فالخطة تسمح للمؤسسة من معرفة المسار وهذا يعني معرفة الطريق نحو تحقيق الأهداف من خلال الأداء.

4. قائمة المراجع:

1. Lacque Lambain, J. (1993). Le Marketing Starategique. (2eme, Ed.) Paris, France: ediscience international.

2. Laurent, P. (1999). Dialogue autour de la perfomance en entreprise. Paris: Edition Harmatton.

3. الغرباوي, علاء; عبدالعظيم, محمد; شقير, ايمان;. (2007). التسويق المعاصر. مصر: الدار الجامعية.

4. بلال جاسم القيسي، و سعدون حمود جثير. (بلا تاريخ). دور التوازن الديناميكي في الاداء التسويقي. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 19(73).

5. عبدالسلام أبو قحف. (1993). اقتصاديا الأعمال. الاسكندرية: الكتب العربي الحديث.

6. عبير العجرمي. (2011). دور الابداع التسويقي والتكنولوجيا في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك العاملة في محتفظة غزة من نظر العملاء. مجلة جامعة الأزهر، 13(2)، 118.

7. عطا الله فهد السرحان. (2005). دور الابتكار والابداع التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الاردنية. رسالة دكتورا، تخصص تسويق، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

8. محمد صغير قريشي . (2011). عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المنظمة الاقتصادية. الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. جامعة ورقلة.

9. محمد جاسم الصميدعي. (2000). استراتيجية التسويق "مدخل كمي تحليلي" (الإصدار الطبعة الأولى). عملن، الأردن: دار الحامد.

كفاءة السياسة النقدية في ظل النقود الإلكترونية

The efficiency of monetary policy in light of electronic money

ط.د بن صف الدين عبد الله[1*]، أ.د زبيري رابح[2]

[1] جامعة الجزائر 3 ،(الجزائر)، الايميل : bensafiddine.abdallah@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر 3 ، (الجزائر) الايميل : r.zebiri@hotlouk..fr .

تاريخ الاستلام: 2021/08/09 تاريخ القبول: 2021/11/20 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

أدى ظهور النقود الالكترونية كنوع حديث من النقود و سرعة انتشارها إلى ظهور جدل واسع حول تأثيرها على كفاءة السياسة النقدية و على قدرة البنك المركزي في إدارتها ، و لقد ذهب العديد من الاقتصاديين إلى إثبات عدم وجود أي تأثير للنقود الالكترونية على السياسة النقدية، في حين ذهب البعض إلى وجود أثر بالغ لتلك النقود على كفاءة السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النقود الالكترونية، البنوك المركزية،

تصنيف JEL: E58 ، E52، E59

Abstract:

The emergence of electronic money as a modern type of money and the speed of its spread led to the emergence of a wide controversy about its impact on the efficiency of monetary policy and on the ability of the central bank to manage it, and many economists have gone to prove that there is no effect of electronic money on monetary policy, while Some argue that there is a significant impact of that money on the efficiency of monetary policy.

Keywords: Monetary policy, electronic money, central banks

Jel Classification Codes: E59,E52,E58..

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تلعب السياسة النقدية دورا مهما و بارزا في تحديد مسار النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر من أهم السياسات التي تستخدمها الدول فهي تتكون من مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من اجل التأثير على الأوضاع النقدية و المالية، وكذلك فهي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير على المعروض النقدي أي حجم الكتلة النقدية داخل الاقتصاد . و هذا من خلال استعمال العديد من الوسائل و الأدوات التي تأثر بشكل مباشر أو غير مباشر على كمية النقود الموجودة و هذا تماشيا مع الظروف و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السلطات داخل الدولة.

وكذلك نجد أن للنقود دورا مهما في تسهيل أو تحديد فعالية و كفاءة السياسة النقدية، وهذا حسب نوعها و درجة سيولتها. ولقد شهدت النقود تطورات كبيرة عبر مختلف العصور و هذا بدءا بنظام المقايضة و ظهور النقود المعدنية وانتهاء بظهور النقود الإلكترونية و التي تعبر عن الوجه الحديث و المتطور للنقود، و مع ظهورها وازدياد استعمالها في تسوية المعاملات التجارية و المالية و كأداة للدفع جد متطورة و هذا في أواخر القرن العشرين و خاصة في الدول المتطورة و المتقدمة، ظهرت هناك تأثيرات من هذه النقود لكونها تصدر من طرف مؤسسات بنكية و مالية غير البنك المركزي الذي عهدنا دوما إصداره للنقود واحتكاره لهذه الوظيفة من عقود عديدة، لذا يخشى الكثير من الاقتصاديين أن ظهور مثل هذه النقود قد يؤثر بالسلب على كفاءة و أداء السياسة النقدية و على قدرة البنك المركزي على تسييرها، وكذلك فإن التوسع في إصدار مثل تلك النقود قد يساهم بشكل كبير في زيادة حجم التضخم في الاقتصاد.

1.1 الإشكالية:

ومما سبق يمكننا أن نطرح الإشكال التالي:

- إلى أي مدى يمكن التوسع في استعمال النقود الالكترونية في التأثير على كفاءة و فعالية السياسة النقدية ؟

و تقودنا هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل السياسة النقدية و ما هي أهدافها ؟
- فيما تتمثل النقود الالكترونية ؟ وما هي أنواعها و خصائصها؟
- هل للنقود الالكترونية تأثير سلبي على نجاعة السياسة النقدية ؟

- وهل النقود الإلكترونية قادرة على تقويض أو تقليص دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية ؟

2.1 فرضيات الدراسة:

و للإجابة على تلك الإشكاليات قمنا بطرح الفرضيات التالية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- إن السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الآليات و الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية من أجل التأثير على حجم المعروض النقدي أو الكتلة النقدية الموجودة داخل الاقتصاد؛

- تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق الأهداف التي تسطرها السلطات داخل الدولة دون ان تحيد عن الأهداف الاقتصادية الكبرى؛

- تمثل النقود الالكترونية الوجه الحديث للنقود فهي نتاج للتطورات التكنولوجية التي حدثت خاصة في نهاية التسعينات، و هي تتمتع بالعديد من الخصائص التي تميزها عن النقود الأخرى؛

- إن ظهور هذا النوع من النقود و سرعة انتشارها و تداولها في الاقتصاد و كذا تعدد الجهات المصدرة لها، سوف يؤثر على نجاعة و كفاءة السياسة النقدية بما قد يؤثر على دورها الاقتصادي الفعال؛

- إن انتشار هذا النوع من النقود قد يساهم في تقليص دور البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية، كون أن المؤسسات المصدرة لتلك النقود التوسع في إصدارها دون قدرة البنك المركزي على مراقبتها.

3.1 أهداف الدراسة:

نهدف من هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- محاولة معرفة الدور المهم الذي تمارسه السياسة النقدية في الإقتصاد؛

- التعريف بالنقود الالكترونية كوسيلة من وسائل الدفع الحديثة و التي سيكون لها انتشار واسع في المستقبل؛

- معرفة مدى تأثير انتشار هذا النوع من النقود على أداء السياسة النقدية و مدى قدرة البنك المركزي على التحكم في إصدارها.

4.1 منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي كون ان هذا الموضوع من المواضيع الاقتصادية.

2.الإطار العام للسياسة النقدية.

1.2 تعريف السياسة النقدية:

إن التعاريف حول السياسة النقدية متعددة و لكنها وفي مجملها تتلخص في مفهوم واحد يكاد يكون موحد وشامل، ومن هنا يمكننا أن نوجز بعض التعاريف فيما يلي:

"السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد" (صالحي، 2001، صفحة 16)، و قد عرفها **George Pariente** "على أنها مجموعة التدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد و من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف". (قدي، 2005، صفحة 53). وعرفت أيضا أنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية **(Pattat, 1987, p. 277).**

فمن خلال هذه التعاريف يمكننا أن نعرف السياسة النقدية على أنها إحدى أوجه تحكم الدولة في الوضع الاقتصادي، و هذا من خلال سلطتها النقدية و ذلك عن طرق اتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة الكتلة النقدية و التحكم فيها و كذا تنظيم الائتمان الموجه للاقتصاد ككل، و كذلك تنظيم السيولة العامة الموجودة في الاقتصاد الوطني وهذا من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة غلى بلوغها.

2.2 أهداف السياسة النقدية:

يجمع عدد كبير من الاقتصاديين على ضرورة إتباع إستراتيجية معينة و محددة للوصول إلى الأهداف التي ترمي الساسة النقدية للوصول إليها، وهي تمثل الأهداف العامة لها و المتمثلة أساسا في الاستقرار العام للأسعار و البطالة المنخفضة و معدل النمو الاقتصادي المقبول و كذا الاستقرار في قيمة العملة، و لا تتحقق هذه الأهداف غلا إذا تحققت الأهداف الأولية و التي بدورها تؤثر على الأهداف الوسطية كم أن هذه الأخيرة تؤثر على الأهداف النهائية و المتمثلة في الأهداف العامة .

2.2 .1 الأهداف الأولية: تعتبر الأهداف الأولية كخطوة أولى في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي عبارة عن متغيرات تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على الأهداف الوسيطة وتتكون من الأهداف من مجموعتين من المتغيرات وهي: (مفتاح، 2005، صفحة 100)

2.2 .1.1 مجمعات الاحتياطات النقدية:

وتتكون من القاعدة النقدية وهي عبارة عن النقود المتداولة لدى الجمهور و المتمثلة في الأوراق النقدية المتداولة و النقود المساعدة و نقود الودائع، وكذا الاحتياطات المصرفية و التي تشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي و التي هي عبارة عن احتياطات إجبارية و إضافية بالإضافة إلى النقود الحاضرة في خزائن البنوك، وكذلك فإن هذه المجمعات تضم الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة و هي تشمل الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة بالإضافة إلى الودائع في البنوك الأخرى، وكذلك نجد الاحتياطات غير مقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة)

2.1.2.2 ظرف سوق النقد:

و تحتوي على الاحتياطات الحرة و هي عبارة عن الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروح منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي و تسمى بصافي الاقتراض، كما نجد في هذه المجموعة معدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد و التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، وكذلك نجد معدلات الفائدة على اذونات الخزينة و الأوراق التجارية ومعدل الفائدة التي تفرضه البنوك على أفضل العملاء و معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

2.2.2 الأهداف الوسيطة:

لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية تعمد السلطات النقدية في التأثير على المتغيرات الوسيطة ، وهذا راجع إلى عدم قدرة السلطات النقدية بالتأثير بشكل مباشر ، و تعبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها و إدارتها للوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية (قدي، 2005، صفحة 64).

و يشترط في الأهداف الوسيطة أن تكون لها علاقة ثابتة مع الأهداف النهائية و كذا إمكانية مراقبتها بما لدى السلطات النقدية من أدوات ، ومن بين هذه الأهداف الوسيطة التي ترمي غليها السلطات النقدية: (توفيق، 1996، صفحة 27)

2.2.2. 1 الأهداف الكمية:

و التي بدورها تنقسم:

- **مجاميع الكتلة النقدية :** و التي يقصد بها عرض النقود بمفهومها الواسع، أي جميع النقود المتداولة وهي: **M3+M2+M1**
- **القروض:** و التي بدورها تنقسم إلى قرض داخلي و يتكون من القروض البنكية للمقيمين من القطاع العام و الخاص، و قرض داخلي شامل و يتكون من القروض البنكية وغير بنكية للمقيمين ، و القرض الإجمالي و الذي يعبر عن مختلف تمويلات الاقتصاد (قرض داخلي شامل بالإضافة إلى تمويل خارجي)

2.2.2.2 سعر الفائدة:

لقد اهتمت النظرية الكنزية أو المفهوم الكنزي الذي سيطر على الاقتصاد العالمي حتى سنوات السبعينات بسعر الفائدة و أعطاه دورا مهما ، فحسب هذا المفهوم فإن إتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية و الذي ينتج عنه انخفاض تكاليف رأس المال و هذا ما يؤدي إلى زيادة في الاستثمار مما ينتج عنه زيادة في الطلب الكلي و الإنتاج، و يحدث العكس في حالة سياسة نقدية انكماشية، أما فريدمان و الذي يمثل الفكر النقدوي و الذي يرى أصحابه أن تحديد أسعار الفائدة لا يكون بسياسة نقدية، لأن تأثير على أسعار الفائدة من شانه أن يزيد في معدلات التضخم، و هذا التفسير جاء بعد الزيادة الكبيرة في التضخم التي شهدتها فترة السبعينات وهذا ما من شأنه أن همش دور أسعار الفائدة و أصبح لا يعتبر كهدف و سيط أساسي للسياسة النقدية في تلك الفترة، و لكن و مع هذا فلقد حافظ سعر الفائدة على مكانة معتبرة عند تنفيذ السياسة النقدية كوسيلة و كهدف وسيط في أن واحد.

3. 2.2.2 أسعار الصرف:

إن لسعر الصرف دور بارز في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، فعندما تحقق الدولة فائضا في ميزان مدفوعاتها فهذا يعني الطلب على هذه العملة الوطنية يزداد مع الزيادة في عرض العملات الأجنبية مما يؤدي إلى الزيادة في قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى، مما ينجر عنه الزيادة في أسعار سلعها بالعملات الأجنبية و هذا ما من شانه أن يحدث انخفاضا في ميزان المدفوعات، و في حالة العكس أي حدوث عجز في ميزان المدفوعات فإن الدولة تقوم بزيادة عرض عملتها مقابل العملات الأخرى فينخفض الطلب على هذه العملة الوطنية مما ينتج عنه انخفاض في قيمة هذه العملة مقارنة بالعملات الأجنبية، و هذا ما يؤدي إلى انخفاض في أسعار سلعها فتحقق بذلك زيادة في صادراتها مما يزيد في نقصان العجز في ميزان المدفوعات.

3. 2.2 الأهداف النهائية:

يمكن إجمالا تصنيف الأهداف النهائية للسياسة النقدية كما يلي: (كمال قسول عبو، 2019، صفحة 50)،

1 .3.2.2 استقرار المستوى العام للأسعار:

حيث يرتبط مستوى الاستقرار في الأسعار بالاستقرار الاقتصادي العام واستقرار في عرض النقود ، إضافة إلى أن الاستقرار في الأسعار يحفز الاستثمار المحلي و الأجنبي على حد سواء.

.2.3.2.2 العمالة الكاملة:

يعتبر تشغيل الأيادي العاملة من الأهداف العامة و الذي يساهم في في توظيف الموارد البشرية و الطبيعية، إضافة إلى الحد من البطالة.

3.3.2.2 زيادة النمو الاقتصادي:

هدف عام يسعى الجميع إلى تحقيقه من خلال الزيادة في حجم الناتج الإجمالي و زيادة دخل الأفراد و رفع المستوى المعيشي و زيادة الاستثمار، بالإضافة إلى تهيئة في النقد المحلي و الاجنبي للمساهمة في زيادة معدلات النمو و المساهمة في التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها.

4.3.2.2 تحقيق توازن في ميزان المدفوعات:

حيث أن ميزان المدفوعات عبارة عن المرأة التي توضح الإيرادات و النفقات الخارجية المتعلقة بتعاملات بين الدولة و العالم الخارجي و الذي يظهر من خلال حساب الدائن و المدين لفترات الميزان و يوضح القوة في حالة الفائض و الضعف في حالة العجز ، لذا تسعى السياسة النقدية بشكل دائم إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات و بهدف الحصول على اكبر قدر ممكن النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من أثار على الأوضاع الداخلية و الخارجية للبلد.

3.2 أدوات السياسة النقدية:

لأجل تحقيق أهداف السياسة النقدية يتوجب الاستعانة بالأدوات اللازمة لذلك و التي من خلالها يتدخل البنك المركزي للتحكم في عرض النقود وغدارة حجم الائتمان، وتتمثل هذه الأدوات في نوعين هما أدوات مباشرة (كيفية) و أدوات غير مباشرة (كمية)، حيث تعمل الأولى على تحديد عرض الكتلة النقدية الناشئة من منح القروض من طرف البنوك، و الثانية تمكن من تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح بدون أن يتم حصر أو تخصيص أوجه استعماله.

3.2 .1 الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

يمكن أن نذكرها حسب الترتيب التالي:

3.2 .1.1 سياسة إعادة الخصم:

تعرف على أنها السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الاوراق التجارية و الاذونات الحكومية للبنوك التجارية و هو أيضا يمثل سعر الفائدة الذي يطلبه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديم القروض لها، وهي تعتبر إحدى أقدم الوسائل التي اعتمدها البنك المركزي لأجل إعادة التمويل ليوفر للبنوك السيولة (العصار، 2000، صفحة 153).

3.2 .1 .2 سياسة السوق المفتوحة:

و تعني دخول البنك المركزي للسوق النقدية من اجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية (اللاوي، 2007، صفحة 64). بحيث إذا أراد البنك المركزي زيادة الكتلة النقدية في السوق يتدخل كمشتري للأوراق المالية الموجودة و بذلك يكون قد ساهم بضخ السيولة النقدية، و بالعكس إذا أراد تخفيض من حجم الكتلة النقدية فيقوم بالتدخل عن طريف بيع الأوراق المالية التي بحوزته و بذلك يقوم بامتصاص جزء من السيولة الموجودة في السوق

3.2 .1 .3 سياسة الاحتياطي القانوني (الإجباري):

تستخدم هذه السياسة من طرف البنك المركزي للتحكم في العرض النقدي، حيث يستطيع استخدامها في التأثير على احتياطات البنوك التجارية الناجمة عن حركة رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلد، فعندما يكون هدف السياسة النقدية الحد من حجم الائتمان يلجا البنك المركزي غلى الضغط على حجم الودائع لدى البنوك (أسماء و علام، 2020، صفحة 454).

3.2 .2 الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:

تستعمل هذه الأدوات لتوجيه الائتمان و كذا التأثير على بعض النشاطات و الكمية للبنوك و المؤسسات المالية، وتتمثل هذه الأدوات في:

3.2 .2 .1 سياسة تاطير القروض:

و هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كي لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض نسبة معينة، وفي حالة الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك المخالفة إلى

عقوبات تتباين من دولة لأخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من يعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة (قدي، 2005، صفحة 80).

3.2. 2. 2 السياسة الائتقائية للقروض:

يتم إتباع هذه السياسة للتأثير على القطاعات دون الأخرى، و يتم توجيه القروض إليها باعتبارها أكثر مردودية للاقتصاد، فالهدف الأساسي من استعمال الانتقائية للقروض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية و الاستخدامات المرغوبة (لعلو، 1987، صفحة 422).

3.2. 2. 3 وضع حد أقصى لسعر الفائدة:

من أهم أعمال البنوك التجارية العمل على جلب أكبر حجم من الودائع من العملاء فلهذا يقوم التنافس بينها مما يدفع ببعضها إلى رفع سعر الفائدة على الودائع الجارية لجلب أكبر عدد منها لهذا يتدخل البنك المركزي ليحدد أعلى مستوى يمكن أن تبلغه أسعار الفائدة و الذي يجب أن لا يتخطاه البنوك التجارية، و يكون هذا المستوى قابل للتغيير حسب الأوضاع الاقتصادية، فينخفض في حالة الرواج و يرتفع في حالة الركود (لعلو، 1987، صفحة 422).

3. ماهية النقود الإلكترونية:

1.3 تعريف النقود الإلكترونية:

قد استمر تطور النقود تماشيا مع احتياجات الأفراد و تبعا للتطورات الاقتصادية حتى تم التوصل إلى ما يعرف بالنقود الالكترونية و التي انقسمت العديد من الآراء في إيجاد تعريف لها. فقد عرفها البعض بأنها مجموعة من البروتوكولات و التوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية، وبعبارة أخرى فإن النقود الالكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها. (الجنبيهي و ممدوح، 2005، صفحة 70). و يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها "قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك ". (الرشيد، 2014، صفحة 113)، ويمكن تعريفها بأنها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما و غير مرتبطة بحساب بنكي و تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق اغراض مختلفة (مسعودي و زهرة، 2018، صفحة 41).

2.3 خصائص النقود الإلكترونية :

إن النقود الإلكترونية مثلها كمثل النقود التقليدية تتميز بخصائص يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

1.2.3 النقود الالكترونية لها قيمة نقدية:

أي أنها تحتوي على وحدات نقدية لها قيمة مالية تمكن حاملها من شراء السلع والخدمات فهي تتمتع بقوة إبراء في التعاملات مثلها مثل النقود التقليدية كما أن هذه الخاصية تميزها عن بطاقات الاتصال الهاتفي التي لا تعتبر من قبيل النقد الالكتروني حيث أن القيمة المخزنة عليها عبارة عن وحدات اتصال هاتفي وليست قيمة نقدية قادرة على شراء السلع والخدمات (مجدوب، 2018، صفحة 340)

2.2.3 النقود الإلكترونية ليست متجانسة:

حيث أن كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود إلكترونية، حسب عدد السلع والخدمات مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة وقد تختلف أيضا التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود (الرشيد، 2014، صفحة 113).

3.2.3 النقود الإلكترونية غير مرتبطة بحساب بنكي:

تتجلى أهمية هذا العنصر في تميزه للنقود الإلكترونية عن وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى، أي لا يتم الاحتفاظ بأرصدة يف حسابات مالية لدى البنوك، فهذه الأخيرة عبارة عن بطاقات الإلكترونية مرتبطة بحسابات بنكية للعملاء حاملي هذه البطاقات تمكنهم من القيام بدفع أثمان السلع والخدمات التي يشتروهنا مقابل عمولة يتم دفعها للبنك مقدم هذه الخدمة، ومن أمثلة وسائل الدفع الإلكترونية بطاقات الخصم، بطاقات الائتمان (ذبيح، 2021، صفحة 141) .

4.2.3 ذات طبيعة عابرة للحدود:

يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان إلى أخر في العالم، و في أي وقت كان، وذلك لاعتمادها على الانترنيت أو الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية، ولا تعترف بالحدود السياسية (هنية، 2019، صفحة 383).

5.2.3 النقود الإلكترونية ليست متجانسة:

حيث أن كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود إلكترونية مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة وقد تختلف أيضا حسب عدد السلع والخدمات مختلفة التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود (الرشيد، 2014، صفحة 114).

3.3 أشكال النقود الإكترونية:

لقد أدت الحاجة إلى وسائل الدفع سريعة تساعد على تسهيل و تسريع تسوية المعاملات المالية و التجارية بين الأعوان الاقتصاديين إلى ضرورة إيجاد أنواع و أشكال عديدة للنقود الإلكترونية و التي تسهل من فعالية و أداء هذه النقود، وكذا تنوع المؤسسات المصدرة لها ساعد على انتشار أشكال كثيرة لها، وفيما يلي بعض أشكال تلك النقود:

1.3.3 الأوراق التجارية الالكترونية:

إن الاوراق التجارية الإلكترونية لا تختلف عن نظيراتها التقليدية سوى أنها تعالج إلكترونيا، و من هنا يمكن تعريفها بأنها محررات معالجة إلكترونيا بصورة كلية أو جزئية، تمثل حقا موضوعه مبلغ من النقود و قابلة للتداول بالطرق التجارية و مستحقة الدفع لدى الإطلاع أو بعد أجل قصير و تقوم مقام النقود في الوفاء (طه و أنور بندق، 2007، صفحة 343).وهي تنقسم إلى:

- **الكمبيالة الإلكترونية:** وهي عبارة عن محرر شكلي يتكون من ثلاثة أطراف معالجة الكترونيا بصورة كلية أو جزئية، وتتضمن امرا من طرف الساحب على شخص أخر يتمثل في المسحوب عليه بأن يدفع لطرف ثالث و هو المستفيد لدى الإطلاع او بتاريخ معين، لدى نجدها لاتختلف عن نظيرتها التقليدية سوى أنها تعالج بطريقة الكترونية؛
- **السند لامر الإلكتروني:** و هو عبارة عم محرر شكلي يتكون من طرفين معالج الكترونيا بصورة كلية أو جزئية بحيث يتعهد فيه المحرر بدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين لإذن شخص أخر يسمى المستفيد، ويخضع السنج=د لأمر الإلكتروني لنفس أحكام التي تخضع لها الكمبيالة الإلكترونية؛
- **الشيك الإلكتروني:** وهو محرر ثلاثي الاطراف معالج إلكترونيا بشكل كلي أو جزئي يتضمن أمر من الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغ من النقود لإذن شخص ثالث و هو المستفيد، ويمكن إعتبار الشيك الإلكتروني أفضل الأوراق التجارية الإلكترونية و هذا راجع لكون البنوك تعد أد أطراف العملية الوفاء وكذلك التحصيل.

2.3.3 بطاقات الدفع الإلكتروني:

توجد العديد من أنواع بطاقات الدفع الالكتروني و التي يمكن أن نوجزها في مايلي: (بيومي، 2006، صفحة 111)

- **بطاقات السحب الآلي:** و تمكن هذه البطاقات لحاملها إمكانية سحب مبالغ نقدية من حسابه وفق حد أقصى متفق عليه، وهذا من خلال اجهزة خاصة مخصصة لهذا الغرض، بحيث يقوم العميل بإدخال بطاقته داخل الجهاز السحب الألي الذي يطلب منه إدخال رقمه السري من اجل سحب المبلغ المالي الذي يريده؛
- **بطاقة الشيكات:** و فيها يتعهد البنك المصدر هذه البطاقة لعميله حامل البطاقة بأن يضمن سداد الشيكات التي يحررها العميل من هذا البنك، وذلك وفق شروط الإصدار هذه البطاقة، كما نجد أن هذه البطاقة تتضمن عادة أسم العميل و توقيعه و رقم حسابه و الحد الأقصى الذي يتعهد البنك ب الوفاء به في كل شيك يحرره العميل، و يقوم العميل بإبراز البطاقة للمستفيد و التوقيع على الشيك أمامه؛
- **بطاقات الوفاء:** إن هذا النوع من البطاقات يسمح لحاملها بسداد ثمن السلعة أو الخدمة من حساب العميل حامل البطاقة إلى حساب التاجر ؛
- **بطاقات الائتمان:** و تخول هذه البطاقة لحاملها الحق في الحصول على تسهيلات ائتمانية من مصدر هذه البطاقة، بحيث يقوم حامل هذه البطاقة بتقديمها إلى التاجر و يحصل بموجبها على سلع و خدمات تقوم الجهة المصدرة لهذه البطاقة بسداد ثمنها و بعدها يتوجب على حامل هذه البطاقة سداد ما عليه إلى تلك الجهة المصدرة لهذه البطاقة خلال أجل متفق عليه.

4. تأثير النقود الإلكترونية على كفاءة السياسة النقدية:

أدى ظهور النقود الالكترونية كنوع جديد و حديث من أنواع النقود و سرعة انتشارها خاصة في الاقتصاديات الحديثة إلى ظهور جدل واسع حول الأثر الذي يمكن أن تحدثه على كفاءة السياسة النقدية، و على قدرة البنك المركزي في إدارتها و خاصة قدرته على التحكم في حجم إصدارها و تداولها في الاقتصاد، و لقد ذهب العديد من الاقتصاديين إلى إثبات عدم و جود أي تأثير للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية، كون أن البنك المركزي يعتبر المصدر الوحيد للنقود التقليدية و التي

تعتبر الغطاء القانوني لتلك النقود الإلكترونية، أما الطرف الأخر فقد أبرز أن هناك تأثير للنقود الإلكترونية على كفاءة السياسة النقدية.

1.4. الاتجاه النافي لوجود تأثير للنقود الالكترونية على السياسة النقدية:

يرى أصحاب هذا الرأي أن التطور التكنولوجي لن يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة، وكذلك فإن النقود الالكترونية تختلف في خصائصها عن النقود التقليدية حيث يرون أن العصر الجديد و ما نتج عنه من نقود إلكترونية جديدة لن تخضع إلى نفس خصائص النقود المعروفة أن تكون مقبولة قبولا عاما، و أن تكون وحدة حسابية، و مخزن للقيمة بل ستظهر النقود في العصور الجديدة بدون استيفاء كل هذه السمات، كما يرى أصحاب هذا الرأي أنه من المتوقع أن تحل النقود الالكترونية محل النقود السائلة وليس الودائع، و من تم فإن البنوك المركزية لن تحتاج إلى إحداث تغييرات جوهرية في سياستها الحالية (بوبكر، 2020/2019، صفحة 89).

تشكل النقود السائلة في العديد الدول المكون الأكبر من جانب خصوم البنك المركزي لذا فإن انتشار النقود الإلكترونية يؤثر على حجم ميزانية البنك المركزي و هذا بتقليص هذه الميزانية إلى حد بعيد، و كذا فإن تطور النقود الالكترونية سوف يخفض الطلب على مكونات خصوم البنك المركزي و هذه الأخيرة سيكون لها ارتباط اقل مع المتغيرات الاقتصادية الكلية، هذا من شانه ان يضر بتأثير البنك المركزي على النشاط الاقتصادي، و السؤال المطروح هو إلى أي مدى يمكن أن يؤثر هذا التقليص على تطبيق السياسة النقدية. ففي الواقع و بالنظر إلى حجم المتواضع لعمليات السوق المفتوحة في الظروف العادية فإن تقلص ميزانية البنك المركزي لن يقود إلى نتائج هامة على مستوى السياسة النقدية، ومع ذلك فغن خطر انكماش ميزانية البنك المركزي يمكن أن يظهر في ظروف استثنائية و في هذه الحالة فغن قدرة البنك المركزي على تنفيذ عمليات واسعة لامتصاص ا لاحتياطي سوف تتأثر سلبا لأنه سوف يفقد أصول كافية في ميزانيته، ومن هنا فإن تطور استعمال النقود الالكترونية سيؤثر على النظام البنكي فقط، أما أهداف و غايات السياسة النقدية لن تتغير، أي أنه من خلال إحلال النقود الالكترونية محل النقود الورقية لن يكون له أثر سلبي على السياسة النقدية بل سيؤثر هذا الإحلال بخسارة الحكومة لدخلها الناتج عن احتكار إصدار العملة (العال، 2006، صفحة 77).

2.4 الاتجاه المؤكد لوجود تأثير للنقود الالكترونية على السياسة النقدية:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن انتشار النقود الالكترونية سوف يقلص ميزانية البنك بسبب انخفاض القاعدة النقدية مما يؤدي إلى التقليل قدرة البنوك المركزية على رقابة الأسواق النقدية، غير انه تجدر الإشارة أن هذه النتيجة الأخيرة لا يمكن أن ترجع للنقود الالكترونية فقط، و إنما تشكل في حد ذاتها أثرا من أثار تلاشي الحدود بين الأصول النقدية و الأصول غير نقدية، ومع ذلك يصر عدد كبير من الاقتصاديين على أن تطور النقود الالكترونية باعتبارها بديل و ظيفي للنقود الورقية يمكن أن يسبب انهيار الطلب على النقود الصادرة عن البنوك المركزية لدرجة تهدد قدراتها على إدارة السياسة النقدية فإصدار النقود الالكترونية يمكن أن يخفض بشكل جوهري الخصوم المكونة من النقود الورقية ، كما تأثير النقود الالكترونية على طلب الكميات النقدية يمكن أن يقود إلى إحداث تغييرات في سرعة دوران النقود، وهو الأمر الذي قد يقلل من نفع استخدام الكميات منها كمؤشرات أو أهداف للسياسة النقدية و هذا فيبعض البلدان التي اعتادت عليها (حشيش، 2004، صفحة 339).

ويرى أنصار هذا الموقف أن انتشار النقود الالكترونية قد يهدد دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية من خلال مايلي:

- أدى التطور الذي عرفته النقود إلى خفض الطلب على النقود البنك المركزي، إذن فهناك احتمال انه مع تطور و التوسع الذي عرفته النقود الالكترونية سوف يؤدي إلى مزيد من تقليل الطلب على تلك النقود و من هنا فإن النقود الالكترونية قد تهدد كفاءة السياسة النقدية؛
- يتوقع الاقتصاديين إن و دائع و احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي سوف تندثر في القرن الواحد و العشرين مثلما حدث بالضبط لحيازة النقود السلعية في القرن العشرين، و مع ذلك فإن السلطات النقدية تبقى تحدد مستوى الأسعار ما دامت تقوم بالتسوية النهائية للديون و الالتزامات تتم باستخدام خصوم البنك المركزي؛
- بالرغم من إمكانية انخفاض طلب الجمهور على احتفاظ بخصوم البنك المركزي؛ فإن هذا الأخير سيظل المصدر الوحيد لوحدات العملة الوطنية الأزمة لتسوية الالتزامات الصربية، و كذلك التسوية النهائية بين مؤسسات القطاع الخاص و المصدرة لهذه النقود الالكترونية، فادوار السياسة النقدية و التسوية التي تلعبها البنوك المركزية

ستظل مستمرة في القرن الحادي و العشرين حتى مع غياب الطلب التقليدي على نقود البنك المركزي.

3.4 تاثير النقود الالكترونية على البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية:

يقوم البنك المركزي بغدارة السياسة النقدية من خلال الوسائل المتاحة، و ذلك اجل تحقيق الاهداف التي يراها مناسبة للاوضاع الاقتصادية، ومع ظهور النقود الالكترونية و توسع استعمالها تشكلت أمام البنك المركزي عقبة في إدارة السياسة النقدية.

ويرى البعض أن انتشار النقود الالكترونية سيؤدي إلى اختفاء النقود التقليدية (البنكنوت)، و التالي لن يستطيع البنك المركزي التحكم في القاعدة النقدية و سعر الفائدة قصيرة الأجل، ومنه إضعاف سلطة البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، وكذلك إدارة مستوى الإنفاق في الاقتصاد، ويعتمد هذا الرأي على (حشيش، 2004، صفحة 339) :

- ❖ أن فعالية السياسة النقدية تعتمد على طلب القطاعالخاص للاحتفاظ بالقاعدة النقدية (سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الوسطاء الماليين)؛
- ❖ أن التقدم التكنولوجي سوف يؤدي إلى إلغاء الحاجة إلى الاحتفاظ بالقاعدة النقدية.

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا التطرق و معرفة مدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه التوسع في استعمال النقود الالكترونية على كفاءة السياسة النقدية، وكذا قدرة البنك المركزي على التحكم في حجم السيولة و توسعها خصوصا مع زيادة الإقبال على تلك النقود في تسوية المعاملات المالية والتجارية، فانتشار و التوسع في استعمال هذا النوع من النقود قد يؤثر على فعالية و كفاءة السياسة النقدية فقد رأى العديد من الاقتصاديين أن النقود الالكترونية قد تحد من مدى تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي ككل. و برر ذلك على أن إصدار تلك النقود لاقتصر على البنك المركزي بل تعدى إصدارها ليشمل بنوك و مؤسسات مالية أخرى مما زاد من تخوفات البعض حول تمادي تلك المؤسسات في إصدار تلك النقود بدون رصيد نقدي يتألف من نقود ورقية تقليدية، فزيادة انتشارها في أوساط المجتمع و الاقتصاد كوسيلة دفع و هذا بدون مراعاة وجود غطاء نقدي لها و الذي يجب توافره قد يزيد حجم الكتلة النقدية داخل الاقتصاد مما يؤثر سلبا على القاعدة النقدية، مما

قد يجعل السلطات النقدية في حرج كبير جراء عدم قدرتها على التحكم في هذا التوسع الهائل في إصدار تلك النقود. و يرى اتجاه أخر عدم وجود أي تأثير للنقود الالكترونية على مقدرة السياسة النقدية و مكانتها الاقتصادية، و يرجعون ذلك إلى كون إصدار تلك النقود لا يمكن أن يكون إلا عن طريق غطاء نقدي تصدره السلطات النقدية في كل بلد، و هذا فيما لا شك فيه أن يجعل السلطات قادرة على التحكم في إصدار النقود الالكترونية و هذا من خلال التحكم في إصدار النقود التقليدية و التي تشكل الغطاء القانوني لها.

6. قائمة المراجع:

1.المؤلفات:

- Pattat, P. (1987). *Monnaie Institution financières et Politiques monétaires.* paris: édition Economica.

- رشاد العصار. (2000). *النقود و البنوك*. عمان،الاردن: دار الصفاء للنشر و التوزيع.

- صالح صالحي. (2001). *السياسة النقدية و المالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الاسلامي*. الجزائر: دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع.

- صالح مفتاح. (2005). *النقود و السياسة النقدية*. الجزائر : دار الفجر للنشر و التوزيع.

- عادل احمد حشيش. (2004). *أساسية الاقتصاد النقدي و المصرفي*. مصر: دار الجامعة الجديدة.

- عبد الفتاح بيومي. (2006). *التجارة الالكترونية و حمايتها القانونية*. القاهرة: دار الفكر الجامعي.

- عبد المجيد قدي. (2005). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- علي توفيق. (1996). *السياسات النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث و مناقشات*. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

- فتح الله لعلو. (1987). *الإقتصاد السياسي توزيع المداخيل النقود و الائتمان*. بيروت: دار الحداثة.

- مصطفى كمال طه، و وائل أنور بندق. (2007). *الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

- مفيد عبد اللاوي. (2007). *محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية*. الجزائر: مطبعة مزوار.

- منير محمد الجنبيهي، و محمد الجنبيهي ممدوح. (2005). *الشركات الالكترونية*. مصر: دارالفكر الجامعي.

2.الرسائل:

- انور محمد عبد العال. (2006). *كفاءة السياسة النقدية في ظل العولمة المالية بالتركيز على النقود الالكترونية(دراسة حالة الاقتصاد المصري)*. جامعة القاهرة.

- سلالي بوبكر. (2020/2019). أثر النقود الإلكترونية على إدارة السياسة النقدية دراسة إستشرافية الجزائر. المسيلة الجزائر: جامعة محمد خيضر.

3._المقالات:

- بوعافية الرشيد. (2014). دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية. المجلة الجزائرية للاقتصاد –والمالية

- حشيفة مجدوب. (2018). النقود الالكترونية كألية للوفاء الالكتروني. *مجلة القانون والعلوم السياسية*.

- زكرياء مسعودي، و جقريف زهرة. (2018). ماهية النقود الالكترونية. *المجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية* .

- شريف هنية. (2019). دور النقود الإلكترونية في تنمية الإدارة الإكترونية. *حوليات جامعة الجزائر1* .

- علام أسماء، و فاطمة علام. (2020). واقع الساسة النقدية خلال الفترة 2010-2017. *مجلة التمكين الاجتماعي* .

- عمر كمال قسول عبو. (2019). دور السياسة النقدية غير تقليدية في تحفيز الإقتصاد عرض تجارب دولية. *AL-RIYADA For Business Economics*.

- محمد دمان ذبيح. (2021). النقود الالكترونية: ماهيتها، مزاياها، مخاطرها. *مجلة الشريعة والإقتصاد* .

المعالجة المحاسبية للضرائب في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (مؤسسة علاج)

Accounting treatment of taxes in Algerian economic institutions (Iladj institution)

جيلالي بهاز[1*]، جمال الدين بكيري[2]، يوسف شرع[3]

[1] جامعة غرداية (الجزائر)، bahaz.djillali@univ-ghardaia.dz

[2] جامعة غرداية (الجزائر)، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، bekiri.djameleddine@univ-ghardaia.dz

[3] جامعة غرداية (الجزائر)، charaa.youcef@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/08 تاريخ القبول: 2021/11/18 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

يهدف البحث إلى محاولة التعرف على كيفية معالجة المحاسبية للضرائب في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، من خلال دراسة التشخيصية للمحاسبة الضريبية والحسابات الخاصة بها.

فلقد توصلت الدراسة إلى أن معالجة المحاسبية لأهم الضرائب والمتمثلة في الضريبية على الدخل الإجمالي، والضريبية على الأرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، والرسم على القيمة المضافة يتم تحديدها وحسابها وتسجيلها وفق قوانين وتشريعات خاصة بها.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الضريبية؛ الضريبة على الدخل الإجمالي؛ الضريبة على الأرباح الشركات؛ الرسم على النشاط المهني؛ الرسم على القيمة المضافة.

تصنيف JEL: M40 ، H24.

Abstract:

The research aims to try to identify how accounting for taxes is treated in Algerian economic institutions, through a diagnostic study of tax accounting and its accounts.

The study concluded that the accounting treatment of gross income tax, corporate profit tax, professional activity fees, and value-added fees are determined, calculated and recorded according to their own laws and legislation.

***Keywords**: Tax accounting; gross income tax; corporate profits tax; professional activity fee; value added fee.*

***Jel Classification Codes:** M40, H24.*

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر الضريبة من بين المصادر المالية الهامة لإيرادات أي دولة كانت، ويعود ذلك بالدرجة الأولى لقيمة الأموال التي توفرها للخزينة العمومية للدولة، فالتطورات التي طرأت على مفهوم الضريبة جعلتها فريضة إلزامية تحدها الدولة ويلتزم بأدائها المكلف الذي يقوم بممارسة نشاطه، ولا يقتصر تأثير الضريبة على الخزينة العامة، بل لها تأثير أيضا على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي على الدولة، هذا ما جعلها أداة في يد الدولة تستخدمها للتأثير على الحياة الاقتصادية، السياسية وحتى الاجتماعية.

كما يحظى موضوع المحاسبة الضريبة اهتمام بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، خلال تحديد أهم الضرائب والرسوم التي ترتبط بالمؤسسات وكيفية حسابها وتسجيلها، لذلك كان لابد من توضيح الجانب العملي التطبيقي في قوانين الضريبية، وماهي الأرباح والإيرادات الخاضعة للضريبية والمصروفات المقبولة ضريبيا والإعفاءات الضريبية.

1.1 إشكالية البحث:

ضمن ما تم تقديمه سابقا، وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بوضع الإشكالية الرئيسية:

كيف تتم معالجة المحاسبة للضرائب في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

ولمعالجة وتوضيح الإشكالية الرئيسية يمكن وضع التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أهم الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- كيف يتم حساب مختلف الضرائب وتسجيلها؟

2.1 فرضيات الدراسة:

ثم صياغة فرضيات البحث بناءا على الإشكالية المطروحة، وتتمثل الفرضيات فيما يلي:

- تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على الأرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني من بين أهم الضرائب التي تؤثر على المؤسسات الاقتصادية.
- يتم تحديد وحساب الضرائب والرسوم وفق لقوانين الجبائية وتسجيلها وفق النظام المالي المحاسبي.

3.1 أهداف الدراسة:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها:

- معرفة أهم الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة الاقتصادية؛
- تحديد وحساب مختلف الضرائب والرسوم؛
- تسجيل المحاسبي للضرائب والرسوم في المؤسسة الاقتصادية.

4.1 منهج البحث:

تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي في المحورين الأولين في تقديم المحاسبة الضريبية، وأهم الضرائب التي تؤثر على المؤسسات الاقتصادية، وكما تم استعانة بالمنهج التجريبي في الدراسة التطبيقية التي تمت في المؤسسة الاقتصادية (مؤسسة علاج) .

2. الإطار النظري للمحاسبة الضريبية

1.2 ماهية الضريبية:

1.1.2 تعريف الضريبية: اختلفت وتعددت تعاريف الضريبية، ومن أهم التعاريف نذكر:

- الضريبة هي اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة ودون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة. (بوزيدة، 2005، صفحة 5)
- الضريبة هي الاقتطاعات النقدية، المدفوعة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الملزمون بالقانون الخاص والقانون العام، وفقا لقدرتهم التساهمية، عن طريق السلطة، بشكل دائم وبدون مقابل، لتغطية الأعباء العامة للدولة والجماعات المحلية عن طريق تدخل السلطة العامة. (خلاصي، 2014، صفحة 40)

2.1.2 خصائص الضريبة: تتمثل الخصائص الأساسية على النحو التالي: (نابتي، 2014، صفحة 12)

- الضريبة مبلغ من المال؛
- الضريبة تدفع جبرا؛
- الضريبة تفرض وفقا لقدرة المكلف؛
- الضريبة تدفع بصورة نهائية؛
- الضريبة تدفع بدون مقابل.

3.1.2 أهداف الضريبة: يمكن حصر أهداف الضريبية فيما يلي:

❖ توجيه عناصر الإنتاج للفروع الإنتاجية التي تهدف الدولة لتطويرها بإعفائها من الضرائب والرسوم؛

❖ أداة للسياسة الاقتصادية تستعملها الدولة لتوجيه الاختيارات الاقتصادية كتشجيع قطاع على أخر مثل التصدير؛

❖ تعتبر من الأهداف الرئيسية لتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية إلى خزينة الدولة؛ (الزعبي، خطاطبة، بني سلامة، و خطاطبة، 2013، صفحة 16)

❖ زيادة الإيرادات المحلية إلى أقصى حد ممكن من أجل تغطية نفقات الدولة؛

❖ العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع نوعا ما، من خلال زيادة الضرائب على أصحاب الدخول والثروات المرتفعة ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخول المنخفضة؛ (ما الهدف من فرض الدولة للضرائب، 2019)

❖ تنمية قطاعات رئيسية لتحسين مستويات الأفراد مثل قطاع التعليم والصحة.

❖ استخدام الضريبية كوسيلة ضغط على الحكومة، حيث يتجه أفراد المجتمع إلى عدم دفع الضرائب للحكومة لمحاولة الضغط عليها لتطبيق أو إلغاء قرار معين أو محاولة لتغير نظام الحكم فيها؛ (حمد الله، 2005، صفحة 38)

❖ تستخدم الدولة الضرائب في سبيل تحقيق هدف سياسي معين مع دولة أخرى كفرض ضرائب جمركية مرتفعة على منتجات هذه الدولة أو الإمتناع من استيراد منتجاتها.

2.2 المحاسبة الضريبية:

1.2.2 تعريف الجبائية: الجباية تشمل كل ما تم تحصيله لفائدة الخزينة العامة من ضرائب ورسوم وإتاوات وعقوبات جبائية وغيرها، حيث تلجأ الدولة إلى فرضها وتحصيلها من أجل تحقيق أهدافها، وتعتبر الضريبة الضريبة أحد مكونات الجبائية، بل هي المكون الذي يشغل أكبر حيز في الجبائية التي تهدف إلى تمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية (سماعين، 2021، صفحة 24).

2.2.2 مفهوم المحاسبة الضريبية: هي فرع من فروع المحاسبة تقوم على المبادئ المحاسبية العلمية المتعارف عليها، ولكنها تختلف في التزامها بالقوانين والتعليمات الضريبية الموجودة في الدولة، وهذه القوانين هي الأساس في احتساب الربح الضريبي وتحديد الأسعار الضريبية حيث أن المحاسبة الضريبية

تعدل الربح المحاسبي ليتناسب مع القوانين الضريبية الموجودة والمعمول بها. (المحاسبة الضريبية، 2020)

3.2.2 خصائص المحاسبة الضريبية: هناك العديد من خصائص نذكر منها:

- المحاسبة الضريبة مرتبطة بقوانين وتشريعات الضريبية؛
- تعمل المحاسبة الضريبية على استبعاد الإيرادات المعفاة قانونيا فيما يخص النشاط المؤسسة؛
- كما تقوم المحاسبة الضريبية باستبعاد بعض النفقات التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط؛
- المحاسبية الضريبية تخضع لمبادئ المتعارف عليها داخل حدود الدولة؛
- المحاسبة الضريبة تهتم بالربح الخاضع داخل إقليم الدولة وليس خارجها.

3. أهم الضرائب والرسوم التي تؤثر على المؤسسات الاقتصادية:

1.3 الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):

1.1.3 تعريفها: تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على الدخل الأشخاص الطبيعيين تسمى "الضريبة على الدخل الإجمالي" وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة. (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021)

2.1.3 حساب الضريبة على الدخل الإجمالي: تحسب الضريبية وفق الجدول التصاعدي التالي:

جدول 1: حساب الضريبية على الدخل الإجمالي

قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)	نسبة الضريبة	الضريبة	الضريبة التراكمية
لا يتجاوز 120.000	%0	//	//
من 120.001 إلى 360.000	%20	48.000	48.000
من 360.001 إلى 1.440.000	%30	324.000	372.000
أكثر من 1.440.000	%35	--	--

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، القانون المالية لسنة 2008.

تحسب الضريبية على الدخل الإجمالي لصنف الرواتب والأجور الشهرية بطريقة التالية:

- يحسب الاقتطاع من المصدر بعنوان المرتبات والأجور والريوع العمرية على أساس الدخل الشهر حسب الجدول المذكور أعلاه على أن يتم تقسميه على 12 لنتحصل على الشهري؛

- تستفيد هذه المداخيل من تخفيض نسبي من الضريبية الإجمالية بنسبة 40%؛
- غير أنه لا يمكن أن يقل هذا التخفيض عن 12.000 دج/ سنويا أو يزيد عن 18.000 دج/سنويا، (أي بين 1000 دج و1500 دج/ شهريا)؛
- تستفيد المداخيل التي لا تتعدى مبلغ 30.000 دج من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي (قانون المالية التكميلي، 2020)؛
- تستفيد المداخيل التي تفوق مبلغ 30.000 دج وتقل عن 35.000 دج من تخفيض إضافي.

3.1.3 طريقة دفع الضريبة على الدخل الإجمالي لصنف رواتب والأجور (الموقع الرسمي لمديرية العامة للضرائب، 2021): يتعين على المكلفين بالضريبة التابعين للنظام الحقيقي أن يكتتبوا في 20 يوما الأولى التي تلي الشهر المدني، يكون تصريح في سلسلة (G50) لدى قباضة الضرائب التي يتواجد بها نشاطهم.

2.3 الضريبة على الأرباح الشركات (IBS):

1.2.3 تعريفها: تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين، تسمى هذه "بالضريبة على الأرباح الشركات". (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 1.، 2021)

2.2.3 حساب المعدل الضريبة على الأرباح الشركات: يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ا.، 2021)

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار؛
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

يجب على الأشخاص المعنويين والخاضعين للضريبة على أرباح المؤسسات الذين يمارسون العديد من الأنشطة في نفس الوقت أن يقدموا محاسبة منفصلة لهذه الأنشطة، تسمح بتحديد حصة الأرباح كل نشاط مناسب لمعدل الضريبة على أرباح الشركات الواجب تطبيقه، وعدم احترام مسك محاسبة منفصلة يؤدي إلى تطبيق منهجي لمعدل 26%.

بعد تحديد النتيجة الجبائية والمعدل الضريبة تحسب الضريبة على أرباح الشركات وفق العلاقة التالية:

- الضريبة على الأرباح الشركات = الربح الجبائي X المعدل؛
- الضريبة على الأرباح الشركات= (الربح الجبائي X المعدل) – (مجموع التسبيقات).

3.2.3 آلية دفع الضريبية على الأرباح الشركات: يتم تحصيل الضريبية على الأرباح الشركات على شكل ثلاثة تسبيقات والمتمثلة في: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ا.، 2021)

التسبيق الأول: الضريبة السنة الماضية (ن-1) X 30%، تدفع ما بين 20 فبراير إلى 20 مارس؛

التسبيق الثاني: الضريبة السنة الماضية (ن-1)X 30%، تدفع ما بين 20 مايو إلى 20 يونيو؛

التسبيق الثالث: الضريبة السنة الماضية (ن-1)X 30%، تدفع ما بين 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر.

أما فيما يخص المؤسسات الحديثة الإنشاء، تساوي كل تسبيقة 30%، من الضريبة المحسوبة على الحاصل المقدر بنسبة 5% من الرأسمال الاجتماعي المسخر.

3.3 الرسم على النشاط المهني (TAP)

1.3.3 تعريفها: أنشئ في فاتح من جانفي 1996 في قانون المالية لسنة 1996، جريدة الرسمية عدد 82 الصادرة بالتاريخ 31-12-1995، المادة 21 الذي عوض الرسم الجبائي السابق والمتمثل في كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري.

2.3.3 تخفيضات المطبقة: يستفيدون الخاضعون للرسم على النشاط المهني من التخفيضات مختلفة وذلك حسب طريقة العمليات المحققة والمتمثلة في: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ا.، 2021)

1.2.3.3 تخفيض قدره 30%: يستفيد من هذا التخفيض العمليات التالية:

- مبلغ عمليات البيع بالجملة؛
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة، والمتعلقة بمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50% من الحقوق غير المباشرة.

2.2.3.3 تخفيض قدره 50%: يستفيد من هذا التخفيض العمليات التالية:

- مبلغ العمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد من 50% من الحقوق غير المباشرة؛
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية، شرط أن تكون:
  - ✓ مصنفة ضمن المواد الإستراتجية؛
  - ✓ معدل الربح للبيع بالتجزئة يتراوح بين 10% و30%.

3.2.3.3 تخفيض قدره 75%: يستفيد من هذا التخفيض:

- مبلغ العمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز، العادي والخالي من الرصاص، الغازوال، وقود غاز البترول المميع والغاز الطبيعي المضغوط.

3.3.3 حساب الرسم على النشاط المهني: يحسب الرسم على النشاط المهني حسب المعدلات التالية: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ا.، 2021)

- 1% بالنسبة لنشاطات الإنتاج؛
- 2% بالنسبة لنشاطات البناء والأشغال العمومية ومختلف نشاطات الأخرى؛
- 3% بالنسبة للنشاطات الخاصة بالنقل المحروقات عن طريق الأنابيب.

4.3 الرسم على القيمة المضافة

1.4.3 تعريفها: هي ضريبة غير مباشرة يدفها المستهلك النهائي، وتطبق إجباريا على جميع العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي.(imadrassa, 2020)

2.4.3 حساب الرسم على القيمة المضافة: يحسب الرسم على القيمة المضافة من خلال:

- تحديد رقم الأعمال الخاضع للرسم الذي يشمل كل من ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما في ذلك كل المصاريف والحقوق والرسوم، باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته؛ (قانون الرسم على رقم الأعمال، 2021)
- تحديد معدلات الرسم على القيمة المضافة حسب العمليات الخاضعة لهذه الأخيرة، ونجد المعدل العادي ومقدر بـ 19%، اما المعدل المخفض بـ 9%. (قانون الرسم على رقم الأعمال ا.، 2021)

3.4.3 طريقة تسديد الرسم على القيمة المضافة: يتعين على كل مدين بالضريبة خاضع للنظام الضريبي الحقيقي ان يقوم بعمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة أن يرسل قبل 20 يوم الأولى من كل شهر إلى قابض الضرائب المختلفة الذي يوجد مقره أو إقامته الرئيسية في دائرة اختصاصه، وتكون في وثيقة من صنف ج رقم 50 بين فيه مبلغ العمليات المحققة من طرف مجموع عمليات الخاضعة للضريبية. (الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، 2021)

4. دراسة حالة:

1.4 تعريف المؤسسة: تأسست شركة ذات المسؤولية المحدودة علاج سنة 2006 برأس مال قدره 50.000.000 دج، مقرها الاجتماعي برج الكيفان (الجزائر العاصمة)، يتمثل النشاط الأساسي للمؤسسة في الإستراد والبيع على الحالة للمواد والمستهلكات الطبية، تشغل 8 عمال.

تحصلنا على المعلومات الخاصة بشهر ديسمبر 2020 والمتمثلة فيما يلي:

- خلاصة الأجرة شهرية لأحد العاملين بقيمة 110.000 دج
- رقم أعمال والمقدر بـ 11.625.619 دج
- مشتريات المؤسسة تقدر بـ 6.681.879 دج

كما تحصلنا على:

- النتيجة الجبائية لسنة 2020 وتقدر بـ 14.746.593 دج
- التسبيقات على الأرباح الشركات والمتمثلة كما يلي:
  - التسبيق الأول: قدر بـ 454.892 دج
  - التسبيق الثاني: قدر بـ 580.876 دج
  - التسبيق الثالث: قدر بـ 580.876 دج
  - تسبيقات الإجمالية المسددة لضريبة على الأرباح الشركات قدرت بـ 1.616.644 دج

2.4 معالجة المحاسبية للضرائب بالنسبة للمؤسسة علاج

1.2.4 المعالجة المحاسبية لضريبة على الدخل الإجمالي لصنف رواتب والأجور (IRG/S):

جدول 2: معالجة المحاسبية لضريبة (IRG/S) لدى المؤسسة علاج

رقم الحساب		إسم الحساب	المدين	الدائن
631		أجور المستخدمين	110.000	
	431	الضمان الاجتماعي[1]		9.900
	442	ضرائب ورسوم أخرى وتسديدات مماثلة[2]		23.530
	421	المستخدمون-الأجور المستحقة		76.570
		-معالجة المحاسبية لأجرة ديسمبر 2020-		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة علاج

ثم حساب الضريبة على الدخل الإجمالي لصنف رواتب والأجور من خلال:

(1): الضمان الاجتماعي: 110.000 X 9%= 9.900 دج

(2): الضريبة على الدخل الإجمالي:

- تحديد الأجرة الخاضعة للضريبة: (110.000 – 9.990) = 100.100 دج

*حساب الضريبة على الدخل الإجمالي وذلك من خلال جدول رواتب والأجور الذي سبق وذكره:

- (100.100 – 30.000) X 30%= 21.030 دج

- (21.010 + 4.000) = 25.030 دج

- استفادة من تخفيض 40%: (25.030X 40%)= 10.012 دج ومنه استفادة من تخفيض بمبلغ 1500دج

ومنه الضريبة (IRG/S) هي: (25.030 – 1500) = 23.530 دج

1.1.2.4 تسديد الضريبة على الدخل الإجمالي لصنف رواتب والأجور

جدول 3: تسديد الضريبة (IRG/S) من طرف المؤسسة علاج 13-01-2021

رقم الحساب		إسم الحساب	المدين	الدائن
442		ضرائب ورسوم أخرى وتسديدات مماثلة	23.530	
	512	البنك		23.530
		-تسديد الضريبة لأجرة ديسمبر2020-		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة علاج

2.2.4 معالجة المحاسبية لضريبة على أرباح الشركات (IBS):

جدول 4: تسجيل الضريبة (IBS) من طرف المؤسسة علاج

رقم الحساب		إسم الحساب	المدين	الدائن
695		الضرائب على الأرباح الشركات[1]	3.834.114,18	
	4442	الدولة-الضرائب على النتائج		3.834.114,18
		-الضريبة (IBS) لسنة 2020-		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة علاج

(1): تحسب الضريبة (IBS) من خلال مايلي:

الربح الخاضع للضريبة (IBS) = الربح الجبائي X معدل

وبما أن المؤسسة تقوم بالعملية بيع بالجملة فأن المعدل هو 26%

(IBS) = (14.746.593X 26%) = 3.834.114,18 دج

1.2.2.4 تسديد التسبيقات الضربية على أرباح الشركات:

جدول 5: تسديد التسبيقات الضريبية على أرباح الشركات من طرف المؤسسة علاج

رقم الحساب		إسم الحساب	المدين	الدائن
4441		التسبيقات للضربية (IBS)	454.892	
	512	البنك		454.892
		-تسديد الضريبة (IBS) 2020/03/17-		
4441		التسبيقات للضربية (IBS)	580.876	
	512	البنك		580.876
		-تسديد الضريبة (IBS) 2020/06/12-		
4441		التسبيقات للضربية (IBS)	580.876	
	512	البنك		580.876
		-تسديد الضريبة (IBS) 2020/09/12-		

2.2.2.4 تسديد الضريبة على أرباح الشركات:

جدول 6: تسديد الضريبة (IBS) من طرف المؤسسة علاج 26-06-2021

رقم الحساب		إسم الحساب	المدين	الدائن
4442		الدولة-الضرائب على النتائج	3.834.114,18	
	4441	التسبيقات للضربية (IBS)		1.616.644
	512	البنك		2.217.470,18
		-تسديد الضريبة (IBS)-		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة علاج

3.2.4 المعالجة المحاسبية للرسم على النشاط المهني (TAP):

جدول 7: معالجة المحاسبية للرسم (TAP) لدى المؤسسة علاج

رقم الحساب		إسم الحساب	المدين	الدائن
642		الضرائب والرسوم غير المسترجعة على رقم الأعمال	162.759	
	447	ضرائب ورسوم أخرى وتسديدات مماثلة[1]		162.759
		-رسم (TAP) لشهر ديسمبر-		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة علاج

(1): تم حساب الرسم على النشاط المهني كما يلي:

- بما أن المؤسسة تقوم بالبيع بالجملة فأنها تستفيد من تخفيض مقدر بـ 30%؛
- معدل رسم على النشاط المهني 2%:
- ومنه رسم على النشاط المهني: 11.625.619 X %70 X %2 = 162.759دج

1.3.2.4 تسديد الرسم على النشاط المهني:

جدول 8: تسديد الرسم (TAP) من طرف المؤسسة علاج 13-01-2021

رقم الحساب		إسم الحساب	المدين	الدائن
447		ضرائب ورسوم أخرى وتسديدات مماثلة	162.759	
	512	البنك		162.759
		-تسديد (TAP) لشهر ديسمبر-		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة علاج

4.2.4 المعالجة المحاسبية لرسم على القيمة المضافة:

1.4.2.4 المبيعات

جدول 9: معالجة المحاسبية لرسم (TVA) مبيعات لدى المؤسسة علاج

رقم الحساب		إسم الحساب	المدين	الدائن
411		الزبائن	13.834.487	
	700	المبيعات من البضائع		11.625.619
	4457	الرسم (TVA) المستحقة		2.208.868
		- الرسم (TVA) للمبيعات-		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة علاج

2.4.2.4 المشتريات والخدمات

جدول 10: معالجة المحاسبية لرسم (TVA) مشتريات لدى المؤسسة علاج

رقم الحساب		إسم الحساب	المدين	الدائن
380		مشتريات بضاعة مخزنة	6.681.879	
4456		الرسم (TVA) قابل للإسترجاع	1.269.557	
	401	موردو المخزونات		7.951.436
		- الرسم (TVA) للمشتريات-		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة علاج

3.4.2.4 تسديد الرسم على القيمة المضافة

جدول 11: تسديد الرسم (TVA) من طرف المؤسسة علاج 13-01-2021

رقم الحساب		إسم الحساب	المدين	الدائن
4457		الرسم (TVA) المستحقة	2.208.868	
	4456	الرسم (TVA) قابل للإسترجاع		1.269.557
	512	البنك		939.311
		-تسديد الرسم على القيمة المضافة-		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة علاج

5. خاتمة:

تعتبر المحاسبة الركيزة الأساسية والوظيفة الحيوية في جميع المؤسسات العمومية كانت أو الاقتصادية، ومن خلال الورقة البحثية التي قمنا بها وختاما للبحت اتضح لنا أن المعالجة المحاسبية للضرائب في المؤسسات الإقتصادية تتم بطريقة خاصة بها تحدها وتنظمها قوانين وتشريعات.

وبناءا على الدراسة الميدانية تم التوصل إلى تحقيق عدة نتائج من أهمها ما يلي:

– من بين أهم الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسات الاقتصادية كل من الضريبية على الدخل الإجمالي، الضريبية على الأرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني؛

– تمثل الضرائب والرسوم إلتزام على المؤسسة عليها دفعها وتقديم تصريحاتها في آجال المحددة حتى تتفادى عقوبات وغرامات الجبائية؛

– تتم المعالجة المحاسبية للضرائب وفق قوانين وتشريعات الجبائية بإضافة إلى التنظيمات والتعليمات النظام المحاسبي المالي.

ومن بين الاقتراحات التي نوصي بها هي:

– تعرف القوانين الجبائية بتغيرات من وقت لآخر لدى لا بد على المؤسسات المتابعة الدورية والمستمرة لها.

– إهتمام بجانب التكوين وتوظيف مختصيين و مستشارين جبائيين لتقديم استشارات الجبائية للمؤسسة؛

– يوجد العديد من التحفيزات والإعفاءات الضريبية لابد من المؤسسات استغلالها؛

– ينبغي على المؤسسات الاستخدام الأمثل لتسيير الضرائب التي تخضع لها حتى لا تصبح تشكل عائقا لها.

6. قائمة المراجع:

1. 135 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2021).
2. *imadrassa*. (2020). تاريخ الاسترداد 27 06, 2021، من https://imadrassa.com/page/1206
3. الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة. (2021).
4. المادة 1 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2021).

5. المادة 15 قانون الرسم على رقم الأعمال. (2021).
6. المادة 150 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2021).
7. المادة 21 قانون الرسم على رقم الأعمال. (2021).
8. المادة 218 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2021).
9. المادة 222 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2021).
10. المادة 356 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2021).
11. المادة 9 قانون المالية التكميلي. (2020).
12. *المحاسبة الضريبية*. (2020). تاريخ الاسترداد 05 07, 2021، من https://dexef.com/system/taxes-accounting/
13. *الموقع الرسمي لمديرية العامة للضرائب*. (2021). تاريخ الاسترداد 26 06, 2021، من https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar
14. حميد بوزيدة. (2005). *جباية المؤسسات*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
15. رحمة نابتي. (2014). النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي (رسالة الماجيستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطية: جامعة قسنطينة.
16. رضا خلاصي. (2014). *شدرات النظرية الجبائية*. الجزائر: هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
17. عبد الله الزعبي، حازم عادل خطاطبة، روان محمود بني سلامة، و مبسر علي خطاطبة. (2013). أساليب التجنب والتهرب الضريبي وقصور قانون ضريبية الدخل الأردني في مواجهتها، من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل،. الصفحات 9-36.
18. عيسى سماعين. (2021). *جباية ومحاسبة المؤسسة*. الجزائر: المنشورات الصفحات الزرقاء.
19. *ما الهدف من فرض الدولة للضرائب*. (2019). تاريخ الاسترداد 05 07, 2021، من https://www.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/objective-of-taxes
20. مؤيد ساطي جودت حمد الله. (2005). دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين (رسالة ماجيستير). كلية الدراسات العليا، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

Supply chain digitalization as a strategy for the implementation of industry 4.0 in the Algerian oil sector

La digitalisation de la chaine d'approvisionnement comme stratégie d'implémentation de l'industrie 4.0 dans le secteur pétrolier algérien

Soraya Sedkaoui [1*], Rafika Benaichouba [2]

[1] University of Khemis Miliana (Algeria), **s.sedkaoui@univ-dbkm.dz**
[2] University of Khemis Miliana (Algeria), **r.benaichouba@univ-dbkm.dz**

Received: 05/08/2021 *Accepted: 24/11/2021* *Published:31/12/2021*

Abstract:

This paper is intended to explore the complexity in managing the supply chain in the Algerian oil sector and to seek articulation of technologies that respond to current needs. It aims to illustrate the current trends and needs in industry 4.0 technologies, which serve as the basis for developing different activities related to the supply chain in Algerian companies.

Keywords: *supply chain; industry 4.0; advanced technology; oil sector.*
Jel Classification Codes: L86 ; M11; O33

Résumé:

Cet article explore la complexité de la gestion de la chaîne d'approvisionnement dans le secteur pétrolier algérien et en cherche l'articulation des technologies qui répondent aux besoins actuels. Il vise à illustrer les tendances actuelles en technologies de l'industrie 4.0, qui servent de base au développement des différentes activités liées à la chaine d'approvisionnement dans les entreprises algériennes.

Mots clés: *chaine d'approvisionnement ; industrie 4.0; technologies ; secteur pétrolier.*

Jel Classification Codes: L86 ; M11; O33

* ***Corresponding author***

1. INTRODUCTION

Recently, manufacturing and service industries have undergone major changes, leading to a new manufacturing concept: Industry 4, transforming traditional manufacturing systems into advanced manufacturing and service systems. The use and the evolution of emerging technologies in Industry 4.0 have also led to profound changes in the industrial and social landscapes respectively (Barreto et al., 2017). Technologies like the internet of things (IoT), big data, cloud computing, artificial intelligence, among others, have changed how plans and executions are carried out and the interaction between process actors.

Companies in developed countries incorporate the technological advances of the fourth industrial revolution by implementing programs that support the Industry 4.0 applications, which generates the best supply chain practices. In the oil industry and the provision of supply chain processes, it is clear that these changes present a series of challenges that require the optimization of the value chain. The management of the supply chain and logistics play a crucial role in developing oil companies, as they ensure the availability of products and services (Gligor and Holcomb, 2012). Their management is not an easy task to complete since many internal and external factors affect their process.

The growth of the Algerian Oil Production Industry is considered important in the economic sectors. In recent years, it provides almost 22% of the Manufacturing Gross domestic product (GDP) forms double with Industry 4.0 technologies creating a solid sector that augurs an important economic positioning of Africa. As the world's digitization applications continue to evolve and grow, as does the oil sector's importance to the Algerian economy, it is essential to carry out an analysis of the context of Industry 4.0, evaluating its effects on the improvement of the provision of oil companies product and services, and determining the challenges and the difficulties that arise in the industry.

This paper aims to: (i) carry out and determine the impact and effects generated by the application of Industry 4.0 technologies in the supply chain; (ii) understand the different opportunities and challenges of this new

paradigm; (iii) describe the current state of Algerian oil companies concerning Industry 4.0 integration in the supply chain; and (iv) identify the impacts that industry 4.0 technologies have on the supply chain in the oil companies, and indicate actions to be taken. The paper also compares the evolution of supply chain strategies with those that incorporate emerging technologies. It aims to illustrate current trends and needs in advanced technologies which serve as the basis for developing the different activities related to the supply chain in the Algerian companies.

The rest of the paper is organized as follows: The study begins by analyzing the effect of industry 4.0 in the digital transformation of the supply chain (section 2). Section 3 presents the current situation of the supply chain in Algerian oil companies. Section 4 describes how advanced technologies can help to address several issues. Section 5 details the roadmap to formulate initiatives that would accelerate the digitalization of the supply chain in industry 4.0. Based on the assessment of the situation in the country, recommendations are made in section 6 to accelerate the digital transformation of the supply chain.

2. Industry 4.0 and supply chain transformation

Throughout history, both industry and society have undergone significant changes. The first industrial revolution was characterized by using new energy sources, such as motor engines, to increase efficiency in production and transportation (industry 1.0). The second industrial revolution began with electric power and petroleum derivatives replacing steam power and bringing better methods of organizing work, known as serial production, which reduced manufacturing costs and increased productivity (industry 2.0). Undoubtedly, the implementation of electronics and computing marked a great change (industry 3.0), facilitating the inclusion of autonomous and intelligent systems. Thus, consolidating the path for the current fourth industrial revolution (Xu et al., 2018; Lu, 2017).

Globally, the main objective of Industry 4.0 is to allow the creation of communication systems, intelligent and self-controlled. It can be described as conceptual approaches of Industry 4.0 to cyber-physical system (CPS), internet technology, carrier components information, and comprehensive security, including the protection of privacy and knowledge (Sedkaoui and

Khelfaoui, 2020; Jeschke et al., 2017). This revolution has generated profound changes in the industrial environment and society (Barreto et al., 2017). This new paradigm is being adopted by the majority of companies in different industries, including the oil industry and its suppliers.

Tools such as: IoT, cloud computing, big data, among other advanced technologies of industry 4.0, have integrated new opportunities and challenges for oil companies and have transformed the style of doing business processes business (Manocha et al., 2020) so that they have directed them towards a digital supply network. Regarding the systemic interaction of actors and activities included in the supply chain process, digital transformation must involve all supply chain components. Among them are logistics service providers, carriers, infrastructure nodes (ports, airports, etc.), customs agencies, and trade control bodies.

The transformation of the supply chain in the framework of the 4th industrial revolution is called "Supply Chain 4.0". This transformation results from the incorporation of the advanced technologies of industry 4.0 in different supply chain processes. For example, additive manufacturing allows companies to design and produce custom items thanks to 3D printing. These technologies will also benefit the company's environment (Sedkaoui and Khelfaoui, 2020), as the supply chain is also the link between the company and its environment via suppliers, customers, and other stakeholders.

In current times, with unprecedented events such as the appearance of the global COVID-19 pandemic, the importance of advanced technologies to facilitate the functioning of economic systems become evident, and the digitization of production is a fundamental factor to keep this system operating. In this scenario, to stay competitive, it must redesign strategies that allow operations to be carried out most efficiently and effectively.

The technologies' uses in the supply chain have been widely addressed in the literature. Along these lines, cloud-based solutions for the supply chain are being adopted as a supply method (Truong, 2014). However, it is essential to analyze the risks and associated costs, presenting a grave concern. This situation forces the company to plan the use of

technology and invest in cybersecurity adequately. Another Industry 4.0' technology in the supply chain is the IoT, which connects electronic objects through the internet and generates a large amount of information.

However, this innovation raises two questions: (i) the first one is associated with the amount of technology required to analyze this massive amount of data, (ii) and the second is related to the challenge posed by security and privacy challenges (Sedkaoui, 2018). For this, to test the security measures before launching products, companies must simulate the technology's operation before its use (Stock et al., 2018; Micheli et al., 2020).

3. Introduction to the current situation of the supply chain in Algerian oil companies

By sharing data and securely integrating systems and processes, advanced technologies transform the traditional supply chain into an integrated value chain of beneficial interrelationships (Barreto et al., 2017). For its part, the specialized technology for the oil industry is found in three main areas:

- Digital twins, whose use consists of extracting production data from a natural process, this type of simulation allows the observation of how the process will behave and the optimization of tasks such as regulating process variables and production parameters.
- Drones for inspection of platforms can reduce, for example, the exposure of workers in high danger areas.
- The production of a vast volume of data and their analysis at real-time speed. This improves production and its reserves, generates new processes and practices, and increases efficiencies while reducing financial amounts.

Table 1 illustrates a few examples of how Industry 4.0 is transforming the traditional oil supply chain.

Table N°1: Industry 4.0 technologies in the oil supply chain

Operation	Technology	Example	Effect
Exploration	Data Analysis & 3D visualization	Real-time geolocation Seismic imaging	Integrate production data to map changes in oil and gas reserves Determine if the field is productive and/or optimal to carry out soil drilling
Production	Sensors electrical and storage system	Automated drillers and production levels Optimize production	Combining sand, water, and chemicals using data from software sensors Reducing downtime in production operations
Storage	Data analysis	Automate control	Developments in data processing to track levels of inventory and monitoring systems
Transportation	Smart sensors	Automations material transporting	Transmit the transport coordinates Determine in which route the oil batches are moving
Refining	Smart sensors	Monitoring	Improve the safety and functionality of all processes Early leaks detection and monitoring temperature
Distribution	Predictive analysis	Forecasting	forecast demand

Source: authors' elaboration

A wide range of participants is involved in the oil supply chain, from exploration to distribution. As a result, the success of the company is heavily dependent on communication. In addition, the processes of the oil

industry are not static, nor they are limited to the exploitation phase, so a system that is capable of tracing the flows of data and materials of the entire life cycle of the product, from exploration to distribution, passing through the stages of gathering materials, construction, testing, and operation, it would add much value to all the involved agents.

The development of the supply chain in Algeria is still embryonic. This situation is due to the following:

- ICT infrastructure and limited availability of advanced technologies.
- A gap in skills and availability of a qualified workforce.
- A supply chain is vital and has to be agile and efficient.
- Lots of poorly automated processes, burdensome administrative tasks, and mounting regulatory requirements.
- Multiple intermediaries to obtain the products from the exploration to the final customer: suppliers, processors, logistics companies, regulators, … etc.
- Data exchange is limited to value chain participants who have direct contact with each other and none have a complete and up-to-date view of the supply chain.
- Non-comprehension the industry 4.0 technologies benefits.
- Limitations in the supply chain facilitators: Algeria has a deficient infrastructure of roads and railways, combined with factors such as: congestion in access to ports, unequal adoption of technology by logistics service providers, and inefficient customs operations.
- Limited coordination of government programs and plans: the lack of a comprehensive framework for a national supply chain strategy and limited coordination between public sector entities diminish the possibility of implementing advanced technologies in the supply chain.
- Business context characterized by a low level of awareness and preparation of Small and Medium Enterprises (SMEs), with lack of the financial and human resources to innovate. Programs are placed on adopting mature technologies, and they rarely address the concept of digitalization of the supply chain.

Facing this issue, three essential elements should be considered by

Algerian companies: (i) emerging technologies, (ii) changes in business models and consumption habits, and (iii) the legal, juridical, and ethical aspects implied by the contexts generated by advanced technologies. Therefore, supply chains must be more precise to adapt to current changes and take advantage of new technologies.

The examples cited in the previous table indicate that each level of the supply chain can be improved by deploying advanced technologies, which can increase the benefits of each oil company. However, when these technologies are combined, i.e., connected and communicated, a shared data ecosystem can be created, transforming the country's oil industry, the true power of digitization, and the core of Industry 4.0.

4. Industry 4.0: An essential element to face supply chain problems

The pandemic's economic crisis is a continuation of the slowdown in GDP growth that Algeria has experienced from 2015 to 2019, after falling oil price in 2014. As of 2019, the oil sector presented 21% of the total GDP and 94% of the country's exportation (National Statistics Office, 2021; African Economic Outlook, 2021). Because of the oil industry's contraction, Algeria's growth model is based on a sprawling public sector, while the private sector is struggling to become a new growth engine.

The post-COVID economic recovery will be marked by stiff competition. The collapse in the oil price during mid-2014 once again opened an era of austerity for the Algerian economy. With a value passing from around 110$ to 50$ in less than six months, the oil industry's revenue has been reduced. In the context of moderating crude oil prices in the short term, it has once again become imperative to act on operating costs, productivity, and production start-up times to maintain reasonable margins.

For this, disruptive investments in existing assets are necessary by integrating and then exploiting digital technologies. As a result of this sector's economic importance, its value chain and competitiveness must be developed, and the transition to the intelligent industry must be accelerated. In addition, Algerian oil companies generate a large volume of data that must be managed. For the industry, ICT solutions are fundamental because of the need to generate cleaner energies and the complexity of the industry's

environment.

In the same sense, industry 4.0's first "smart manufacturing platform" was announced in February 2019 by the Advanced Technologies Development Center and Siemens. A considerable number of companies are already using new technologies, such as: IoT devices, big data analytics, cloud computing, and other intelligent tools, to transform their production process (Sedkaoui and Moualdi, 2020b). In this global transformation, which includes cyber-physical manufacturing systems, collaborative robots, the internet of industrial objects, and cognitive computing, this platform will provide the framework necessary to assist industrialists and innovative companies.

Table N°2: Sonatrach's ICT infrastructure: Capability and limits

Problem	Capacity	Difficulty	Results
Resource silos	5 data centers operating separately	Enable to manage and schedule themselves in a unified manner Core services deployed in a single data center	Difficulties in introducing new services Challenging to guarantee service continuity
Information silos	More than 200 subsidiaries More than ten horizontal functional departments	IT hardware provided by different vendors The information transferred manually and analyzed using Excel Difficulty in monitoring data	Compatibility issues Limits mobile access, and creates data silos between departments and subsidiaries Low operational efficiency

Source: authors' elaboration

For example, in Sonatrach, the largest company in Africa and the 11th largest oil consortium globally, upstream and downstream levels and the functional departments were served by Sonatrach's ICT infrastructure

(Hongyuan, 2019). This infrastructure supports various workloads, but this is not enough because the legacy ICT system leads to many problems as displayed in Table 2 above.

Sonatrach intends to improve its production efficiency and increase profits by implementing advanced technologies to enhance the different operations. In this context, the company places the digital transformation of its activities as a fundamental axis of its "SH2030" strategy. This strategy aims to harness new technologies and artificial intelligence tools to optimize the performance of the company.

As part of the company's digital transformation, "Cloud Sonatrach" was launched to share and exchange documents efficiently and safely while maintaining data security. This initiative is completed with innovative service platforms, big data services, and the Enterprise Resource Planning (ERP) system. These solutions allow the company to strengthen its digital infrastructure and cover its entire industrial chain, from exploration, production, storage, and transportation to distribution, while managing several issues.

Production and distribution of oil products require large logistical deployments from the exploration stage to the final consumer, but different supply chains are established for each family of refining products and physical-chemical treatments. Advanced technologies, for example, have the potential to revolutionize the management of the supply chain and the logistics of exploration and distribution, simplifying connections between different links as well as capital investments required from exploration to fuel pumps, lubricants, and more.

Together, these advanced technologies revolutionize the mechanics of exploration, production, and design. On the other hand, one of the key aspects to be addressed in supply chain and logistics in recent times are the environmental impacts caused by industries around the world, which is attracting more and more the attention of organizations to incorporate aspects of sustainability in their processes (Tumpa et al., 2019; Roy et al., 2020). It is up to Algerian oil companies to adopt the correct strategy without neglecting one fundamental aspect: the human factor.

5. Redesigning supply chain in Algerian oil companies by industry 4.0

The Algerian government must prioritize investments in exploration, refining, and updating of machinery, where the first thing required is a level of automation that allows the extraction of information from all processes. Later, the use of big data, analytics, the cloud, and different intelligent tools would be beneficial for predictive and preventive maintenance (Sedkaoui, 2018), which would lead to greater efficiency in petrochemical processes.

Such results would translate into better costs and, therefore, a more competitive price of oil products. Also, input needs in the primary other industries, such as manufacturing, electronics, depend on oil industry products. In this context, we think that the implementation of Industry 4.0 technologies in the different processes of companies must be gradually and following three main stages:

In the first stages, the goals must be concentrated more on adapting the existing ICT infrastructure and establishing physical structure aimed at the subsequent exploitation of the information. It should include all the hardware installation and essential equipment for data collection and traditional management software, such as ERP, MPR, CRM, etc.

The second stage must focus on developing the digital infrastructure that enables the implementation and installation of advanced technologies, such as the installation of systems that can collect data from sensors and integration available robots with information systems, to establish improvement actions and increase the automatic control of the processes.

The final stage must expand the different technologies and autonomous systems that allow companies to interact with the environment, predict operations, and act in feedback. This is where big data and predictive analytics software are put into practice and the beneficial use of the IoT and other intelligent and advanced technologies.

It is essential to highlight that the inclusion of technologies for the digitization and automation of the supply chain process is required in the first stage to facilitate the transition to Industry 4.0. In this context, the development of a digital ecosystem, a socio-economic and industrial context resulting from the massive adoption of digital information and

communication technologies, is a determining factor to achieve an effective transformation towards the 4.0 era.

At this level, the concept of Industry 4.0 becomes real and requires a new step in management. For this, Algerian companies need digital decision-makers who help them plan this digital ecosystem and extend technological integration to their entire field of activity.

From a practical point of view, the Algerian oil companies can gradually integrate these trends because companies may adopt a specific technology, but it is relevant to apply it only to one level or a limited group of supply chain processes and not to another level of the process. It is also possible that it will be productive and profitable for the company to apply some of these technologies and not others.

It is essential to promote the digitalization of the oil industry through support for investment and capitalization projects that provide the productive units with sufficient machinery, equipment, and infrastructure, which allow raising the level of productivity and profitability and make them more competitive in terms of traceability and quality systems.

On the other hand, the oil industry should be more competitive in implementing new technologies in the development of oil production. This is possible by using effective solutions in the industrial processes that manage related activities such as exploration, drilling production, refining, and transportation. This industrial process is made up of the regulation and administration of these activities, which are mainly:

- Upstream: made up of activities related to the exploration and production area.
- Downstream: carries out transportation, refining, and marketing activities.

The digital transformation that oil producers must implement throughout the value chain is essential to move towards Industry 4.0 technologies, such as IoT, big data, etc. These technologies can be adapted to deal with the significant challenges that the oil industry faces since they refer to a set of related applications that provide a shortcut in decision-making and an efficient capture of data. However, the storage and analysis of large volumes of generated data require special processing techniques,

considering their treatment's speed and/or complexity (Sedkaoui, 2018).

It should be mentioned that talking about technological investments for the industry does not only mean buying and implementing solutions in the companies' plants. It also requires a particular approach and investment in the training of personnel for the operation and interaction with digital platforms. In addition, the approach to the design of supply chains must be given under economic, environmental, and social criteria, such as job creation, social welfare, energy performance, or resource consumption, to respond to market requirements (Matos and Hall, 2007; Sedkaoui and Khelfaoui, 2020).

6. Critical actions to advance the digital transformation of the supply chain in Algeria

In recent years, criteria and technologies have emerged that have altered managing supply chains and logistics worldwide. In the search to improve performance, reduce operating costs, increase surpluses, and the ability to respond to changes and market demands, companies inevitably depend on the ability to acquire and implement technology for the development of planning processes, execution, and control of the flow and storage of goods and services through the supply chain (Attaran, 2020).

The analysis of the level of development of Industry 4.0 technologies integrated into a different level of supply chains makes it possible to identify specific critical actions to be taken, mainly:

• Algerian companies must implement comprehensive strategies aimed at implementing industry 4.0. In Algeria, most digital transformation efforts associated with advanced technologies focus on the company without considering the interrelationships with suppliers, distributors, and logistics agents.

• The companies leading this transformation did not have a clearly defined roadmap for developing the supply chain through emerging technologies. This transformation must consider not only the adoption of industry 4.0’s technologies but also the leadership of senior management, as well as a change in the company’s business model.

• Assuming a waiting position until the logic ‘4.0’ breaks onto the scene is a dangerous strategy. Therefore, Algerian companies should

experiment and explore technologies with supply chain partners to assess the potential involved in this transformation.

• When it comes to technological experimentation, Algerian companies must monitor local SMEs and start-ups to identify new technologies, applications, and innovative business models. In this context, it should be mentioned that the country already has a vibrant community of innovators, especially in logistics and e-commerce.

• Algerian companies must also explore technological applications adapted to the ICTs infrastructure conditions of the country. If telecommunications networks cannot provide ultra-fast broadband or high-speed wireless communications, companies must consider technologies that can operate under limited operating conditions.

• Governments also have a role to play in developing the supply chain, supporting the definition of data communication standards between companies, and accelerating the digitization of public services.

• In addition, companies should work with workforce representatives to reduce the disruption associated with the lack of training resulting from the implementation of industry 4.0. These initiatives include continuous communication and training programs, which could be implemented in coordination with the public sector. Governments should emphasize the deployment of technology centers focused on specific industrial sectors (Sedkaoui, 2019), offering training and laboratories for SMEs with the objective of capacity development in support of advanced technologies and their integration in the supply chain. The private sector, academia, and the public sector should collaborate to develop roadmaps to guide better the digitalization of the different levels of the supply chain.

• These public initiatives should be complemented with measures to stimulate innovation, such as the reduction of taxes on innovation and tariffs on the importation of developed technologies and equipment.

• Algeria has embarked on programs to develop transportation infrastructure, but these initiatives must be complemented with a concerted effort to modernize the technological capacity of agencies involved in trade and logistics. Also, digitization companies that demonstrate the benefits of

technology adoption should be promoted to generate a demonstration effect. Creating technology policymakers in ministries focused on infrastructure development to raise awareness of the industry 4.0 should also be considered.

• The development of public policies aimed at implementing Industry 4.0 technologies needs to be supported and coordinated with efforts and initiatives focused on Industry 4.0 and Logistics Plans.

• Finally, the study of the experience of advanced economies and oil producers around the world helps formulate initiatives that would allow the implementation of advanced technologies in the development of the supply chain in Algerian oil companies.

While the multiplicity of actors and processes involved in supply chains has increased management complexity and, with it, the probability of disruptions, new technologies promise to generate unprecedented gains inefficiency.

7. CONCLUSION

This paper addresses the importance of supply chains, their main characteristics, and the technologies that can revolutionize their management in oil companies. These technologies emerged within industry 4.0 and, to generate the expected benefits, they must be adopted by the different actors and processes that make up a supply chain. The paper indicated that Algerian companies are currently facing challenges that can limit the digitalization of the supply chain. Barriers including the lack of integration and multi-sector coordination between public and private companies, public policies that encourage the integration of technologies, the characteristics of the SMEs, and a lack of qualified human factors, which limits the advancement toward the 4.0 era in Algeria.

It was concluded that the external factors that hinder the implementation of the industry, mainly government support for high-tech machinery, are the barriers that Algerian oil companies constantly face. It is established that the lack of ICT infrastructure, the use of obsolete technologies, and the lack of knowledge of the benefits of technological advances, present the elements that have limited technological development and the digitalization of the supply chain process in Algerian companies.

Therefore, the governments must establish the regulatory framework and the ideal technological infrastructure ecosystem that allows the harmonious development of Industry 4.0 and supply chain initiatives.

This implies considerable challenges at the level of conceptual appropriation, particular adaptations in the country, and the characteristics of the Algerian companies. These challenging factors must be considered when considering how to transform the supply chain and logistics in Algeria, toward Industry 4.0, which goes far beyond the acquisition of advanced technologies and management models. The inclusion of academic processes is required as an organizing axis of the research activity. The integration of efforts by teams and institutions committed to developing knowledge in the application of Industry 4.0 technologies in supply chain processes is required.

8. Bibliography List:

- Attaran, M. (2020). Digital technology enablers and their implications for the supply chain management. *Supply Chain Forum*, 21(3), 158–172.
- Barreto, L., Amaral, A., and Pereira, T. (2017). Industry 4.0 implications in logistics: an overview. *Procedia Manufacturing*, 13, 1245-1252.
- Gligor, D. M and Holcomb, M. C. (2012), Understanding the role of logistics capabilities in achieving supply chain agility: a systematic literature review. *Supply Chain Management: An International Journal*, 17 (4), 438-453
- Hongyuan, S. (2019) Sonatrach Transforms Its Oilfields in Algeria. Available at: https://e.huawei.com/za/publications/global/ict_insights/201902271023/Success-Story/201904170833
- Jeschke, S., Brecher, C., Song, H., and Rawat, D. B. (2017), *Industrial Internet of Things and Cyber Manufacturing Systems*, Springer International Publishing, 3-19
- Lu, Y. (2017). Industry 4.0: A survey on technologies, applications , and open research issues. *Journal of Industrial Information Integration*, 1-10

- Manocha, T., Sahni, M., and Satija, V. (2020). Adoption and awareness of industry 4.0 in logistics industry. *International Journal of Advanced Science and Technology*, 29(3), 6334-6347
- Matos, S., and Hall, J. (2007). Integrating sustainable development in the supply chain: The case of life cycle assessment in oil and gas and agricultural biotechnology. *Journal of Operations Management*, 25(6), 1083-1102
- Micheli, G. J. L., Cagno, E., Mustillo, G., and Trianni, A. (2020). Green supply chain management drivers, practices and performance: A comprehensive study on the moderators. *Journal of Cleaner Production*, 259, 121024
- National Statistics Office (2021). Quarterly national accounts 2020: National economic situation in the first quarter of 2020. Available at: https://www.ons.dz/IMG/pdf/cnt-1t-2020.pdf
- Roy, V., Schoenherr, T., and Charan, P. (2020). Toward an organizational understanding of the transformation needed for sustainable supply chain management: The concepts of force-field and differential efforts. *Journal of Purchasing and Supply Management*, June 2018, 100612
- Sedkaoui, S., and Khelfaoui, M. (2020). Industry 4.0 and knowledge management practices. EBook of the 1st International Conference on Management, Technology, and Tourism: Social Value Creation (ICOMTT2020), 6 -7 February 2020, 47-63. Available at: https://repositorio.ipsantarem.pt/bitstream/10400.15/3392/1/ICOMTT2020-EBOOK.pdf
- Sedkaoui, S., and Moualdi, S. (2020). ICT Uses and Innovation Types: An Empirical Investigation Based on Algerian Manufacturing Organizations. *International Journal of E-Entrepreneurship and Innovation*, 10(1), 41-55
- Sedkaoui, S. (2019). An Empirical Analysis of the Algerian Entrepreneurship Ecosystem. In Handbook of Research on Ethics, Entrepreneurship, and Governance in Higher Education (pp. 476-497). IGI Global
- Sedkaoui, S. (2018). Statistical and Computational Needs for Big Data Challenges. In A. Al Mazari (Eds.), Big Data Analytics in HIV/AIDS Research (pp. 21-53). IGI Global.
- Stock, T., Obenaus, M., Kunz, S. and Kohl, H. (2018). Industry 4.0 as enabler for a sustainable development: A qualitative assessment of its

ecological and social potential. *Process Safety and Environmental Protection*, 118, 254-267

- Truong, D. (2014). Cloud-based solutions for supply chain management: a post-adoption study. In ASBBS Annual Conference
- Tumpa, T.J., Ali, S.M., Rahman, M.H., Paul, S.K., Chowdhury, P., and Khan, SA. (2019). Barriers to green supply chain management: an emerging economy context. *J Clean Prod*, 236, 117617
- Xu, L.D., Xu, E.L., Li, L., (2018). Industry 4.0: State of the art and future trends. *International Journal of Production Research*, 56(8), 2941-2962

The Impact of Oil Prices Fluctuations on the General Budget in Algeria during 1990-2019

L'impact des fluctuations des prix du pétrole sur le budget général algérien de 1990 à 2019

Mokhtari razika [1*], Haddad mohamed [2]

[1] University of Algiers 3 (Algeria), **Mokhtari.razika@univ-alger3.dz**
[2] University of Algiers 3 (Algeria), **haddad.Mohamed@univ-alger3.dz**

Received: 30/08/2021 *Accepted: 02/11/2021* *Published:31/12/2021*

Abstract:

This study aims at showing the relationship between the oil prices and the general budget through determining the impact of oil prices on the public expenditures and revenues during 1990 – 2019. Findings show that there is a direct relationship between the oil prices and the budget because the oil taxation revenues overwhelmed the revenues of the general budget what makes the public expenditures dependent on oil revenues.

Keywords: *oil taxation; Oil prices; general revenues; general expenditure ; revenues regulation fund.*

Jel Classification Codes: H72 ;A10

Résumé:

Cette étude vise à montrer la relation entre les prix du pétrole et le budget général en déterminant l'impact des prix du pétrole sur les dépenses et les recettes publiques au cours de la période 1990-2019. Les résultats montrent qu'il y a un lien direct entre les prix du pétrole et le budget parce que les recettes fiscales du pétrole ont dépassé les recettes du budget général, ce qui rend les dépenses publiques dépendantes des recettes pétrolières.

Mots clés: *Fiscalité pétroliére; prix du pétrole; recettes publiques; dépenses publiques ; le fonds de régulation des revenus.*

Jel Classification Codes: H72 ;A10

* ***Corresponding author***

1.INTRODUCTION

Oil is one the most important natural resourse in Algeria on which it depends heavily. In the same context, oil exports are the main source to finance the general budget all along with oil taxation due to the weakness of the Algerian economy and the scarcity of monetary resources to finance it. This makes the fluctuations of oil prices important since its revenues fund different projects of growth and satisfy the needs of the national economy. Thus, oil incomes are one of the most significant economic commodities contributing to general budget revenue. However, oil prices are known to be linked to changes in the international market based on supply and demand, in addition to being subject to a set of influences such as political conditions, the dollar exchange rate, speculations and future expectations. This characterizes it with instability affecting the government's revenues and expenditures and the general budget.

In the light of the above, the problem of the study is raised through the following question:

What is the impact of oil prices fluctuations on the Algerian general budget?

From this problematic, we get a series of sub-questions that can be summarized as follows:

-What are the fluctuations that the oil prices have witnessed during 1990-2019?

-What is the impact of these fluctuations on the general budget in Algeria?

- What is the efficacy of revenues regulation fund in absorbing the negative impacts of oil prices decrease of the general budget?

Aims of the study: This research paper aims to achieve the following points:

- Knowing the oil prices developments and the impact of their fluctuations on the general budget in Algeria.

- Tackling the development of revenues and public expenditures in the light of the continuous change of oil prices.

- Showing the importance of revenues regulation fund in financing the general budget deficiency.

The study has been divided into three main axes. Each axis tackles the following points respectively:

- Factors affecting oil price developments
- Developments in the general budget of the Algerian state and the importance of oil taxation
-Analysis of the impact of oil price fluctuations on the general budget (1990-2019)

2- Factors affecting oil price developments

2-1- Oil Price Concept:

The price shows the value of the good which may be less or greater than, or comparable to, the value of the commodity**.** By definition of price, oil price means "the value of an oil substance or commodity expressed in money".

2-2 Types of oil prices:

The most important types of traded oil prices are as follows:

- **The Posted price:** The posted price is used to describe the price at which buyers or sellers are willing to transact for a particular commodity. Depending on the circumstances, the posted price may differ materially from the market price of that commodity. (FERNANDO, Posted Price Definition, 2021)
- **The Realized price:** It is the price that was agreed upon between two parties dealing in complete independence, and was usually done between small and independent companies that lacked their own market. This type appeared in the late 50s of the twentieth century. This stage is monopolized by global companies.
- **the spot price (immediate):** It is the price of the oil unit exchanged immediately in the free oil market. It exceeds the declared price when there are major imbalances between supply and demand.

Prices paid or oil exchanged on a day-to-day basis rather than sold under a long-term contract rise quickly at an outset supply disruption (OFFICE, Oil Supply Disruptions: Their Price and Economic Effects, 1983)

2-3 Determinants of Universal oil prices:

Crude oil price is determined by the supply and demand condition in the overall global market. (Alobaid, 2020,p 164) It is also affected by a set of factors, the most important of which are:

- **Global demand for oil:** The global demand for oil is known to increase continuously. It is directed either to speculation or for the purpose of consumption. It has undergone a set of changes since the petroleum industry as the demand for oil for consumption is affected by the increase in global economic growth rates which contributed to the increase in the demand for oil products. Moreover, the increased consumption of China and India affected the global demand for oil.

As for the demand for oil with the aim of future oil markets or speculation, these markets have been known since the mid-80s of the last century and the entry of speculators and brokers into global markets and their dealings in selling paper barrels in order to achieve profits. Demand is mainly affected by many factors including rates of economic growth that encourage demand.

Global oil demand in the third quarter of 2019 grew by 1.1 million barrels a day, more than double the 435,000 barrels a day in the previous quarter, according to the latest from the International Energy Agency (IEA) report. (Smith, 2019)

- **Reducing supply:** Oil is the main engine in the international economy, as the demand for it increases relatively with high rates of overall growth. In the absence of adequate supply when demand rises, this will be reflected in the general price level.

According to economic theory, resources that are in scarce supply tend to have high prices. (Alobaid, 2020, p164)

The global supply of oil is also affected by the fact that oil is a nonrenewable natural resource. (King & others, 2012)

- **Global economic crises**: Global economic crises play an important part in world investment volume contributing to a decrease in energy demand. The biggest one being a drop in oil prices in 2009 as a result of the global financial crisis.

2-4 Historical development of oil prices:

Due to the depletion nature of the oil commodity, global oil markets have witnessed many fluctuations and changes over the various past years. Among the most important stages that oil prices have gone through are the following:

• **Development of oil prices before 1970**: The oil market at this stage was called an oligopoly due to the control of a small number of companies over the oil industry at that time. Prices were determined and the markets divided by the cartel, taking into account the interests of states.

Two points have been adopted for world oil pricing:

- Single base point for pricing
- The Arabian Gulf is a second base point for pricing.

• **Price development during the period (1970-1999)**: This phase defined production cuts in order to support prices. It was actually done in 1982 in order to maintain prices at high levels. Due to the continuous instability that lasted until 1984, OPEC made another cut that did not prevent the continuation of the state of instability, which made it at the end of 1986 impose a specific production ceiling. It included individual quotas that the members committed to, which contributed to the rise in prices again in 1987.

During the 90s, oil prices decreased from 21.04 dollars a barrel in 1991 to 16.30 dollars a barrel in 1994, then saw a recovery in 1996 and maintained some stability in 1997. Prices experienced an unprecedented collapse since the seventies in 1998, and the global market was subject to another shock that caused an imbalance. Significant supply and demand led to the deterioration of oil prices to the lowest level at less than 12 dollars a barrel (boukar & Lakhdimi, 2020,p1777) of the same year. What was exacerbated by the deterioration of prices was the Asian economic crisis (Koyama, 2005)), which is considered a market for Arab oil, which forced the producing countries to search for new markets before resorting to lowering prices.

• **Price development during the period (2000-2009):** Due to the high taxes imposed by European governments on various types of fuels and the severe cold wave, oil prices were stable during the year 2000. However, prices declined in 2001 to 24.8 dollars per barrel and then became stagnant

after the events of September 11, 2001 in the United States of America. This is due to the close connection between the US economy and the various economies of the third world, which affected the global demand for crude oil leading to a decrease in the OPEC price rate to 23 per barrel after the year 2000 which had been estimated at 27.6 dollars, or 16%. It continued to decline until late in the same year, reaching 17.6 dollars a barrel.

• On 01/01/2002 OPEC decided to reduce production by a total of 1.5 million barrels per day. After that, the prices of the OPEC basket of raw materials knew stability and rise and remained within (22-28) dollars since May, i.e. within the specified framework of the organization; the annual rate of oil price reached 24.3 dollars per barrel. This is what nominal oil prices have not witnessed since 1984. This increase is due to the American aggression against Iraq (Seddik & Kiheli, 2019, p15)), which has the largest reserves in the world and continues to cut off supplies in Venezuela due to the general strike in the country in addition to ethnic and tribal unrest in Nigeria.

Oil prices continued to rise until 2004 reaching record numbers in 2005 as a result of the continued strong growth in global demand for oil especially from Southeast Asian countries; the most important of which are China and India (boukar & Lakhdimi, 2020, p1774). Natural disasters and political turmoil in the Middle East, Venezuela, Iran and Nigeria, raised the price of the OPEC basket to 65.85 dollars per barrel in 2006 (Afroune & Achouche, 2018, p8).

In 2008, it witnessed another high record as the price of oil exceeded 99.9 dollars a barrel. Although, financial investors often speculate crude oil in future market, their shift to the spot markets in 2008 due to their expectations mechanisms made oil prices uncontrollable. (SADALLAH, 2020, p 242) However, the financial crisis affected oil prices during the year 2009 as it fell to 62.2 dollars per barrel.

• **Development of oil prices (2010-2019)**: Due to the recovery of the global economy after the global financial crisis, the year 2010 experienced a state of balance in the global oil market as oil prices tended again to rise

with relative stability compared to the sharp fluctuations in oil prices. Oil was about $ 18 a barrel in 2010, when it reached $ 80.2 a barrel In 2012, there was some kind of stability, and the annual average price of oil reached a record level of $ 111 per barrel. In 2013, the price of oil decreased by 1.35% affected by various factors, on top of which are geopolitical factors. International oil prices witnessed a decrease in 2014 when the average price of oil reached 100.2 dollars per barrel in the first half of the year (Lafakis & others, 2015, p1) compared to 109.5 dollars per barrel in 2013.The annual average price of oil reached a record level of.

Since the stability that lasted for a long time began to change in the year 2014, in the second half of this year, oil prices experienced a significant decline which had negative repercussions especially on the economies of oil-exporting countries. The decline remained until the beginning of 2015. The decline continued in 2016 reaching 45 dollars a barrel. The first half of 2016 witnessed a significant improvement in prices during which the monthly rates for the OPEC basket of crudes exceeded the barrier of 45 $ per barrel. As for the second half of 2016, there was a divergence in the trends of the average price of OPEC's crude basket between high and low at other times to exceed the barrier of 51 $ per barrel by the end of the year. As for 2017, there was a rise in oil prices to 60 $ a barrel as a result of the producing countries' affirmation of their commitment to reducing production which began to be implemented in the first of January of the same year, as the oil-exporting countries within OPEC reduced 1.2 million barrels per day, while non-member countries reduced half the amount.

Then, oil prices continued to raise in 2018 reaching 71.3 dollars at the end of the year despite the increase in crude oil inventories especially the United States of America and the weak refining margins. International oil prices also witnessed a remarkable decline in 2019 compared to their increase in the previous year.

The following figure shows the development of oil prices in Algeria during the period 1990-2019:

Figure number (1**): Evolution of oil prices in Algeria during (2000-2019):**

(Dollars per barrel)

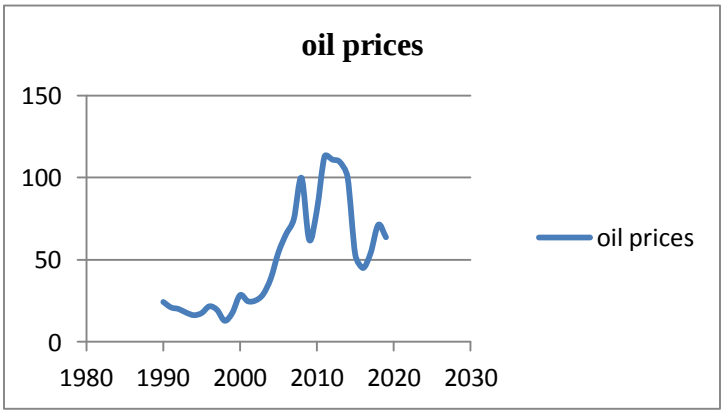

Source: Prepared by researchers, based on the Secretary-General's 2016 Annual Report, Organization of Arab Petroleum Exporting Countries from From the site: WWW.OPEC.Org, p. 53.

3-Developments in the general budget of the Algerian state and the importance of oil taxation

The Algeria general budget relies heavily on oil revenues. Below, we shall review the developments in public expenditures and revenues during the period 1990-2019

3-1 The concept of the state budget:

The modern concept defined it as "a detailed estimate of the state's expenditures and revenues for a future period of time, usually a year, approved by the competent legislative authority, which represents a financial expression of the economic and social goals that society seeks to achieve".(Meddah & sahraoui, 2020, p336)

It was defined in the Algerian legislation by Law 84/17 and Law 90_21. According to the article 06 of Law 84/17 of 07 July 1984 on Financial laws: “The state’s general budget is made up of the state’s final revenues and expenditures, determined annually under the Finance Law, and distributed in accordance with the legislative and regulatory provisions in force”. (Chelihi, 2020, p 489)

The law on public accounting 90/21 of 15 August 1990 defines it as: “The document that estimates, for the civil year, the sum of revenues and expenditures for the management and investment, including the expenses

of general equipment and expenditures in capital, and they are authorized". (Chelihi, 2020, p. 489)

3-2- Principles of the general budget:

the principles of the general budget were laid down with the aim of organizing it and identifying the financial position of the state, in addition to simplifying the control procedures by the legislative and executive authorities, and they are as follows:

- **The annual principle:** It is intended that public expenditures and revenues are estimated periodically every year. This principle also means that the budget must be approved annually by the legislative authority.
- **The principle of unity:** This principle requires that all state revenues and expenditures be included in one budget and appear in one document.
- **Principle of inclusion:** This principle requires that all estimates of expenditures and revenues be included without any set-off in the budget document. Two basic rules are linked to this principle, namely: (Dardouri & Louglaithhi, 2019, p 566)
  - ✓ **The rule of non-allocation of revenue**: According to article 08 of law 17/84, « No income can be allocated to cover special expenses, and State resources are used to cover the budgetary expenses of the State without discrimination ».
  - ✓ **Raw product base**: This rule means that expenses and revenues are to be recorded in their raw amounts, i.e., in full amounts, which prevents the offsetting of revenues and expenditures, so that some revenues cannot be used to cover certain public expenditures.
- **The Principle of Equilibrium:** It means that the state's public expenditures are equal to its public revenues.

3-3 Definition of public expenditures:

Public expenditures are defined as "an amount of money that goes out from the state treasury or one of its affiliated institutions in order to satisfy public needs."

It is also defined as "the monetary amounts that the state or a legal person spend in order to achieve a public benefit."(haniche, 2017, p 468)

- **Classification of public expenditure by the Algerian legislator:**

Public expenditures are divided into several types according to the standard taken, and for the Algerian state, it depends in its division into two main types, namely, administrative expenses and processing expenses. (Bairech & Attia, 2020, p18)

The following figure shows the development of public expenditures in Algeria during (1990-2019)

Figure number (2): The evolution of public expenditures in Algeria during the period (1990-2019)

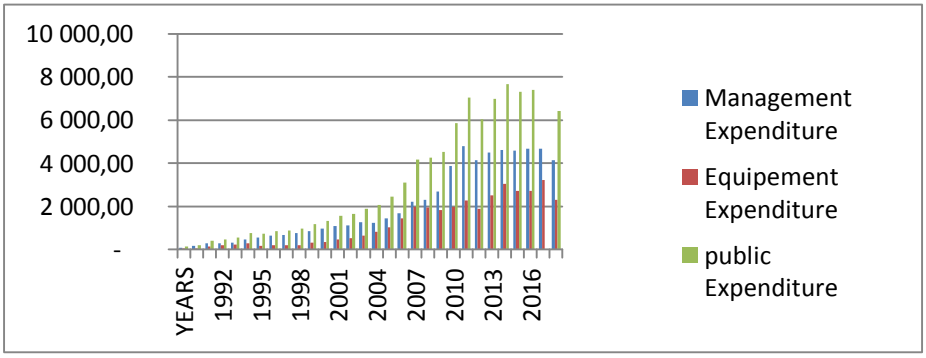

Source: Prepared by researchers based on: www.ONS.dz for the period (1990-2012)

www.mf.gov.dz for the period (2013-2019)

The Algerian economy has witnessed structural changes that have changed the course of the Algerian economy. Thus, economic growth has decreased, unemployment and inflation rates have risen, the budget deficit has increased, and the level of GDP has decreased. This was during the period from 1990 to 1998. This prompted comprehensive reforms in all economic sectors as public expenditures rose from 136.5 billion DZD in 1990 to 961.6 billion DZD in 1999, in which management expenditures represented the largest part, greater than 75% since 1996 as they are among the priorities of the state program as directed to finance the debt, which used to acquire 67% of the external income and was mostly funded through regular revenues. Equipping expenditures also witnessed a growth as they rose from 47.7 billion dinars in 1990 to 285.9 billion dinars in 1995, to decrease in the next year at a rate of 39.13% which led to a

decrease in public expenditures by 4.6%. The field of the state's budgetary policy is in order to control and rationalize public spending, and work to increase revenues outside the fuel sector, such as reforming the tax system and adopting a strict policy with wages. Then, during the years 1997 and 1998, it increased by 15.86% and 5.05%, respectively as a result of completing previous programs and encouraging investment.

With the beginning of the year 2000, Algeria pursued an expansionary fiscal policy through an increase in the volume of public spending through implementing a set of programs that stimulate major investments to stimulate aggregate demand, the first of which was the Economic Recovery Support Program, which has spanned three years since 2001, in which expenditures increased by 142.9 billion. For the year 2000, an amount of about 525 billion was allocated to it, and the total expenditures continued to rise, where in 2004 it reached the equivalent of 1891.8 billion dollars, meaning an increase of 43.2% compared to the year 2001, where the value of expenditures amounted to 1321 billion dollars; this is thanks to the recovery of oil prices that reached 38.7 dollars compared to 24.8 dollars in 2001.

In order to complete the previous projects, the Supplementary Growth Support Program was launched from 2005-2009, for which an amount of 8705 billion DZD was allocated, equivalent to About (114 billion dollars), while the financial envelope associated with this program when it was concluded in 2009 amounted to 968 billion DZD, or about 130 billion dollars. The public spending witnessed a significant increase since 2004 until the end of the project at a rate of 124.45%, as the value of public expenditures in the year 2009 amounted to about 4246.3 billion dinars. Despite the decrease in the revenues of the general budget in 2001 and 2009, this did not affect the expenditures as they are covered by a Revenue regulation fund.

Expenditures continued to rise as in 2010 the value of 286 dollars billion was allocated to the five-year program, while they increased dramatically in 2012, reaching 7,058.1 billion DZD. The budget also allocated a reserve of 237 billion AD to cover potential expenditures related to compensatory

systems and incomplete basic laws, in addition to a combined reserve of 220 billion AD.

Public expenditures decreased to a value of 6024.1 billion DZD in 2013 due to the end of retroactive payment of workers, the beginning of the end of allocations to the program, and the decline in revenues.

It is noticed that the proportion of equipment expenditures increased again since the beginning of the year 2000 due to the recovery of oil taxation, which moved from 27.32 % to 47.25 in 2008, compared to a decline in the proportion of operating expenses from 72.67 to 53.10 % in the same period, then it returned to decline in the proportion of its components in favor of expenditures management since 2009, which witnessed an increase from 856.2 billion in 2000 to 4782.6 billion dinars in 2012. The rates of the wage mass in relation to the management budget, which represented 57% in 2000 to 62.7% at the end of 2013 due to the payment of remnants of financial compensation resulting from the increase of wages had been paid retroactively since 2008 while the remaining percentage, estimated at 10 billion AD, is to satisfy the citizens' consumption needs, more than half of this amount falls under the heading of unnecessary consumption. At the same time, the expenditures on equipments have increased due to lack of infrastructure, health, and education services which are the basis for real economic development.

With the decline of oil prices in mid-2014, public expenditures continued to decline. They continued for each of the years 2016 and 2017 by 4.68% and 1.25%, respectively as they eroded the revenue regulation fund. Then, they increased in 2018 to the value of 7899 billion DZD, and then decreased again in 2019 by 18.6% from the previous year.

3-4 the concept of public revenues:

Public revenues are defined as "the economic resources that the state obtains in the form of cash flows in order to cover public expenditures with the aim of satisfying public needs."

The public revenues in Algeria are classified according to the desire of the person in charge of them, so they are either optional or compulsory.

Optional revenues: They represent the revenues received from individuals in exchange for a service.

Compulsory revenue: Tax revenues: are the revenues collected compulsorily and without charge.

4- Analyzing the role of oil price fluctuations on the general budget (1990-2019):

4-1 Contribution of oil taxation to budget revenues:

The revenues of the general budget in Algeria are mainly represented in regular and petroleum taxation, and a very small percentage of non-tax revenues. This is in order to implement its work plans and ensure the good functioning of its public interests.

Figure number (3): Contribution of oil taxation to the general budget revenues for the period (1990-2019):

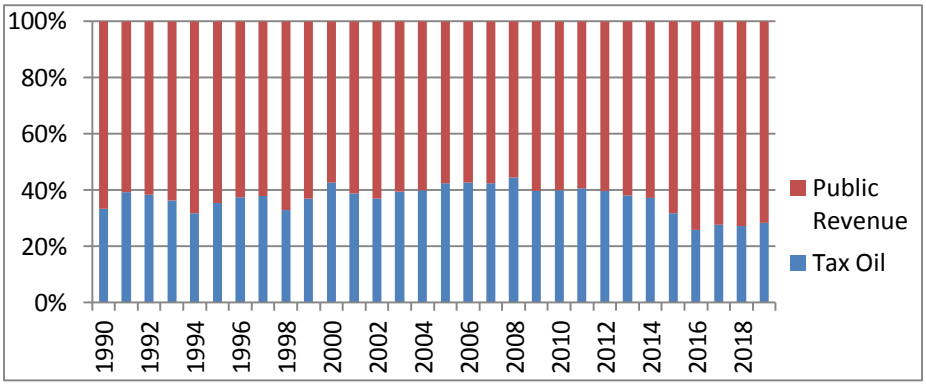

Source: Prepared by researchers based on: www.ONS.dz for the period (1990-2012)

www.mf.gov.dz for the period (2013-2019)

We notice that the oil tax increased in 1991 by 111.94% compared to 1990. This is due to the increase in oil prices due to the Gulf War where the demand for oil increased until 1992 despite the decline in oil prices as the exchange rates increased by a greater value than the decline in oil prices. The year 1993 witnessed a slight decrease of 7.53%, this was affected by the drop in oil prices by 2.25 dollars from the previous year, to rise again and achieve a qualitative leap until 1998 where it decreased by 32.97% due to the drop in oil prices to 12.9 dollars due to the agreement of OPEC countries in December 1997 to increase production by 10%, in

addition to the warm weather that prevailed in the northern hemisphere at that time, the increase in Iraqi oil exports, and the decline in oil demand due to the Asian Tigers crisis. However, its contribution to the international budget revenues amounted to 48.87% which highlights the importance of the oil taxation since despite its decline it remained the largest percentage. Later, it returned to improvement during the next two years as it reached in 2000 the value of 1173.2 billion AD, or 74.34% of the total revenues of the general budget. This is due to the significant increase in oil prices which reached 28.5 dollars per barrel, to see a decline during the next two years by 216.8 and 13.5 billion AD, respectively, which affected the budget revenues which were also known to decrease. However, the contribution of oil taxation remained about two-thirds of the state's revenues, and then the revenues increased in the last two years due to the increase in oil taxation which was a result of the impact of the increase in the price of oil which reached 29 dollars per barrel in 2003. The period from 2003-2008 witnessed record levels of oil prices as the price of oil reached 99.9 dollars per barrel in 2008, i.e. doubled by about 3 times which positively affected the oil taxation which rose. The other is from 1284.9 in 2003 to 4088.6 billion DZD in 2008. However, with the global financial crisis, oil prices collapsed in 2009 affecting the taxation which decreased to 2,412.7 billion dinars. However, it remained in control of the general budget revenues as it represented about 65.63% of total revenues with the recovery of prices that continued to rise to reach the largest value for them in 2012, at a value of 4184.3 billion dinars. Nonetheless, in mid-2014, oil prices collapsed affecting the oil taxation which has declined dramatically in recent years and its percentage of public revenues that no longer reach 40 percent after it reached around 80 percent at peak time; it remained a significant percentage. In general, we notice that the tax revenues are what capture the revenues of the general budget until the year 2015, and this is for a set of reasons, the most important of which are:

- ✓ Granting the state a set of exemptions and reductions in order to encourage investment, export and employment, but this greatly encouraged fraud;
- ✓ The spread of tax evasion due to the weakness of the tax administration and the expansion of the parallel sector, which affected tax collection;
- ✓ The rise in oil prices and the depreciation of the Algerian dinar contributed to a positive impact on the Algerian dinar earnings.

As for the period (2015-2019), there has been a fluctuation between high and low, and this is according to oil prices, but it is noticeable during this period that the dominance of oil taxation decreases.

From the above, it is evident that the oil taxation is characterized by fluctuation and instability of its revenues due to the fluctuations in oil prices on the one hand and the exchange rate of the dinar and the dollar together on the other hand. This has great importance in the revenues of the general budget of the Algerian state as it represents more than a third of the budget revenues. The following figure represents the evolution of the state's general budget balance and its relationship to the development of oil prices.

Figure number (4): Development of oil prices and their relationship to the balance of the general budget during the period (1990-2019):

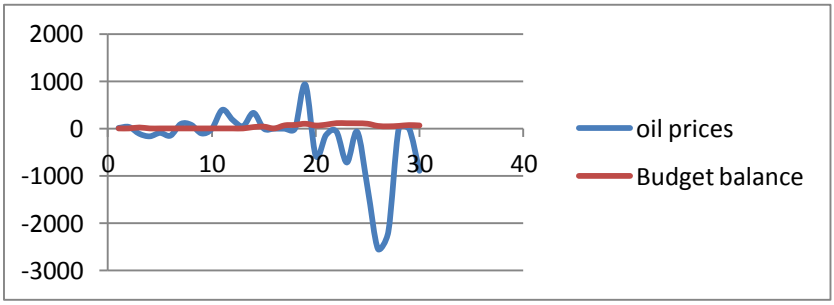

Source: Prepared by researchers based on: www.ONS.dz for the period (1990-2012)

www.mf.gov.dz for the period (2013-2017)

We notice through the figure that the balance of the state's general budget has known different stages, which are as follows:

1990-1999: We notice through the table that the balance of the general budget in Algeria, starting in 1992, recorded a deficit of 108.3 billion dinars, to continue the deficit until 1995 at a value of 147.9 billion due to the increase in public expenditures that year to 759.6 billion dinars due to the structural adjustment program, the recovery of oil prices in 1996 to 21.7 dollars, and the increase in revenues due to the increase in oil taxation to 495.9 billion AD. The general budget achieved a surplus of 100.5 billion dollars which decreased to 81.5 billion dollars in 1997. With the oil crisis, the year 1998 knew a deficit of 101.2 billion dinars due to the decline in state revenues as a result of the decrease in oil taxation by 32.79% and 13.37% of the gross domestic product and the increase in expenditures due to the deterioration of the security situation. In 1999, oil prices witnessed a slight recovery which affected positively oil revenues which contributed to the decrease in the deficit despite the increase in public expenditures due to the security conditions at the time and the rescheduling of debts of public institutions.

2000-2004: During this period, oil prices rose to reach 38.7 dollars per barrel in 2004 as a result of the decline in the dollar and the invasion of Iraq by the United States of America in addition to the growth of the economies of Asian countries such as China and India which had a clear effect on revenues that rose by 0.41%. However, the surplus in the balance of the budget fluctuated between high and low due to the increase in public expenditures for the implementation of the economic activity support program, which was greater than the increase in revenues.

2005-2008: This stage witnessed a continuous increase in oil prices as it reached 99.9 dollars per barrel in 2008 which contributed to a surplus in the budget in 2006 after it recorded a deficit in the previous year. Then, prices declined despite the increase in revenues due to the expansion of the state's spending policy which increased to double.

2009-2019: The financial crisis cast a shadow over oil prices, as they fell to 62.2 dollars a barrel in 2009. Prices recovered in 2011 and achieved record numbers. However, it is noticed that despite the financial health, the balance of the budget during this period knew high deficit ratios that

were not witnessed in previous years. The large increase in expenditures due to the increase in investment and development projects, the adoption of a broader spending policy, raising wages, retroactive payment to workers, and support in various non-productive sectors that do not generate profits for the state treasury prompted the state to try to rationalize its spending in 2013 by reducing the costs of management and equipments. It had the effect of reducing the deficit to 66.6 billion dinars.

With the sharp decline in oil prices at the end of 2014 due to the recent oil shock, the budget deficit deepened to (1261.2) billion DZD. This is due to the decline in revenues and the increase in expenditures on the other hand, most of which are directed to infrastructure and housing projects.

It is noticeable that with the decline in oil prices and their impact on the revenues of the general budget, public expenditures are on the rise, which led to an increase in the budget deficit in 2015. The deficit in the range of 58% was funded through the revenue regulation fund reaching its lowest point at the end of 2016, i.e. 740 billion dinars. With the relative improvement in oil prices in 2017, we saw a relative improvement of revenues which were further strengthened by the increase in profits paid by the Bank of Algeria to the public treasury. As the expenditures remained almost stable, the budget deficit narrowed down to what contributed to reducing the budget deficit to (1 206.5) billion DZD. That is, from 12.8% of the gross domestic product to 8.5% of the gross domestic product .In 2018, despite the increase in oil prices to 71.3 dollars and the increase in public revenues, the budget deficit increased to 1 585.1 billion DZD due to the increase in public expenditures by 6.89%. Then, the deficit decreased in October 2019 to 895.4 billion DZD. The decline in public expenditures is greater than the decline in revenues.

5. CONCLUSION

From the above, it is evident that Algeria is highly dependent from the above, it is evident that Algeria is highly dependent on its oil revenues and this is what makes it highly vulnerable to oil prices that are linked to the constant and sudden fluctuations and developments of the global oil market, which makes the country's economic growth and financial policies related to the latter through its impact on the size of public expenditures.

The decline in oil prices leads to a decline in oil revenues which affects the incoming cash flows and thus their economic activity. This is what prompted the Algerian state to reduce its expenditures and use the revenue regulation fund which contributed to reducing economic instability in the short term. The study found the following results:

- Oil prices are impacted by a set of factors related to supply and demands on oil.
- Oil revenues in Algeria have a big importance in the Algerian economy since they have the lion's share of the budget revenues.
- Oil prices increase since 2001 has helped increasing oil revenues; this contributed to the increase of the budget revenues.
- The general budget is still tightly linked to oil revenues through oil taxation.
- Oil prices decrease did not impact the general budget in the first years of its decrease in 2014 thanks to the revenues of revenues regulation fund.
- There is a direct relationship between the general budget and the development of oil taxation revenues as we notice that any shock that hits the oil market impacts the oil revenues and then the budget.
- The increase of oil incomes helped the increase of the regulation fund revenues which were meant to cover the deficiency resulting from the oil prices decrease. However, the fund depleted in October 2016 due to the big increase in the public expenditures in parallel with the decrease of oil prices.
- The instability of monetary surplus resulting from the oil revenues with the government's will to turn them into economic projects can substitute oil revenues.
- There is a lack in the alternative sources of financing the national economy as they have a very low percentage compared to the oil sector.

6.Recommendations:

From the above, the Algerian state must take a set of steps that contribute to improving its budget balance and to reducing the degree of its severe vulnerability to oil prices through:

- Working to reduce dependency on the oil sector by encouraging non-oil exports and searching for other diverse sources outside hydrocarbons in order to face the fluctuations in oil prices.

-Rationalizing expenditures and directing support and social assistance to those who deserve it and not to all members of society without exception;

- Benefiting from periods of high oil prices by directing financial surpluses into profitable projects that achieve economic and human development;

- Working to improve the collection of tax and tax resources by undertaking a set of reforms that achieve goals.

7. Bibliography List :

Afroune, N., & Achouche, M. (2018). Analyse de la relation entre le prix du pétrole et le taux de change réel de dinar algérien. Analysis of the relationship between the price of oil and the Algerian dinar's real exchange. *The journal of Economics and finance, 14*(2).

Alobaid, H. (2020). Estimating the Long-Run Demand Elasticities of Crude Oil:Evidence From GCC Members . *Journal of Economic Papers, 11*(02), pp. 162-182.

Bairech, A., & Attia, A. (2020). Program and Performance Based Budgeting As an Approach to Rationalize Public Expenditure in Algeria. *Finance & Markets Review, 07*(03), pp. 16-30.

boukar, a., & Lakhdimi, a. (2020). Monetary Policy Response To Oil Price Shocks In Algeria: By Using An Bound Testing Approach (ARDL). *Journal of Economic Sciences Institut,, 23*(2), pp. 1773-1792.

Chelihi, T. (2020, January). Budgetary Governance In Light Of The Open Budget Index (OBI 2017) –Case Study Of Algeria. *Dirassat Journal Economic ., 11*(1), pp. 487-506.

Dardouri, L., & Louglaithhi, l. (2019). Contribution of the regular collection to finance the budget deficit in Algeria (2008 – 2016) An analytical study). *The Economic Science,Management and Business Science, 12*(01), pp. 564- 574.

FERNANDO, J. (2020). *Posted price Definition.* Récupéré sur https://www.investopedia.com/terms/p/posted_price.asp

FERNANDO, J. (2020). *Posted price Definition*. Récupéré sur https://www.investopedia.com/terms/p/posted_price.asp

FERNANDO, J. (2021 , 06 30). *Posted Price Definition.* Récupéré sur https://www.investopedia.com/terms/p/posted_price.asp

FERNANDO, J. (20210). *1 Posted Price Definition.* Récupéré sur https://www.investopedia.com/terms/p/posted_price.asp

haniche, A. (2017). The public budget cycle and the importance of control stage in the public expenditure rationalization. *The Economic and Human Development Magazine, 8*(1), pp. 461-474.

King, k., & others. (2012). *An Econometric Analysis of Oil Price Movements*. Consulté le 06 30, 2021, sur https://www.bateswhite.com

Koyama, K. (2005). *The Recent High Oil Price: Its Background and future prospects.* Consulté le 9 30, 2020, sur https://eneken.ieej.or.jp

Lafakis, c., & others. (2015). The Economics of Lower Oil Prices. . *MOODY'S ANALYTICS*.

Meddah, a., & sahraoui, k. (2020). The effect of modernizing the state's public budget system in reforming public administration and fighting corruption -an analytical study of the Iraqi experience . *The Economic and Human Development Magazine, 11*(1), pp. 334,349.

OFFICE, U. S. (1983). *Oil Supply Disruptions: Their Price and Economic Effects*. Récupéré sur https://www.gao.gov

OFFICE, U. S. (1983). *Oil Supply Disruptions: Their Price and Economic Effects.* Consulté le 07 5, 2021, sur https://www.gao.gov

SADALLAH, D. (2020). REGRESSION ANALYSIS OF GLOBAL DETERMINANTS AFFECTINGCRUDE OIL PRICE

DYNAMICS . *The Reviex of Economic Reforms and Interation into the world Economy, 14*(1), pp. 114-122.

Seddik, S., & Kiheli, A. (2019). Oil Price Shocks and Algerian Economy: Evidence from the New Economic Model. *Roa Iktissadia, 09*(01), pp. 13-26.

Smith, E. (2019). Consulté le 05 22, 2021, sur "http://www.. com

Impact de la Pandémie du Coronavirus sur le Paiement Électronique en France – Etude Descriptive Analytique –

Impact of the Coronavirus Pandemic on Electronic Payment in France - Descriptive Analytical Study -

Boudchicha Rima[1]*, Kahoul Mohamed Yazid [2]

[1] Université badji Mokhtar (Algérie) **rima.boudchicha@univ-annaba.org**

[2] Université badji Mokhtar (Algérie) **kahoulyazid@hotmail.fr**

Reçu le:09/08/2021 *Accepté le:20/11/2021* *Publié le:31/12/2021*

Résumé:

Le présent article vise à analyser l'impact de la pandémie de Coronavirus sur le paiement électronique en France. Cette étude nous a permis de constater que la crise sanitaire a eu plusieurs répercussions négatives sur le secteur bancaire français (ex : baisse du produit net bancaire, hausse du coût du risque,…etc). On a constaté aussi qu'elle a eu un impact positif sur le marché des paiements électronique qui s'est manifesté par le recours croissant aux moyens de paiement à distance.

Mots clés: *Secteur bancaire, Marché des paiements, Moyens de paiement électroniques, Pandémie de Coronavirus, France.*

Jel Classification Codes : G20, G21, G29.

Abstract:

The following study aims to analyse the impact of the Coronavirus pandemic on electronic payments in France. As a result, this study shows that this health crisis has several negative effects on the French banking sector (for example, a decrease in net banking income, a rise in the cost of risk, *etc.). Moreover, it also shows that the crisis has a positive impact on the electronic payments market, which is reflected in the increasing use of remote payment means.*

Keywords: *banking sector, payments market, electronic payment methods, Corona pandemic, France.*

Jel Classification Codes: G20, G21, G29.

***Auteur correspondant**:*

1. Introduction:

La révolution des technologies de l'information et de la communication a créé un nouveau mode de vie et a entraîné un changement radical dans le comportement des individus et des sociétés, vu que cette révolution a produit une nouvelle tendance basée principalement sur l'information et la connaissance, où l'impact de la nouvelle révolution s'est étendu à tous les secteurs économiques, y compris le secteur bancaire, lequel a connu un changement radical dans les transactions et dans la nature de l'argent.

Etant donné que la France représente l'un des pays les plus puissants de la zone euro et de l'Union européenne, elle ne peut être isolée des nouveaux développements. Compte tenu des caractéristiques et des composantes de son secteur bancaire qui en font un point fort de son économie, la France s'est empressé de renouveler et de développer ses services pour suivre les évolutions connues sur la scène internationale, par la création des moyens de paiement modernes et sécurisés lesquels répondent aux aspirations de la société française.

En fin 2019, le monde a connu la propagation du nouveau Coronavirus « Covid19 » qui a affecté la santé de la population et a traversé les frontières, ce qui a poussé à déclarer l'état d'urgence dans tous les pays du monde. Par ailleurs, le Coronavirus a non seulement affecté la santé de la population, mais aussi, il a eu un impact négatif dans tous les domaines de l'économie, à savoir : investissement, relations de travail, activités commerciales...etc. De même, la fermeture des frontières et l'interdiction de la circulation des personnes ont contraint les pays à s'appuyer de plus en plus sur les transactions électroniques et les technologies de paiement électronique.

A la lumière de ce qui précède, notre problématique s'articule autour de la question suivante: **Quel est l'impact de la pandémie de Coronavirus sur le paiement électronique en France** ?

Ainsi, nous visons à travers cette recherche à atteindre les objectifs suivants :

❖ Analyser l'impact de la pandémie de Coronavirus sur le secteur bancaire français et connaître les répercussions les plus importantes créées par cette crise sur ce secteur ;

❖ Analyser l'impact de la pandémie de Coronavirus sur le paiement électronique en France et connaître les répercussions les plus importantes créées par cette crise sur l'activité du marché des paiements.

2. L'impact de la pandémie de Coronavirus sur le secteur bancaire français

Les banques européennes en général, et françaises en particulier, sont confrontées à l'épidémie de Covid-19, qui a d'abord freiné les activités économiques, puis elle a commencé à s'étendre au secteur financier en général et aux banques en particulier.

D'après l'économiste français Jézabel Couppey-Soubeyran, la contagion qui se transmet aux bilans des banques européennes suit plusieurs canaux, dont le premier représente le non-paiement des dettes par les entreprises et les particuliers, et le second représente l'augmentation des prêts non performants dans les bilans de manière alarmants. De plus, des erreurs dans les opérations bancaires par le biais d'ordinateurs et des systèmes automatisés ont commencé à apparaître en raison : de la pression sur les réseaux causée par la multiplication du télétravail due au confinement à domicile et aussi, du niveau élevés de piratage électronique. (motlak mounir, 2020)

On constate à travers le tableau N°01, que l'impact de la pandémie sur le produit net bancaire a diminué de 5% au cours de la période du 01er semestre 2019 au 02ème semestre 2020. En outre, nous remarquons également dans la même période l'importante augmentation du coût du risque de 4,0 milliards d'euros à 9,9 milliards d'euros et ce en prévision d'une récession économique si la crise se perdure et aussi à l'incapacité des particuliers et des entreprises à rembourser leurs crédits. Par ailleurs, quant aux résultats, ils ont reculé de 6,0 milliards d'euros, soit une baisse significative de 52% au cours du 02ème semestre 2020, cela s'explique par

l'allocation par les banques de grosses sommes d'argent pour couvrir les risques des prêts non performants.

Parmi les conséquences négatives les plus importantes de la pandémie de Covid-19 sur le secteur bancaire français, nous retrouvons celles énumérées ci-après : (Fabrice & Arnaud, 2020, p. 1)

❖ Une forte augmentation du coût du risque lié au provisionnement des pertes attendues ;

❖ Une baisse des activités de flux et une moindre production de crédits ;

❖ De fortes dislocations sur les marchés financiers ;

❖ Une perte de revenus entrainée par les restrictions imposées par les autorités européennes sur le versement de dividendes 2019 ;

❖ L'aggravation de la crise de financement des entreprises par les banques françaises ;

❖ L'aggravation des crises sociales engendré par les licenciements et aux taux de chômage élevés ;

❖ L'amplification des risques souverains ; (Frédéric Visnovsky, 2020, p.20)

❖ L'accroissement des inquiétudes sur la solvabilité des banques françaises et leur capacité à résister, notamment après la persistance de la pandémie ;

❖ Les craintes d'un accroissement du taux des prêts non performants. ; (motlak mounir, 2020)

❖ La diminution du nombre d'agences bancaires en raison des procédures de fermeture**.** (Frédéric Visnovsky, 2020, p. 20)

3. Répartition des moyens de paiement en France

En 2019, le volume des moyens de paiement scripturaux en France a augmenté de 7% pour atteindre près de 25 milliards d'unités, et la valeur globale a augmenté de 3% pour atteindre 28.521 milliards d'euros. Par ailleurs, la progression des volumes des transactions ont principalement concerné les paiements électroniques notamment les paiements par cartes, les virements et les prélèvements, tandis que le paiement par chèque a continué de baisser pour atteindre - 9% en volume comme en valeur sur une année. (Banque de France, 2019, p. 3)

Suite à l'étude menée par la Banque de France, la carte bancaire représente le mode le plus utilisé, couvrant ainsi 58% du nombre total de

paiements, suivie par le prélèvement et le virement qui représentent respectivement 18% et 17% du total. Quant à la valeur des paiements, les virements représentent 88% du montant total (40% représente les virements des grosses sommes et 48% pour les autres virements) suivis des prélèvements, le chèque et la carte couvrent une moindre part de la valeur totale, avec 6%, 3% et 2% respectivement. (Banque de France, 2019, p. 3)

Selon le rapport établi par la Banque Centrale Européenne, le paiement en espèces en France a reculé de 68% en 2016 à 59% en 2019, cette baisse s'explique par l'augmentation de l'utilisation des cartes bancaires, qui est passée de 27% en 2016 à 35% en 2019. En outre, il a été indiqué dans ledit rapport que 09 Français sur 10 préfèrent éviter de payer en espèce. Par ailleurs, d'après la dernière étude menée par la Banque Centrale Européenne en juillet 2020, pendant la crise sanitaire, 04 Français sur 10 ont réduit leur utilisation des billets d'argent de 39% contre 49%, lesquels préfèrent payer avec des cartes sans contact, comme une mesure pour limiter la propagation du covid-19. (Vincent Mignot, 2020)

L'étude menée par Blog AssoConnect indique que l'utilisation des chèques a quasiment disparu dans un grand nombre de pays puisque 07 chèques européens sur 10 sont français. De ce fait, la France représente l'un des plus gros consommateurs de chèques au monde avec les Etats-Unis et le Brésil. Toutefois, malgré les avantages dont bénéficient les chèques, leur utilisation a commencé à diminuer, ainsi, le nombre de chèques émis en France a diminué de 38% en 2019 et le pourcentage d'utilisation des chèques a reculé de 8%. (Marion, 2020)

Il est assez clair que nous comprenons les raisons de ce changement, le chèque étant l'un des moyens de paiement les moins sécurisés avec une augmentation annuelle des opérations frauduleuses de 52% ; par conséquent, le paiement par cette méthode est moins courant puisque seuls 18% des Français préfèrent le chèque aux autres moyens de payement. Nonobstant, la carte bancaire reste la préférée pour 71% des Français, notamment les cartes de paiement sans contact, dont l'utilisation est très répandue surtout en cette période de crise sanitaire ainsi que le paiement en

ligne. De plus, 8 internautes sur 10 paient en ligne, où les ventes payantes en ligne ayant augmenté de 11% en 2019. De même, 98% des utilisateurs de paiement en ligne sont satisfaits, lesquels considèrent ce mode de paiement plus pratique, plus rapide, plus sécurisé et disponible à tout moment et en tout lieu. (Marion, 2020)

4. Évolution des moyens de paiement électronique en France face à la pandémie de Coronavirus

Nous pouvons distinguer la présence de nombreux moyens de paiement électronique en France comme suit : les cartes bancaires, notamment les cartes sans contact ; les portefeuilles électroniques (ex : *Apple Pay*, *Google Pay*, *Samsung Pay)* et la monnaie électronique ; ainsi que le paiement en ligne, qui se fait par téléphone, où l'on trouve plusieurs applications qui permettent des transactions, par exemple : *YesByCash*, *PayPlug*, *PayGreen* et *Payline*. (Arobases, 2020)

4.1. Les cartes bancaires

La carte bancaire est considérée comme l'un des moyens de paiement les plus répandus et préférés des Français, laquelle est devenue l'une des habitudes de consommation, ainsi les paiements par carte bancaire représentent 60% du total des paiements, et ce chiffre ne cesse de croître d'année en année. (L'Observatoire CB)

Selon les dernières statistiques fournies par la Banque Centrale Européenne (BCE) en 2019, le système de paiement par carte a représenté 25% du montant total des paiements dans l'ensemble de la zone Euro, lequel s'élevait à 1973,4 milliards d'euros. La France se classant au premier rang avec 608,8 milliards d'euros avant l'Allemagne avec 350,3 milliards d'euros, l'Italie avec 219,9 milliards d'euros et enfin l'Espagne avec 210,6 milliards d'euros.

Par ailleurs, le total des paiements par carte bancaire s'est élevé à 486 milliards d'euros en 2020, avec une très légère baisse de 1,5% en valeur par rapport à 2019. (L'Observatoire CB) De ce fait, les Figures N°01, N°02 et N°03 montrent, respectivement, l'évolution du nombre de cartes bancaires au cours de la période allant de 2016 à 2020, ainsi que

l'évolution du nombre et des montants des paiements et de retraits par cartes bancaires au cours de la même période.

En se basant sur les figures précédentes, nous constatons une augmentation significative du nombre de cartes bancaires, lequel a passé de 66,5 millions de cartes en 2016 à 72,7 millions en 2020. De surcroît, le nombre et les montants des paiements par cartes bancaires ont largement dépassé le nombre et les montants des retraits par cartes bancaires au cours des années 2016 à 2020. A ce propos, le nombre de paiements par carte bancaire a augmenté de 9,9 milliards en 2016 à 11,8 milliards en 2020, et la même augmentation a de même été constatée dans les montants des paiements par cartes bancaires, lesquels ont passé de 423 milliards d'euros en 2016 à 486 milliards d'euros en 2020. Cela explique le changement du comportement de consommation chez les Français, notamment pendant la période du confinement imposé par la pandémie de Corona, ce qui a fortement augmenté les opérations de commerce électronique.

En ce qui concerne les montants retirés par cartes bancaires, ils ont reculé de 120 milliards d'euros en 2016 à 109 milliards d'euros en 2020.La relative stabilité des paiements et des retraits par cartes bancaires malgré le ralentissement économique s'explique essentiellement par le fait que durant les fermetures, confinements ou restrictions prolongées des commerces dans différents secteurs, les Français ont de plus en plus privilégié le paiement par carte pour leurs achats du quotidien dans le commerce physique. (L'Observatoire CB) De plus, la majorité des Français ont préféré, au vu de cette crise, utiliser d'autres moyens, notamment des cartes sans contact.

Quant au nombre de distributeurs automatiques, ces dernières ont de même connu une baisse. A cet égard, la Figure N°04 montre le nombre de distributeurs automatiques au cours de la période allant de 2016 à 2020. Ainsi, nous constatons que le nombre de ses distributeurs a diminué de 54,1 milliards en 2018 à 53,2 milliards en 2019. Cette baisse s'est poursuivie en 2020 pour atteindre 51,9 milliards. Par ailleurs, cette baisse s'explique par la préférence des Français envers les transactions par cartes sans contact

durant la pandémie, ainsi que par les frais d'entretien considérés très élevées et coûteux pour de tels appareils, ce qui a poussé les banques à réduire le nombre de leurs distributeurs à travers les départements Français.

4.2. Cartes de paiement sans contact

L'année 2020 a été marquée par une accélération dans l'utilisation des technologies de paiement sans contact. A ce propos, les Figures N°05 et N°06 montrent l'évolution du nombre et des montants des paiements par cartes sans contact au cours de la période allant de 2016 à 2020. Ainsi, nous constatons que le nombre des opérations de paiement par cartes sans contact est passé de 0,6 milliard d'opérations en 2016 à 04,6 milliards d'opérations en 2020, avec une augmentation moyenne de 38% entre 2019 et 2020 ; tandis que les montants de paiement par cartes sans contact ont pour leur part augmenté de 6,2 milliards d'euros en 2016 à 71,2 milliards d'euros en 2020. En outre, il y a lieu de renforcer l'utilisation de cette technologie par le relèvement du plafond de paiement de 30 euros à 50 euros depuis le 11 mai 2020. De ce fait, ladite augmentation de ce plafond s'explique par le fait que 80% des transactions effectuées par cartes bancaires s'élèvent généralement à 50 euros. (Synalcom, 2020)

Ce renforcement dans l'utilisation de ce type de moyen de paiement s'explique par le maintien des mesures strictes imposées par les autorités françaises dans le cadre de la limitation de la propagation du Coronavirus, par la distanciation sociale et en évitant l'utilisation des billets de banque et de toute autre forme qui pourrait propager l'infection par le virus. (L'Observatoire CB)

Selon l'étude préparée par l'entreprise Forrester en 2020, la technologie numérique continue de se répandre dans la société française. A cet égard, un sondage en ligne mené auprès de 1.115 adultes français a révélé ce qui suit : (Forrester, 2020)

❖ 10% des adultes sondés ont utilisé le moyen de paiement numérique en magasin pour la première fois en avril 2020, et le pourcentage est passé à 28% en mai de la même année ;

❖ 40% des nouveaux utilisateurs (utilisateurs du moyen de paiement électronique pour la première fois) ont utilisé leur téléphone pour le paiement sans contact, tandis que 72% ont utilisé leur cartes sans contact ;
❖ 64% des adultes concernés par le sondage déclarent qu'ils prévoient de continuer à utiliser le paiement sans contact et que 44% d'entre eux disent qu'ils utiliseront moins d'argent liquide à l'avenir ;
❖ 74 % de ceux qui l'ont utilisé pour la première fois pendant la pandémie en sont satisfaits.
❖ En ce qui concerne leurs motivations, l'objectif principal de 31% des adultes sondés était d'éviter de toucher l'écran du Terminal de Paiement Électronique (TPE), et ce aux fins d'éviter la contagion.

A la lumière de la difficulté de prédire le comportement des consommateurs en ces temps de crise changeants, l'entreprise *Forrester* s'est également concentrée dans son étude sur le suivi des changements de tels comportements au fil du temps; où les premiers indices ont montré que les changements habituels se confirmaient et que les moyens de paiement numériques s'installaient dans le quotidien des Français. Par ailleurs, cette évolution dans l'utilisation des moyens de paiement électronique est principalement due au fait que la crise sanitaire a contraint les consommateurs à prendre de nouvelles mesures par crainte du virus, d'où l'accélération constatée dans l'adoption des moyens de paiement numérique. (Forrester, 2020)

4.3. Paiement par téléphone mobile

Le taux d'utilisation du téléphone mobile pour le paiement s'est largement répandu dans tous les pays du monde, tels que la Chine avec 35,2%, l'Inde avec 29,5% et l'Indonésie avec 12,7%, et ce au cours de l'année 2019. Toutefois, malgré cette augmentation, le paiement par téléphone mobile n'a pas conquis les mobinautes français, il a atteint un taux de pénétration de 2,2 % au cours de la même année, ce qui est très modeste par rapport au reste des pays. (Captain Wallet, 2020)

D'après la dernière enquête menée par le site *Statista* en mois de juillet et d'août 2020, seul un Français sur 10 utilisait le paiement par

Smartphone, ce qui place la France en bas du classement des pays européens. A cet égard, la Figure N°07 montre le pourcentage des paiements par téléphones mobiles en Europe au cours de l'année 2020. (Tristan Gaudiaut, 2021)

Nous constatons à travers la Figure précédente, que la France occupe l'avant-dernière place des pays européens avec l'un des taux d'adoption les plus faibles en Europe (9%), avec des pays comme l'Allemagne (10%) et la Suisse (6%) en bas du classement ; tandis que la Pologne arrive en tête de la liste des pays européens avec (31%), il est considéré comme l'un des plus avancés dans ce domaine.

Néanmoins, bien que le marché du paiement par téléphone mobile en France soit encore naissant, l'adoption et l'utilisation des services bancaires numériques ne cessent d'augmenter. Par ailleurs, et selon les prévisions, les applications de paiement par téléphone mobile pourraient approcher les 10 millions d'utilisateurs en France d'ici 2021. (Tristan Gaudiaut, 2021)

Ces dernières années, de nombreuses banques françaises ont commencé à développer des services permettant aux clients de payer avec leur smartphone, dont certaines ont choisi de proposer de tels services sur des portefeuilles électroniques déjà existants, lesquels appartiennent à des entités extérieures, tels que : *Apple Pay*, *Google Pay* et *Samsung Pay*. Cependant, d'autres ont choisi de développer leurs propres applications, comme l'application *Paylib*, qui est le fruit d'une coopération de trois banques françaises (*BNP Paribas, La Banque Postale* et *Société Générale*). A ce propos, la Figure N°08, montre que l'application relative aux portefeuilles électroniques *Apple Pay* et *Google Pay* arrivent en tête des applications utilisées avec des taux respectivement estimés à 41% et 35% ; quant à l'application *Paylib*, 28% des Français l'utilisent pour le paiement. De plus, nous constatons que l'utilisation de l'application du portefeuille de *Samsung Pay* a atteint 21%, tandis que l'utilisation des applications relatives aux start-up comme *Lyfpay* et *Lydia* reste assez faible à des taux s'élevant à 13% et 9%.(Tristan Gaudiaut, 2020)

Ainsi, les pourcentages d'utilisation de ces applications montrent que la société française s'appuie très peu sur ce mode de paiement, vu que la

popularité et la large acceptation que connaissent les cartes bancaires l'ont rendu l'un des moyens de paiement le plus utilisé pour faire des transactions.

5. Impact de la pandémie de Coronavirus sur le marché des paiements en France

La crise sanitaire a accéléré le développement du marché des paiements avec le passage de nombreuses activités (OFFLINE) vers (ONLINE). La digitalisation rapide imposée par cette crise change les habitudes de consommation et représente un tournant majeur que tous les acteurs du marché des paiements doivent saisir afin de construire un modèle futuriste. (David & Maeva, 2020)

Les mesures exceptionnelles prises par les autorités françaises en réponse à la crise sanitaire à travers des mesures tel que le confinement de la population durant la période allant du 16 mars 2020 au 10 mai 2020 ont eu un impact direct sur le marché des paiements, et ce pour deux principales raisons: (François Villeroy de Galhau, 2020, p. 7)

❖ D'une part, du fait de leurs conséquences sur l'activité des entreprises et sur la consommation des ménages, qui ont conduit à une diminution globale des flux de paiement durant cette période;

❖ D'autre part, le confinement a entraîné une évolution des modes de paiement au profit de ceux dématérialisé ou sans contact.

La crise sanitaire a contraint les Français à modifier leurs comportements et leurs choix de paiement aux fins de réduire les risques de propagation du virus. A ce stade, nous pouvons distinguer trois tendances notables qui ont émergé, à savoir : (David & Maeva, 2020)

❖ L'augmentation du volume des paiements sans espèces (*Cashless*) et sans contact (*Contactless*) ;

❖ L'augmentation de taux de Fraude : l'intensification du travail à distance et le commerce électronique ont entraîné une augmentation des Cybermenaces. Selon l'Identity fraud report d'Onfido, le taux moyen des fraudes à l'identité a augmenté de 29% entre 2019 et 2020 (Derond & Vigezzi, 2020, p. 1), et 53% des entreprises en auraient été victimes durant

la même période, soit des pertes de 1,4 milliard de dollars selon le cabinet d'audit PwC. (Rédaction Mieux Vivre, 2020)

❖ Digitalisation de la relation client : la crise sanitaire à modifier la relation client en particulier celle du client avec sa banque, ce qui se traduit par une forte baisse des visites en agence. En conséquence, il est important que les banques entretiennent une forte relation avec les clients qui souhaitent disposer la même qualité de service peu importe les circonstances.

6. Défis auxquels le marché français des paiements s'affrontera après la crise du Corona

En dépit des profondes répercussions de la pandémie de Coronavirus sur le secteur bancaire français, celle-ci représente une opportunité pour les banques de reconsidérer leur modèle d'affaires en fonction des défis auxquels elles ont été confrontées durant cette période exceptionnelle, ainsi les défis les plus importants sont les suivants : (David & Maeva, 2020)

❖ Redéfinir la transformation numérique : L'adoption massive des moyens de paiement sans contact figure parmi les répercussions les plus importantes de la pandémie de Corona, ce qui confirme l'expansion de la culture numérique dans la société française. De ce fait, le secteur des paiements doit accélérer sa transformation numérique pour répondre aux nouvelles attentes, particulièrement grâce à l'intelligence artificielle, le Blockchain et le Machine Learning. De plus, les banques doivent s'approprier davantage les nouvelles technologies et à concevoir un système de paiement compatible avec des technologies, telles que la réalité virtuelle ou encore le paiement biométrique avec l'empreinte digitale ;

❖ Remplacer les modèles de fraude et privilégier la coopération : L'augmentation de fraude (usurpation d'identité, contrôle de compte et escroqueries par paiements autorisés) représente un défi aux modèles rétrospectifs (traditionnels). Par conséquent, tous les acteurs du marché des paiements doivent œuvrer pour accélérer la mise en place de nouveaux modèles d'analyse prédictifs basés sur les nouvelles technologies (intelligence artificielle, *Blockchain* et analyse des big-data). De surcroît, il s'avère nécessaire d'assurer une forte authentification des ordres de

paiement permise par la réglementation, et s'appuyer sur une coopération approfondie moyennant le partage des informations et des technologies liées aux incidents et aux techniques. (David & Maeva, 2020)

❖ Les défis liés à la mise en œuvre effective des processus de transformation numérique au sein du secteur bancaire français ;

❖ Les défis liés à la possibilité que les banques perdent des parts de marché au détriment de nouveaux concurrents ;

❖ Les défis liés à l'adoption de la finance digitale (cybercriminalité, protection des données personnelles). (Frédéric Visnovsky, 2020, p. 26)

7. Conclusion

A travers cette étude, nous avons abouti aux résultats suivants :

❖ La pandémie de Coronavirus a eu plusieurs répercussions négatives sur le secteur bancaire français : Diminution du produit net bancaire, augmentation du coût du risque, accroissement des doutes sur le succès des règles de BASEL III pour aider les banques à surmonter la crise, diminution du nombre d'agences en raison des procédures de fermeture,…etc;

❖ Le marché des paiements en France se caractérise par une grande diversité, notamment dans les moyens de paiement électronique, où l'on retrouve : les cartes bancaires, les cartes sans contact, les portefeuilles électroniques, les paiements en ligne et particulièrement les paiements par téléphones mobiles ;

❖ Parmi les répercussions et effets les plus importants de la pandémie de Coronavirus sur le marché des paiements en général et du paiement électronique en particulier, nous pouvons énumérer ce qui suit :

↳ Augmentation significatif dans l'adoption des moyens de paiement sans contact, tels que les cartes sans contact et les paiements par téléphones mobiles, qui se sont avérés d'une remarquable efficacité pour limiter la propagation du virus, ainsi que la diminution de l'utilisation des billets de banques et des chèques ;

↳ Augmentation des taux de fraude en raison de l'accroissement des paiements électroniques, notamment avec les cartes de paiement et le paiement en ligne ;

↳Nous avons constaté aussi que la crise du covid-19 a imposé un certain nombre de défis sur le marché des paiements en France, notamment les défis qui concerne: l'accélération du processus de transformation numérique en vue de répondre aux évolutions de la scène mondiale ; le changement des modèles traditionnels adoptés pour détecter les fraudes ; l'adoption de la finance numérique,…etc.

A la lumière de ce qui précède, nous suggérons les recommandations suivantes:

❖ L'accélération de la transformation numérique, et ce pour passer du paiement en espèces au paiement sans contact ;

❖ Mettre en place les procédures et les sanctions nécessaires pour limiter l'utilisation des billets de banque;

❖ Encourager l'adoption des différents moyens de paiement électronique en diversifiant les services fournis et en réduisant les coûts ;

❖ Changement et modernisation des techniques relationnel notamment celle qui concerne la digitalisation de la relation client en proposant des services électroniques de qualité à tout moment et en tout lieu.

8. Références

1. **Arobases**. (2020, 12 9). *Les moyens de paiement en ligne selon les pays en 2020*. Consulté le 5 6, 2021, sur https://www.arobases.fr/: https://www.arobases.fr/blog/moyens-paiement-en-ligne-pays/
2. **Banque de France**. (2019). *Cartrographie des moyens de paiement scripturaux bilan de Bilan de la collecte 2020*. Consulté le 3 28, 2021, sur https://www.banque-france.fr/:https://www.banque-france.fr/sites/default/files/media/2020/12/18/cmps_2019_fr.pdf
3. **Captain Wallet**. (2020, 5 20). *Le paiement mobile de plus en plus sollicité*. Consulté le 3 25, 2021, sur https://blog.captainwallet.com/: https://blog.captainwallet.com/paiement-mobile-plus-sollicite/
4. ***CB en chiffres***. (s.d.). Consulté le 3 28, 2021, sur https://www.cartes-bancaires.com/: https://www.cartes-bancaires.com/a-propos/cb-en-chiffres/
5. **David, G., & Maeva, L**. (2020, 7 1). *L'impact du covid 19 sur l'activité des paiements*. Consulté le 5 10, 2021, sur https://www.cgi.com/france/fr-

fr/: https://www.cgi.com/france/fr-fr/blog/impact-covid19-activite-des-paiements

6. **Derond , C., & Vigezzi, F**. (2020, 12 09). *https://www.onfido.com/fr/*. Consulté le 08 07, 2021, sur https://www.onfido.com/fr/: https://www.datapressepremium.com/rmdiff/2010606/CP_ONFIDO_IDFraudReport_FR.pdf
7. **Fabrice, O., & Arnaud, B**. (2020, 8 11). *Performance des grands groupes*. Consulté le 3 15, 2021, sur https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/fr: https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/fr/pdf/2020/08/fr-performance-banques-france-juin2020.pdf
8. **Forrester**. (2020, 08 19). *Forrester analyse l'impact à long terme du Covid-19 sur les paiements*. Consulté le 5 6, 2021, sur https://adn-co.news/actualites/details/: https://adn-co.news/actualites/details/forrester-analyse-limpact-a-long-terme-du-covid-19-sur-les-paiements
9. **François Villeroy de Galhau**. (2020, 9). *Obeservatoire de la sécurité des moyens de paiement rapport annuel 2019* . Consulté le 3 15, 2021, sur https://www.banque-france.fr/:
10. **Frédéric Visnovsky**. (2020, 11 5). *Le secteur bancaire face à la crise COVID*. Consulté le 4 28, 2021, sur https://mediateur-credit.banque-france.fr/: https://mediateur-credit.banque-france.fr/sites/default/files/media/2020/11/06/20201105_neoma_bs.pdf
11. **L'Observatoire CB**. (s.d.). *Les paiements par carte CB en France*. Consulté le 3 28, 2021, sur https://observatoirecb.cartes-bancaires.com/: https://observatoirecb.cartes-bancaires.com/
12. **Marion**. (2020, 10 23). *Quels sont les moyens de paiement des Français ?* Consulté le 3 28, 2021, sur https://blog.assoconnect.com/: https://blog.assoconnect.com/infographie-francais-moyens-paiement
13. **motlak mounir**. (2020, 4 27). *Des mesures européennes pour sauver le secteur bancaire des effets de l'épidémie*. Consulté le 4 30, 2021, sur https://aawsat.com/home/article/2254411/%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A1

14. **Rédaction Mieux Vivre**. (2020, 12 10). *Les tentatives de fraude à l'identité montent en flèche avec la crise*. Consulté le 08 07, 2021, sur https://www.mieuxvivre-votreargent.fr/: https://www.mieuxvivre-votreargent.fr/vie-pratique/2020/12/10/les-tentatives-de-fraude-a-lidentite-montent-en-fleche-avec-la-crise/
15. **Synalcom**. (2020, 12 15). *Le boom du paiement sans contact en france*. Consulté le 5 22, 2021, sur https://www.synalcom.fr/: https://www.synalcom.fr/evolution-boom-paiement-sans-contact-france/#:~:text=Avec%20une%20volont%C3%A9%20d'accompagner,depuis%20le%2011%20mai%202020.
16. **Tristan Gaudiaut**. (2020, 9 3). *Paiement mobile : les services les plus populaires en France*. Consulté le 3 28, 2021, sur https://fr.statista.com/: https://fr.statista.com/infographie/22798/applications-services-paiement-mobile-les-plus-populaires-en-france/
17. **Tristan Gaudiaut**. (2021, 3 31). *L'adoption du paiement mobile en Europe*. Consulté le 5 4, 2021, sur https://fr.statista.com/: https://fr.statista.com/infographie/24553/adoption-paiement-mobile-europe-part-des-utilisateurs-par-pays/
18. **Vincent Mignot**. (2020, 12 2). *Paiement : le déclin de l'argent liquide en France résumé en 3 chiffres*. Consulté le 5 15, 2021, sur https://www.moneyvox.fr/: https://www.moneyvox.fr/actu/82233/paiement-le-declin-de-argent-liquide-en-france-resume-en-3-chiffres

9. Annexes

Tableau N°01. L'impact de la pandémie de Coronavirus sur certains comptes dans les banques françaises au cours de la période (premier semestre 2019 – deuxième semestre 2020)

Comptes (en milliards d'euros)	01er semestre 2019	02ème semestre 2020	Le Changement
Produit net bancaire PNB	73, 6	69, 9	-5%
Coût du risque	4, 0	9, 9	×2, 5
Résultats	12, 6	6, 0	-52%

Source : Frédéric Visnovsky (05/11/2020), *Le secteur bancaire face à la crise COVID* : https://mediateur-credit.banque-france.fr/sites/default/files/media/2020/11/06/20201105_neoma_bs.pdf (consulté le 28/04/2021)

Figure N°01. Évolution du nombre de cartes bancaires en France au cours de la période (2016 – 2020)

Source : CB en chiffres(s.d), *Les chiffres-clés :* https://www.cartes-bancaires.com/cb/chiffres/ (consulté le 28 /03/2021)

Figure N°02. Évolution du nombre de paiements et de retraits par carte bancaire au cours de la période (2016 – 2020)

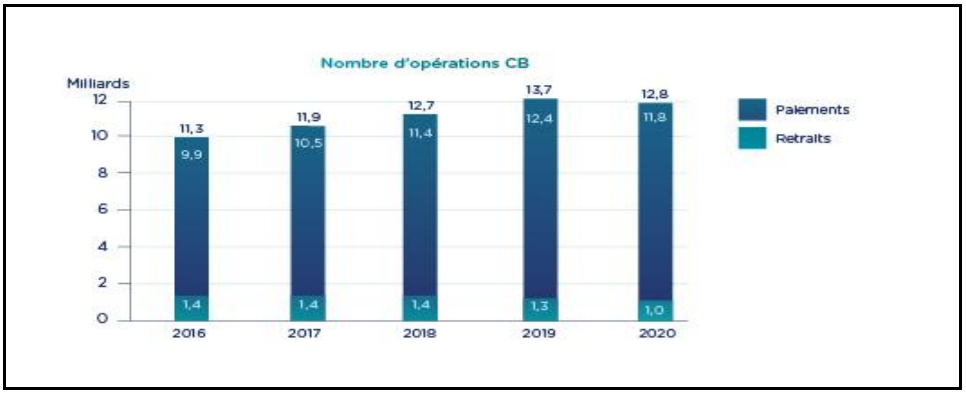

Source : CB en chiffres(s.d), *Les chiffres-clés :* https://www.cartes-bancaires.com/cb/chiffres/ (consulté le 28 /03/2021)

Figure N°03. Evolution des montants des paiements et de retraits par cartes bancaires au cours de la période (2016 – 2020)

Source : CB en chiffres(s.d), *Les chiffres-clés :* https://www.cartes-bancaires.com/cb/chiffres/ (consulté le 28 /03/2021)

Figure N°04. Nombre de distributeurs automatiques sur la période (2016 – 2020)

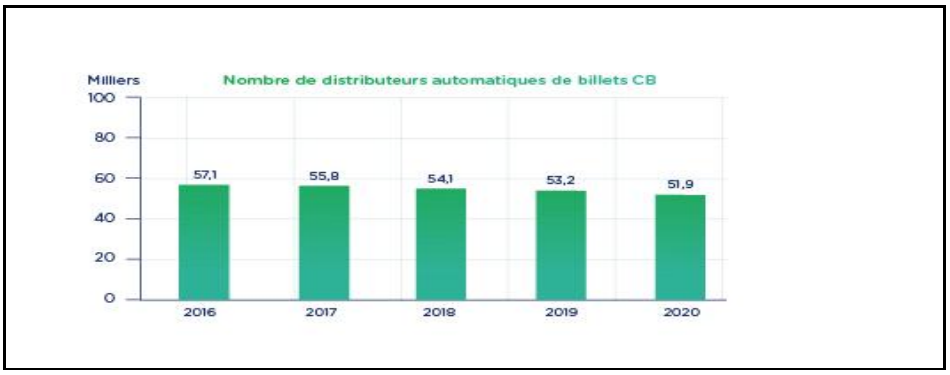

Source : CB en chiffres(s.d), *Les chiffres-clés :* https://www.cartes-bancaires.com/cb/chiffres/ (consulté le 28 /03/2021)

Figure N°05. Évolution du nombre des opérations de paiement par cartes sans contact au cours de la période allant de 2016 à 2020

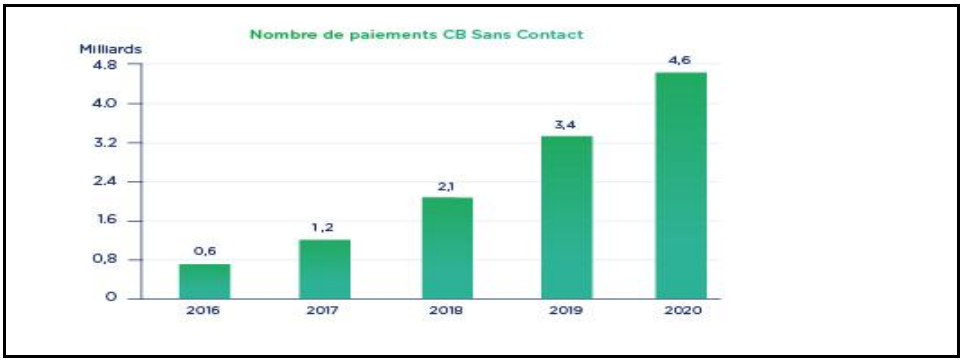

Source : CB en chiffres(s.d), *Les chiffres-clés :* https://www.cartes-bancaires.com/cb/chiffres/ (consulté le 28 /03/2021)

Figure N°06. Évolution des montants de paiements par cartes sans contact au cours de la période allant de 2016 à 2020

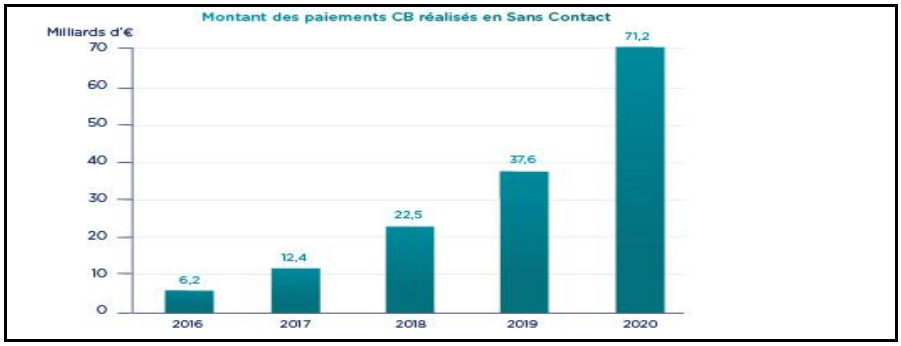

Source : CB en chiffres(s.d), *Les chiffres-clés :* https://www.cartes-bancaires.com/cb/chiffres/ (consulté le 28 /03/2021)

Figure N°07. L'adoption du paiement mobile en Europe (année 2020)

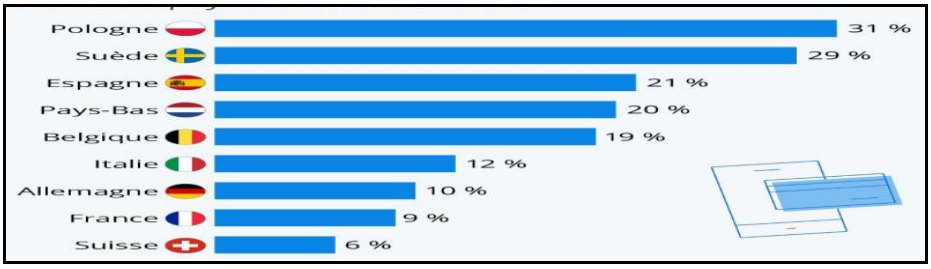

Source : Tristan Gaudiaut (31/03/2021), *L'adoption du paiement mobile en Europe* :https://fr.statista.com/infographie/24553/adoption-paiement-mobile-europe-part-des- utilisateurs-par-pays/ (Consulté le 04/05/2021)

Figure N°08. Les applications les plus populaires utilisées pour le paiement mobile en France (2020)

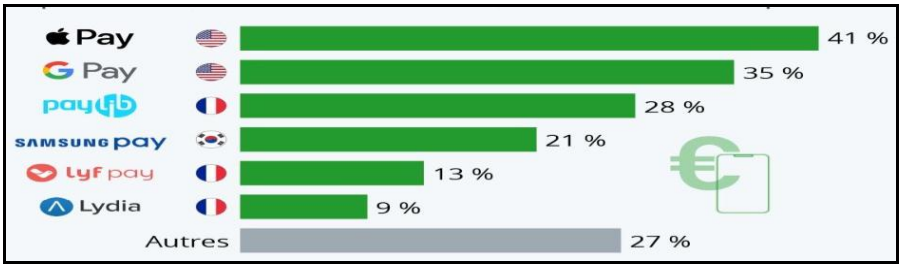

Source : Tristan Gaudiaut (03/09/2020) , *Paiement mobile : les services les plus populaires en France:*
https://fr.statista.com/infographie/22798/applications-services-paiement-mobile-les-plus-populaires-en-france/ (Consulté le 28/03/2021)

Les états financiers certifiés vus à travers leurs terminologies

Certified financial statements seen through their terminologies

Boulahdour Mohammed Nidal [1*], Ouguenoune Hind [2]

[1] Université d'Oran 2 (Algérie), **boulahdour.nidal@univ-oran2.dz**,
[2] Université d'Oran 2 (Algérie), **ouguenoune.hind@univ-oran2.dz**

Reçu le:04/08/2021 *Accepté le:12/10/2021* *Publié le:31/12/2021*

Résumé :

Avec l'avènement de la loi 07.11 portant Système Comptable et Financier, les états financiers ont été amplement structurés et détaillés, toutefois les autres différents textes juridiques évoquant ces états financiers ne se sont pas adaptés avec cette nouvelle loi et ce depuis la date de sa mise en pratique.

L'intérêt principal du présent article est d'étudier ces différents textes juridiques algériens, en mettant en lumière la terminologie des états financiers évoquée dans chacun d'eux.

Mots Clés : *Etat financier, Bilan, Résultat, Trésorerie, certifier.*

Jel Classification Codes : M41, M42, M48

Abstract:

With the advent of Law 07.11 on the Accounting and Financial System, the financial statements have been amply structured and detailed, however the other different legal texts referring to these financial statements have not been adapted to this new law since the date of its implementation.

The main interest of this article is to study the various Algerian legal texts, highlighting the terminology of the financial statements mentioned in each of them.

Keywords: *Financial statement, Balance sheet, Result, Treasury, certify.*

Jel Classification Codes : M41, M42, M48

Auteur correspondant

I. Introduction :

Après vérification de la comptabilité, le Commissaire aux Comptes est amené à certifier que les états financiers sont réguliers, sincères, et donnent une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice écoulé, ainsi que la situation financière. Pour ce faire, il doit établir un rapport d'expression d'opinion dans lequel il joint l'ensemble des états financiers certifiés et sur lesquels il appose son cachet.

La loi 07-11 du 25 Novembre 2007 a institué un nouveau système comptable financier en remplacement du Plan Comptable National de 1975 ; ce nouveau référentiel, compatible avec les normes IAS/IFRS, a induit des changements très importants au niveau de la nature et du contenu des états financiers que devront produire les entités soumises à la tenue d'une comptabilité financière.

L'objectif de cet article est de restituer l'adoption du SCF et faire une comparaison entre l'ensemble des différents textes algériens qui font référence à la terminologie de ces états financiers. Dans cette optique notre hypothèse part de l'idée selon laquelle les différents textes de lois, ne se sont pas alignés sur la terminologie de ces états financiers notamment la loi 07.11, le code du commerce, la législation fiscale, et les textes régissant la publication légale au niveau du CNRC.

Nous allons à travers une approche descriptive faire une comparaison entre ces différents textes dans lesquels ces états financiers ont été évoqués. Nous commençons tout d'abord par restituer ces états financiers selon la loi 07.11du 25novembre 2007 portant système comptable financier ce qui va permettre de faire émerger une définition de ces états financiers avec leur contenu et leur présentation. Après nous mettrons en exergue l'interprétation et la terminologie de ces états financiers selon les autres différents textes de lois.

II. Les états financiers selon la loi 07.11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier :

Les dispositions relatives au cadre conceptuel du Système Comptable Financier, contenues dans la loi 07-11 du 25 novembre 2007 et dans le

décret exécutif 08-156 du 26 mai 2008, constituent la base pour la préparation et la présentation des états financiers. Elles définissent les états financiers, les principes et conventions comptables ainsi que les caractéristiques qualitatives de l'information financière.

Ces états financiers sont établis par toute personne physique ou morale astreinte à la tenue d'une comptabilité financière, l'article 4 de la loi 07-11évoque:

- Les sociétés soumises aux dispositions du code de commerce,
- Les coopératives (agricoles, immobilières, etc.),
- Les personnes physiques ou morales produisant des biens ou des services marchands ou non marchands (associations à but non lucratif) dans la mesure où elles exercent des activités économiques qui se fondent sur des actes répétitifs,
- Et toutes autres personnes physiques ou morales qui y sont assujetties par voie légale ou réglementaire.

Sont par contre exclues du champ d'application du Système Comptable Financier, les personnes morales soumises aux règles de la comptabilité publique.

Le cadre conceptuel qui concerne les entités entrant dans le champ d'application du Système Comptable Financier traite notamment :

- Des états financiers à établir et à présenter,
- Des principes et conventions comptables,
- Des caractéristiques qualitatives de l'information financière,
- De la définition, de la comptabilisation et de l'évaluation des éléments des états financiers (actifs, passifs, capitaux propres, charges et produits).

L'article 25 de la loi 07-11 stipule que les entités entrant dans le champs d'application de la présente loi établissent au moins annuellement des états financiers.

Ces états des entités, comprennent :

- Un bilan ;
- Un compte de résultat ;
- Un tableau des flux de trésorerie ;
- Un état de variation des capitaux propres ;
- Une annexe, précisant les règles et méthodes comptables utilisées et fournissant des compléments d'informations au bilan et au compte de résultat.

Le décret exécutif n°08-156 du 26 mai 2008 portant application de la loi 07.11, reprend ces états financiers sus cités, et donne à travers ses articles 32 à 37 les définitions et les objectifs relatifs à chaque état.

II.1. Définition des états financiers :

Les états financiers sont définis comme un ensemble de documents, préparés au moins une fois par an, qui ont pour objectif de présenter de manière fidèle la situation financière de l'entité, ses performances, l'évolution de ses capitaux propres et la situation de sa trésorerie

Les principales caractéristiques des états financiers sont :

- Une référence automatique à l'annexe prévue par une colonne intitulée ‘’note’’,
- Une comparabilité avec l'exercice précédent prévue par une colonne intitulée ‘’n-1‘’

Le Système Comptable Financier prévoit des modèles de base qui seront adaptés par chaque entité en fonction de ses spécificités afin de fournir des informations financières répondant à la réglementation (création de nouvelles rubriques ou sous rubriques ou suppression de rubriques non significatives et non pertinentes au regard des utilisateurs des états financiers).

- **Le bilan :**

Un état qui donne la situation financière à la fin des exercices N et N-1, il décrit séparément les éléments de l'actif et les éléments du passif et il fait apparaître de façon distincte les éléments courants et non courants.

- **Le compte de résultat :**

Le compte de résultat est un état récapitulatif des charges et des produits réalisés par l'entreprise au cours de l'exercice. Il analyse les mouvements ayant affecté les rubriques constituant les capitaux propres au cours de l'exercice N par rapport à l'exercice N-1,

Il ne tient pas compte de la date d'encaissement ou de décaissement. Il fait apparaître, par différence, le résultat net de l'exercice : bénéfice/profit ou perte.

Le compte de résultat présente des informations minimales qui sont : l'analyse des charges par nature, permettant de déterminer les principaux agrégats de gestion suivants : une marge brute, une valeur ajoutée, un excédent brut d'exploitation, les produits des activités ordinaires, le résultat opérationnel, les produits financiers et les charges financières, les charges d'impôt sur le résultat, le résultat des activités ordinaires, les éléments extraordinaires (produits et charges), le résultat net par action (pour les sociétés par actions).

Le compte de résultat peut être présenté sous deux formes par nature ou par fonction - Le contenu et le modèle de présentation sont fixés par l'arrêté du 26 juillet 2008 du Ministère des Finances.

Dans le compte de résultat par nature, les produits et les charges sont classés par catégorie et par compte.

Les entités ont également la possibilité de présenter un compte de résultat par fonction. Celui-ci classe les produits et les charges selon leur destination (fonctions).

- **Le tableau de flux de trésorerie (méthode directe et indirecte) :**

Ce dernier a pour but d'apporter aux utilisateurs des états financiers une récapitulation des mouvements de trésorerie et des équivalents de trésorerie au cours de la période N par rapport à N-1. Il présente aussi les entrées et les sorties des disponibilités intervenues pendant l'exercice selon leur origine

Il fait ressortir la capacité de l'entreprise à générer de la trésorerie et des équivalents de trésorerie, ainsi que des informations sur l'utilisation de ces flux de trésorerie.

- **L'état de variation des capitaux propres :**

Ce tableau constitue une analyse des mouvements ayant affecté chacune des rubriques constituant les capitaux propres de l'entité au cours de l'exercice N par rapport à l'exercice N-1. Les informations minimales à présenter dans cet état concernent les mouvements liés au résultat net de l'exercice, aux changements de méthode comptable et aux corrections d'erreurs fondamentales, aux opérations en capital (augmentation, diminution, remboursement...) et aux distributions de résultat et affectations décidées au cours de l'exercice.

- **L'annexe :**

Comporte des informations comparatives sous forme narrative, descriptive et chiffrée tout en précisant les règles et méthodes comptables utilisées et fournissant des compléments d'information aux autres états financiers.

Elle comporte, aussi, des informations sur les points suivants, dès lors que ces informations présentent un caractère significatif ou sont utiles pour la compréhension des opérations figurant sur les états financiers :

- Les règles et les méthodes comptables adoptées pour la tenue de la comptabilité et l'établissement des états financiers (la conformité aux normes doit être précisée et toute dérogation doit être expliquée) ;
- Les compléments d'information nécessaires à une bonne compréhension du bilan, du compte de résultat, du tableau des flux de trésorerie et de l'état de variation des capitaux propres ;
- Les informations concernant les entités associées, filiales ou société mère ainsi que les transactions ayant eu lieu éventuellement avec ces entités ou leurs dirigeants : nature des relations, types de transaction, volume et montant des transactions ;

- Les informations à caractère général ou concernant certaines opérations particulières nécessaires à l'obtention d'une image fidèle.

II.2. Contenu et présentation des états financiers :

Les normes du SCF sont édictées dans les articles de l'arrêté du 26/07/08, du journal officiel n°19 du 25 mars 2009, qui comporte le contenu et la forme de représentation. Elles fixent les règles d'évaluation et de comptabilisation des actifs, des passifs, des charges et des produits et, le contenu et le mode de présentation des états financiers.

Nous allons citer, les éléments de base de la présentation des grandes catégories d'états financiers :

II.2.1. Contenu et présentation du *Bilan :*

Le bilan décrit séparément les éléments d'actif, les capitaux propres et les éléments de passif

Les actifs : sont constitués des ressources contrôlées par l'entité du fait d'événements passés et destinées à procurer à l'entité des avantages économiques futurs.

Les éléments d'actif sont classés au bilan en actifs non courant destinés à servir de façon durable à l'activité de l'entité, et en Actif couratant qui n'ont pas la vocation de servir de façon durable en raison de leur destination ou de leur nature.

Les passifs : sont constitués des obligations actuelles de l'entité résultant d'événements passés et dont l'extinction devrait se traduire, pour l'entité, par une sortie de ressources représentatives d'avantages économiques. Par ailleurs, le règlement de l'obligation peut s'effectuer par un règlement monétaire, un transfert d'autres actifs, une fourniture de services, le remplacement de l'obligation par une autre et la conversion de l'obligation en parts de capital

Les éléments de passif sont présentés au bilan en les classant en « passifs non courants » et en « passifs courants ».

Un passif est classé comme passif courant lorsque :

- Il est attendu qu'il soit réglé dans le cadre du cycle normal d'exploitation,
- Ou il doit être payé dans les douze mois qui suivent la date de clôture.

Tous les autres passifs sont classés en tant que passifs non courants

Les capitaux propres : ou capital financier sont l'intérêt résiduel dans les actifs de l'entité après déduction de ses passifs courants et non courants. La définition des capitaux propres résulte donc de la relation suivante : capitaux propres = actifs – passifs.

Ils sont constitués principalement par le capital émis, les réserves, les reports à nouveau.

II.2.2. Contenu et présentation du compte de résultats

Le compte de résultat, prévu par les articles 25 de loi 07.11 et 32 du décret exécutif n° 08-156 du 26 mai 2008, est défini par l'article 34 de ce dernier comme étant « …un état récapitulatif des charges et des produits réalisés par l'entité au cours de l'exercice. Il ne tient pas compte de la date d'encaissement ou de décaissement et fait apparaître, par différence, le résultat net de l'exercice ».

Il permet de déterminer, d'une part, le résultat des activités ordinaires (avant et après impôts) et celui des activités extraordinaires, et d'autre part, d'analyser le résultat des activités ordinaires selon ses principales composantes suivantes :

- Valeur ajoutée,
- Excédent brut d'exploitation,
- Résultat opérationnel,
- Résultat financier

Les produits : Correspondent à l'augmentation d'avantages économiques survenus au cours de l'exercice, sous forme d'entrées ou d'augmentation d'actifs, ou de diminution de passifs.

Les produits ont pour conséquence une augmentation des capitaux propres.

Le compte de résultat regroupe les produits provenant des activités ordinaires et ceux d'activités extraordinaires classé sous la nomenclature éléments extraordinaires.

Les charges : Correspondent aux diminutions d'avantages économiques survenues au cours de l'exercice, sous forme de sortie ou de diminution d'actifs ou d'apparition de passifs. On distingue les charges résultant de l'activité ordinaire et celles de l'activité extraordinaire classé comme éléments extraordinaires sur le compte de résultat.

Les charges ont pour conséquence une diminution des capitaux propres. Elles comprennent aussi les dotations aux amortissements, aux provisions et pertes de valeur.

II.2.3. Contenu et présentation du tableau de flux de trésorerie (T.F.T) :

Le tableau de flux de trésorerie a pour but d'apporter aux utilisateurs des états financiers une base d'évaluation de la capacité de l'entité à générer de la trésorerie et des équivalents de trésorerie, ainsi que des informations sur l'utilisation de ces flux de trésorerie (§ 240-1 de l'arrêté du 26 juillet 2008).

Le Tableau de flux de trésorerie synthétise l'ensemble des flux de trésorerie d'une entité pour un exercice donné ; il explique comment les ressources ont été générées et comment elles ont été utilisées.

Les flux de trésorerie et des équivalents de trésorerie sont présentés selon leur origine et destination et sont classés en :

(1) Flux générés par les activités opérationnelles (activités qui génèrent des produits et autres activités non liées à l'investissement et au financement) ;
(2) Flux générés par les activités d'investissement (décaissements sur acquisition et encaissements sur cession d'actifs à long terme…) ;
(3) Flux générés par les activités de financement (activités ayant pour conséquence de modifier la taille et la structure des fonds propres ou des emprunts) ;
La variation (augmentation ou diminution) de la trésorerie au cours d'un exercice est obtenue par la somme (1) + (2) + (3).

Cette somme doit être la même que celle obtenue par la différence entre le solde de la trésorerie et des équivalents de trésorerie de fin d'exercice et celui du début de d'exercice (ou période).

- **Modèles de présentation du tableau des flux de trésorerie :**

Il existe deux modèles de tableaux de présentation des flux de trésorerie ; les deux tableaux retiennent les mêmes flux fondamentaux ; le contenu et le modèle de présentation du tableau de flux de trésorerie sont fixés par l'arrêté du 26 juillet 2008.

Ces flux de trésorerie sont présentés soit par la méthode directe soit par la méthode indirecte.

III. Les états financiers selon le Code de commerce Algérien :

Le code de commerce n'a pas fait référence à la terminologie « états financiers », il a évoqué la formulation « comptes sociaux ».
Conformément à l'article 717 alinéa premier, on entend par comptes sociaux, une série de trois (03) tableaux comptables, le compte de résultat, l'actif, et le passif, ces deux derniers constituent le bilan.

Il stipule, à travers ses articles 09 et 10, que toute personne physique ou morale ayant la qualité de commerçant, doit faire tous les ans un inventaire des éléments actifs et passifs de son entreprise et arrêter tous ses comptes en vue d'établir son bilan et le compte de résultats.

Il stipule aussi, à travers son article 716, qu'à la clôture de chaque exercice, le conseil d'administration ou les gérants dressent l'inventaire des divers

éléments de l'actif et du passif existant à cette date. Ils dressent également le compte d'exploitation général, le compte des résultats et le bilan.

Nous pouvons aussi citer l'article 678, selon lequel « la société doit adresser aux actionnaires ou mettre à leur disposition, s'il s'agit d'une assemblée générale ordinaire, le tableau de comptes des résultats, les documents de synthèses, et le bilan ».

A la lecture de ces différents articles, nous pouvons déduire que les états financiers intitulés comptes sociaux selon le code de commerce se limitent uniquement au bilan (Actif, Passif) et au compte des résultats. Les autres états financiers tels que le tableau des flux de trésorerie et le tableau de variation des capitaux propres, ainsi que l'annexe ne sont pas mentionnés dans le code de commerce, de ce fait ils ne sont pas considérés comme documents de synthèses à présenter aux tiers (utilisateurs de l'information financière).

Quant à la certification des comptes, l'article 715bis du code de commerce, stipule que l'assemblée générale ordinaire désigne pour trois (03) exercices, un ou plusieurs commissaires aux comptes qui auront la tâche de certifier la régularité et la sincérité de l'inventaire, des comptes sociaux et du bilan. Nous pouvons sur la base de cet article mettre en lumière l'ambiguïté sur la nature des états financiers à communiquer par les sociétés aux commissaires aux comptes pour certification : ces états sont-ils ceux dictés par la loi comptable ou évoqués dans le code de commerce les limitant uniquement au bilan et aux comptes de résultat ?

IV. Les états financiers à publier au niveau du Centre National des Registres de Commerce :

La loi n°04-08 du 14 Août 2004 relative aux conditions d'exercice des activités commerciales stipule dans son article 11 que toute société commerciale ou tout autre établissement soumis à inscription au registre de commerce est tenu d'effectuer les publications légales prévus par la législation et la règlementation en vigueur.

Le décret exécutif n°92-70 du 18 février 1992 relatif au BOAL mentionne dans son article 3 - alinéa 4 (traitant les avis financiers) que le bilan et le compte de résultat sont à insérer pour publication. Cette obligation de publication est mentionnée à l'article 717 alinéa troisième du code de commerce qui stipule que les comptes sociaux, font l'objet, dans le mois qui suit leur adoption par l'assemblée générale, d'un dépôt au centre national du registre du commerce.

Ce dépôt légal obligatoire a pour objet de faire connaitre au tiers le contenu des comptes sociaux des entreprises afin d'avoir un aperçu sur leur santé financière. Au sens du code de commerce, le dépôt des comptes sociaux au CNRC entre dans le cadre de la publicité légale obligatoire, ces comptes sociaux publiés sont le compte des résultats et le bilan (Actif & Passif).

A la lumière de ces articles relatifs à la publication légale, nous pouvons déduire que les états financiers intitulés comptes sociaux qui font l'objet d'une publication légale se limitent uniquement au bilan (Actif, Passif) et au compte de résultats. Les autres états financiers tels que le tableau des flux de trésorerie, le tableau des mouvements des capitaux propres et l'annexe instaurés par la loi 07.11 ne sont pas concernés par cette publication légale malgré leur importance significative.

En dehors du code du commerce, les textes régissant la publication légale ne font pas référence à l'obligation de certifier ces états financiers avant leur publication, le CNRC ne demande jamais si ces états financiers ont été certifiés.

V. Les états financiers selon la législation fiscale :

Le code des impôts directs et taxes assimilés stipule dans son article 99-1 que les personnes assujetties à l'impôt sur le revenu global sont pour l'établissement dudit impôt, tenues de souscrire et de faire parvenir, au plus tard le 30 Avril de chaque année, à l'inspecteur des impôts directs du lieu de leur domicile, une déclaration de leur revenu global dont l'imprimé est fourni par l'administration fiscale.

L'article 151-1 stipule que les personnes morales sont tenues de souscrire, au plus tard le 30 avril de chaque année auprès de l'inspecteur des impôts directs du lieu d'implantation du siège social ou de l'établissement principal, une déclaration du montant du bénéfice imposable de l'entreprise, se rapportant à l'exercice précédent. Cet imprimé intitulé liasse fiscale fait référence uniquement au bilan et au tableau des comptes de résultats présenté sous une autre forme.

L'article 152 évoque les contribuables qui sont tenus de fournir, en même temps que la déclaration dont la production est prévue à l'article 151, sur les imprimés suivants, établis et fournis par l'administration :

- les extraits de comptes des opérations comptables tels qu'ils sont fixés par les lois et règlements en vigueur et notamment un résumé de leur compte de résultats, une copie de leur bilan, le relevé par nature de leurs frais généraux, de leurs amortissements et provisions constitués par prélèvement sur les bénéfices avec l'indication précise de l'objet de ces amortissements et provisions ;

- un état des résultats permettant de déterminer le bénéfice imposable ;

On peut déduire que la législation fiscale, tient compte uniquement d'une déclaration intitulée liasse fiscale, présentée sous forme de plusieurs tableaux incluant le bilan et le compte de résultat ; ce dernier etant présenté sous une autre forme que celle élaborée par la loi 07.11

VI. Les états financiers selon les Normes Algériennes d'Audit :

La norme NAA700, fondement de l'opinion et rapport d'audit sur des états financiers traite de l'obligation de l'auditeur de se forger une opinion sur les états financiers, elle mentionne dans son annexe un exemple de rapport de l'auditeur sur les états financiers et fait référence aux mêmes états financiers listés par la loi 07.11 portant SCF à savoir : le Bilan, CR, TFT, TVCP, et l'annexe.

VII. Les états financiers selon la loi 10-01 :

L'Art 33 de la loi 10.01, quant à lui, évoque que les administrateurs des sociétés remettent chaque semestre au moins au commissaire aux comptes, un état comptable établi selon le schéma de bilan et de documents comptables prévus par la loi. Cependant, cette loi ne donne pas de précision sur la nature de ces états financiers à communiquer, elle fait uniquement référence aux textes de lois qui les prévoient. Toutefois la loi 07.11 portant SCF et l'Ordonnance 75-59 portant code de commerce n'évoquent pas les mêmes états financiers, ce de fait le commissaire aux comptes se trouve dans l'ambiguïté totale. Ainsi, certaines entreprises présentent l'ensemble des états financiers évoqués par la loi 07.11 alors que d'autres se limitent uniquement au compte de résultat et au bilan (actif et passif), et ce en respectant les dispositions du code de commerce, et de la législation fiscale.
Pour conclure, nous avons résumé l'ensemble de ces sources légales citées précédemment à travers un tableau comparatif détaillé ci-après :

Tableau comparatif entre les différents textes de lois sur la terminologie des états financiers

Intitulé	SCF	Code de commerce	CNRC	Code des impôts directs et taxes assimilés-CDTA
Références légales	Loi 07-11	Ordonnance 75-59	Ordonnance 75-59 Décret exécutif 92-70 Loi n°04-08	Ordonnance 76.101 Loi 84.17 Loi 90.36 Lois de finances
Date de publication	25.11.2007	26.09.1975	26.09.1975 18.02.1992 14.08.2004	09.12.1976 17.07.1984 31.12.1990
Terminologie	Etats financiers	Comptes sociaux		Déclaration Annuelle Série G n°02 – Liasse fiscale
Nature des états Financiers	Actif Passif Compte de résultats TFT TMCP Annexe	Actif Passif Compte des résultats		
Présentation selon la loi 07.11 SCF	Oui	Non		

Obligation de Certification	Non citée	Citée	Non citée	
Délais d'établissement et/ou de dépôt	31 Décembre N		30 Juin N+1	30 Avril N+1

Source : Elaboré par les auteurs

VIII. Conclusion :

Etats financiers, documents de synthèse, comptes sociaux ou déclarations annuelles, sont autant de terminologies évoquées par les multiples textes juridiques en Algérie. Dans cet article nous avons tenté de dévoiler cette divergence qui réside sur la perception de ces états financiers par ces différents textes de lois.

La loi 07.11 portant système comptable et financier a évoqué les états financiers en dévoilant in extenso leur nature et leur présentation, toutefois les autres textes de lois et règlements ne se sont pas adossé à cette nouvelle loi récente, mise en application depuis 2010. Cette dernière a mentionné certains états, non évoqués par les autres textes, en insistant sur leur importance pour une bonne qualité de l'information financière, tel que le tableau des flux de trésorerie, le tableau de variation des capitaux propres et l'annexe. Cette situation soulève de nombreux questionnements : notamment pourquoi les autres textes de lois ne les ont-ils pas pris en considération ? Est-ce, par ignorance ou du fait que les préoccupations de ces textes ne sont pas les mêmes que celles de la loi 07.11 ? Actuellement, les préparateurs des états financiers, établissent-t-ils ces états conformément à la loi 07.11 ou se limitent-ils uniquement à ceux évoqués dans les autres textes (code de commerce, législation fiscale) ?

Pr ailleurs, il ne faut pas oublier que la plupart de ces états financiers doivent être certifiés par un auditeur légal ; alors cette certification concerne-t-elle les états financiers évoqués par la loi 07.11 ou se limite-t-

elle uniquement à celles mentionnés dans le code du commerce qui oblige cette certification ?

Ce sont autant de questions, qui se sont imposées à nous travers notre travail de recherche et d'analyse, qui s'est toutefois, limité uniquement sur l'aspect comparatif de la terminologie de ces états financiers, ouvrant plusieurs pistes et voies de recherches sur ce sujet et les réponses qu'on peut y apporter.

IX. Références :

- Journal officiel n°101 du 19 décembre 1975 « Ordonnance 75-59 du 26.09.1975 portant code de commerce ».
- Ordonnance 76.101 du 09.12.1976
- Journal officiel du 07 juillet 1984 « Loi 84.17 du 07.07.1984 ».
- Journal officiel n°57 du 31 décembre 1990 « Loi 90.36 du 31.12.1990 ».
- Journal officiel n°14 du 23 février 1992 « Décret exécutif 92-70 du 18.02.1992 ».
- Journal officiel n°52 du 18 août 2004 « Loi n°04-08 du 14.08.2004 ».
- Journal officiel n° 74 du 25 novembre 2007 « loi 07/11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier »
- Journal officiel n°19 du 25 mars 2009, « arrêté du 26 juillet 2008 fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et la présentation des états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement des comptes ».
- Journal officiel n°27 du 28 mai 2008 « Décret exécutif n° 08-156 du 26 mai 2008 portant application des dispositions de la loi n° 07-11 ».
- Conseil National de la Comptabilité, Manuel de comptabilité financière, Edition 2012, Alger,

- Direction Général des impôts, https://www.mfdgi.gov.dz, 25.02.2021.
- BENICHOU, M.(2018), l'impact des normes comptables internationales adoptées par le système comptable financier (SCF) sur la qualité de l'information financière, thèse doctorale, université d'Oran 2, page185.

Contraintes managériales du marché de la téléphonie en Algérie

Managerial constraints of the telephony market in Algeria

Dr Salem Khalil, [1]* Dr Kateb Mohammed Lakhdar[2]

[1] Université Oran 2 (Algérie), Email, **khalil.salem207@gmail.com**

[2] Université de Mostaganem (Algérie), Email, **kml31000@gmail.com**

Reçu le:09/08/2021 *Accepté le:10/10/2021* *Publié le:31/12/2021*

Résumé :

Le secteur des télécommunications en Algérie s'est considérablement métamorphosé. Les effets de l'ouverture des télécommunications sont significatifs sur le plan quantitatif. Cela apparait à travers la pénétration de l'internet et de la téléphonie mobile, l'amélioration du réseau, la hausse des investissements et des créations d'emplois. L'objet de cette contribution porte sur les résultats d'une enquête qualitative auprès de trois entreprises. L'étude porte sur la qualité perçue de l'innovation acquise par ces entreprises. Les résultats montrent une différence entre ces entreprises du point de vu de leurs histoires, leurs approches managériales, leurs conceptions de l'innovation et leurs pratiques des contrats.

Mots-clés : *Télécommunication ; Concurrence ; Monopole ; Management ; Algérie.*

Abstract:

The telecommunications sector in Algeria has changed considerably. The effects of opening up telecommunications are quantitatively significant. This appears through the penetration of the internet and mobile telephony, improvement of the network, increased investment and job creation. The subject of this contribution relates to the results of a qualitative survey of three companies. The study focuses on the perceived quality of the innovation acquired by these companies. The results show a difference between these companies in terms of their histories, their managerial approaches, their conceptions of innovation and their contracting practices.

Keywords: Telecommunications*;Competetion ; Monopoly; Management; Algeria.*

**Corresponding author*

I- INTRODUCTION :

Le secteur des télécommunications en Algérie a beaucoup progressé. Il passe d'une situation où l'Etat détenait le monopole à celle où plusieurs opérateurs (publics et privés) se concurrencent et où chacun tente de s'imposer.

Les effets de l'ouverture des télécommunications sont nombreux et positifs sur le plan quantitatif. Cela apparait à travers l'augmentation des taux de pénétration de l'internet et de la téléphonie mobile, l'amélioration de la couverture réseau, la hausse des investissements et des créations d'emplois dans ce secteur.

Les privatisations et les libéralisations ainsi que l'affaiblissement des services publics constituent une évolution importante ces dernières décennies. En Algérie et dans d'autres pays du monde, ces services sont ouverts à la concurrence et font l'objet d'une gestion privée (Crozet, Y. 1997). En effet, les structures monopolisées des services industriels de réseau sont remises en cause par le processus de déréglementation au nom d'impératifs de concurrence et d'efficacité. L'intervention publique à travers un monopole a bien montré ses limites. La libéralisation des secteurs s'avère nécessaire et fait appel à la régulation pour l'instauration à terme d'un marché concurrentiel, plus à même de limiter des contraintes de gestion.

L'objet de cette contribution porte sur les résultats d'une enquête qualitative auprès de trois entreprises dont deux publiques (Algérie télécom et Mobilis) et une semi publique (Djezzy). L'étude porte sur l'apport de l'étude de la qualité perçue de l'innovation acquise par ces entreprises. Les résultats montrent une différence entre ces entreprises du point de vu de leurs histoires, leurs approches managériales, leurs conceptions de l'innovation et leurs pratiques des contrats.

Pour cela on abordera d'abord l'approche théorique du marché complexe des télécommunications ensuite on présentera les trois entreprises et enfin on mettra en exergue les principaux résultats de l'enquête.

Sur le plan théorique, nous traiterons successivement du marché de la concurrence et du monopole dans les télécommunications ensuite des aspects réglementaires.

1. 1. Approche théorique du marché des télécommunications

1.2. Marché de la concurrence et monopole dans les télécommunications

Deux raisons essentielles étaient généralement invoquées en faveur de la réglementation des télécommunications : le monopole naturel et les externalités. Le monopole naturel avait pour caractéristiques le coût fixe de la mise en place du réseau nécessaire à la fourniture de services de télécommunications et les coûts liés au partage de l'infrastructure entre plusieurs prestataires de services. Les externalités concernaient à la fois ce que l'on appelle les effets « de réseau » et les effets secondaires sur les biens collectifs (santé, information et défense).

D'importantes économies d'échelles par rapport à la demande justifiaient la mise en place de monopoles légaux dont les tarifs étaient réglementés, tandis que les externalités justifiaient des restrictions spécifiques en matière de production et de prix.

L'évolution de la technologie au cours des vingt dernières années, qui a entraîné une forte diminution des coûts et donné la possibilité de contourner le réseau fixe pour desservir jusqu'aux utilisateurs finals, montre que nombre de ces caractéristiques ont disparu.

Aujourd'hui, les décisions relatives aux télécommunications ne sont pas propres au domaine technologique. Elles affectent en effet également la concurrence internationale et nationale dans des limites que les décisions globales introduisent, d'abord sur les marchés locaux en obligeant les entreprises locales à améliorer leur compétitivité et à s'étendre, ensuite, au niveau des relations quotidiennes en changeant les canaux de communication entre les personnes et les organisations. Cela donne une grande valeur stratégique aux télécommunications qui réduisent agilement les distances entre les marchés, les individus et les organisations.

La concurrence fondée sur les installations (où les nouveaux opérateurs sont encouragés à bâtir leur propre infrastructure) est-elle préférable à la concurrence basée sur les services (associée à une offre d'accès dégroupé à des éléments du réseau et à des services de base par des tiers) ?

La libéralisation de l'accès et le développement d'une concurrence effective dans le domaine des services de télécommunications entraînent généralement une augmentation de la productivité, une baisse des prix et une amélioration de la qualité.

Le marché des télécommunications est en perpétuelle évolution. Ainsi, depuis quelques années, les techniques et les différentes normes utilisées ne cessent de varier. Les entreprises doivent donc s'adapter et effectuer des choix importants au niveau de la recherche et de l'investissement.

Les télécommunications ne se résument pas à la communication. Les services aux clients des télécoms vont au-delà du développement Web ou des applications, pour créer une architecture axée sur l'utilisateur pour une plus grande satisfaction des clients.

Le secteur des télécommunications offre de nombreux services aux entreprises et aux consommateurs. Pour cela, il fait appel à des techniques de plus en plus diverses et à un éventail croissant de supports de communication (voix, image, transmission de données etc.).

Les fournisseurs de services de télécommunications jouent un rôle de plus en plus important dans la vie des consommateurs. Les entreprises de téléphonie mobile ne peuvent plus se contenter de transmettre des appels, mais doivent offrir un Internet rapide, souvent avec des services tels que la diffusion de musique et de télévision. Tout cela a conduit les opérateurs de télécommunications à disposer d'un ensemble plus vaste et plus détaillé d'opérations de gestion de services, en particulier des portails en ligne à partir desquels les clients peuvent sélectionner leurs tarifs, leurs options, voire commander de nouveaux appareils. Pour les sociétés de télécommunications, le défi consiste à intégrer ces nouvelles solutions dans leurs systèmes, leurs flux de travail et leurs politiques en place afin de garantir une expérience client cohérente et intelligente.

Pour notre cas nous allons présenter les trois opérateurs publics et semi public selon l'ordre de leur date de création 2000, 2001 et 2003).

II.Les entreprises du secteur des télécommunications Mobilis, Djezzy et Algérie Télécom

II.1. L'entreprise du secteur des télécommunications Algérie télécom (AT)

Algérie télécom, est une société par actions à capitaux publics opérant sur le marché des réseaux et services de communications électroniques.

Sa naissance a été consacrée par la loi 2000/03 du 5 août 2000, relative à la restructuration du secteur des Postes et Télécommunications, qui sépare notamment les activités Postales de celles des Télécommunications

Algérie télécom est donc régie par cette loi qui lui confère le statut d'une entreprise publique économique sous la forme juridique d'une société par actions SPA.

En effet, ce nouveau mode de paiement permettra d'effectuer à distance, via internent, en toute sécurité et rapidité, et en 7j/7 et en h24, des opérations d'achat de biens et/ou de services auprès des sites marchands des entreprises qui acceptent le paiement en ligne par cartes interbancaires (CIB).

Néanmoins, reste le fait qu'au-delà des clients des banques algériennes, les 7 millions de détenteurs des cartes électroniques d'Algérie Poste ne sont pas concernés pour le moment par l'opération, ils devront patienter avant l'intégration de la carte d'Algérie Poste au ce nouveau mode de paiement dans les jours qui viennent. Ainsi, les clients de la Poste pourront procéder au règlement de leurs factures, à l'achat d'unités téléphoniques ou de billets d'avion, et à la souscription d'une assurance voyage.

L'innovation des systèmes de paiement : une réforme exemplaireportée par un projet structurant. L'une des réformes financières emblématiques menées jusqu'à son aboutissement par le Ministère des

Finances concernait l'innovation rapide des systèmes de paiement pour améliorer la qualité des services bancaires.

Le "système de paiement" couvre l'ensemble des instruments, organismes et procédures ainsi que les systèmes d'information et de communication utilisés pour donner des instructions et transmettre, entre débiteurs et bénéficiaires, des informations sur les paiements et procéder à leur règlement.

II.2. L'entreprise du secteur des télécommunications DJEZZY

Officiellement OTA signifie, Optimum Telecom Algérie SPA et anciennement Orascom Telecom Algérie S.P.A, est un opérateur de téléphonie mobile algérien qui a été créé le 11 juillet 2001 avant d'ouvrir son réseau en février 2002. Leader des technologies de communication mobiles avec plus de 17 millions d'abonnés au mois de décembre 2015, l'entreprise fournit une vaste gamme de services tels que le prépayé, le post-payé, Internet ainsi que les services à valeur ajoutée et le service universel de télécommunication (SUT).

En janvier 2015, le Fonds national d'investissement (FNI) prend le contrôle de 51 % du capital de la société après trois ans de négociation et plus de quatre ans d'activité très réduite. Toutefois, selon les termes de l'accord, le groupe VimpelCom, garde la responsabilité du management de l'entreprise, avec 49 % des actions.

Deux formidables atouts sur lesquels s'appuie Djezzy pour consolider son leadership digital : son appartenance au groupe Russe Vimpelcom et l'expertise de son partenaire technologique, Ericsson, le Suédois**.**

Vimpelcom a déjà déployé la 4G dans beaucoup de pays dont la Russie, l'Italie, la Géorgie, l'Arménie, le Kirghizstan, et l'Ouzbékistan avec les services à valeur ajoutée lancés en parallèle et autant de succès retentissant de par le monde.

Djezzy bénéficie, de fait, de la stratégie de leadership digital de Vimpelcom, ce qui lui ouvrira la voie afin de transposer cette expérience sur le marché local Algérien à travers des prestations de services basées sur

les offres data ainsi que d'autres opportunités numériques qui seront disponibles à la faveur de la promulgation de textes réglementaires (e-paiement, m-paiement, e-commerce).

Djezzy profitera également des dispositions de l'accord mondial qui lie Vimpelcom à son partenaire Ericsson. Pour la première fois, Ericsson ne va pas être aux côtés de Djezzy comme équipementier, mais comme fournisseur d'expertise pour contribuer à la formation des techniciens d'élite de Djezzy à travers tout le pays. Le partenaire développera l'expertise algérienne dans les technologies digitales. Djezzy et Ericsson vont donc travailler ensemble pour faire de cette alliance un succès dans l'objectif d'offrir aux clients les meilleures offres data avec une connectivité des plus performantes.

Le groupe Veon (anciennement Vimpelcom) cinquième groupe mondial de télécom vient d'annoncer sa décision d'exercer son option de vente pour vendre l'intégralité de sa participation de 45,57 % dans sa filiale Algérienne, Omnium Télécom Algérie OTA-SPA qui détient l'opérateur de réseau mobile Djezzy au Fond National d'Investissement (FNI) constitué de trois actionnaires FNI (51%), le groupe VEON (47,57) et le groupe Cevital (3,43%) (Le Quotidien d'Oran 3 juillet 2021).

II.3 L'entreprise du secteur des télécommunications Mobilis

Mobilis, ou Mobilis ATM (Algérie Télécom Mobile), filiale d'Algérie Télécom, est un des trois grands opérateurs mobiles algériens. Devenu autonome en août 2003, Mobilis propose à ses clients : offres post et pré-payées, SMS / MMS, roaming à l'international, messagerie vocale, consultation de la facture sur Internet, notification gratuite du solde après chaque appel, appel gratuit vers un ou plusieurs numéros favoris…

C'est le premier opérateur de téléphonie mobile en Algérie, leader dans les domaines de l'innovation marketing et des nouvelles technologies sans-fil (GPRS, UMTS…), poursuit l'innovation de ses outils et de ses structures de management. L'entreprise vient de se doter d'un réseau Intranet et d'un système de messagerie électronique interne. Ces outils, mis en place par la Direction du Système d'Information (DSI), permettent

aujourd'hui aux équipes de Mobilis, quel que soit l'endroit où elles se trouvent en Algérie (Direction générale, Directions régionales, agences) d'échanger des documents de travail, de s'informer et de communiquer efficacement. Mais pas seulement : L'utilisation optimisée de l'outil Intranet réduit considérablement les pertes de temps et favorise une transmission sécurisée de l'information. La messagerie électronique permet le partage des nouvelles et des agendas, la disponibilité et l'échange de documents… Ce qui favorise le travail de groupe et la gestion de la circulation des documents et du travail. Dans un climat marqué par une forte concurrence entre les trois opérateurs, ces outils favorisent une nette amélioration de la productivité de Mobilis. Ce qui aura, à terme, des effets bénéfiques sur les résultats opérationnels du premier opérateur national de téléphonie mobile.

III– Méthodes et Matériels :

Nous avons souhaité mener cette recherche en adoptant une posture d'interprétation afin de comprendre un phénomène à la fois riche, complexe. Pour ce faire, nous avons recueilli des données en adéquation avec notre problématique afin de constituer des conclusions sensées. Ensuite, nous avons décrit ce phénomène du transfert de connaissances managériales d'entreprises étrangères vers des entreprises publiques algériennes de services publics. Cela a pu se dérouler à travers l'interaction et la collaboration quotidienne des acteurs de ce processus de transfert dans une relation de coopération fondée sur un type de contrat Dans cette perspective, nous avons jugé opportun, à partir de notre problématique de recherche, d'utiliser ces méthodes de recueil de données dans une approche qualitative de cas-multiples.

IV-Résultats et Discussion :

Actuellement le manque d'un grand nombre d'expériences des contrats en Algérie ne permet pas de mener d'étude quantitative sur ce sujet. C'est pourquoi c'est une démarche exploratoire que nous avons choisie afin d'avoir une meilleure compréhension de ces partenariats. Nous avons

privilégié une méthode qualitative, et plus particulièrement, les études de cas comme moyen de compréhension et de production de la connaissance dans une perspective d'analyse de la réalité. Dans ce cadre, la méthodologie qualitative est, selon Strauss, A.L. & Corbin, J. (1990) « une recherche qui produit des résultats sans utiliser des procédures statistiques ou tout autre méthode quantitative.

Parmi les outils mobilisés, les entretiens semi-directifs constituent la source principale. Au départ, nous avons eu recours à cet outil en tant que source privilégiée de récolte d'informations. Mais nous avons ensuite également eu recours aux documentations internes et externes comme source à la fois secondaire et complémentaire.

V. Enquête sur les contraintes managériales des entreprises publiques Algériennes de Télécom.

L'environnement économique de l'Algérie a toujours été marqué par une forte présence et prédominance des entreprises publiques de grande taille ayant un caractère stratégique et économique permettant à l'Etat de garder la mainmise sur ses entreprises afin de préserver son patrimoine

Nous avons synthétisé les principaux résultats de l'enquête en 04figures et ce comme suit :

1. Mutations des entreprises étudiées
2. Conception de l'innovation
3. Apports des types de contrats en matière d'innovation
4. Limites recensées dans la pratique des contrats

Figure1 : Mutations des entreprises étudiées

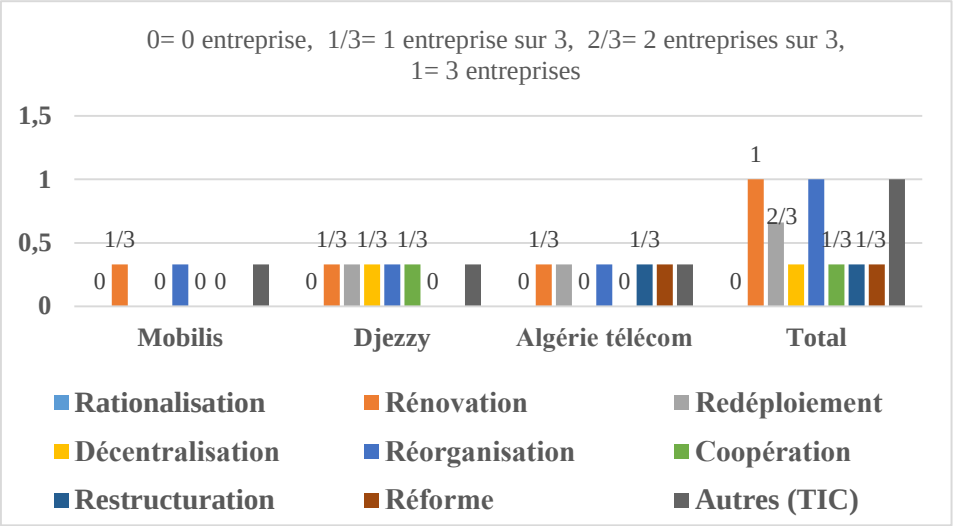

Source : Résultats de l'enquête

Par ailleurs la figure 1nous résume 09 formes de l'innovation du point de vue de leur changement de structure. Mis à part la rationalisation qu'aucune entreprise enquêtée n'a adoptée, les 8 autres ont eu plus de succès

Comme par exemple :

- Rénovation et Réorganisation et TIC : 100% l'ont pratiquée
- Décentralisation, Coopération, Restructuration et Réformes, ont été adopté par les 1/3 des entreprises (33%).
- Enfin redéploiement a été pratiqué par les deux tiers des entreprises (66%)

Figure 2 : Conception de l'innovation

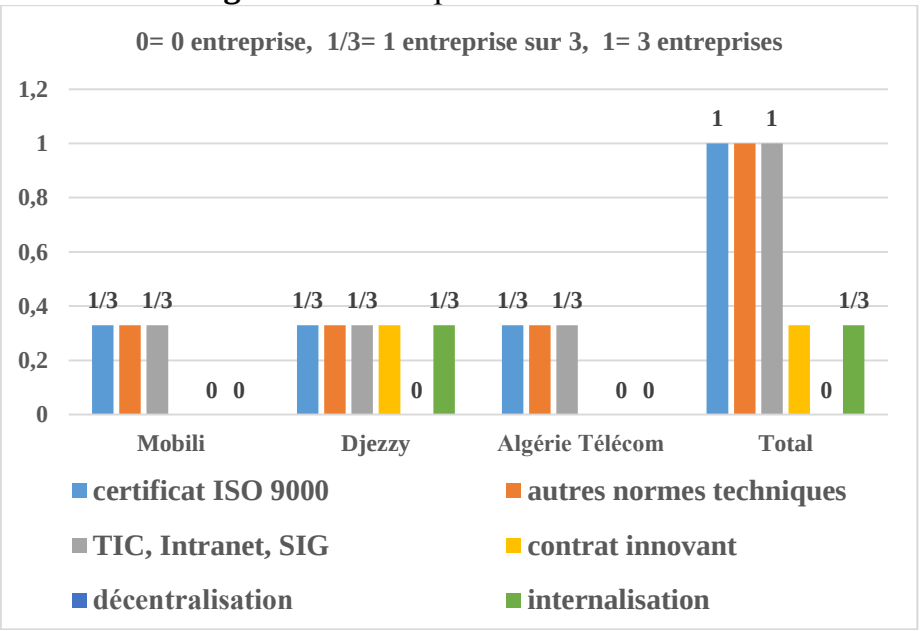

Source : Résultats de l'enquête

D'après la figure 2 : l'innovation est comprise comme des opérations visant à utiliser :

- Certification ISO 9000, les TIC, Intranet et SIG et les autres normes techniques pour toutes les entreprises
- Le reste représente des contrats innovants et l'internalisation (une entreprise sur trois) et la décentralisation (aucune entreprise)

Figure 3 : Apports des types de contrats en matière d'innovation

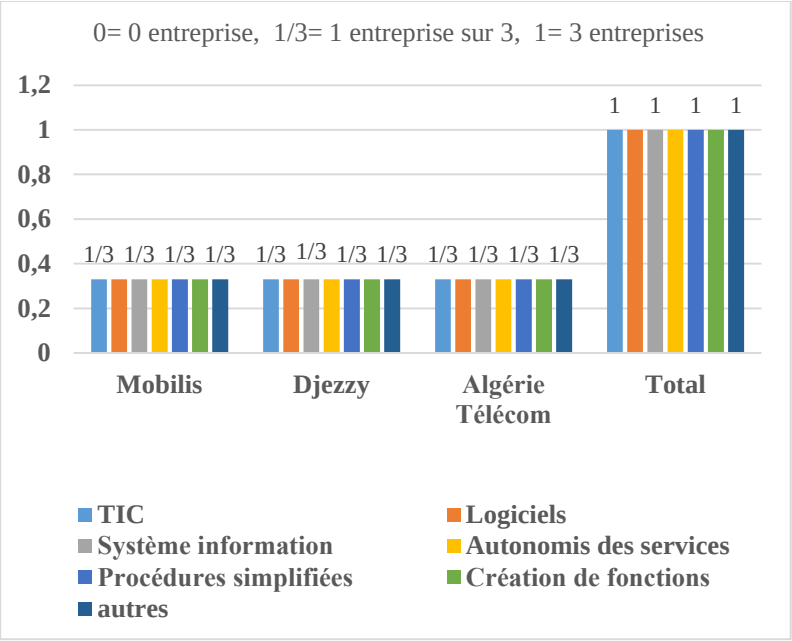

Source :Résultats de l'enquête

D'après la figure 3 : il est clair que l'ensemble des entreprises enquêtées ont complètement transformées leurs fonctionnements grâce à l'innovation apportée par les différents contrats.

Il est vrai que la pression du public pour une qualité de services meilleurs en plus dans des secteurs de services publics lesquelles une fois modernisés ont sensiblement améliorés les performances. Toutes ses entreprises ont introduit dans leurs fonctionnements des TIC, des logiciels, des systèmes d'information… qui ont facilité et introduit plus d'autonomie dans les services, des procédures simplifiées et créations de nouvelles fonctions (informatique, marketing, audit…).

Figure 4 : Limites recensées dans la pratique des contrats

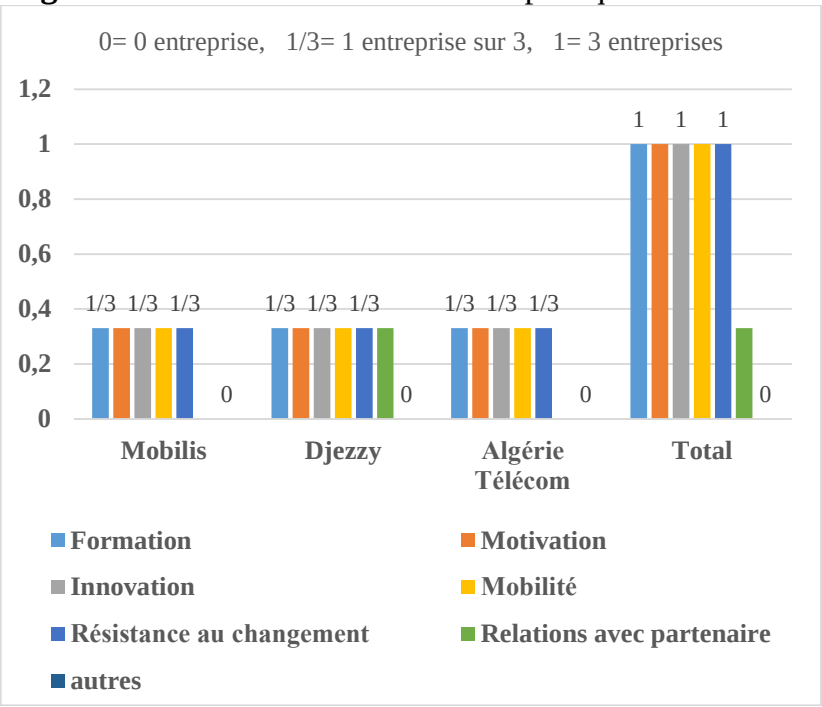

Source :Résultats de l'enquête

D'après la figure 4 : Malgré d'innombrables améliorations constatées, certaines contraintes professionnelles persistent comme certaines limites en matière de formation, de motivation, d'innovations, de mobilité effrénée, de résistances aux changements organisationnels et aux relations souvent tendues avec les partenaires étrangers notamment pour Djezzy.

VI-Conclusion:

Depuis son ouverture au privé, le marché de la téléphonie mobile a connu un dynamisme sans précédent, au point où la commutation mobile a dépassé, et de loin, toutes les prévisions en matière de télé densité et de diversité de services et produits. La concurrence entre les différents acteurs s'est installée donnant ainsi une forte disponibilité du service avec diversité et d'une haute qualité à des tarifs alléchants et les usagers ressentent

concrètement les effets positifs en termes d'offres et de confort qualitatif offert par un marché pluriel. Ce dynamisme est rendu possible avec l'arrivée de nouveaux entrants sur le marché de la téléphonie mobile suite à l'octroi des licences d'exploitation aux opérateurs mobile privés, en l'occurrence Orascom Telecom Algérien (OTA) sous la marque DJEZZY et Wataniya Telecom Algérie (WTA) Sous la marque NEDJMA, en plus de l'opérateur historique public, Algérie Telecom via sa filiale Algérie Telecom Mobile (ATM) sous la marque MOBILIS. Introduction générale. Dès lors, ces opérateurs deviennent des concurrents directs, encastrés et interdépendants stratégiquement, livrant ainsi une concurrence acharnée via l'engagement des actions stratégiques afin de défendre ou d'améliorer leurs positions, de surmonter les défis et de dépasser les enjeux. Par ailleurs, à travers leurs stratégies concurrentielles, les opérateurs adoptent des relations compétitives multidimensionnelles en exerçant d'importantes influences sur la structure du secteur pour imposer leur logique et pour sortir gagnant du jeu concurrentiel. Cette situation témoigne, de la dynamique industrielle qui caractérise le segment de la téléphonie mobile en Algérie depuis son ouverture à la concurrence.

L'économie algérienne est tenue de s'ajuster en s'engageant résolument dans la voie de la rénovation et l'innovation de ses structures et en opérant un mouvement d'ensemble de son économie avec de nouvelles configurations productives, ceci en tentant de minimiser le prix à payer.

L'étude nous a permis d'avoir et de faire un premier bilan des contraintes de management qui limitent le développement du secteur.

Référence :

1. Beausse, N., & Gonnet, M., (2012), Partenariats public-privé en Méditerranée : Etat des lieux et recommandations pour développer les PPP dans le financement de projets dans le Sud et l'Est de la Méditerranée, IPEMED, février.
2. Bellon, B., Ben-Youssef, A., & Plunket, A., (2000), Alliances et réseaux industriels euroméditerranéens : les accords comme modes

d'acquisition de capacités organisationnelles et technologiques, Etude pour le Compte de la FEMISE.

3. Djoudi, B. (2008). Les contraintes d'intégration de l'économie algérienne à la mondialisation : crise du modèle de transition et prégnance des intérêts des acteurs. L'Algérie face à la mondialisation. (CODESRIA, Éd.) *L'Algérie face à la mondialisation*, pp. 1-27.
4. Crocq, I. (2004). *Régulation et réglementation dans les télécommunications Paris.* (Economica, Éd.)
5. Crozet, Y. (1997). *Analyse économique de l'État.* (C. 2e éditionArmand Colin, Éd.) Économie.
6. Ghassane, Hadjar., (2014), Le partenariat public-privé : transfert de connaissances managériales et apprentissage. Cas d'entreprises publiques algériennes. thèse de doctorat, Gestion et management. Université Nice Sophia Antipolis,
7. Hireche, A., (2013), Le partenariat public-privé : Regard sur l'expérience de l'Arabie Saoudite, XIIème Symposium International, MDI- Business School, « Partenariat public-privé : entre nécessité publique et expertise privée », Alger, 26 Mai.
8. KHERBACHI Hamid, G. N. (2016). *dérèglementation des télécommunications en Algérie : évaluation de l'impact qualitatif basée sur la perception des utilisateurs* (Vol. 25). (r. d. appliquée, Éd.)
9. Marty, F. (2013). Les partenariats public-privé dans les infrastructures de télécommunications à haut et très haut débit : les enjeux concurrentiels . *Revue d'économie industrielle, 141 | 1er trimestre* , 73-116.
10. Olivier Boylaud, G. N. (2001/1). Le secteur des télécommunications : réglementation, structure du marché et performancepages . *Revue économique de l'OCDE*(32), 111 - 158.

Challenges of Applying Blockchain Technology to the Algerian Financial Accounting System

Les enjeux de l'application de la technologie blockchain sur le système comptable financier Algérien

ABDELOUAHED Mohamed *

[1] University of Skikda 20 August 1955 (Algeria), **m.abdelouahed@univ-skikda.dz**

Received: 09/08/2021 *Accepted: 21/10/2021* *Published:31/12/2021*

Abstract:

This study aims to highlight on the benefits, challenges and limits expected from applying blockchain technology to the financial accounting system in particular. We have concluded that despite the many benefits such as the method of third-party ledger of accounting records through the electronic signature of receipts and giving accounting processes greater transparency and credibility; *it is very difficult to apply this technology because the lack of compatibility with current accounting regulations, laws and applications.*

Keywords: *Blockchain; Technology; Accounting; Triple Entry Ledger; Financial Accounting System.*

Jel Classification Codes: M14, M41, O33

Résumé:

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence les avantages, les enjeux et les contraintes attendus de l'application de la technologie blockchain sur le système comptable financier. Nous avons conclu que, malgré les nombreux avantages, comme le concept de la comptabilité en partie triple par l'entremise de la signature électronique et donner aux processus comptables plus de transparence et de crédibilité ; qu'il s'avère très difficile d'appliquer cette technologie en raison du manque de compatibilité avec les réglementations, les lois et les applications comptables actuelles.

Mots clés: *Blockchain; Technologie; Comptabilité; grand livre à trois entrées; Système Comptable Financier*

Jel Classification Codes: M14, M41, O33

1. INTRODUCTION

Blockchain technology is one of the most important innovations of the current century. Many research papers and projects on the Blockchain are focusing on cryptocurrencies. However, this only a small part of Blockchain, which can be applied to many fields including accounting.

The current financial accounting is based on a double-entry bookkeeping system as the registration of any financial transaction affected by two parties, one debited and the other credited at the same value. This double-entry bookkeeping system has provided the reliable double-registered bookkeeping mechanism required within the organization. However, according to blockchain technology, instead of keeping separate records of accounting transactions based on transaction receipts, organizations can write their transactions directly in a common register, through the encrypted digital signature of receipts from a third entity (triple-entry accounting) which reduces the accounting problem about whether or not the receipt exists, creating an interlocking system of permanent accounting records.

Since all entries are distributed and encrypted, which results in the impossibility of manipulation or falsification. The triple entry accounting based on blockchain may open the door to many advantages to the various current accounting systems, especially the financial accounting system applied in Algeria, and here we come to the main problematic of our subject in the following question: What are the challenges of applying blockchain technology to the financial accounting system in Algeria ?

To give answer to our main question, we divided our study into three main axes, where we discussed various concepts about blockchain technology and on blockchain applications in accounting, and then we focused on showing the advantages and the limits of applying blockchain to the Algerian financial accounting system.

2. Blockchain Concept:

2.1 Definition of Blockchain

Blockchain is a technological protocol known also as Distributed

Ledger Technology (DLT) is a public ledger, where groups of transactions or events are recorded and stored in a chain, these transaction groups are called blocks and are ordered on the chain by transaction time. Later blocks are appended to the end of the chain, while maintaining the hash of the previous block, so blockchain enables data to be exchanged directly between different participant - known also as nodes or ledgers - of the chain without interaction of any intermediaries (Inghirami, 2020) (Liu et al., 2019).

Blockchain technology is a way to structure data without the need for a central authority. A blockchain is a distributed database that hosts a continuously growing number of records. The database stores records in blocks and each block is chained to the next one in chronological order using a cryptographic signature; as a result, records cannot be revised, and any attempted changes are visible to all participants. This process allows the blockchain to be used as distributed ledgers, which can be used by anyone with the appropriate permissions. It can also spread across multiple locations, countries, or organizations (Young, 2017).

Blockchain technology has gone through three generations of technological development (Swan, 2015):

Blockchain 1.0 is currency, the deployment of crypto-currencies in applications related to cash, such as currency transfer, remittance, and digital payment systems.

Blockchain 2.0 is contracts, the entire slate of economic, market, and financial applications using the blockchain that are more extensive than simple cash transactions: stocks, bonds, futures, loans, mortgages, titles, smart property, and smart contracts.

Blockchain 3.0 is blockchain applications beyond currency, finance, and markets—particularly in the areas of government, health, science, literacy, culture, and art.

2.2 Types of blockchain:

There are three types of blockchain technology, public blockchain, private blockchain and hybrid blockchain:

2.2.1 Public and permission-less blockchain: The first blockchain

development was permission-less and hosted the Bitcoin cryptocurrency, a non-fiat currency, offering a disintermediation mechanism to safeguard trust between transacting parties, decentralizing and distributing transparent ledgers of transaction data (Helliar et al., 2020). All transactions in these blockchains are public, and no permissions are required to join these distributed entities (Young, 2017) and anyone can join the network and read, write, or participate within the blockchain. Data on a public blockchain are secure as it is not possible to modify or alter data once they have been validated on the blockchain. Bitcoin and Ethereum are well-known examples of a public blockchain (Vijai et al., 2020) However, it has some Disadvantages, for example, a permission-less blockchain, such as Bitcoin, has a speed limit in processing large volumes of transactions, which constrains its large-scale application as compared to the existing payment systems such as Visa and Mastercard. Also, business owners have concerns that distributed ledgers might compromise business secrets (Liu et al., 2019).

2.2.2 Private and permissioned Blockchains: A permissioned blockchain refers to a type of blockchain with restrictions in its membership and control procedures (Liu et al., 2019), meaning it operates like a centralised database system of today that limits access to certain users. Private Blockchains have one or multiple entities that control the network, leading to the reliance on third parties to transact. A well-known example would be hyper-ledger (Vijai et al., 2020). On one hand, with appropriate deployment of access-control layers, a permissioned blockchain has a greater potential to maintain privacy and fit business governance needs than a permission-less blockchain .On the other hand, a centralized agency with override privileges is allowed in a permissioned blockchain and might undermine the credibility of the blockchain (Liu et al., 2019).

2.2.3 Consortium (Hybrid) blockchain: This blockchain structure can consist of a few organizations. In a consortium, procedures are set up and controlled by the preliminary assigned users (Vijai et al., 2020) which allows for different blockchain (public or private) to communicate with each other, enabling transactions between participants across blockchain

networks (Young, 2017)

To choose the appropriate type of blockchain, whether or not needing this technology. The economic institutions must answer this questions as illustrated in this figure

Fig N° 01: Does we need Blockchain ?

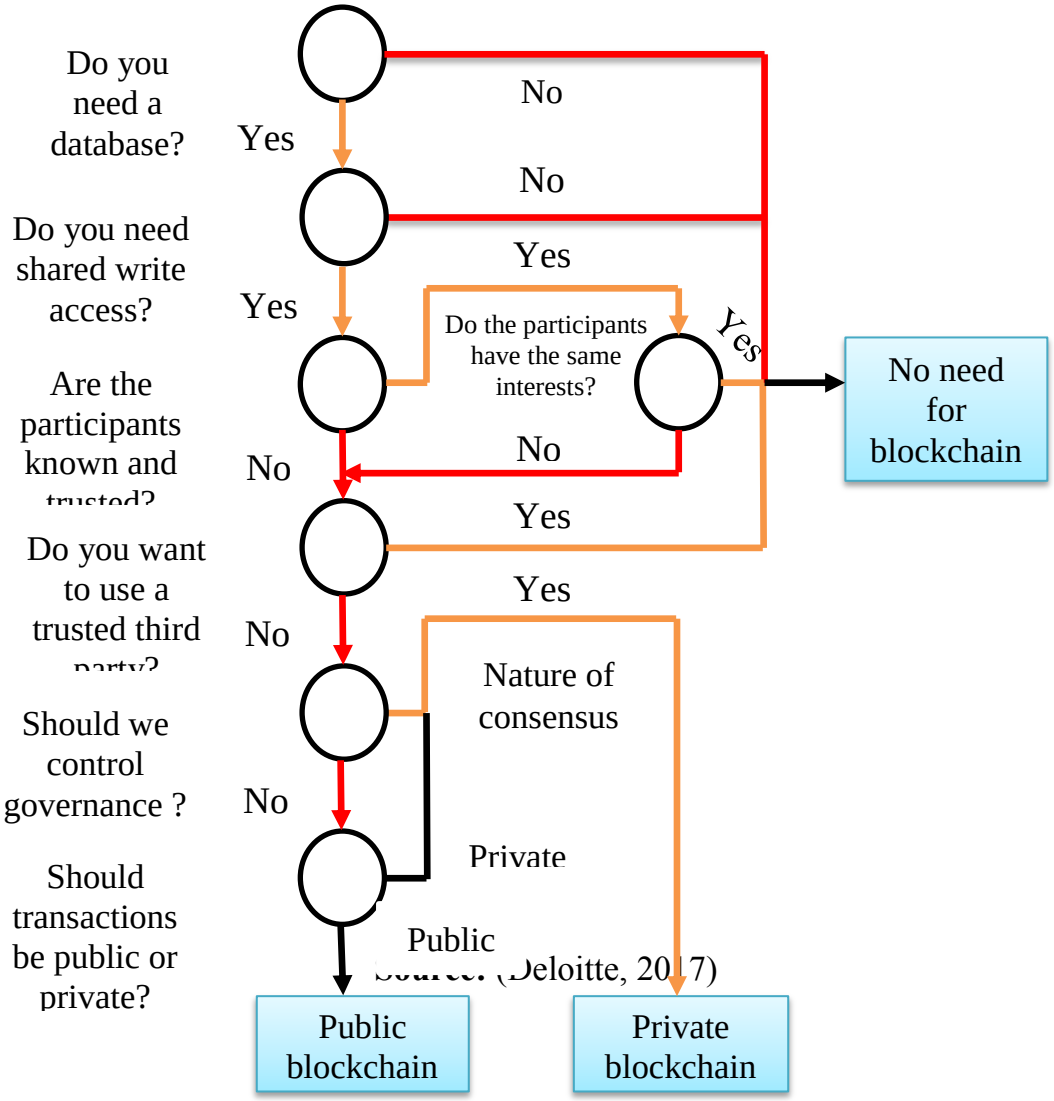

Source: (Deloitte, 2017)

2.3 Applications of Blockchain:

Blockchain technology is finding applications in both financial and non-financial areas that traditionally relied on a third trusted online entity to validate and safeguard online transactions of digital assets (Crosby et al.,

2016) The most well-known area of application of the blockchain is cryptocurrencies as we will see below, but it is also having growing applications :

2.3.1 Cryptocurrencies: Cryptocurrencies is the label that used to describe all networks and mediums of exchange that uses cryptography to secure transactions-as against those systems where the transactions are channeled through a centralized trusted entity (Crosby et al., 2016). The most well-known area of application of the blockchain is cryptocurrencies, There are hundreds of cryptocurrencies, of which Bitcoin - known as BTC when traded in transactions or exchanges - is the first and largest, this crytocurrency was introduced in paper published in 2008 by Satoshi Nakamoto, it was a concept of a decentralized trustless peer-to-peer digital currency. It was not issued and backed by a central authority, but by automated consensus among networked users (Abreu et al., 2018) The background of Bitcoin is the blockchain technology, a distributed ledger which contains the details for every record processed since the very first one.

The validity and authenticity of each transaction are protected by digital signatures resorting to cryptography, thus the denomination cryptocurrency (Abreu et al., 2018).

Bitcoin prices rose rapidly and more cryptocurrencies appeared, almost daily, and Bitcoins became headline news (Helliar et al., 2020). Adding to the Bitcoin cryptocurrency, the Litecoin blockchain was launched in 2011 followed by Ripple in 2012, and others like Dogecoin, NXT, Peercoin,…

2.3.2 Cryptoassets:

Cryptoassets are digital assets in which cryptographic techniques are used to regulate the generation of units of an asset and to verify the transfer of those units between parties in a decentralized way. The original developers of cryptoassets were FinTech startups. A decade after the emergence of Bitcoin, a boom in both number and type of cryptoassets has taken place (Dimitropoulos, 2020).

2.3.3 Smart contracts: A smart contract is a contract between two or more

parties electronically programmable by a computer and there execution will be automatically via its blockchain, based on the occurrence of events as encoded within the contract, Smart contracts are trustless, autonomous, and self-sufficient. Instead of reinventing contractual relationships, smart contracts are making their formation and performance more efficient, cost-effective, and transparent (Inghirami, 2020). Blockchain accommodates smart contracts by embedding programming code. These programs can execute transactions and create corresponding ledger entries when certain contract conditions are triggered. Self-executing smart contracts allow timing of ownership transfers from one party to another in a decentralized environment (Liu et al., 2019).

2.3.4 International settlement. The existing international currency exchange model is mainly through the accession to Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication (SWIFT). In Ripple system, which is a distributed financial technology based on blockchain technology that enables banks to send real-time international payments across networks. In Ripple, both real and virtual currencies can be exchanged and transferred (Zhiyong Li, 2017).

2.3.5 Trade finance. Blockchain technology could bring the advantages of automation to trade finance by using cryptographic keys and multi-signature wallets, this can create a replacement for traditional trade finance based on physical documents, which are stored on the blockchain as a Smart Contract. The document is updated by blockchain transactions as it moves through the steps of the trade process (Inghirami, 2020).

2.3.6 Capital markets. The exchange is a market for securities transactions, and it needs a transaction registration institution. Because of the features, such as non-modifiable, shareable, anonymous, open source, economic. Hence, an application of blockchain in the securities transaction can notably improve the efficiency of securities registration, issuance, transfer, and delivery (Zhiyong Li, 2017).

The application of the blockchain having growing applications in other industries including (Nicolò, n.d.): big data analysis, Internet of Things (IoT), supply and distribution chain, risk management, copyright management, health, public services, security services,…

2.4 Cost of Implementation:

Based on cost-benefit analyses, organizations will decide whether, to what extent, and how they will adopt blockchain (**fig n°01**). We provide a list of explicit and implicit costs of adoption for organizations to consider (Liu et al., 2019):

- Cost of implementing and maintaining a blockchain.
- Repetition and competition between an existing ERP system and a blockchain.
- Reconciliation between records on a blockchain, other reports, and physical existence.
- Potential information leakage to outsiders, including business competitors and customers.
- Obstruction from managers due to externality of increased transparency.

3. Blockchain Technology in Accounting

The traditional accounting practice comprises of the financial records in private ledgers and relies on accountants to reconcile them against those maintained by the third party counterparts. Records are stored in a centralized location, be it a collection of spreadsheet files or the database of an accounting software application (Vijai et al., 2020). Blockchain is an accounting technology, it is concerned with the transfer of ownership of assets, and maintaining a ledger of accurate financial information (Vijai et al., 2020). Blockchain technology may represent the next step for accounting, instead of keeping separate records based on transaction receipts; companies can write their transactions directly into a joint register, creating an interlocking system of enduring accounting records. Since all entries are distributed and cryptographically sealed, falsifying or destroying them to conceal activity is practically impossible (Inghirami, 2020). So the most significant effect of blockchain for accounting will be to eliminate the very basic data inputting and transaction processing work associated with bookkeeping. With smart contracts able to execute transactions day-to-day interaction, also accountants will need to consider the implications of real-time data since blockchain will simultaneously update once new

transactions are entered into them and distributed—potentially eliminating the need for laborious month or year-end closure practices(Conway & Byrne, 2018).

To explain the notion of Blockchain-based accounting some researchers use the term Triple-Entry Accounting which is described as an enhancement to conventional double entry accounting where the accounting entries of the involved parties are cryptographically sealed by a third entity (Inghirami, 2020).

3.1 Triple-Entry Accounting Using Blockchain Technology:

Modern and today financial accounting is based on a double entry bookkeeping system, a credit/debit mechanism where any entry in an account demands a corresponding entry to a different account. The mechanism of double entry bookkeeping has provided the reliable accounting needed within the enterprise to support the growth of firms since being first documented by Luca Pacioli in 1494 (De Oliveira et al., 2017). In contrast to the classical double entry, Yuji Ijiri in 1986 introduced triple entry accounting, in which he proposed that in addition to the debit and credit entries, a third layer of entries called trebit should be included with a new set of accounts to explain changes of income. The idea of such a 'triple-entry bookkeeping' system is to provide more momentum financial information to the organization, enabling better strategic decision-making (Cai, 2019).

In a conceptual framework, the digitally signed receipt can represent a new challenge to double entry bookkeeping. The cryptographic invention of the digital signature gives a strong evidence to the receipt, and reduces the accounting problem to one of the receipt's existence. This problem is solved by sharing the records and make each of the agents has a good copy (Grigg, 2010). The triple entry accounting was more recently popularized when Ian Grigg associated it with blockchain technology. Since the Blockchain is immutable to any data amendment it is impossible to falsify or delete the written accounting entries (Inghirami, 2020). The implementation of Triple Entry Accounting will in time evolve to support patterns of transactions, what has become clear is that double entry does not sufficiently support these patterns, as it is a framework that breaks down as soon as the number

of parties exceeds one. Triple entry is not widely understood, nor are the infrastructure requirements that it imposes well recognized (Grigg, 2010).

In processing terms, it falls short. Double entry book keeping fills in the processing gap, and thus the two will work better together than apart. In this sense, our term of triple entry bookkeeping recommends an advance in accounting, rather than a revolution (Grigg, 2010).

In conclusion, the triple entry bookkeeping contributes to more transparency, trust, assurance, reconciliation and future reference (Gröblacher & Mizdraković, 2019).

3.2 Benefits of Blockchain Based Accounting

The application of Blockchain technology in accounting result to many advantages as the following (Vijai et al., 2020):

- Faster Processes of record transaction in real time.
- High security of transactions with the use of data encryption signature, which make blockchain a tamper-proof and help to reduce internal fraud
- Transparency by allowing blockchain's users to view all transactions on the operating system.
- Simplification in auditing with quick access for books with automated audit trail which reduce an audit's time and cost
- Automation such as self-executing smart contracts.

Also blockchain technology can provides cost reductions by eliminating third-party verification.

4. The Algerian Financial Accounting System and the Blockchain:

In the framework of achieving compatibility with international accounting standards and international financial reporting standards (IAS/IFRS), the Algerian financial accounting system has introduced according to Law No. 07-11 of November 25, 2007. In order to adapt the financial accounting system to international practices that depend on information technology, the legislator issued Algerian Executive Decree No. 90-110 of April 7, 2009, specifying the conditions to maintain financial accounting through information technologies using computers. Algeria has begun implementing the financial accounting system, starting January 01,

2010.

Given that electronic transactions are required, the Algerian legislator issued Law 04-15 of February 01, 2015 setting out the general rules for digital signature and certification,

In the Finance Law 2018, the Algerian legislator referred for the first time to the most important applications of blockchain technology, which are virtual currencies (cryptocurrencies). He established the law No. 17-11 of 27 December, 2017 that defined cryptocurrencies as a virtual currency in which is used by Internet users over the Internet, and it is characterized by its absence Physical support such as coins, banknotes, and payments by check or bank card (The, Official Journal, 2017)

Although the Algerian financial accounting system did not refer to any blockchain application, it does not contradict it, because as we see below, this system is essentially based on the international accounting standards and international financial reporting standards (IAS/IFRS). The IFRS Interpretations Committee (IC) has developed the method of accounting treatment for the main application of blockchain, and concluded that IAS 2 (Inventories) applies to cryptocurrencies when they are held for sale in the ordinary course of business. If IAS 2 is not applicable, an entity applies IAS 38 to holdings of cryptocurrencies (Gaap, 2009).

4.1 Advantages of Blockchain Application on Algerian Financial Accounting system:

4.1.1 Transparency of accounting transactions: According to the article 8 of the law 08-156 the information contained in financial statement must be transparent (The, Official Journal, 2008). All data in the blockchain is open to everyone. In addition to the invisible private information of both parties to the transaction, everyone can query the entire network data in the blockchain database through a public port (Cheng & Huang, 2019). Blockchain's transparency gives visibility to all accounting transactions for approved users, and this may decrease accountants and auditors work with sampling and validating transactions.

Blockchain could enable a real-time, verifiable, and transparent accounting ecosystem.

4.1.2 Digitalization of signed receipt: Article 01/02 of Law 15-04 defines the digital signature as an electronic data in electronic form attached or logically linked to other electronic data used as an authentication method. Also in the article 07 of the same law defines the described digital signature as a normal electronic signature that fulfills some of the requirements mentioned in the article, and in particular that it be created on the basis of a described electronic certification certificate.(The, Official Journal, 2015). The digitally signed receipt, with the entire authorization for a transaction, represents a dramatic challenge to double entry bookkeeping at least at the conceptual level. The cryptographic invention of the digital signature gives powerful evidentiary force to the receipt, and in practice reduces the accounting problem to one of the receipt's presence or its absence (Grigg, 2010) (The, Official Journal, 2015).

4.1.3 Reduction of time seizures for the accountant: If the Blockchain as such does not allow a reduction in accounting entries, the implementation of smart contracts could eventually allow it. Indeed, for example, recurring transactions with suppliers and customers, payment and then the receipted invoice, could be easily managed by this technology using smart contracts. The automation of these tasks could also make it possible to avoid a very large recurring correction work in the accountants such as errors on invoice numbers, transfers entered that do not correspond to the amounts invoiced,… (Desplebin et al., 2019)

4.1.4 Securing accounting data:

Each node or a ledger of the blockchain has a full record of the data that has been stored on the blockchain since its inception. If a single node is attacked, other nodes can still work as usual and even if the data of a single node is tampered with later, other nodes in the whole network fail to verify the transaction, and the data will not be written into the account book of any node, which makes the data untamperable. (Cheng & Huang, 2019).

4.1.5 Real-time update

The data is updated across the network in real time, if any activity occurs at any node in the blockchain system, it will notify the other nodes

by broadcasting the entire network. The economic activity data will also be stored in the account book of the current node and then automatically copied and stored in the ledger of other contract accounts. In other words, all users of the entire network supervise economic activity in a timely manner, thus avoiding problems as they occur(Cheng & Huang, 2019).

4.1.6 Data traceability

This feature guarantees the traceability of data, each node on the blockchain system has all the data within a chronological order since the system was created, which is convenient for managers and supervisors to trace the entire network data according to the timestamp at any node (Cheng & Huang, 2019).

4.1.7 Trustless accounting operations:

Trustless means that the participants involved in the system do not need to know or trust each other or a third party. The Blockchain as a source of trust can also be extremely helpful in today's accounting structures. It can be gradually get integrated with typical accounting procedures, starting from securing the integrity of records, to traceable audit trails (Inghirami, 2020).

4.2 Limits of Application of Blockchain n Algerian Financial Accounting System

As we see before, blockchain is a promising technology; however, there are some limits and risks due the application of this technology.

4.2.1 Incompatibility of accounting software to blockchain technology: Most accounting softwares are not compatible with blockchain technology. So even if organizations are ready to put in this technology, record- keeping softwares probably are not interested in playing along. Adoption will require purchase of cloud-based accounting services as they become available, and possibly hiring a blockchain developer to create custom user interfaces for your firm. As more and more blockchain accounting platforms emerge to fill this new market, cost-effective solutions will help reduce the need for custom-designed blockchain (Vijai et al., 2020).

4.2.2 Governments Regulations:

The world of blockchain is still autonomy, to avoid illegal activities it needs regulations and laws, specially the cooperation of different countries, when

international trade occurs. In Algeria, the main application of blockchain in which is cryptocurrencies has been totally prohibited as mentioned in financial law of 2018 (The, Official Journal, 2017)" The purchase, sale, use, and possession of so-called virtual currency are prohibited". A virtual currency is one used by Internet users over the Internet. It is characterized by the absence of physical support such as coins, paper money, or payments by check or credit card.

Any violation of this provision is punishable in accordance with the laws and regulations in force.

4.2.3 Changing the way and the behavior of accounting:

Changing the double entry system to triple entry system is a one of the highest challenges to the actual Algerian financial accounting system. In the world of non-tangible trusted third parties introduced by blockchain, both accountants and customers need to get used to the fact that their electronic transactions are safe, secured and complete (Crosby et al., 2016).

4.2.4 Scaling:

Scaling blockchain systems also presents a challenge for accounting financial system users, as it is very important that blockchain systems can scale efficiently as the number of transactions increase (Walsh et al., 2020). For example first executing a blockchain transaction need to have to go through downloading the entire set of existing Blockchain and validate before executing this first transaction. This may take hours or longer as the number of blocks increase exponentially (Crosby et al., 2016).

4.2.5 Fraudulent Activities:

Even that blockchain is a secured technology as we've seen that in advantages, given the pseudonymous nature of Blockchain transactions, coupled with ease of moving valuables, fraudsters may use this technology for fraudulent activities like money trafficking. That said, with enough regulations and technology-support, law enforcement agencies will be able to monitor and prosecute these individuals (Crosby et al., 2016).

5. CONCLUSION

From what we have seen above, blockchain technology can revolutionize accounting. It has the ability to change the practices and skills

of future accountants by giving accounting processes greater transparency and credibility with the possibility of tracking information in real time through real-time update and thus reducing accounting processing time and facilitating audit procedures. The use of distributed bookkeeping can effectively avoid the disadvantages of double traditional bookkeeping, thereby significantly improving the efficiency and accuracy of bookkeeping.

The adoption of blockchain technology to the financial accounting system can bring it all the positives we have mentioned before. However, given the limitations of application in real world, blockchain technology remains disabled because of the complete lack of implementation conditions. The incompatibility of accounting applications that support this technology, conflicts of some blockchain applications with the current legislative laws, technological delays in Algerian economic organizations,… in addition to the aforementioned flaws, all this reasons limiting the possibility of exploiting this technology in accounting at least for time being.

6. Bibliography List :

Chang Cheng, Q. H. (2019). Exploration on the Application of Blockchain Audit. *Advances in Economics, Business and Management Research, 110*, 63-68.

Christine V, H., Louise, C., Laura, R., Claudio, T., & Monica, V. (s.d.). Permissionless and permissioned blockchain diffusion. *International Journal of Information Management*, 1-15.

Crosby, M., Nachiappan, Pattanayak, P., Verma, S., & Kalyanaraman, V. (2016, June). BlockChain Technology: Beyond Bitcoin. *Applied Innovation Review*(2), 6-19.

Cynthia Weiyi, C. (2019, October). Triple-entry Accounting with Blockchain: How Far Have We Come? *Accounting and Finance*, 1-36.

de Oliveira Simoyama, F., Grigg, I., Bueno, R. L., & de Oliveira, L. C. (2017). TRIPLE ENTRY LEDGERS WITH BLOCKCHAIN FOR AUDITING. *International Journal of Auditing Technology, 3*(3), 1-19.

Desplebin, O., Lux, G., & Petit, N. (2019). COMPRENDRE LA BLOCKCHAIN : QUELS IMPACTS POUR LA COMPTABILITÉ ET SES MÉTIERS ? *ACCRA, 2*(5), 5-23.

Domenico, N. (2018). Blockchain and Management Accounting Systems Based on Information Sharing. *Spinger International Publishing*, 23-29.

Ernst & Young, L. (2017). *Blockchain: how this technology could impact the CFO role*. Consulté le 02 12, 2021, sur https://www.ey.com

Finance, M. d. (2008, 05 28). Executive Decree 156-08. *Official Journal of People's Democratic Republic of Algeria*(27), 11-15. Récupéré sur https://www.joradp.dz/hen/index.htm

Georgios, D. (2020). THE LAW OF BLOCKCHAIN. *WASHINGTON LAW REVIEW, 95*(3), 1117-1192.

Grigg, I. (2021, 02 12). *Triple Entry Accounting*. Récupéré sur Triple Entry Accounting: www.iang.org

Gröblacher, M., & Mizdraković, V. (2019, January). TRIPLE - ENTRY BOOKKEEPING: HISTORY AND BENEFITS OF THE CONCEPT. *Finiz*, 58-61.

Inghirami, I. E. (2020). Accounting Information Systems: The Scope of Blockchain Accounting. *Digital Business Transformation, Lecture Notes in Information*, 107-120.

Kean, W., & Manlu, L. (2019). How Will Blockchain Technology Impact Auditing and Accounting:Permissionless Vs. Permissioned Blockchain. *Current Issues in Auditing*, 19-29.

Law N°15-04. (2015, 02 10). *Official Journal of People's Democratic Republic of Algeria*(6), 6-16. Consulté le 02 13, 2021, sur https://www.joradp.dz/

Law of 07-11. (2007, 11 25). *Official Journal of People's Democratic Republic of Algeria*(74), 3-6.

Liz, C., & Elaine, C. (2018). Technology Challenges in Accounting. *Contemporary Issues in Accounting*, 61-83.

Pedro W, A., Manuela, A., & Carlos J, C. (2018). Blockchain technology in the auditing environment. 1-6.

PWC. (2019, 05). *Cryptographic assets and related transactions: accounting considerations under IFRS*. Consulté le 02 13, 2021, sur https://www.pwc.com/

Swan, M. (2015). *Blockchain: Blueprint for a new economy.* California: O'Reilly,.

Vijai, C., Elayaraja, M., Suriyalakshmi, S., & Joyce, D. (December 2019). THE BLOCKCHAIN TECHNOLOGY AND MODERN LEDGERS THROUGH BLOCKCHAIN ACCOUNTING. *ADALYA JOURNAL, 8*(12), 545-557.

Walsh, C., O'Reilly, P., Gleasure, R., McAvoy, J., & O'Leary, K. (2020). Understanding manager resistance to blockchain systems. *European Management Journal*, 1-13.

Zeyad Hashim Alsaqa, A. I. (2019). The Impact of Blockchain on Accounting Information Systems . *Journal of Information Technology Management*, 63-79.

Zhiyong, L. (June 2017). Will Blockchain Change the Audit? *China-USA Business Review, 16*(6), 294-298.